

أحمد تفاسكا

تطور الحركة العربية في المغرب



حسن يوسف اللاموشي

تطور الحركة العمالية
في المغرب

بحث قلمه المؤلف لنيل دبلوم الدراسات المعمقة - كلية الآداب والعلوم

الإنسانية (فرع التاريخ) - جامعة الجزائر .

وقد حصل البحث على تقدير (جيد جدا)

(١٩٧٦)

أحمد تفاسكا

مكتبة يوسف السباعي

تطور الحركة العمالية في المغرب
(١٩١٩ - ١٩٣٩)

دار ابن خلدون

حقوق الطبع محفوظة

دار ابن خلدون

كورنيش المزرعة - بناية ريفيرا سنتر
بيروت هاتف ٣١٢٣٣٥
ص ب ١١٩٣٠٨

الطبعة الاولى

١٩٨٠

الإهداء

الى شهداء الحركة العمالية المغربية •

الى طارق وماريا •

الى امهما يارا ريجينا ، على ما قدمته من تشجيع

ومساعدة لانجاز هذه الدراسة •

احمد

مقدمة

لقد وقع اختيارنا على موضوع « تطور الحركة العمالية في المغرب »
للاعتبارات التالية :

١ - خلو المكتبة العربية من اي عمل يتناول التطور التاريخي والاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة المغربية ، وخاصة في هذه المرحلة من تاريخ المغرب ، واقلية قليلة من الكتابات الاجنبية اعطت للموضوع حيزا يستحق الذكر خلال معالجتها لتاريخ المغرب المعاصر .

٢ - ايماننا بان الشعوب هي وحدها صانعة التاريخ بنضالاتها ودماء وارواح شهدائها ، وهي لذلك صاحبة الفضل الاولى والاخيرة ، في صنع هذا التاريخ بايجابياته وسلبياته . ومن هنا جاءت رغبتنا في تقديم مساهمة متواضعة في الجهود المبذولة على مستوى الامة العربية من اجل تحرير التاريخ العربي من مخلفات الاستعمار ومن قبضة الرجعية والاقطاع .

٣ - تقديم مساهمة متواضعة من اجل المساعدة على فهم واستكشاف معالم مغرب المستقبل، بالقاء بعض الاضواء على الاسس التاريخية والاقتصادية والسياسية لطبقة اجتماعية يتزايد حجمها وتزداد تبعها لذلك اهميتها وتأثيراتها السياسية في مغرب الحاضر .

ولم يكن انجاز هذا العمل بالشيء السهل، وقد واجهتنا صعوبات ، اولها اننا وجدنا انفسنا مرغمين لعدة اسباب على الاعتماد الكلي تقريبا على كتابات اجنبية ، اكثرها لمؤرخين واقتصاديين وسياسيين استعماريين، وثانيها : اننا اصطدمنا منذ البداية بمشكل التجزئة الاستعمارية للمغرب بين فرنسا واسبانيا، وما خلفه هذا التقسيم من اختلافات في النمو الاقتصادي والتطور السياسي بين منطقتي النفوذ الفرنسي والاسباني، ونظرا لضعف امكانياتنا في الحصول

على الوثائق اللازمة عن التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في «المناطق الاسبانية» و «الدولية» وخوفا من احداث خلل في تركيب الموضوع، ان تجاوزنا هذه الصعوبات الموضوعية، ارتأينا حصر موضوعنا في «المنطقة الفرنسية»، وثالثة هذه الصعوبات ان فرنسا عندما عقدت اتفاقية الحماية، وجدت في المغرب نظاما اقتصاديا قائما على الرغم من ضعفه وطبيعته، وركزت اهتمامها على بناء اقتصاد مواز له اطلقنا عليه تسمية الاقتصاد الاوروبي، وسخرت لهذا الغرض جميع امكانيات البلاد المادية والبشرية على حساب تطوير الاقتصاد المغربي الذي انهيار تدريجيا مع اشتداد عود الاقتصاد الاوروبي وبفعل الازمات، واهملته اهمالا تاما حتى في معطياتها عن الحياة الاقتصادية بالبلاد، الشيء الذي لا يسمح لنا الا في حدود ضيقة، بالحديث عن دوره في نشأة الحركة العمالية المغربية، وخاصة منه الوحدات الزراعية الكبرى، وهذا ما دفعنا الى حصر موضوعنا في الاقتصاد الاوروبي .

وقد قسمنا موضوعنا الى خمسة فصول لاعطاء اجوبة عن سلسلة من الاسئلة التي يطرحها موضوع الدراسة، فتناولنا في الفصل الاول نشأة وتطور طبيعة الاقتصاد الاوروبي واستخراج قطاعاته الرئيسية : الزراعة والصناعة والمناجم والبناء والمواصلات والتجارة، ونشير الى التجارة التي نعينها هي التجارة الخارجية باعتبارها اخر حلقة في النشاطات الاوروبية بالمغرب القائمة على تحويل المغرب الى سوق استهلاكية للصناعات الاوروبية الاستهلاكية والسي مصدر للمواد الأولية على اختلاف انواعها، طبقا لروح السياسة الاقتصادية الاستعمارية الشهيرة في المستعمرات .

وقد حرصنا في تناولنا لهذا الفصل على مرافقة تطوره التاريخي وابرار طبيعته وعلاقاته مع الاجهزة الفرنسية الرسمية، وشكل ارتباطه بالوجود الاستعماري. وتوصلنا في هذا الفصل الى تحديد المحاور الاقتصادية الاوروبية التي نشأت في محيطها البروليتاريا المغربية .

وفي الفصل الثاني تناولنا اثار هذا الاقتصاد الاوروبي على المغرب من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من انهيار الاقتصاد المغربي نتيجة الاستيلاء المتوحش من طرف الاقتصاد الاوروبي على مجمل القطاعات الاقتصادية بالبلاد، وما رافق ذلك من خلل خطير في التوازن الجغرافي للسكان نتيجة الهجرة الكثيفة الداخلية والخارجية، وبالإضافة الى تحمل جماهير الشعب المغربي لآعباء تحقيق حلم المستعمرين . ويقودنا هذا الفصل الى تحديد المنشأ الاجتماعي للبروليتاريا المغربية والعوامل المؤثرة في هذه النشأة .

وخصصنا الفصل الثالث لطبيعة ودور اليد العاملة المغربية في الاقتصاد الاوروبي. وهدفنا من ذلك تحديد الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية لنمو الطبقة العاملة المغربية، وطبيعة العلاقات السائدة في الاقتصاد الاوروبي بين رب العمل الاوروبي والعامل المغربي وموقف السلطات من هذه العلاقات ، من حيث الاجور والمستوى المعاشي والسكان .

وبعد ذلك انتقلنا الى البحث في الجوانب السياسية والتشريعية والقانونية لنظام الحماية لتحديد مكانة الجماهير المغربية عموما واليد العاملة منها على الخصوص من مختلف التشريعات الادارية والسياسية والاجتماعية الفرنسية السائدة، ومدى انطباق هذه التشريعات المعمول بها في المغرب على مثيلاتها في فرنسا، وموقف سلطات الحماية من المسألة العمالية بالمغرب .

وفي الفصل الخامس والاخير تناولنا انعكاسات مجمل السياسات الاستعمارية ازاء الجماهير الشعبية والبروليتاريا بالمغرب ونشأة تنظيمات الامر الواقع السياسية الوطنية منها والعمالية وموقف الاحزاب الفرنسية من المسألة الوطنية والعمالية بالمغرب، والنضالات العمالية والجماهيرية من اجل فرض الاعتراف بمطالب العمال والجماهير المغربية .

ونحن لا نزعم اننا نجحنا في التغلب على جميع الصعوبات واننا اعطينا للموضوع كامل حقه. ان ما سنعرضه في الصفحات التالية ليس سوى مجهود اولي نرجو من الاعماق ان يثير ويدفع الى مزيد من البحث والاهتمام، من جانب جميع الوطنيين العرب من اجل انقاذ التاريخ المعاصر للشعب المغربي وتاريخ طبقته العاملة على الخصوص، من الضياع ومن محاولات الطمس والتشويه، وربط نضالات الجماهير المغربية من اجل التقدم والحرية والعدالة ماضيها بحاضرها .

وبهذه المناسبة نتوجه بالشكر الجزيل الى جميع الاخوة والاصدقاء الذين ساعدونا كل من موقعه وحسب امكانياته، من اجل ان ننجز هذا العمل فسي احسن الظروف . ونخص منهم بالذكر استاذنا المشرف الاخ الدكتور جمال قنان الذي لم يبخل علينا في اي وقت لا بوقته ولا بتشجيعاته ونصائحه وارشاداته الثمينة . وليسمح لنا ان نسجل هنا شكرنا له وتقديرنا العميق لحرصه الشديد على توفير جو من علاقات العمل تسودها الثقة والجدية والنقد الهادف المسؤول .

الفصل الأول

انطلاقة الاقتصاد الاوروبي بالمغرب

عندما تم التوقيع على معاهدة الحماية في ٣٠ مارس ١٩١٢ بين السلطان عبد الحفيظ وفرنسا لم تكن هذه الاخيرة تجهل امكانيات المغرب الزراعية. فمنذ اواخر القرن الماضي، اهتم الاوروبيون بمسألة الارض في المغرب وحظيت قضية امتلاكهم للاراضي فيه بالمادة ١١ من معاهدة مدريد سنة ١٨٨٠، وبالمادة ٦٠ من معاهدة الجزيرة. كما كانت فرنسا تدرك جيدا ان الاراضي الزراعية فسي «المحمية» الجديدة ليست شاغرة، اذ ان «الجميع الاراضي ملاكها» (١) .

الا ان منظري الاستعمار من اقتصاديين وعسكريين، كانوا يرون ان الوجود الاستعماري مهزوز ما لم يقيم على دعائم يمثلها المستوطنون الزراعيون الذين يشكلون ضمانا لرسوخ السلطة الاستعمارية اقوى من الضمانة العسكرية (٢) ومن هنا كان على المارشال ليوطي، باعتباره اول مقيم عام لفرنسا بالمغرب، ان يجد صيغة تجنبه تكرار تجربة الجزائر بحذاقها، وهي التجربة التي يقول عنها انها « النموذج للتقارب المفقود (بين الجزائريين والاوروبيين) . والتعاون الخالي من حسن الجوار » (٣) . وفي نفس الوقت تمكنه من فتح ابواب المغرب

(١) خطاب ليوطي في الاكاديمية الزراعية يوم ٥ ديسمبر ١٩٢٢ - المصدر (A. F.) يناير ١٩٢٢

ص ٤٩ .

- (2) J. Celerier : «L'Essor Economique du Maroc Oriental» R. Ec. I. Juiellet 1929 p. 80. - Lyautey, cité par B. Simiot : «Colons Français au Maroc» R. D. M. 15 Décembre 1956, p. 701 .
- (3) G. Hardy : Portrait de Lyautey, p. 233, cité par G. Spillmann : «Du Protectorat à l'Indépendance», p. 17 .

للاستييطان البشري وخاصة في القطاع الزراعي. ولم يكن من السهل العثور على صيغة مثل هذه، تمنع الابتزاز الذي جرى في الجزائر وتحول دون تجريد الفلاحين المغاربة من أراضيهم مع ما عرفوا به من تعلق وتمسك غريزي بأرضهم وغيرتهم عليها (٤). فاتجه ليوطي وجهة تشجيع الاستيطان الزراعي الخاص ودعم الاستيطان الزراعي الرسمي .

٢ (الوضعية القانونية للأرض :

كانت ملكية الأرض بالمغرب، عند إعلان معاهدة الحماية تنقسم الى :
١ - ملكية المخزن، وتشمل الغابات والمساحات الخاصة بالطرق والشواطئ البحرية والادوية والعيون والابار والسواقي العامة، وبصفة عامة، ما لا يجوز امتلاكه لانه في مصلحة الجميع .

٢ - أراضي الجماعة، وهي ملك جماعي للعشيرة وغير قابلة للتفويت .

٣ - ملكية الجيش ، وهي اراض تابعة للدولة واعطي لبعض القبائل حق التصرف فيها مقابل التزامها بحمل السلاح في جيش المخزن للدفاع عن السلطة المركزية .

٤ - ملكية الاوقاف .

٥ - ملكية الافراد .

وقد ركز المستوطنون الزراعيون وادارة الحماية على اراضي المخزن والاوقاف والاراضي الجماعية لجعلها الميدان الرسمي للاستيطان الزراعي الاوروبي. وفي هذا الاطار اصدر السلطان يوسف ظهير فاتح يوليو ١٩١٤، الذي ينص على تحديد اراضي المخزن، ثم ظهير ١٥ يوليو من نفس السنة الذي ينص من جهة على منع الاملاك الجماعية «لان على هذه الاملاك الجماعية بالضبط تقوم بانشاء قطع تابعة للدولة ليستفيد منها الاستيطان الفرنسي» (٥). وكان الظهيران بمثابة تقنين الطرد الجماعي للفلاحين المغاربة بحجة امتلاكهم واستغلالهم لاراض بطريقة غير قانونية وبدأت رسميا «سياسة الابعاد والحصر» (٦) اي ابعاد الفلاحين المغاربة من الاراضي الخصبة وحصرهم في المناطق القاحلة .
وفور صدور هذين الظهيرين، نشطت ادارة الحماية في توزيع الاراضي

(4) Ch. A. Julien : «L'Afrique du Nord en Marche», p. 141. - J. L. de la Charrière : «La Colonisation Française au Maroc» R. G. Avril 1922 , p. 97 .

وخطاب ليوطي. سبق ذكره ص ٤٩ .

(٥) خطاب ليوطي، سبق ذكره ص ٤٩ .

(6) Ed. Michaux-Bellaire : «Les terres Collectives au Maroc et la Tradition» R. C. Mars 1924, p. 97 .

التي انتزعتها من الفلاحين المغاربة على الاوروبيين وبعد سنة فقط بلغت مساحة اراضي الاستيطان الزراعي الرسمي ٢١٠٠٠ هكتار (٧). وتقدم ليوطي خطوة جديدة في هذا الاتجاه سنة ١٩١٦، باتخاذ قرار ٩ نوفمبر بتشكيل لجنة الاستيطان التي قررت توزيع الاراضي على المزارعين الاوروبيين بالنسب التالية (٨) : ٢٥ بالمائة لمطوبي الحرب من الدرجة الاولى - ٥٠ بالمائة للاشخاص الموجودين في المغرب منذ سنتين بنية البقاء لاقامة مصالح زراعية وتنقصهم الامكانيات - ٢٥ بالمائة للمهاجرين .

وكان ظهير ١٥ يوليو ١٩١٤، قد وضع جميع الاراضي الجماعية تحت وصاية الدولة ويتولى امرها مدير الشؤون الاهلية الذي يستعين «بمجلس وصاية» يتكون من مدير الشؤون الاهلية (رئيسا) ومستشار الحكومة وموظف فرنسي ينوب عنه، واحد القضاة الفرنسيين اما الفلاحون المغاربة المهددون في املاكهم، فيمثلهم في «مجلس الوصاية» اثنان من «الاعيان» يعينهما الوزير الاكبر (٩). وفي ٢٧ ابريل، اصدر السلطان يوسف ظهيرا اخر يعطي للحكومة «الشريفة» اي لادارة الحماية صلاحية كراء الاراضي الجماعية للمستوطنين الاوروبيين، «كراء يصل الى حد التصرف الابدي فيها» (الارض) (١٠). وتشكل هذه الظواهر الاساس القانوني للاستيطان الزراعي الاوروبي تدعم ممارسات «قانونية» اخرى في عرف ادارة الحماية مثل الابتزاز المكشوف والربا و «الشراء»، وهما شكلان مقنعان للابتزاز. وبذلك انتقلت ملكية الاراضي الزراعية من ايدي المغاربة اصحابها الشرعيين الى ايدي اقلية قليلة من الاوروبيين .

٣ - الاستيطان الزراعي الخاص :

تطور الاستيطان الزراعي الاوروبي بشكل كبير خلال الفترة بين الحربين. ففي سنة ١٩٢٧ بلغ متوسط مساحة اراضي كل مستوطن زراعي ٣٠٠ هكتار (١١) وقد وصلت العناصر الاولى منهم رفقة قوات الغزو الاستعماري، وهم عصابات مسلحة، يشكلون قواعد خلفية للقوات الاستعمارية وفرق استطلاعية لها يحمون ظهرها ويحتمون بها بقية الحصول على الاراضي وازالة كل ما من شأنه ان يشعرهم بانهم غرباء في «محميتهم» (١٢) وفي مقدمة ذلك الفلاح المغربي. وقد بدأ

(7) J. L. de Lacharrière : «Au Maroc de 1929» A. F. 1929,p. 461 .

(8) J. L. de Lacharrière : «La Colonisation française ...» op. cité, p. 97 .

(9) Ed . Michaux-Bellaire, Op. cité, p. 97 .

(10) Le Commandant Leclère : Les Terres Collectives de Tribus au Maroc. R. C. Février 1922, p. 40 .

(11) J. Goulven : La France au Maroc. R. C. 1937, p. 64 .

(12) Leclère, Op. cité, p. 40. - Bernard Simiot, op. cité, p. 701. - Victor Piquet : Le Maroc. pp. 428 et 429 .

المستوطنون الزراعيون في المغرب من تقطني انطلاق الغزو العسكري الفرنسي للمغرب : منطقة الشاوية على اثر سقوط مدينة الدار البيضاء ١٩٠٧ ، ومن المغرب الشرقي على اثر سقوط مدينة وجدة في نفس السنة فجذبت خصوبة المغرب الشرقي الاوروبيين من الجزائر باعداد كبيرة جعل من المنطقة منطقة محتلة كامر واقع قبل الاوان (١٣). فما كادت تحل سنة ١٩١٦، حتى كانت المناطق الخصبة الشاسعة في المنطقة بين ايدي الاوروبيين، منها ٢٠ الف هكتار تقع بين بني يزناسن والابيض المتوسط، و١٥ الف هـ بين وجدة والعيون وتبلغ مساحة معمر واحد ٧٠٠٠ هـ، واصبحت بعض القرى المغربية على الحدود شبيهة بقرى المزارعين الاوروبيين في الجزائر (١٤) .

وعرف المغرب الغربي ديناميكية مماثلة في حركة الاستيلاء على الاراضي. فقبل اندلاع الحرب العالمية الاولى كان في الشاوية ١٠٠ مزارع اوروبي منهم ٥٣ فرنسي يستغلون ٦٠٠٠ هـ، وبلغ عددهم في منطقة الرباط وسلا وزعير ١٠٠ مزارع يستغلون ٤٠٠٠٠ هـ منها ٣٢٠٠٠ في سلا وضواحيها، وتتراوح مساحة بعض المزارع منها ٥٠٠ - ١٠٠٠ هـ .

واغلب المزارعين الاوروبيين في هذه المنطقة من الفرنسيين، وتملك شركة مساحة تتراوح بين ١٠٠٠٠ الى ١٥٠٠٠ هكتار. وفي عبدة ودكالة كانت مساحة مزارع الاوروبيين في هذه المرحلة تتراوح بين ٣٠٠ الى ٤٠٠ هكتار، كما اتجه الاوروبيون الى منطقة المغرب ووادي سبو (١٥)، وظهرت الشركات منافسا خطيرا للافراد الاوروبيين في الاستيطان الزراعي الخاص بالاضافة الى الشركات المالية المهتمة بالقطاع الزراعي مثل القرض الزراعي بالمغرب وشركة الزراعة المغربية، والشركة الشريفة للاستيطان الزراعي وشركة فلين معمورة التابعة لبنك باريس والاراضي المنخفضة، وخلال الفترة بين ١٩١٠ - ١٩٢٠ بلغ عدد اهم هذه الشركات ١١ شركة (١٦) .

وكانت قوات الغزو تسهل للاوروبيين عملية «الغزو» على الاراضي بابتادة سكان القرى والاستيلاء على املاكهم ، مستعملة الى جانب قواتها، جيش السلطان (١٧)، وقوات الباشوات الاقطاعيين امثال التهامي الكلاوي الذي انسى عليه ليوطي سنة ١٩٢١ في كلمة القاها في حفل اقامته على شرفه الرابطة الخيرية والكونيالية - السوربون، بقوله «لن انسى انه في السنة الماضية، عندما كنت لا ادري من اين اتي بالجنود، وكانت لدي جبهة جنوبية يجب تخليصها ، قام الحاج التهامي الكلاوي بنفسه الموجود هنا، بتجنيد ١٥ الف رجل وسلمت له

(13) Jarry Georges : Les intérêts de la France au Maroc. pp. 30et40.

(14) Victor Piquet, op. cité, p. 435. - J. Celerier, op. cité, p. 80 .

(15) Victor Piquet , op . cité, pp. 373, 381, 432 et 433 .

(16) Desfeuilles : «Le Maroc», pp. 74 et 75 .

(17) Le Général Theveny : «Souvenirs de l'Épopée Marocaine» B.

S. G. A. no 133, 1er. Trimestre 1933, pp. 1-24.

بطارية فرنسية يقودها ضباطنا. وخلال اربعة اشهر، خاض هذه الحملة كقائد حقيقي وحررني من الانشغال بالجبهة الجنوبية بالمغرب» (١٨) وبوشتة البغدادي، هذا بالإضافة الى ما كان يقوم به السلطان من الاستيلاء على املاك الفلاحين الرافضين للاستسلام لقوات الغزو (١٩) يلحقها باملاك الدولة لتوزع فيما بعد على الاوربيين. وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الاولى خففت من حجم الهجرة الاوروبية الى المغرب، الا انها لم تؤثر في سير عملية توزيع الاراضي. ففي سنة ١٩١٧، استولى الاوروبيون على اراضي القبائل في بني حسن واصبحوا يغطون منطقة الغرب ويملكون حول مشرع بلقصيري ٣٢ مزرعة تتراوح مساحة كل واحدة منها بين ٢٠٠ الى ٤٠٠ الى ٥٠٠ هكتار، وتبلغ مساحة بعضها ٢٢٠٠ هكتار، كما استوطنوا منطقة سيدي سليمان ١٩١٤ واقاموا فيها مزارع قرب السكك الحديدية بلغت مساحة بعضها ٣٠٠ هـ سنة ١٩١٨، واتجهوا الى منطقة تاوة الخصية (٢٠) ومن اجل الحصول على الارض، كانت جميع الوسائل مشروعة في نظر المستوطنين الزراعيين الاوربيين وقد وصف المقيم العام تيودور ستينغ بنفسه، بعضهم بالفامرين الجريثين يمارسون المضاربات وبعضهم يستغل ضعف الفلاحين المغاربة، ويحصل الآخرون على الاموال من كل شيء من البؤس والمرض والقحط، وبعضهم جمع ثروة من الخراب (٢١) وطلب الرائد لوكيرب «حماية الاهالي من مثل هذا السلب» (٢٢) الذي بواسطته، وتحت قناع «الشراء» حصل المعمرون سنة ١٩٢٥ على ٢٨٠٠ هكتار، وفي السنة التالية على ٢٠٠٠ هكتار اخرى (٢٣) وخلال الفترة بين ١٩٢٩ - ١٩٣٧ حصل الاوروبيون بنفس الطريقة على مساحات شاسعة منها ٧١٤ هكتار في منطقة الرباط، و ٥٧٤٨ هكتار في منطقة مكناس و ٢٤٠ هكتار في منطقة فاس، و ٢٤ هكتار في الاطلس المتوسط. وبفضل «الشراء» انتقلت مناطق باكملها من ايد الى ايد اخرى» (٢٤)، وكان الربا اساس هذا «الشراء» حيث برز المزارعون الاوروبيون مرايين بارعين، فكانوا يسجلون في العقود بالفرنسية مبلغا يزيد بعدة مرات عن المبلغ الحقيقي الذي

(18) R. C. Juin 1921, p. 144 .

(19) Alain Vizelle : «La Mort de Sidi Mohamed Ben Bouchta El - Baghdadi» A. F. Décembre 1932, p. 719 . - A. F. Juin 1928: Confiscation de Biens Dissidents», p. 243 .

(20) Desfeuilles, op. cité pp. 39, 40 et 40-41 .

(٢١) خطاب بالمعرض الزراعي بالبيضاء يوم ٧ - ٤ - ١٩٢٧ - المصدر (A. F.) ابريل ١٩٢٧ ص ١٥٧ .

(٢٢) مرجعه السابق الذكر ص ٣٩ .

(23) J. Goulven: «Remarques sur le-Budget Ordinaire du Maroc en 1926» R. C. Mars 1926, p. 160 .

(24) C. Raves : «La Colonisation en Pays de Coutume Berbère» - Congrès de la Fédération des Sociétés Sovantes de l'Afrique du Nord - Rabat 18 - 20 Avril 1938 - Tome I, pp. 428 et 438 .

اقترضه منهم الفلاح المغربي وبفائدة تصل في اغلب الاحيان الى ٤٠٠ بالمئة (٢٥) وتقف العدالة الاستعمارية الى جانب هذه الممارسات حيث ان جميع القوانين التي سنتها ادارة الحماية باسم «حماية» الفلاحين المغاربة «لم يكن الغرض منها عرقلة ولو بشكل بسيط عملية الاستيطان» (٢٦) . وفي ظل هذه الحرية المطلقة التي كان ينعم بها المستوطنون الزراعيون الاوروبيون ارتفعت مساحة الاستيطان الزراعي الخاص الى ٤٥٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٥ موزعة على ١٤٥٠ وحدة، وإلى ٥٥٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٩ وارتفع عدد المستوطنين الزراعيين من ٥٠٠ سنة ١٩٢٠ الى ١٠٠٠ سنة ١٩٢٥ الى ١٥٠٠ سنة ١٩٢٧ ثم الى ما يزيد عن ٢٠٦٧ سنة ١٩٣٧ (٢٧) .

الاستيطان الزراعي الرسمي :

على خلاف ما وصل اليه بعض المؤرخين (٢٨) من ان المقيم العام تيودور ستينغ الذي خلف ليوطي هو الذي وضع او بدا بانتهاج سياسة الاستيطان الزراعي الرسمي بالمغرب، فاننا نرى ان ليوطي هو اب الاستيطان الزراعي الرسمي بالمغرب. فهو الذي ارسى قواعد التنظيمية والقانونية وقطع شوطا هاما في تطبيقه قبل استقالته سنة ١٩٢٥، وقد سبق ان ذكرنا بعض هذه القواعد المتمثلة في ظهيري يوليو ١٩١٤ وقرار نوفمبر ١٩١٦ .

اما في المجال التطبيقي فتشمل هذه السياسة في حصول الاستيطان الزراعي الرسمي لفاية ١٩١٥ على ٢١٠٠٠ هـ، وفي انشاء سنة ١٩١٦، مزرعة مساحتها ٥٠٠ هـ في عين كردوس قرب فاس يعمل فيها جنود من اصل فلاحى باشراف ضباط تخرجوا من المدرسة الزراعية (٢٩)، وقد عبر السيد اوربسان بلان (U, Blanc) المندوب بالاقامة عما حققه ليوطي في اطار الاستيطان الزراعي بقوله : «منذ الحرب استطعنا ان نوطن في المغرب عددا من المستوطنين الزراعيين يساوي عدد المستوطنين الزراعيين في تونس خلال ٤٣ سنة» (٣٠) .

(25) J. L. de Lacharrière : «Condamnation d'Usuriers» A. F. Janvier 1934, p. 63 . - Patrick Montfert : «Essais sur la propriété paysanne au Maroc» R. C. 1934, p. 151 .

(26) C. Raves, op. cité, p. 443 .

(27) Goulven : «Remarques...» op. cité, p. 160. - «Au Maroc de 1929» op cité p 464 - Bernard Simiot , op. cité, p. 704 .

(28) R. Le Tourneau : «L'Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», p. 179 .

وكذلك علل الفاسي : الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ص ١٢١ .

(29) Desfeuilles, op. cité, p. 36. - «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 461.

خطاب في المسابقة الزراعية بالقيطرة بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٢٤ . المصدر :

(30) A. F. Mai 1924 , p. 330 .

وعندما استقال المارشال ليوطي سنة ١٩٢٥، كان الاستيطان الزراعي الرسمي يشمل ٢٣٥.٠٠٠ هـ (٣١) .

لقد ركزت ادارة الحماية، من اجل توفير حاجيات الاستيطان الزراعي الرسمي، على الملكية الجماعية بالدرجة الاولى، وهذا النوع من الملكية هو السائد في البادية المغربية عند اعلان الحماية (٣٢)، اذ كانت الملكية الخاصة محصورة في المدن وضواحيها، وفي ملكيات ملاك الاراضي الكبار من «الشخصيات الكبيرة وموظفي المخزن والشرفاء والاعيان الذين منحوا لانفسهم بالتدريج اراض خاصة» (٣٣)، وكان انتشار الاستيطان الزراعي الرسمي مرهونا بتقدم قوات الغزو، واتساع مناطق «الامن» .

ففي الفترة ما بين ١٩١٨-١٩٢١، حصل الاستيطان الزراعي الرسمي على مساحات شاسعة من الاراضي الخصبة منها ٤٨٠٠ هكتار في الشاوية ودكالة وفاس والفرب ومراكش ومكناس والرباط وحصل من جديد سنة ١٩٢٥ على ٢٥.٠٠٠ هكتار ، وفي السنة التالية على ٣٥.٠٠٠ هكتار وتقرر توزيع ما يقارب هذه المساحة الاخيرة سنة ١٩٢٧ (٣٤) .

وبعد ١٢ سنة من عهد الحماية، اصبحت جميع الاراضي الصالحة للزراعة في مناطق «الامن» متشعبة بالمستوطنين الزراعيين الاوروبيين الذين شرعوا منذ بداية العشرينات في طرح مشكلة «فقدان» الارض ويطالبون بالاسراع في اخضاع المغرب له عسكريا، وفتح افاق جديدة للاستيطان الرسمي. ففي يناير ١٩٢٤ طالب السيد اوبر (OBERT) رئيس الغرفة الزراعية بالرباط في عرض قدمه الى اعضاء الغرفة (٣٥) بتوزيع ١٥.٠٠٠ هكتار من الاملاك القروية على المستوطنين الزراعيين الاوروبيين، واقترح اعطاء هؤلاء الاخيرين مليونين مسن الهكتارات من مجموع ثلاث ملايين هكتار الصالحة للزراعة، لان المغاربة الذين يملكونها «لا يستغلون منها الا جزءا ضئيلا» ، ووصف السيد اوبران بلان، في مسابقة القنيطرة (٣٦) رغبة المعمرين بانها «رغبة مشروعة توافق نوايا الحكومة التي اعطت حتى الان الدليل على تفهمها في هذا الشأن» .

خطاب ستيغ في العرض الزراعي بالرباط بتاريخ ١٩ - ٤ - ١٩٢٨ . المصدر :

(31) A. F. Avril 1928, p. 150 .

(32) Leclère, op. cité, p. 39 .

وكذلك علال الفاسي : النقد الذاتي . ص ٢٢٩ .
(33) Leclère, op. cité, p. 39 .

وكذلك النقد الذاتي، سبق ذكره ص ٢٢١ .

(34) J. L. de Lacharrière : «La colonisation française...» op. cité, p. 96, A. F. Déc. 1926, p. 563 .

وكذلك خطاب ستيغ في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٢-٩-١٩٢٦ . المصدر :

(35) A. F. Février 1924 : «Maroc - La Colonisation», p. 110 .

(٣٦) مرجع سبق ذكره ص ٢٣٠ .

وعندما وصل تيودور ستيغ الى المغرب ، خلفا للمارشال ليوطي ، كان جشع المستوطنين الزراعيين قد بلغ الذروة، فاستقبلوه بسيل من المطالب مرفوقة بالتحذيرات، فقد جاء في كلمة السيد شابون (Chapon) رئيس غرفة التجارة والصناعة بالبيضاء في حفل اقامه المقيم الجديد يوم ٩ اكتوبر (٣٧) «ان الوقت ليس بوقت الجمل الرنانة (٠٠٠) الا يعني وجودكم هنا، ان المغرب، المغرب الفرنسي، قد عاش ساعة الصرامة الضرورية لينتقل الى مستوى اشكال ديمقراطية اكثر مرونة، حيث الكلمة للشعب في قضايا مصيره» (٣٨) في حين لخص السيد (Gueillemet) كييمي، رئيس الغرفة الزراعية بالبيضاء، في نفس المناسبة، مطالب المستوطنين الزراعيين، في ضرورة تقديم جميع انواع الدعم اليهم على غرار ما انجزه ستيغ لصالح المستوطنين الزراعيين بالجزائر وحدد السيد اوبير من جهته باسم الغرفة الزراعية بالرباط في مناسبة مماثلة يوم ٢٨ اكتوبر واجبات المقيم الجديد بقوله «ان المطلوب هو تنمية نفوذنا بتوطين مستوطنين زراعيين في باديتنا يزداد عددهم اكثر فاكثر» (٣٩) .

وفي واقع الامر لم يكن هناك ادنى تعارض بين ما يطالبون به وبين ما كان ينوي المقيم الجديد ان يقدمه اليهم، كانت اراء الطرفين متطابقة حول اهمية الاستيطان الزراعي . ففي كلمة القاها ستيغ في المعرض الزراعي الذي نظمه المستوطنون الزراعيون الاوروبيون بتاريخ ٧ ابريل ١٩٢٧ بالبيضاء حدد موقفه بعبارات صريحة «ان الاستيطان الزراعي الذي اقدم له كل دعمي ليس فقط نافعا بلدي، بل انه شرعي من الناحية الاخلاقية ومفيد للانسانية» (٤٠) وفي عهده دخل المستوطنون الزراعيون عصرهم الذهبي اذ كان «الاستيطان يسير بوتيرة ٤٠٠٠ هكتار سنويا يدعمه بقوة صندوق القرض العقاري الذي يمنح للمستوطنين الزراعيين الاموال بسخاء تصل الى ٢٠ مليون فرنك سنويا» (٤١) ولعب عهد ستيغ دورا هاما في منحهم وضعية ممتازة لخصها البير غيوم بقوله «بينما كان المستوطن الزراعي الجزائري في نهاية القرن التاسع عشر (٠٠٠) يمسك المحراث بيده مثل الفلاح في فرنسا، فان المستوطن الزراعي المغربي قد انطلق في كل مكان تقريبا من مستوى عال بفضل القروض الفائضة التي كانت تقدمها له الهيئات الرسمية» (٤٢) . وهكذا قرر ستيغ في سبتمبر ١٩٢٦ الحاق مساحة ٨٠٠٠ هكتار خلال ١٩٢٧ باملاك الدولة لتوزع على المستوطنين الزراعيين . وفي

(37) A. F. Novembre 1925 : «Mr. Steeg au Maroc», p. 565 .

(٣٨) يقصد بكلمة الشعب الجالية الفرنسية بالمغرب .

(39) «Mr. Steeg au Maroc», op. cité, pp. 566 et 569 .

(40) A. F. Avril 1927, p. 157 .

(41) Ed. Phillipar : «La Formation d'un Peuple nouveau dans l'Afrique du Nord» R. C. Décembre 1928 , p. 773 .

(42) Albert Guillaume : «L'Evolution Economique de la Société Rurale Marocaine» pp. 73 - 74 .

هذه السنة الاخيرة، ارتفعت مساحات الاستيطان الزراعي الرسمي الى ٣١٥.٠٠٠ هكتار (٤٣) اي نحو نصف مجموع مساحة الاستيطان الزراعي الاوروبي بنوعيه الخاص والرسمي التي بلغت ٦٤٤،٢٦٦ هكتار بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٢٦ كما في الجدول رقم (١). الذي قدمه السيد بويولا فونت الى البرلمان سنة ١٩٢٧ عن الاستيطان الزراعي بالمغرب سنة ١٩٢٦ ويشير الى ان ارقام هذا الجدول تقريبية لان مساحة اراضي المستوطنين الزراعيين غير معروفة كلها وهذا ما كشف عنه ستيف في خطابه بالمعرض الزراعي بالرباط بتاريخ ١٤ ابريل ١٩٢٨ حيث اعلن عن وجود ٢٨٠٠ مزرعة في يد الاوروبيين سنة ١٩٢٦ (٤٤) ويشير تقرير بويولا فونت الى ان الفرنسيين يشكلون تسعة اعشار المستوطنين الزراعيين ويملكون ١٩ - ٢٠ من اراضي الاستيطان الزراعي التي تشمل المناطق المغربية التي يعتبرها ج. دريش المناطق الخصبة بالبلاد (٤٥) الا ان هذه المكاسب ما كانت لتشبع نهم المستوطنين الزراعيين، اذ طرحوا من جديد مسألة توفير المزيد من الاراضي كحل للآزمة التي عرفها الاقتصاد الاوروبي بالمغرب سنة ١٩٢٧، بغية تحقيق مكاسب جديدة وطالب بعض منطري الاستعمار امثال ج.ل. دولا شارير (lacharrière) اللجوء الى الوسائل الجذرية «على الطريقة الامريكية» لحل مسألة الارض «لان الاستيطان الرسمي الذي يتمول (٠٠٠) من املاك الدولة والاحباس قد استنفد تقريبا جميع مصادره على الرغم من همة وذكاء المحققين» (٤٦) ولتجريد الفلاحين المغاربة مما تبقى في حوزتهم من اراض اقترح «عوض البحث عن املاك الدولة، لماذا لا نطالب الاهالي باثبات ملكيتهم للاراضي التي يحرثونها وان قسما بسيطا منهم يستطيع اثبات ذلك» ونوه بأسلوب المخزن الذي كان يقوم بتجهيز قبائل باكملها والاستيلاء على اراضيها «وعلى هذه القبائل ان تدرك انها سعيدة بنقلها فقط من منطقة الى اخرى من البلاد وبعدم انتهاز أسلوب المخزن الراديكالي على الطريقة الاميركية ازاء اصحاب الارض التي يريد الاستيلاء عليها» .

وكانت ادارة الحماية قد ادخلت الى المغرب سنة ١٩٢٨، وسيلة اقتصادية لتطهير المغرب من «هنود الحمر» ففي ٢٦ نوفمبر ١٩١٥، صدر ظهير ملكي ينص على اعدام كل من يقف في وجه التمرکز الاستعماري في البلاد رميا بالرصاص، وفي ١٥ ابريل ١٩٢٨ عوض هذا الظهير بظهير ملكي اخر ينص على استعمال المقصلة بعد «السخط الذي عبرت عنه الجالية الاوروبية والنخبة المغربية» عن «الجرائم الشنيعة التي يرتكبها المغاربة ضد الاوروبيين» وطبقت لأول مرة في

(٤٢) ستيف : خطاب المعرض الزراعي بالرباط ، سبق ذكره ، ص ١٥ ، وكذلك خطابه في مجلس الحكومة في سبتمبر ١٩٢٦ ص ٥٦٣ (سبق ذكره) .

(٤٤) سبق ذكره ، ص ١٥ .

(45) J. Dresch : «Une Carte Agricole du Maroc» R. C. Avril 1934, pp. 87 - 89 .

(46) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 464 .

غشت من نفس السنة في حق مواطنين اثنين احدهما من وادي زم والاخر من الدار البيضاء ارتكبا «جريمة» الدفاع عن املاكهما ضد اطماع الاوروبيين (٤٧) ودخلت بذلك المقصلة كعامل هام في اقناع الفلاح المغربي بعدم التفكير في الدفاع عن املاكه .

وبفضل هذا الاسلوب الراديكالي ازداد التواجد الاوروبي انتشارا في البادية المغربية وارتفعت مساحة الاستيطان الزراعي الرسمي والخاص الى ما لا يقل عن ٧٤٠.٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٠، وبلغ عدد المزارع الاوروبية في منطقة فاس ٢٠٦ وحدة، وفي الرباط ٤٦١ مساحتها ٧٥٠٠٠ هكتار يستغلها ١٢٦٩ اوروبي (٤٨) وفي نفس السنة فتحت منطقة اكادير رسميا للاستيطان الزراعي على اثر تعيين «حدود المنطقة الامنة» وتشمل ٤٠٠٠ هكتارا (٤٩) وكذلك منطقة تادلة التي كانت قوات الفزو تستولي فيها على الاراضي تدريجيا مع تقدمها ، وحصل فيها المستوطنون الزراعيون على ١٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٦ و ١٦٠٠ هكتار سنة ١٩٢٩ وفي السنة التالية حصلوا على ٣٠٠ هكتار شرق قصبة تادلة وخصصت لهم ٢٨٠٠ هكتار في سيدي جابر شمال غربي بني ملال و ٥٠٠٠ هكتارا بين بني ملال وقصبة تادلة، وكذلك مساحة تتراوح بين ١٥٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ هكتار في بني عامر على ضفة نهر ام الربيع (٥٠) وارتفع عدد الاوروبيين في الشاوية من ٤٥٤٦ شخصا سنة ١٩٢٦ الى ٧١٥٣ سنة ١٩٣١ (٥١) واتخذ نزع ملكية الفلاحين المغاربة اشكالا مأساوية في عدد من المناطق .

ففي بني مطير كانت اراضي الاستيطان الرسمي سنة ١٩٢٦ تمتد على مساحة ١٦٢٠٠ هكتارا والاستيطان الخاص ٤٠٠٠ هكتارا وبقي في يد سكان المنطقة المغاربة ٨٠٠ هكتار فقط (٥٢) في انتظار هجوم جديد عليها من طرف المستوطنين الزراعيين الاوروبيين، وفي دائرة الحاجب حصل ٣٨٠ معمر على ٣٧٠٠٠ هكتارا وبقي للفلاحين المغاربة وعددهم ٣٢٠٠٠ نسمة نحو ٢٣٠٠٠ هكتارا فقط (٥٣) وفي كروان الشمالية استولى الاوروبيون على ٢٤٠٠٠ هكتارا منها

- (47) «La Guillette et la sécurité» A. F. Oct. 1928, pp. 428-429 . - A. F, Mai 1928, pp, 194 - 195 .
- (48) Résidence Générale : «En quete sur la crise de la main d'oeuvre au Maroc» R. C. 1931, pp. 116, 167 et 300 .
- (49) A.F. Janvier 1930, p. 91 : « L'Ouverture du Port d'Agadir » . A. F. Février 1930, p, 91 : «L'Ouverture d'Agadir» .
- (50) Pascal Durand : «La colonisation au Tadla» R. C. Janvier 1930 p. 5. - A. F. Janvier 1932, p. 57: «Maroc - Le Tadla» .
- (51) Henri Mazoyer : «Conséquence Economique des Mouvements Indigènes au Maroc» B. E. M. Juillet 1935, p. 191 .
- (52) A. Latron : «Un Aspect du Problème Foncier au Maroc» A. F. Avril 1938, p. 177.
- (53) C. Raves, op. cité, p. 439 .

١٧٠٧٠٠ هكتارا للاستيطان الزراعي الخاص، وبقي للمغاربة وعددهم ٢٤٥٠٠ نسمة ٤٠٠٠ هكتارا واصبح عدد كبير من العائلات لا يمتلك شيئا وسادت نفس الوضعية في بني مجاط ودخيسة (اقليم مكناس) حيث استولى الاوروبيون على اكثر من ١٠٠٠٠ هكتارا مقابل نحو ٣٥٠٠٠ هكتارا للفلاحين المغاربة (٥٤) .
وحاء في تقرير قدمه النائب بروسبير بلان (P. Blanc) الى البرلمان الفرنسي سنة ١٩٣١، ان اطارات ادارة الحماية كانت تستفيد من عملية توزيع الاراضي على المستوطنين الزراعيين الاوروبيين وحصل بعضهم على مساحات شاسعة تصل الى ١٢٠ هكتارا ويكلفون اوروبيين اخرين بتسييرها (٥٥) ولم يكن المستوطنون الزراعيون يكتفون بما حصلوا عليه من ادارة الحماية من مساحات شاسعة بل يزحفون على اراضي جيرانهم المغاربة يتلعونها تدريجيا. ولم تكن حدود مزرعة الاوروبي تعتبر حدودا نهائية الا عندما تلتقي بحدود مزرعة اوروبي، وبهذا اتسعت مزارع بعضهم من بضع هكتارات الى ٨٠٠ هكتار (٥٦) .
٤ () طبيعة الزراعة الأوروبية :

الزراعة الأوروبية زراعة دخيلة على البلاد. قامت على ابتزاز الارض ونمت بفضل القروض والاعتمادات المالية الدائمة التي كانت تخصصها لها ادارة الحماية والميتروبول، وظلت عرضة للانهيال امام اول بادرة ازمة اقتصادية في المغرب او في الميتروبول او في العالم، بسبب ارتباط الاقتصاد الاوروبي في المغرب «بامكانيات التصدير الى الخارج» (٥٧) ذلك ان الزراعة الأوروبية لم تكن تستجيب لحاجيات السوق الداخلية بل اولا واخيرا لحاجيات السوق الفرنسية خصوصا والاجنبية عموما. ومن هنا كان المستوطنون الزراعيون الاوروبيون يرون في التصدير الى الخارج الحل السحري لجميع مشاكلهم .
ففي اوج الازمة الاقتصادية العالمية، وما رافقها من انتشار المجاعة وانهيال الاقتصاد الاوروبي في المغرب وخاصة الزراعة، صرح السيد شابون في حفل استقبال المقيم الجديد مارسيل بيروتون بتاريخ ١٨ ماي ١٩٣٦ بان المغرب «بلد تحتاج موارده الى التسويق اكثر من حاجتها الى التنمية» (٥٨) .
لقد اتجه المستوطنون الزراعيون منذ البداية الى «التخصص» في الانتاج الزراعي القابل للتصدير والذي يضمن ربعا سريما مثل الحبوب، وخاصة القمح

(54) F. Olivier : «La répartition des Tribus et de la Propriété dans la Banlieue de Meknes» B. E. M. Juillet 1937, p. 274.

(٥٥) مشروع قانون قدمه الى البرلمان الفرنسي لانتزاع المزيد من الدم للاستيطان الزراعي الاوروبي. انظر :

A. F. Mai 1931 : «La Colonisation au Maroc», pp. 362-365 .

(56) Prosper Blanc , op. cité, p. 364. - M. Latron , op. cité, p. 177

(57) R. Hoffherr : «L'Equilibre Economique du Maroc Moderne » R. Ec. I. Juillet 1929, p. 55 .

(58) A. F. Juin 1936 «L'Arrivée de M. Peyrouton», p. 359 .

اللين والخمور والحمضيات، وشكلوا منافسا خطيرا للفلاحين المغاربة فسي انتاجات اخرى مثل غرس الزيتون وتربية المواشي وغير ذلك ودعمت الميتروبول هذا التخصص لانه جوهر الاقتصاد «العصري» التصديري الذي تريد اقامته في المغرب فشجعت زراعة القمح منذ البداية لانها «اساس الاستيطان الفرنسي» (59)، وارتفعت مساحة اراضي الاوروبيين المزروعة بالقمح من ٢٤٠٠٠ هكتار. سنة ١٩٢٠ الى ٤٤٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٣ الى ١٥٧٠٠٠ هكتار سنة ١٩٢٧ الى ٢٧٥٠٠٠ سنة ١٩٢٩ (٦٠) كما ارتفعت الاراضي المفروسة بالكروم من ٨٠٠ هكتار سنة ١٩١٩ الى ٢٤٠٠٠ هكتار سنة ١٩٣٦ وازداد انتاج الخمور من ٤٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٢ الى ٧٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٣ الى ١٥٠٠٠ هكل سنة ١٩٢٧ الى ٢٠٠٠٠ هكل سنة ١٩٣٠ الى ٦٠٠٠٠ سنة ١٩٣٤ الى ٧٥٠٠٠ سنة ١٩٣٨، وارتفعت مساحات الحمضيات من ٧٠٠ هكتار سنة ١٩٢٨ الى ٥٥٠٠ هكتار سنة ١٩٣٨ (٦١) وكانت هذه المادة الاخيرة رغم انخفاض المساحة المخصصة لها تدر على المستوطنين ارباحا هامة بنزولها الى الاسواق الاجنبية قبل مثلتها في الجزائر وتونس وايطاليا وجنوب فرنسا بمدة تتراوح بين شهر وشهرين (٦٢) .

ولتلبية حاجيات المعمرين من الاعتمادات والقروض اسست ادارة الحماية عدة مؤسسات مالية منها الصندوق الزراعي الفديريالي الذي بلغت ديونه على المستوطنين الزراعيين ٢٥٥ مليون فرنك سنة ١٩٣٥ مع تسهيلات خيالية في الدفع، هذا بالاضافة الى ديون اخرى من مؤسسات مالية اخرى بلغت نحو مليار فرنك بتاريخ فاتح يناير ١٩٣٤ تحملت منها الدولة ٢٥٥ مليون فرنك (٦٣) . والى جانب ذلك كانت ادارة الحماية والميتروبول تقدمان اعتمادات رسمية للزراعة الاوروبية بشكل مباشر او لقطاعات اقتصادية اخرى ترتبط بها مباشرة مثل السكك الحديدية والطرق والمواني والسدود والكهرباء والتجارة وشبكة البرق والهاتف زيادة على المساعدات المالية والمادية الظرفية كلما تعرضت الزراعة الاوروبية لازمة، وما اكثر الازمات في حياتها .

ففي سنة ١٩٢١ اعلن السيد مالي (MALET) المدير العام للزراعة امام

- (59) Evin Guy : «L'Industrie Marocaine et ses Problèmes » p. 137.
(60) A. E. Sayous : «L'Agriculture Française et la concurrence Nord-Africaine» R. Ec. I. Juillet 1929, p. 31 .
(61) B. E. M. Juillet 1937 : «Le Problème Viticole Marocain», p. 235.
(62) B. E. M. Juillet 1939 : «Renseignements sur la Production des Agrumes» p. 235 - Hoffherr : «L'Equilibre...» , op. cité, p. 62 - Evin Guy, op. cité, pp. 150-151 .
(63) J. L. de Lacharrière : « Le Differend Marocain » A. F. Janvier 1936 , p. 22 .

وكذلك خطاب القيم العام هنري بونسو في الندوة الامبراطورية سنة ١٩٣٥ - المصدر :
A. F. Mars 1935, p. 196 .

مجلس الحكومة عن برنامج يهدف الى مساعدة المستوطنين الزراعيين بدعم وتنمية الانتاج الزراعي وتسهيل صرفه وتسويق المنتوجات الغذائية. ويرتكز البرنامج على توسيع المساحات المزروعة ومضاعفة تربية المواشي وتحسين نوعية الانتاج، وادخال مزروعات جديدة، وانشاء مؤسسات للقرض الزراعي (٦٤). وكانت الحكومة الفرنسية قبل سنة من ذلك قد منحت قرضا للمغرب قدره ٧٤٤ر١٤ر٠٠٠ فرنك خصصت فيه للاشغال العمومية ٧٦ر٠٠٠ر٠٠٠ فرنك موزعة كالآتي : (٦٥) .

الراسمال الاولي للمكتب الشريفى للفوسفات : ٣٦ مليون - الموانسي : ٢٨. مليون - الطرقات : ٦. مليون - وخصصت لاستصلاح المواد الطبيعية ١٥٩ مليون، موزعة على الشكل التالي :

الري الزراعي والصناعة : ٩. مليون - الفلاحة والتجارة والاستيطان الزراعي : ٣. مليون - المياه والغابات : ١٥ مليون - تسجيل الملكية العقارية : ٥ مليون - استعادة «املاك الدولة» : ١٨ مليون، وخصصت للبريد والبرق والهاتف : ٧١ مليون .

وفي ميزانية ١٩٢٦ (٦٦)، حصلت الاشغال العمومية على ٦٧ مليون فرنك بالاضافة الى ١.٥ مليون حصلت عليها المواني من صناديق القرض التي منحت قرضا اخر للري الصناعي قدره ١٨ مليون وتقرر ان تخصص للزراعة ميزانية سنوية تتراوح بين ٢٠-٣٠ مليون فرنك لمواجهة مصاريف الاستيطان وزيادة على القروض التالية :

٢.١ مليون للزراعة - ٢ر٩٥٦ مليون للطرقات ومراكز الاستيطان ، ٦ر٠٥ مليون للري الصناعي - ٢ مليون للبحث والتنقيب عن المياه - ومليون للغابات .

لقد ظلت هذه القطاعات موضع اهتمام متزايد من طرف ادارة الحماية ، ففي ٢٢ سبتمبر ١٩٢٦ اعلن المقيم العام امام مجلس الحكومة في عرضه لميزانية ١٩٢٧ عن تخصيص ٢١ر٨ مليون فرنك للري الزراعي وحده، اي بزيادة ٩٥ ملايين عن سنة ١٩٢٦ و ١٤ر٧٢٥ مليون عن سنة ١٩٢٥ وزف الى المعمرين بشرى الشروع في بناء شبكة من السدود بلغت تكاليفها لغاية ١٩٣٧ نحو ٦٠. مليون فرنك ودخلت منها في هذه السنة حيز العمل ، اربعة سدود، هي سد بهت بناحية سيدي سليمان وسد واد نفيس بناحية مراكش، وسد وادي المالح بناحية الدار البيضاء وسد واد ام الربيع بناحية تادلة (٦٧). وقدمت لجنة الري سنة

(64) R. C. Janvier 1922 : «Le Programme Agricole du Protectorat Marocain » , p. 29 .

(65) A. F. Septembre - Octobre 1920 : «Colonies Françaises et Pays du Protectorat - Maroc», pp. 288 et 289 .

(66) Goulven : «Remarques ...» , op . cité , p. 160 .

(67) «La France au Maroc», op. cité, pp. 73 et 74 .

١٩٣٩ برنامجا يكلف ١١١٠ مليون فرنك، وتبلغ تكاليف القسم المستعجل منه ٢٥٠ مليون منها ٧٥ مليون مساهمة من الطاقة الكهربائية (٦٨) .

ان الطبيعة التصديرية للزراعة الاوروبية في المغرب وارتباطها العضوي بمصلحة الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي، جعل المستوطنين الزراعيين يحتلون موقع الطفل المدلل في قلب الحكومة الفرنسية وادارة الحماية، يتمتعون بقوة سياسية تقريرية بواسطة مندوبيهم الرسميين في مجلس الحكومة وفي مجلس النواب والشيوخ بفرنسا، وكذلك بواسطة انصارهم في المواقع الحساسة من تنظيمات ادارة الحماية .

١ - طبيعة الصناعة :

لم يكن غنى المغرب محصورا في القطاع الزراعي . فهو يشتمل كذلك على ثروة معدنية ، ثمينة، لم يكن الفرنسيون يشكون في اهميتها . وقد عرف القطاع المنجمي صراعا عنيفا بين المانيا وفرنسا، استمر الى اندلاع الحرب العالمية الاولى، حول السيطرة على المعادن المغربية المعروفة آنذاك وهي الحديد والمنغنيز والزنك والبتروول والنحاس والرصاص (٦٩) .

وتتمثل الثروة المعدنية واهميتها في خريطة المناجم التي كان الاخوة الالمان مانيسمان يطالبون بها في صراعهم مع فرنسا . وتشمل الساحل الاطلسي كله، وتتوغل عمقا في بعض المناطق مثل مراكش ودمنات وتارودانت وجنوب شرق تيزنيت الى تامكروت ومجموع شمال المغرب انطلاقا من خط يربط بين وجدة وفاس ومكناس نحو الشمال ومنطقة وجدة وبودنيب، وهي تقريبا نفس خريطة المناجم المغربية في نهاية العشرينات (٧٠) .

وعلى غرار الزراعة اتجهت الصناعة الاوروبية في المغرب الى خدمة حاجيات الميتروبول بتصدير الثروات المعدنية على شكل مواد خام . والاقتصار على مشاريع صناعية تدعم هذا الاختيار مثل البناء والطرق والسكك الحديدية والموانئ (٧١) التي كانت تدعم الوجود العسكري وبالتالي تضمن وتدعم صناعة الاستخراج.

ففي قرض ١٩٢٠، خصصت فرنسا لبنايات الدولة ٤٤٦٩٠ مليون فرنك

(68) Jean Goulven : «Maroc - Le Budget de 1939 et le Plan Nogues» A.F. Décembre 1938, p. 411 .

(69) Trystram : «L'ouvrier Mineur au Maroc», p. 27. - Victor Piquet op. cité, p. 371, - L. Clarioud : «Le Role de la Mine dans l'Economie Interne du Maroc Français» B. E. M. Avril 1938, p. 91.

(70) A. F. Mars 1921 : «A la Commission Arbitrale des Litiges au Maroc», p 91 - Evin Guy, op. cité, Carte no 1.

(71) R. Gallissot : «Le Patronat Européen au Maroc», p. 19 et « La Question Ouvrière au Maroc», p. 8.

منها ٧٣ ملايين فرنك لمصلحة السجون و١٥ مليون لمكاتب الاستعلامات فسي المناطق العسكرية و٣٤٥ ملايين للدرك. كما حصلت الموانئ على ٢٨٠ مليون والطرق على ٦٠ مليون، ورأس المال المكتب الشريفسي للفوسفاط على ٣٦ مليون (٧٢). وخلال الفترة بين ١٩١٤-١٩٢٨، أنفق مبلغ ٨٤٧ر٣٠ مليون على البنايات الادارية وتجهيزاتها، واستحوذت التجهيزات الاقتصادية على ٧٥ بالمئة من مجموع النفقات خلال نفس الفترة والتجهيزات الادارية على اكثر من ٢٠ بالمئة وبلغت حصة الطرق والسكك الحديدية من النفقات ٧٩٤ر٦٦٨ مليون والموانئ ٥٩٦ر٤٨٥ مليون. وخلال الفترة ما بين ١٩٢٨-١٩٣٦ بلغت النفقات على البنايات الادارية وتجهيزاتها ٦١١ر٢٤٣ مليون فرنك، والطرق والسكك الحديدية ١ر٦٤١ر٥٨ مليون والموانئ ٧٢٥ر٠٥٨ مليون (٧٣).

وخارج هذه القطاعات المذكورة كانت القطاعات الصناعية الاخرى امتدادا للزراعة ترتبط بمحصولها السنوي ، وذات طبيعة تجارية (٧٤) وتتمركز في بعض المدن الساحلية وخاصة الدار البيضاء التي استحوذت لوحدها سنة ١٩٢١ على ٥٤ بالمئة من القوة المحركة و٦٠ بالمئة من اليد العاملة و٧٥ بالمئة من الرساميل وتتمركز فيها ثلاثة ارباع مصانع المنتوجات الجاهزة (٧٥) ، ويساهم ميناؤها في المبادلات التجارية الخارجية المغربية بنسبة تتراوح بين ٨٠-٩٠ بالمئة (٧٦). اما المدن الداخلية فقد كان نشاطها الصناعي مكملا لنشاطها الحرفي ومرتبطة بالزراعة الاوروبية مثل صناعة المواد الغذائية ومعامل تصليح الآلات الميكانيكية (٧٧).

لقد جلب النشاط الاقتصادي التصديري في المغرب رؤوس الاموال الاوروبية واستطاعت فرنسا برساميتها أن «تحتل في المغرب، المكانة التي تحتلها الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا في امريكا اللاتينية» (٧٨) ويفسر ايفان غي اسباب

- (72) A. F. Septembre - Octobre 1920 : «Colonie Française et Pays du Protectorat - Maroc», p. 288 .
- (73) J. Marechal : «Les Depenses du Protectorat pour la mise en valeur du Maroc entre 1928 - 1936» - B. E. M. Avril 1936, p. 91.- Ayache : «Le Maroc», pp. 139-140 .
- (74) Chombart de Lauwe : «L'Organisation Ouvrière et Artisanale des Indigènes dans les Principales Villes et Mines d'Algérie et de Tunisie» R. C. 1931, p. 81. - Bulletin du Travail, publié par le Secretariat Général du Protectorat, 1928, p. 11. - « La Question Ouvrière...» op. cité , p. 8
- (75) Evin Guy, op. cité, pp. 171 et 172 .
- (76) Ibid, p. 173. - Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 45.
- (77) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 9 et «Le Patronat ...» , op cité, p. 21 .
- (78) Evin Guy, op. cité, p. 78 .

الهجرة الكثيفة للرأسمال الفرنسي الى المغرب بثلاثة عوامل (٧٩) :

١ - ثقة الراسماليين في مشاريع ليوطي وطموحهم في جني ارباح من استغلال بلد جديد .

٢ - انخفاض الضرائب في المغرب على عكس الحال في فرنسا .

٣ - ارتفاع الارباح في المغرب واكتشاف المعادن وظهرت بيوتات مالية كان اصحابها يعتبرون «اسياد شمال افريقيا» (٨٠) مثل بنك باريس والاراضي المنخفضة الذي يحتل المرتبة الاولى بين الشركات والبنوك الاجنبية العاملة في المغرب ويسيطر على بنك الدولة بالمغرب ويشرف اشرفا مباشرا او غير مباشر على عدة مؤسسات صناعية ومالية اخرى مثل الشركة العامة بالمغرب «تأسست سنة ١٩١٢» وشركة الكلس والاسمنت (١٩١٥) . ومطاحن المغرب «١٩١٩» والشركة العامة للمجازر البلدية، وشركة المشروبات بالمغرب (١٩٢١) وشركة الخطوط الحديدية بالمغرب «١٩٢٢»، وشركة الطاقة والكهرباء «١٩٢٤»، وشركة مناجم احولي «١٩٢٦» وشركة السكر المغربية «١٩٢٩» وشركة الابحاث المنجمية بجنوب المغرب، والشركة الفرنسية الاسبانية للسكك الحديدية طنجة - فاس، وشركات للنقل والاسكان وشركات فلاحية، ويحتكر صناعة وبيع التبغ، وشركة موانيء مهدية والرباط وسملا والدار البيضاء، ونجده في جميع القطاعات الصناعية الهامة (٨١)، كما ظهرت شركات متعددة الجنسيات من تداخل المؤسسات المالية الفرنسية والاوروبية فيما بينها سواء لاستغلال قطاع معين مثل شركة بنارويا (Penarroya) الفرنسية البلجيكية الاسبانية او لمواجهة خصم مشترك مثل اتحاد المناجم المغربية «فرنسا ٦٧٨ بالمئة - بريطانيا ٦٨ بالمئة - المانيا ١٩٤ بالمئة - ايطاليا ٢ بالمئة - اسبانيا ٢ بالمئة - النمسا ١ بالمئة - البرتغال ١ بالمئة» الذي واجهت به فرنسا مطالب الاخوة مانسمان (٨٢) .

ولقد كان الاهتمام الاول والاخير لهذه الرساميل تصدير المواد الاولية والارباح معا . ففي ١٩٢٨ كانت الرساميل المستثمرة في المغرب موزعة على الشكل التالي : ٧٦ بالمئة جاءت من فرنسا - ٨ بالمئة من بلجيكا - و ١٤ بالمئة فقط من المغرب . و ٢ بالمئة من بلدان اخرى يغلب عليها الطابع الامريكي والبلجيكي (٨٣) . وظل الراسمال الفرنسي من ١٩١٢ الى ١٩٣٩ صاحب الهيمنة

(79) Ibid, pp. 79 - 80 .

(80) Claude Bordet : «Les Maitres de l'Afrique du Nord», T. M. Juin 1952, p. 2247 .

(81) Evin Guy, op. cité, pp. 81 et 82. - «Le Patronat...», op. cité , pp 44 et 46. - Claude Bordet, op cité, p. 2255 .

(82) Despujol : «Histoire des Recherches Minières au Maroc .. des Origines à 1930» Rabat 1936, p. 19, cité par Trystram : « L'Ouvrier Mineur...», op. cité, p. 27. - «Le Patronat...» op, cité, p 7,

(83) Hoffherr : «L'Equilibre...», op. cité, p. 60 - «Le Patronat ...», op, cité, p 18 et «La Question Ouvrière ...», op. cité, p 7.

اذ لم تكن نسبة الراسمال الاجنبي غير الفرنسي تزيد عن ١٠ بالمئة، اتجه منها الراسمال البلجيكي الى المناجم على الخصوص والراسمال البريطاني والامريكي الى مؤسسات توزيع الوقود (٨٤) .

وتعتبر السنوات ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ هي اكثر السنوات استقطابا للراسمال الفرنسي المهاجر . ففي سنة ١٩٢٧ جاء الى المغرب ٣٤٠ مليون فرنك وفي السنة التالية ٦٠٠ مليون، وفي سنة ١٩٢٩ انخفض الحجم الى ٤٦٠ مليون وازداد الراسمال الفرنسي المهاجر تقلصا مع الازمة الاقتصادية العالمية : ٣١٠ مليون سنة ١٩٣٠ - ٢٧٥ مليون سنة ١٩٣١ - ١٠٤ - مليون ١٩٣٢ (٨٥) .

وقد اتخذ هذا الراسمال هيئة شركات ومؤسسات، كان عددها يتزايد تبعا لتزايد افتتاح المجالات الاقتصادية وتعدد التسهيلات التي تقدمها ادارة الحماية كما في الجدول رقم (٢) .

وجاء في احصائيات رسمية سنة ١٩٢٧ (٨٦)، ان المؤسسات الصناعية الاوروبية تشمل ١٥ مؤسسة للكهرباء «تشغل ٤١٨ مستخدما»، و١٧٥ لصناعة المواد الغذائية « ٢٨٨١ مستخدم » منها ٤١ مطحنة و٤٨ لصناعة المثلجات والمشروبات والمياه الغازية، و٦٣ مؤسسة لصناعة البناء «١٤١١ شخصا» و١١٥ مؤسسة لصناعة الخشب «١٨٦٩ مستخدم» ، و٦٧ للصناعات الحديدية «٥٨٧ مستخدما» . بالاضافة الى ١٦٥ للسيارات والمطابع والنسيج ومعامل الزرابي والالياف النباتية وصناعات مختلفة . ويستثمر القطاع الخاص منها في فاتح يناير ١٩٢٩ نحو ٤ مليارات فرنك (٨٧) . وفي سنة ١٩٣١ بلغ مجموع هذه المؤسسات ١٩٣٢ مؤسسة تشغل ٤٥ ألف من المستخدمين منهم ١٠٥٣٤ اوروبا ٣٤٥١٨ مغربيا (٨٨)، منها ٦٤٧ شركة خاصة تشمل مختلف القطاعات الفلاحية والتجارية والصناعية والمالية والعقارية والمنجمية والموانيء والنقل والكهرباء والتبغ والسيارات والفوسفات (٨٩)، واورد روني هوفر سنة ١٩٣٤ ان عدد المؤسسات في المغرب بلغ هذه السنة ٧٥ مؤسسة تشغل ٤٥٠٠٠ من

(84) Ayache : «Le Maroc» , op. cité, pp. 118-119 .

(85) Evin Guy, op. cité, p. 76 - «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 7 et «Le Patronat...», op. cité, p. 18.

(86) Annuaire Economique et Financier du Protectorat, 1929, Rabat, p. 377, cité, par Evin Guy, op. cité, p. 183 .

(87) Mr. Garcin, Vice-Président de la Chambre de Commerce de Casablanca. Discours devant la Commission Parlementaire Française à Casablanca, le 8-10-1929. R. C. Novembre 1929 : «La Commission Parlementaire Française au Maroc et en Algérie», p. 658 .

(88) Evin Guy, op. cité, p. 2 .

(89) B. E. M. Juillet 1933, cité par Evin Guy, op. cité, p. 183 .

المستخدمين ويبلغ رأسمالها ما يقرب من مليار فرنك (٩٠)، نسبة المؤسسات الفرنسية منها ٩٨ بالمائة (٩١) .

وعلى الرغم من الازمات الاقتصادية المتعددة التي عرفها الاقتصاد الاوروبي في المغرب، ظلت ظاهرة تأسيس الشركات الجديدة او دخول شركات اجنبية الى المغرب، مرافقة له، وهي الظاهرة التي جعلت هوfer في دراسته عن التوازن الاقتصادي للمغرب العصري، يصف هذا الاقتصاد بالحيوية والنشاط. ففي سنة ١٩٢٧ جاءت الى المغرب ٥٢ شركة جديدة وفي السنة التالية ٨٤ شركة (٩٢) ومن ابريل ١٩٢٩ الى ٢٩ يوليو ١٩٣١ تأسست ٧ شركات جديدة للبحث عن المعادن منها اثنتان في ميدان الفحم رأسمالها «الشركات السبع» مجتمعة ٥٧ مليون فرنك وثلاثة في ميدان البترول وواحدة في ميدان الحديد رأسمالها ٤ ملايين وواحدة في المنغنيز رأسمالها ٣ ملايين فرنك (٩٣) وخلال الفصل الرابع من سنة ١٩٣٤ بلغ عدد الشركات الجديدة ١٨ شركة وارتفع عددها الى ٢٤ شركة خلال الفصل الثاني ١٩٣٧، وخلال ١٩٣٨ بلغ عددها ١٣٠ شركة وخلال النصف الاول من ١٩٣٩ بلغ ٨٥ شركة. والقطاعات الجاذبة لها هي الزراعة والتجارة والمناجم والعقارات والسيارات (٩٤) .

(90) «L'Industrie au Maroc» dans la Science au Maroc - Casablanca 1934, p. 379, cité dans «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 20.

ورد في (A. F.) يوليو ١٩٣١ (ص ٤٣٥) ان عدد المؤسسات يبلغ اكثر من ١٠٠٠ مؤسسة تشغل ٣٥ ألف مستخدم وفي عدد اكتوبر ١٩٣٤ (ص ٦١٦) ورد ان عدد العمال يبلغ ٤٠٠٠٠ عاملا ويلهب (Gallissot) في مؤلفه («Le Patronat..») ص ٥٧ الى ابعد من ذلك بان عدد العمال سنة ١٩٣٤ يبلغ ٦٥ ألف و ٨٠٠ عامل .

(91) A. F. Octobre 1934 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc» , p. 616 .

(92) Hoffherr : «L'Equilibre...», op. cité, p. 60 .

(93) R. C. Décembre 1931 : «La Question Minière au Maroc», p. 715.

(٩٤) انظر الجداول الاحصائية في مجلة (BEM) اعداد : يناير ١٩٣٥ ص ٧٥ ويوليو ١٩٣٧ ص ٢٦٢ وابريل ويوليو ١٩٣٨ ص ١٤٣ و ٣١٥ وكذلك يناير وابريل ويوليو ١٩٣٩ ص ١٦٠ ، ١٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

وتتسم هذه المؤسسات الصناعية بالتشتت وعدم الاستقرار وخاصة معامل الالياف النباتية (٩٥) وذات مكانة ثانوية في مجمل الاقتصاد بالمقارنة مع الصناعة الاستخراجية والبناء. ففي سنة ١٩٣١ لم يزد رأسمالها عن ١٠ بالمئة من مجموع الراسمال المستثمر (٩٦) مما جعل من المناجم والمواني والاوراش القطاع الصناعي الحقيقي بالمغرب بين الحربين .

٢ - المناجم :

ارتكز الاخوة مانسيان لاثبات حقوقهم «المنجمية» بالمغرب على ظهير اصدره السلطان سنة ١٩٠٨ وحصلوا بموجبه على ٣٥٠٠.٠٠٠ هكتار على الساحل الاطلسي و ٨٠٠.٠٠٠ هكتار في الشمال (٩٧)، في حين كانت ادارة الحماية ترغب في اقصائهم فرفضت الاعتراف بظهير السلطان عبد الحفيظ، وقررت اعادة تنظيم قطاع المناجم . فاصدر السلطان الجديد يوسف بتاريخ ١٩ يوليو ١٩١٤ ظهيرين ينص احدهما على تنظيم المناجم ويخول لادارة الحماية امر تجميد جميع الرخص المحصل عليها في بعض المناطق، وينص الثاني على تأسيس لجنة التحكيم يكون مقرها في باريس للفصل في النزاع الفرنسي الالمني وفي جميع المسائل المنجمية التي يعود تاريخها الى ما قبل ٣٠ يناير ١٩١٤، وتتكون اللجنة من رئيس يعينه ملك النرويج، وممثل عن كل دولة يشترك رعاياها في النزاع وكانت اهم قضية طرحت على اللجنة هي مسألة الفوسفات والبتروول (٩٨). الا ان اندلاع الحرب العالمية جمدت نشاط اللجنة، فخرجت المانيا مهزومة وتحدد بذلك مصير مصالح الاخوة مانسيان. ففي ١٩ ابريل ١٩١٩ رفضت اللجنة مطالبهم في شمال المغرب، ومنحتهم بقرار ٣٠ مارس ١٩٢٠ (٢٢٤٠٠ هكتارا) فقط وتعويضا قدره ٧٤٠٠٠ فرنك وكانوا يطالبون بمبلغ ٥٧٠٠٠٠ فرنك (٩٩) اعلنوا انهم دفعوها للسلطان مقابل حصولهم كما راينا على ما يزيد عن ٤ ملايين هكتارا. والى جانب ذلك شرعت فرنسا في تصفية الوجود الالمني بالمغرب بالاستيلاء على حصص المانيا من بنك المغرب لصالح بنك الجزائر بقرار ٢٥ ابريل

- (95) Ch. de Lauwe, op. cité, p. 81 . - Bulletin du Travail, op. cité , p. 11 - «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 19 .
(96) R. C. Juillet 1931 : «L'Industrie Marocaine», p. 435 .
(97) R. C. Mars 1920 : «Les Pretentions Minières Allemandes au Maroc» p. 57 .
(98) H. Lentenois : «Observations Historiques sur la Législation Minière Marocaine» B. E. M. Avril 1938, p. 89 - L. Robin : «Première Session de la Commission Arbitrale des Litiges minières au Maroc» A. F. Juillet 1920, p. 231 .
(99) «Les Pretentions Minières...», op. cité, pp. 56 et 57. - « Première Session...» op. cité, p. 89 - A. F. Avril 1920 : «Maroc» , pp , 149 - 150 .

١٩٢١، بعد ان استولت على القنصلية الالمانية بالبيضاء، وبعد ذلك استولت على املاك الالماني كارل فيك (١٠٠) .

وفي ٢ يناير ١٩٢٠ قامت ادارة الحماية بخطوة اخرى في طريق انفراد فرنسا بالمعادن القريبية، بصدور ظهير تأسيس المكتب الشريف للفوسفات وتلاه ظهير في ٢٧ من نفس الشهر ينص على احتكار المخزن البحت واستغلال الفوسفات مع الاخذ بعين الاعتبار « حقوق الاشخاص الحائزين على رخص التنقيب الصادرة قبل الظهير المذكور (١٠١)، وجرى تعديل ظهير ١٩٢٠ بظهير ١٩٢٣ الذي تم تعديله بدوره بظهير فاتح نوفمبر ١٩٢٩، وفي ٢ ماي ١٩٣٥ صدر ظهير يزيد في تقوية سلطة ادارة الحماية في قطاع المناجم وينص على النفاء رخص الاستغلال، ويجبر الحائزين على رخص البحث على القيام بالابحاث او تسحب منهم الرخص (١٠٢) .

وفي اطار «تنظيم المناجم»، صدر ظهير ١٨ ديسمبر ١٩٢٨ ينص على تأسيس مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية، وصرح ثيودو ستيف امام مجلس الحكومة في نفس الشهر بان هدف المكتب هو اعطاء دفعة قوية اكثر للابحاث وتمكين الدولة من القيام بمجهود مواز لجهود الصناعة الخاصة او بالاشتراك معا تماما في نفس الحقوق كما في نفس الواجبات» (١٠٣) اي ضمان حرية المبادرة الفردية مع التنسيق مع ادارة الحماية ومكافحة المضاربات في ميدان الرخص (١٠٤)

١ - الفوسفات :

عرفت مناجم الفوسفات في المغرب نجاحا كبيرا منذ البداية، يفسر الاهمية الاقتصادية لظهير ٢٧ يناير ١٩٢٠ الذي جعل فرنسا تضع يدها دون منازع على واحد من اغنى احواض الفوسفات في العالم كما ونوعا (١٠٥) وقد بدأ الانتاج اولا في مناجم خريبكة سنة ١٩٢١ ثم تلتها مناجم اليوسفية «لويجانطي سابقا» في بداية الثلاثينيات، اثبرت على اثر ذلك ازمة حول الفوسفات المغربي بين ايطاليا وفرنسا، وملخص النزاع ان مواطنا ايطاليا يملك شركة «معدن الفوسفات» اشترى من مواطنين اثنين فرنسيين ٣٠ رخصة للبحث عن الفوسفات حصلا عليها في ١٩ ابريل ١٩١٩ واصطدم استغلاله لهذه الرخص بظهير ٢٧ يناير ١٩٢٠. وتبنت

- (100) A. F. Aout 1922 «Le Dernier Souvenir de la Bataille Allemande au Maroc» A. F. Mars 1920 , p. 373 - A. F. Février 1920 «Maroc», p. 7. - Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 107 .
(101) A. F. Mars 1920 «Les Phosphates Propriété d'Etat», p. 110 .
(102) Stephani Pierre : «Les libertés Publiques qu Maroc», p. 170.
(103) Cité par Trystram : «L'Ouvrier Mineur ...», op. cité, p. 30 .
(104) Hoffherr : «L'Equilibre ...» , op. cité, p. 69 - « L'Ouvrier Mineur...», op, cité, p. 29 .

(١٠٥) انظر جدول انتاج المغرب من الفوسفات من ١٩٢١ الى ١٩٢٨ .

الحكومة الإيطالية قضية مواطنها وطلبت من فرنسا منح المواطن الإيطالي «نصيبه» من الفوسفات أو التعويض على أساس ان شرائه للرخص تم بعد ظهير ١٩١٤ وقبل ظهير ١٩٢٠. ورفعت دعوى في الموضوع الى محكمة العدل الدولية التي اصدرت حكمها في ١٤ يونيو ١٩٣٨ برفض دعوى إيطاليا (١٠٦).

واذا كان القطاع المنجمي من القطاعات الاساسية فان الفوسفات كان عموده الفقري، اثر كثيرا في قطاعات اقتصادية اخرى مثل الموانيء والمواصلات والسكك الحديدية وقدم لهذه الاخيرة خلال الخمسة عشرة سنة الاولى من الانتاج مبلغ ٢٦٥ مليون فرنك تكاليف نقل الفوسفات والبضائع، و٢٨ مليون فرنك لشركة الطاقة الكهربائية لتزويد المنشآت والشحن بالتيار الكهربائي، و٢٩ مليون للدور التجارية ثمننا لمشتريات منها (١٠٧).

ولقد ظل المغرب على الرغم من طبيعته الزراعية في اخر قائمة زبناء المكتب الشريف للفوسفات. في سنة ١٩٢٧ بلغت مشترياته ١٤٦٠٨ طن، ولم تتجاوز ٢٠٠٠ طن ١٩٣٨. في حين كانت اوروبا في البداية تحتكر تقريبا كل صادرات المغرب التي عرفت تطورا كبيرا الى اندلاع الازمة، الاقتصادية العالمية (١٠٨).

وتحتل فرنسا المرتبة الاولى من بين الزبناء الاوروبيين تليها اسبانيا. وفي سنة ١٩٣٤، انتقلت اسبانيا الى المرتبة الاولى وفرنسا الى المرتبة الخامسة. وعلى اثر عصيان فرانكو انهارت السوق الاسبانية من ٢٠٣١٢٧ طن ١٩٣٤ الى ٧١٥٣١ طن سنة ١٩٣٧ الى ٢٩٩٩٢ طن سنة ١٩٣٨ وبقيت الاسواق الاخرى التي عرفت ارتفاعا خفيفا في وارداتها مهددة بالحرب العالمية (١٠٩) الثانية التي تهدد في نفس الوقت أمن المواصلات البحرية نحو اسواق ثانوية في اسيا وامريكا اللاتينية وافريقيا حتى مثل مصر وجنوب افريقيا واليابان والاراغواي.

وبالمقارنة مع التقدم الهائل في ميدان الانتاج والتصدير، ظل دور الفوسفات ضعيفا في ميدان التشغيل ومكافحة البطالة (١١٠). وفي بعض الاحيان كان

(106) J. L. de Lacharrière : «Les phosphates Marocains à la Cour de la Haye» A. F. Juin 1938, pp. 249 et 250 .

انظر كذلك نص قرار المحكمة الدولية في (R. C.) يونيو ١٩٣٨ صص ١٢٧ - ١٤٤ .

(107) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine dans l'Economie interne du Maroc Français» S. S. A. N. 1938, p. 351 - Desfeuilles, op. cité , p. 54 .

(108) Ed. Payen et de Lacharrière : «Les Richesses Minières de l'Afrique du Nord» R. C. Janvier 1928, p. 58 - A. F. Mai 1924 : «Exportation des phosphates», p. 331 - Statistique de l'O. C. p. pour l'année 1938, B. E. M. Janvier 1939, p. 34 .

انظر كذلك جدول مبيعات المغرب من الفوسفات من سنة ١٩٢١ الى ١٩٣٨ .

(109) Ed. Payen et de Lacharrière, op. cité, p. 57. - Statistiques Annuelles de l'O. C. p. B. E. M. Nos. de Janvier et Juillet 1935 , pp. 34 et 209, Avril 1938, p. 117 , Janvier et Juillet 1939, pp. 34 et 213.

(١١٠) انظر جدول تطور اليد العاملة عمليا في قطاع الفوسفات .

يرافق الزيادة في الانتاج انخفاض كبير في حجم اليد العاملة التي كانت تضم في صفوفها المئات من المساجين المجندين قسرا للعمل في مناجم الفوسفات بلغ عددهم ٥٥٠ سنة ١٩٢٨ مقابل ٥٩٠ سنة ١٩٢٧ (١١١) وبذلك يجري التخفيف من اعباء اليد العاملة رغم رخصها الشديد على المكتب الشريف. فخلال ١٥ سنة من وجود هذا المكتب صرف ١٥٢ مليون فرنك اجرة لليد العاملة المغربية والاوربية معا، في حين بلغت مبيعاته سنة ١٩٢٧ نحو ١٦١،٢٢٥ مليون فرنك (١١٢) وهذا يعطينا نظرة عن الارباح الخيالية التي كانت ادارة الحماية تحققها من معدن الفوسفات .

ب - المعادن الاخرى :

ظلت المناجم الاخرى بين الحربين تسير بوتيرة انتاجية اقل من الفوسفات ومن باقي قطاعات الاقتصاد التصديري الاوروبي الاخرى. واهم هذه المعادن الفحم الذي قدر احتياطي جرادة منه بعشرات الملايين من الاطنان وشرع في استخراجه في بداية العشرينات والرصاص المنتشر بكثرة في المغرب في وجدة وميدلت والرحامنة وشرع في تصديره سنة ١٩٢٦، والكوبالت ببوازار بالاطلس وشرع في استخراجه سنة ١٩٣٢ والحديد في خنيفرة وسوس، وقدر احتياطه هو الاخر بعشرات الملايين من الاطنان والمنغنيز الذي اكتشف في بوعرفة بكميات هائلة وهو ثاني ثروة معدنية سال لها لعاب المستعمرين لانه ان لم يجعل فرنسا تحتكر سوقه العالمية على غرار الفوسفات ، فانه يغطي الى حد كبير حاجياتها ويسمح لها باحتلال مكانة هامة بين الدول المصدرة (١١٣)، هذا بالإضافة الى معادن اخرى اساسية مثل الانتيموان والزنك والنحاس والايتان والفرافيت وموليبدن .

وقد نص ظهير ١٩ يونيو ١٩١٤ على منح حق الاستغلال لكل حامل رخصة البحث وهذا ما جعل روتي هو فر يحمل هذا الظهير مسئولية ركود المناجم المغربية لانه فتح الباب امام المضاربات بالرخص بدل استغلالها . فخلال الفترة بين سبتمبر ١٩٢٣ ويناير ١٩٢٩ بلغ مجموع الرخص ٣٩٠٠ رخصة منها ٣٥٠٠ رخصة للبحث و٤٠٠ للتنقيب والى غاية ٣٠ سبتمبر ١٩٣١ بلغ عدد الرخص المسجلة لدى مكتب المعادن ٥٠١ رخصة لا يستغل منها سوى ١٢٣٤ رخصة

(111) Desfeuilles, op. cité, p. 54 .

(112) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine ... » , op. cité dans S.S.A. N. p. 351. - Ed. Payen : « Le Commerce extérieur de l'Afrique du Nord en 1927 » R.C. Novembre 1928 , p. 730 .

(113) « La Question on Ouvrière ... » , op. cité , p. 9 . - « La Question Minière ... » , op. cité , p. 713 . - Desfeuilles , op. cité, pp. 52 et 74 . - Hoffherr : « L'Equilibre ... » ,op. cité ,p. 51 . Payen et de Lacharrière , op. cité ,p. 67 .

وبلغ مجموع رخص التنقيب ١٠٣٦ تستغل منها ٥٢٠ فقط وعدد رخص الاستغلال ١٠٠ رخصة (١١٤) .

وعلى الرغم من الفوضى التنظيمية التي سادت هذا القطاع، فقد كشفت مبيعاته سنة ١٩٢٩ و ١٩٣٠ عن افاق الربح الخيالي الذي ستدره المناجم على الراسمال الاوروبي . ففي سنة ١٩٢٩ بلغت قيمة انتاج المغرب من المعادن ٢٦٧ مليون فرنك مقابل ٢٠٦ في تونس و ٢٣٥ في الجزائر، وفي السنة التالية انتج المغرب ٢٩٥ مليون فرنك مقابل ٢٦٤ مليون في تونس و ٢٣٢ في الجزائر (١١٥) . الا ان اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية كان ضربة قوية للمناجم المغربية بسبب انهيار الاسعار وانغلاق الاسواق الخارجية واسرعت الحكومة الفرنسية الى النجدة بعد ان تازم الوضع الدولي لتوفير حاجياتها من المعادن الاستراتيجية وتعددت وسائل الدعم المختلفة من الانتاج الى التسويق، وتطوير بعض القطاعات الاخرى . فخصصت الندوة الاقتصادية للميتروبول وما وراء البحار سنة ١٩٣٥ مبلغ ٦٢٠ مليون لتجهيزات الاقتصاد الاوروبي بالمغرب منها ٨٠ مليون لربط مناجم سوس بخطوط السكك الحديدية (١١٦) .

وبفضل دعم الميتروبول انتعشت الصناعة الاستخراجية وارتفع انتاج المغرب من ١٥٣ مليون فرنك سنة ١٩٣٤ الى ٣٠٧ مليون فرنك سنة ١٩٣٧ اي ٢٧ بالمئة من القيمة الاجمالية لصادرات المغرب، واصبح المغرب بذلك على رأس البلدان الخاضعة لفرنسا المصدرة للمعادن وتوقع الخبراء ان تحتل المعادن ٥٠ بالمئة من صادرات المغرب اي ثلث الانتاج المنجمي في المستعمرات الفرنسية (١١٧) .

لقد ظلت مساهمة المناجم في التشغيل ضعيفة. ففي سنة ١٩٢٧ بلغ مجموع عمال المناجم ٣٥٠٠ منهم ٣٢١٢ عامل مغربي (٢٩٦ منهم اقل من ١٦ سنة) وانخفض عددهم سنة ١٩٣٠ الى ١٨٥٠ عامل مقابل ٥٨٠٠ في مناجم الفوسفات في حين كانت المناجم بما فيها الفوسفات تشغل في هذه السنة ١٨٥٠٠ عامل في تونس و ١٤٧٠٠ في الجزائر سنة ١٩٢٩ (١١٨) . وخلال الازمة الاقتصادية انخفض عددهم «ما عدا الفوسفات» الى ١٦٩٠ عامل سنة ١٩٣٤ ، ومع انتعاش المناجم ارتفع عددهم الى ١٦٠١٧ سنة ١٩٣٨ (منهم ١٤٧٤٣ من المغاربة) منهم ٥٨٩٣ في مناجم الفوسفات (١١٩) .

(114) Hoffherr : « L'Equilibre (...) , op. cité , pp. 68 - 69 . « La Question Minière .. » , op. cité , p. 713 .

(115) F. Blondel : « La Conférence Economique de l'Afrique Française » R.C. Octobre 1932 , p. 382 .

(116) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine .. » , op. cité dans S.S.A.N, pp. 351 - 352 .

(117) Ibid, pp. 348 et 353 .

(118) Blondel , op.cité, pp. 386 et 387 . - Bulletin du Travail, op . cité , p. 28 .

(119) B.E.M. Janvier 1939 : « Activité des Mines Marocaines » p.36.

٣ - المواصلات :

تعتبر المواصلات حجر الزاوية في بناء الاقتصاد التصديري بالمغرب، فبدونها كان يستحيل اخضاع المغرب عسكريا، وخاصة البادية لينتشر فيها المستوطنون الزراعيون، ومن هنا يتعدى على فرنسا نقل ثروات البلاد الزراعية والمنجمية الى الوانئ لتصديرها الى الخارج، ويكشف تطورها السريع عن اهمية المغرب الاقتصادية (١٢٠) .

١ - الطرق :

في سنة ١٩٢٧ بلغ طول الطرق في المغرب ٧٠٥٥ كلم، وبلغت تكاليفها ٤٥٠ مليون فرنك اكثر من تصفها معبدة بالاضافة الى ٧٢٥ كلم من الطرق الزراعية (١٢١). وقد وضعت ادارة الحماية منذ بداية عهدها مخططا لربط جميع اجزاء المغرب بعضها ببعض في شبكة متداخلة تربط المناطق الداخلية بالسواحل، منها طرق ثانوية وطرق رئيسية ذات طبيعة استراتيجية اقتصادية وعسكرية. وفي سنة ١٩١٥ انتهت الاشغال من ٤٨٠ كلم من الطرق الرئيسية وعلى وشك الانتهاء من ٦٨١ كلم اخرى وبلغ طولها سنة ١٩٢٢، ٢٥٠٠ كلم من الطرق الرئيسية و ٦٨٠ كلم من الطرق الثانوية ثم ٤٩٠٠ كلم من الطرق الرئيسية و ١٥٠٠ كلم من الطرق الثانوية سنة ١٩٢٩. وفي سنة ١٩٣٣ بلغ طول الطرق الرئيسية والثانوية ٧٥٠٠ كلم بالاضافة الى ٨٠٠ كلم من الطرق الزراعية (١٢٢). وابتداء من سنة ١٩٣٦ وضع مشروع توسيع شبكة الطرق الاستراتيجية الموجودة ومدها الى عمق البلاد لضروريات الامن ، ودخل المشروع حيز التنفيذ سنة ١٩٣٨، ويشغل فيه ٨٠٠٠ عامل مغربي. وخصصت ادارة الحماية في هذه السنة للطرق ٣٢ مليون ف من مجموع ٤١٢٤٠ مليون ميزانية هندسة الاشغال العمومية، وفي فاتح يناير ١٩٣٩ بلغت نسبة الاجراء المعبدة من الطرق ٧٨ بالمائة (١٢٣) .

(120) Ayache : « Le Maroc », op. cité , p. 126 . - Bouy , op. cité, p. 34.

(121) « La France au Maroc », op. cité , p. 72 .

(122) Desfeuilles op. cité , p. 57 . - Victor Piquet, op. cité, p. 392 . - Bouy , op. cité , p. 34 .

وكذلك خطاب لوسيان سمات في المؤتمر التعاوني الزراعي لافريقيا الشمالية بالدار البيضاء يوم ٢٠ مارس ١٩٢٣ ورد في (A.F.) يونيو ١٩٢٣، ص ٣٥٢. وكذلك :

A. Millerand : « Le Voyage du Président de la République dans l'Afrique du Nord » R.C. Mai 1922 , p. 110 .

(١٢٣) خطاب نوغيس امام مجلس الحكومة يوم ٢٨-٦-١٩٢٨ . ورد في (B.E.M.) يوليو ١٩٢٨

ص ٢١٠. وخطابه يوم ٧-١٢-١٩٣٦ ورد في (BEM) يناير ١٩٣٧ ص ٧٤. وكذلك :
B.E.M. Juillet 1939 : « Le Réseau Routier Marocain en 1938 », p. 255 .

ب - السكك الحديدية :

كان المستعمرون يرون في السكك الحديدية بالمغرب اداة سياسية عسكرية واقتصادية، فهي تضمن لهم حرية وطاقة كبيرتين لنقل القوات العسكرية من منطقة الى اخرى لاختضاع شعب يرفض بعناد التخلي عن استقلاله العريق، وتشكل في نفس الوقت اداة اقتصادية لامتنعاص الثروات المغربية بتكاليف اقل من الطرقات (١٢٤). وهذا الهدف المزدوج هو الذي اوحى بشكل شبيكة الطرقات الحديدية التي قررت ادارة الحماية بناءها .

ففي ميناء القنيطرة تصب القطارات حمولات من المنتوجات الزراعية لمناطق فاس ومكناس والغرب وسهل سبو، وفي ميناء البيضاء تصب ثروات مناطق الشاوية واقليم مراكش بالاضافة الى الفوسفاط. كما تربط بين الساحل الاطلسي والجزائر قاعدة انطلاق الغزو الاستعماري الفرنسي. ويزيد من اهمية الخطوط الجديدة بالمغرب ان فرنسا كانت تخطط لربط شمال افريقيا بالسينغال عبر موريتانيا عن طريق الخط الحديدي طنجة - فاس (١٢٥) .

وقد شرعت فرنسا في مد الخطوط الحديدية قبل اتفاقية الحماية وانطلق بناؤها من وجدة والدار البيضاء. فبعد سقوط مدينة وجدة، جاءت بعثة عسكرية من ضباط الهندسة في فبراير ١٩١١ لبناء خط حديدي يربط بين مدينة وجدة والجزائر لتسهيل التوغل الفرنسي بالمغرب. ووصلت اول قاطرة من الجزائر الى وجدة في ١٤ اكتوبر عام ١٩١١ وقررت على اثر ذلك اقامة خط استراتيجي عاجل يربط وجدة بمدينة فاس عبر تاويرت وجندت للعمل فيه ٢٠٠٠ من العمال المغربية (١٢٦) .

وعلى الساحل الاطلسي شرعت قوات الغزو في ماي ١٩٠٨ في اقامة خط حديدي بين الدار البيضاء وبرشيد نقطة ارتكاز القوات الاستعمارية في الشاوية. وفي سنة ١٩١١ شرعت في ربط الدار البيضاء بالرباط وتم ذلك في ديسمبر ١٩١٢ وفي هذه السنة شرعت في خطين استراتيجيين : الدار البيضاء - مراكش والقنيطرة - دار بلعاري (قرب سيدي سليمان). وفي السنة التالية شرعت في خطين اخرين القنيطرة - سلا ودار بلعاري مكناس، يقابله الخط الاستراتيجي

(124) Le Général Crosson Duplessix . « Etudes sur les Chemins de Fer Marocains » S.G.A. 1922 ,pp. 151 et 171 .

Le Capitaine Peyronnet : « Les Chemines de Fer au Maroc » . S.G.A. 1922 ,pp. 178 et 182 .

(125) Rapport de M. Tinguy du Pouet au nom du comité Algérie et les Colonies et Pays du Protectorat, devenu loi du 31/8/1920 - A.F. Sep - Oct. 1920, p. 290 . L. Mohendis : « Les Chemins de Fer au Maroc » R.C. Octobre 1923 ,p. 360 et Crosson , op. cité , pp. 169 et 153 .

(126) Crosson , op. cité , pp. 157 et 158 .

وجدة - تازة عبر تاويرت وكرسيف الذي شرع في بنائه سنة ١٩١٢ (١٢٧) .
وعلى اثر اندلاع الحرب العالمية الاولى، اصدرت القيادة العسكرية الفرنسية
امرا بالتعبئة العامة وتسريح جميع العمال في السكك الحديدية، الى ان ليوطي
قرر استئناف العمل في مشاريع الخطوط الحديدية «ليظهر للاهالي ارادتنا في
فسي البقاء في المغرب» (١٢٨)، وفي سنة ١٩٢٠ دخل خط الدار البيضاء -
مراكش حيز الاستغلال التجاري، وفي يوليو من السنة التالية التقت الشبكتان
الغربية والشرقية بين فاس وتازة (١٢٩) . وبذلك تم ربط مراكش بالجزائر عبر
الدار البيضاء والرباط وفاس ووجدة. الا ان ضيق عرض هذه الخطوط (٦٠ م.)
جعل قدرتها ضئيلة على الاستجابة لاهداف الاستعمار الفرنسي مما دفع بليوطي
سنة ١٩١٦ الى توقيع معاهدة مع شركة دراسة الخطوط الحديدية بالمغرب،
وهي شركة تضم الشركة العامة بالمغرب والشركة الغربية وشركة خطوط باريس
- اورليان (ب.ا.و.) وشركة باريس - ليون - الابيض المتوسط (ب.ل.م.) .
وتنص المعاهدة على تعويض هذه الخطوط الضيقة بالخطوط العادية الحالية، وفي
٢١ غشت ١٩٢٠ صدر قانون بفرنسا بعد موافقة البرلمان الفرنسي على المعاهدة
في نفس التاريخ، ينص على ان تقوم شركة الدراسات المذكورة بتأسيس شركة
راسمالها ٥٠ مليون ف وتأسست شركة السكك الحديدية بالمغرب من الشركة
العامة وشركة ب.ل.م. وشركة ب.ا.و. وبنك باريس والاراضي المنخفضة والقرض
العقاري بالجزائر وتونس، وتتكون لجنيتها القيادية من ب.ل.م. وب.ا.و. وبنك
باريس والاراضي المنخفضة (١٣٠) وقد تم توزيع الخطوط العادية على ثلاث
شبكات : ١ - الشبكة الغربية وهي تابعة لشركة السكك الحديدية بالمغرب وتشمل
الخطوط التالية : مراكش - الدار البيضاء - سيدي قاسم - سيدي العايدي -
وادي زم - بن كريب - اسفي - فاس - وجدة . ٢ - الشبكة الشرقية وهي
تابعة لشركة السكك الحديدية بالمغرب الشرقي وتشمل خط وجدة - بوعرفة عبر
بركنت وجوادة . ٤ - شبكة طنجة - فاس، وهي تابعة لشركة فرنسية اسبانية
تأسست بموجب معاهدة ٢٧ نوفمبر ١٩١٢ بين البلدين وتشمل خطا واحدا
يربط بين المدينتين (١٣١) وقد استقطبت السكك الحديدية يدا عاملة تائهة من
مجموع انحاء المغرب. ففي سنة ١٩٢٨ كان يعمل في خط طنجة - فاس ٩٦٠
شخص (منهم ٤٥٠ اوروبي) من مجموع العاملين في شركات النقل العمومي البالغ
عددهم ١٠٢٧٣ شخصا (منهم ٦٣٠٩ مغربي) وفي سنة ١٩٣٠ بلغ عدد العاملين
فسي خط وجدة - بوعرفة ٤٠٠٠ عامل مغربي قادمين من اقاليم وجدة وتازة

(127) Ibid ,p. 154 . - Marc de Mazière : « Les Chemins de Fer
Marocains » S.G.A. 1922 , pp. 215 , 216 et 217 .

(128) Crosson , op . cité ,p. 158 .

(129) De Mazière ,op . cité ,pp. 216 et 218 .

(130) Mohendis : « Les Chemins .. » op. cité ,pp. 61 et 62 .

(131) Normadin : « La Coordination du Rail et de la Route en
Afrique du Nord » . B.E. M. Octobre 1937 ,p. 326 .

٤ - البناء :

كان مخطط البناء الذي نص عليه تقرير ليوطي بتاريخ ١٣ يوليو ١٩١٤ يهدف الى تلبية حاجيات الاستعمار الفرنسي في ميدان الاستيطان البشري والاقتصادي والعسكري واهمال البناء المغربي باقامة احياء خاصة بالاوروبيين تشكل حدودها حاجزا اجتماعيا وعرقيا بين الشعب المغربي والجمالية الأوروبية وتوفير البنايات اللازمة لمختلف مصالح ادارته القمعية التي تضخمت بشكل رهيب بحيث امتصت لوحدها سنة ١٩٢٨ نسبة ٣٠ بالمائة من الاوروبيين العاملين بالمغرب (١٣٣) .

وعرف البناء في المغرب تطورا كبيرا، فاق حركة البناء في الجزائر وتونس بل وفي فرنسا نفسها، وتولد عن ذلك حمى المضاربة العقارية. اذ يقوم الاوروبيون بشراء الارض من المغاربة او من الدولة بأسعار منخفضة جدا ليعيدوا بيعها بأسعار خيالية ، ففي سيدي بليوط ، اشترى اوروبيون قطعا ارضية ببضع سنتيمات للمتر المربع ليعيدوا بيعها سنة ١٩١٢ بسعر ٤٠ فرنك للمتر المربع ثم ارتفع سعرها الى ٥٠ فرنك سنة ١٩١٣ الى ٧٠ - ١٠٠ فرنك وفي السنة التالية باعوا قطعا منها بسعر ١٥٠ فرنك للمتر المربع (١٣٤)، وقد ازدادت الاسعار ارتفاعا مع تطور حركة الاستيطان البشري وتمركز المصالح الاقتصادية الفرنسية وبلغت في وجدة ٥٠٠ فرنك للمتر سنة ١٩٢٩ وفي بعض الاماكن بالدار البيضاء ٤٠٠ فرنك (١٣٥) . وجنى الوسطاء ارباحا كبيرة من حركة البناء واختفت من بعض المدن حدائقها ومقابرها (١٣٦) امام زحف البناء العصري .

واقصر دور البلديات على تحمل تكاليف مد قنوات المياه والكهرباء والمواصلات في احياء الفيلات وتنظيم الحراسة فيها، وبناء مساكن لموظفيها ولقدمات المحاربين، وتتولى الاحباس من جهتها بناء احياء خاصة « بالاعيان » المغاربة مثل حي الاحباس بالدار البيضاء. اما البناء الشعبي فقد تجاهله المعنيون

(132) Bouy ,op. cité pp. 37 et 59 . - Bulletin du Travail ,op. cité ,p.38.

(133) J.L. de Lacharrière : « Urbanisme Colonial Français et ses Réalisations au Maroc » A.F. Mars 1932, p. 159 . Avonde : Le Maroc » , op. cité ,p. 126 . - Hofferr : « L'Equilibre ... » op. cité , p. 52 . - Philippar , op . cité ,p. 772 . Victor Piquet , op . cité ,p.439 .

(134) Normadin : « La Coordination du Rail et de la Route en Afrique du Nord » . B.E.M. Octobre 1937 ,p. 326 .

(135) « Au Maroc de 1929 » ,op . cité ,p. 522 .

(136) Robert Montagne : « Naissance du Proletariat Marocain » , pp. 133 et 134 .

لانه لا يلبي رغبتهم في الحصول على الارباح المرتفعة (١٣٧) وتحولت أزمة السكن في المدن القديمة الى مأساة تزداد حدة يوما بعد يوم بسبب كثافة الهجرة الداخلية حيث يحيط المهاجرون بالمدن والمراكز النجمية بعد ان اكتظت بهم الاحياء المغربية وخاصة في الدار البيضاء والرباط والقنيطرة ليشكلوا حولها «حزام البؤس» ويرسموا الخطوط الاولى لصور «صلكة العالم الثالث» (١٣٨). ففي الرباط ازداد عدد المغاربة المسلمين بنسبة ٢٦ بالمئة من ١٩٢٦ الى ١٩٣١ وبنسبة ٨٥ بالمئة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦ وبنسبة ٦٦ بالمئة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٢، وارتفعت الكثافة السكانية في الهكتار الواحد من ٤٠٠ نسمة سنة ١٩١٨ الى ٧٥٨ سنة ١٩٤٧. كما ازداد عدد سكان سلا خلال نفس المراحل الزمنية الثلاثة الاولى بالنسب التالية على التوالي : ٣٠ بالمئة ٢٧ بالمئة ٥١ بالمئة (١٣٩) .

وقد شكلت الموانئ جانبا هاما في قطاع البناء، فقد وجدت فرنسا عند دخولها الى المغرب سواحل طويلة وخاصة على الجانب الاطلسي، تتوزع فيها الموانئ من الجنوب الى الشمال وعملت ادارة الحماية على تقويتها بحيث اصبحت تلعب دورا كبيرا في التجارة الخارجية المغربية، تصدر من كل ميناء خيبرات منطقتي : فيتحكم ميناء الصويرة في منطقتي الشياظمة وحاحة وجزء من اقليم سوس ويتحكم ميناء اسفي في عبدة ومراكش ، وميناء الجديدة في دكالة ومراكش كذلك، وميناء البيضاء في الشاوية وبني مسكين ومراكش وكذلك المناطق الداخلية باعتباره ملتقى الطرق الاتية من فاس والرباط وقصة تادلة وابن كوير وغيرها (١٤٠) .

وعرفت حركة البناء مراحل اتسمت تارة بالازدهار وتارة بالازمات. ففي الدار البيضاء ازدهر البناء من ١٩١٤ الى ١٩٢٠ اصيب بعدها بالازمة الاقتصادية الفرنسية فانخفضت قيمة المباني من ٦٥٨٢٢ مليون فرنك سنة ١٩٢٠ الى ١٥٥ مليون سنة ١٩٢٤، وبعدها مرحلة الانتعاش حيث بلغت قيمة المباني ١٢٦٣٨٥ مليون سنة ١٩٢٨، وبلغ مجموع البناءات في المغرب في هذه السنة ٣١١٦ بناية

-
- (137) A.B. « Remarques sur les Autorisations de Construire de Levrés dans les Cinq Principales Villes du Maroc en 1938 » B.E.M Avril 1939 , p. 131 . - Montagne , op. cité , p. 137 . - Enquête de la Résidence , op. cité , p. 109 .
- (138) A.P. Lentin , « La Clochardisation du Tiers Monde » - Afric-Assia No. 15, 16 et 17 - 1970 .
- (139) Montagne , op. cité , p. 141 .
- (140) « Urbanisme Colonial ... » op. cité , p. 162 . - Victor Piquet , op. cité , p. 372 - Ch . Avonde : « Le Commerce Extérieur du Maroc Français en 1922 » R.C. Octobre 1923 , pp. 366 et 368 . - R.C. Février 1926 : « Le Commerce de Casablanca et du Maroc Français » , p. 112 .

جديدة مقابل ١١٦٢ بناية انجزت سنة ١٩٢٥ (١٤١) . ومع اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية تقهقر البناء في اهم ١٨ مدينة مغربية من ٤٠.١٠ بناية سنة ١٩٣١ الى ٢٥٢٨ سنة ١٩٣٤ (١٤٢) وتجلّى هذا التقهقر في الدار البيضاء ومراكش خاصة .

٥ - الصناعة التحويلية :

ظل هذا القطاع في مجمله قطاعا ثانويا موجها لاشباع حاجيات مستعجلة لقطاعات اقتصادية اخرى او لتلبية بعض الحاجيات الاستهلاكية للجاليات الاوروبية ويحصر هوفر (١٤٣) اهم مؤسسات هذا القطاع سنة ١٩٢٩ في بعض معامل النسيج ومصنع المشروبات و١٥ معصرة ميكانيكية ومصنع للسجاد الفوسفاتي وبعض المؤسسات لانتاج الكلس والاسمنت وبعض المطاحن ولا يزيد رأسمالها عن ١٠ بالمئة من الرأسمال المستثمر في القطاع الخاص وفي سنة ١٩٣١ اضيف الى هذه المؤسسات مصنع للصابون، وتأسيس شركة للسكر فتحت اول مصنع لها في ٢٧ ابريل ١٩٣٢ بالدار البيضاء ويشغل ٥٠٠ عامل منهم ٨٠ اوروبيا واتجه الاهتمام الى صناعة الصيد البحري بالدار البيضاء وفضالة واسفي والجديدة وكان في المدن السابقة سنة ١٩٣٤ ، ٢٥ مصنعا لتعليب السمك و٦ معامل للتلميح (١٤٤) .

وكانت صناعة مواد البناء اكثر الصناعات التحويلية نشاطا وربحا بسبب التسابق الى البناء وتأسست شركة الكلس والاسمنت (١٩١٣) وهي فرع لشركة فرنسية تملك فروعا اخرى في المستعمرات، وحققت شركة الكلس والاسمنت من ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ ارباحا تساوي رأسمالها المستثمر، وتركزت اهم صناعات البناء في الدار البيضاء وفضالة ومكناس وفاس (١٤٥) .

- (141) R.C. Juillet 1931 : « L'Industrie Marocaine » ,p. 435 . - Hoffherr : « L'Equilibre .. » op. cité ,p. 44 . - B.E.M. « Le Mouvement de la Construction » , Nos . d'Avril 1935 ,p. 131 et Janvier 1939 , p. 40 .

وخطاب ستيف في مجلس الحكومة يوم ١١-١٢-١٩٢٨ ، ورد في (R.C.) يناير ١٩٢٩ ص

١١٤ - ذكر بوي (Bouy) عن ١٩٢٨ رقم ٢٢٤١ بناية في اهم ١٨ مدينة مغربية (ص٤٢) .

- (142) B.E.M. , Nos. Avril 1935 , p. 131 et Janvier 1939,p. 40 .

- (143) Hoffherr : « L'Equilibre.. » , op. cité ,p. 67 .

- (144) « L'Industrie Marocaine » , op.cité, p. 436 . - « Le Patronat..» , op. cité, p. 23 . - Pierre Garin : « Les Usines de Conserves de Poisson au Maroc » B.E.M. Janvier 1935 , p. 36 . - B.E.M. Avril 1935 : « l'Industrie Marocaine de Conserves de Poisson » (Tableau) ,p . 130 .

- (145) « Le Patronat ... » , op. cité ,p. 43 . - Evin Guy ,op. cité , pp. 129 et 130 .

كما تشطت صناعة القمح ومنها المطاحن التي بلغ عددها ٣٣ سنة ١٩٢٢ منها ١٥ مؤسسة كبرى رأسمالها ٣٨ مليون فرنك ارتفع الى ٧٥ مليون فرنك سنة ١٩٣٢ وأهمها المطاحن الكبرى في وجدة (تأسست ١٩١١) ومطاحن باروك (١٩١٣) وتغطي الرباط وسلا ومراكش، ومطاحن المغرب براسمال ٢٥ مليون وتملك مصنعين بالدار البيضاء، بالإضافة الى مطاحن ومصانع أخرى لصناعة القمح في الجديدة وفاس والقنيطرة ومكناس واسفي، و٦ مصانع للحلويات بالدار البيضاء (١٤٦) .

والى جانب صناعة القمح، نشأت صناعة الشعير فتأسس أول مصنع للبيرة سنة ١٩٢١ براسمال ٩ ملايين فرنك، وتستهلك ٢٥ - ٢٨ ألف قنطار من الشعير ، وحقت صناعة الشعير ارباحا سنة ١٩٣١ بلغت ٧ ملايين فرنك (١٤٧) . هذا الى جانب صناعات غذائية أخرى مثل صناعة الزيت، وأهم مؤسساتها في مراكش مؤسسة «إسرائيل» التي تأسست سنة ١٩١٩، ومصنعان يملكهما باشا المدينة الحاج التهامي الكلأوي (١٤٨) .

وتشير الى وجود بعض المصانع التحويلية في قطاع التعدين، وان كانت ثانوية تلبي بعض حاجيات قطاع البناء وبعض مصانع المواد الكيماوية مثل الاسمدة والصابون (١٤٩) .

وتعتبر صناعة الالياف أكثر الصناعات التحويلية جذبا لليد العاملة المغربية وظهرت أهمية هذه الصناعة في وقت مبكر نظرا لوفرة نبات الحلفا وبلغ انتاجه منه ٩٠.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٢٥، ارتفع الى ١٦٠.٠٠٠ قنطار في السنوات التي بعدها، وبلغت قيمتها ١٢ مليون فرنك وتتمركز هذه الصناعة في الدار البيضاء وضواحيها وفي المغرب الشرقي، وبلغ عدد معامل الالياف النباتية في المنطقتين ٢٧ معملا سنة ١٩٢٦، وأهم مؤسساتها «الشركة الافريقية للبوردولية الصناعية» التي تملك ٥ مصانع وتشغل ٣٠٠٠ عامل مغربي و٣٠٠ أوروبي وتساهم بخمس انتاج المغرب .

وفي سنة ١٩٣١ ارتفع عدد معامل الالياف الى ٣٠ معملا منها ١٥ معملا في الدار البيضاء (١٥٠)، وبلغ عدد عمالها سنة ١٩٣٤ نحو ٤٣.٠٠٠ عامل اعطوا انتاجا قيمته ٣١ مليون فرنك وحصلوا على اجرة اجمالية قدرها ٢٢٦ مليون فرنك في حين حصل عمال الصناعات التحويلية الاخرى على اجرة اجمالية قدرها ٣٣١٢٥ مليون فرنك وعددهم ٥٠٠٠ عامل مقابل انتاج قيمته ١٥٢

(146) Evin Guy , op. cité ,pp. 134 - 136 .

(147) Ibid , pp. 142 - 145 .

(148) Ibid , pp. 146 - 147 .

(149) Ibid , pp. 131 , 165 et 167 .

(150) Ibid , pp. 161 et 162 . - « Le Patronat .. » op.cité,p. 23.

Ed. Payen : « L'Alfa : Sa Production , l'Evolution de son Commerce et de ses Emplois » R.C. Février 1930 , p. 101 .

التجارة الخارجية

١ - طبيعة التجارة الخارجية :

في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ أعاد المقيم العام ثيودور ستيف في خطابه أمام المستوطنين الزراعيين والغرفة التجارية بالقنيطرة، تذكير اصحاب المصالح الاقتصادية الفرنسية بطبيعة وجودهم بالمغرب وما تنتظره منهم فرنسا « أنها تلقت وتنتظر أن تتلقى منكم الزيد من المواد الغذائية والمواد ذات الضرورة الاولى التي لا تنتجها الميترربول او تنتج منها كميات غير كافية . انها تطلب من المغرب كميات وافرة اكثر فأكثر من مواد سطح وباطن الارض، التي من اللازم عليها ان تشتريها من الخارج على حساب عملتها الوطنية » (١٥٢) . ولهذا الهدف تعددت الشركات التجارية منذ اتفاقية الحماية همها الوحيد تصدير كل ما من شأنه ان يزيد من ارباحها حتى زهور القرنفل كانت تصدرها بالطائرة من الدار البيضاء، وبلغ عدد هذه الشركات ١٨١٥ شركة سنة ١٩٣٤ وارتفع الى ٢٠٦٦ سنة ١٩٣٥ الى ٢٢٣٤ سنة ١٩٣٦ الى ٢٣٥٦ سنة ١٩٣٧ الى ٢٥١٩ سنة ١٩٣٨ (١٥٣) .

وقد ظل المغرب يلعب في السياسة الاقتصادية الفرنسية دور المستهلك للمنتوجات الفرنسية حيث يحتل المرتبة الثانية بعد الجزائر في الصادرات الفرنسية الى المستعمرات ودور المزود لفرنسا بحاجياتها المختلفة ويحتل في هذا المجال المرتبة الخامسة بين المستعمرات (١٥٤) كما كان المغرب يلعب دور المخفف من ازمات فرنسا. ففي خلال الحرب العالمية الاولى زود المغرب فرنسا بنحو ١٥ مليون قنطار من القمح والشعير والذرة وخلال هذه الازمة نفسها ارتفعت حصة فرنسا من الصادرات المغربية من ٨٤٣٨ بالمئة سنة ١٩١٦ الى ٩٨٤٨ بالمئة سنة ١٩١٧ في حين انخفضت حصتها من الواردات المغربية من ٦٤ بالمئة سنة ١٩١٥ الى ٥٥٧٧ بالمئة سنة ١٩١٦ الى ٥٠ بالمئة سنة ١٩١٨ وبعد الحرب بدأت حصتها من الواردات المغربية في الارتفاع التدريجي يقابله

(151) L. Clariond : « Le Rôle de la Mine .. » , op. cité dans B.E.M. p. 93 .

(152) A.F. Novembre 1926 : « Le Discours de Kenitra » , p. 537 .

(153) Montagne , op. cité , p. 12 . - R.C. Août 1928 , « Le Port de Casablanca » , p. 544 . - B.E.M. Janvier 1939, « Etat Recapitulatif des Commerçants et des Sociétés ... » , p. 137 .

(١٥٤) خطاب السيد (Garcin) نائب رئيس الغرفة التجارية بالدار البيضاء بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٢٩ امام البعثة البرلانية الفرنسية بالدار البيضاء ورد في (La Mission Parlementaire) سبق ذكره ص ٦٥٧ .

انخفاض في حصتها من صادراته (١٥٥) .
وتكررت نفس الظاهرة خلال الاستعداد الاوروبي للحرب العالمية الثانية،
فارتفعت صادرات المغرب الى فرنسا من ٣٧٥ مليون سنة ١٩٣٥ الى ٥٨٢ مليون
سنة ١٩٣٦ الى ٨٧٥ مليون سنة ١٩٣٨ ورافق هذه الزيادة انخفاض فسي
الصادرات الفرنسية الى المغرب من ٥٨٥ مليون سنة ١٩٣٣ الى ٤٦٥ مليون سنة
١٩٣٤ الى ٣٨٣ مليون سنة ١٩٣٦ (١٥٦) .
ان الحاجة المزدوجة لفرنسا في المغرب جعلتها تحتكر القسم الاكبر من
التجارة الخارجية المغربية فظلت فرنسا من ١٩١٣ الى ١٩٣١ تساهم بمعدل
٦٠ ٪ سنويا من واردات المغرب ومعدل ٥٠ ٪ من صادراته ، تتخللها فترات
مد وجزر حسب الوضع الاقتصادي بفرنسا والعالم (١٥٧) .
وعرف قطاع التجارة الخارجية بدوره منافسات بين الراسماليات المختلفة
في العالم لاهمته كسوق استهلاكية فكانت هناك بلدان تتزاحم خلف فرنسا مثل
انجلترا والمانيا واسبانيا وبلجيكا وايطاليا والولايات المتحدة ، وواجهت
فرنسا هذه المنافسة بما يلائم ومصالحها فأقصت المانيا عمليا بظهير ٩ يناير
١٩٢٠ الذي يخضع التجارة مع المانيا لرسوم جمركية عالية وتلاه ظهير ٨ غشت
١٩٢٢ الذي يخضع لنفس الاجراءات البضائع الالمانية المصدرة الى المغرب تحت
جنسيات اجنبية، الا ان ازمة اليد العاملة في المغرب وتزايد حاجة الزراعة
الاوروبية الى العتاد الميكانيكي ، دفع فرنسا الى الغاء القيود السابقة على
العتاد الزراعي الالمني بظهير ٣٠ اكتوبر ١٩٢٦ (١٥٨) ومع الاستعدادات
للحرب العالمية الثانية صدر ظهير ١١ مارس ١٩٣٦ يمنع تصدير (ما عدا
الى فرنسا) المواد المدرجة في قائمة العتاد الحربي ، وفي ٢٢ سبتمبر من نفس
السنة صدر ظهير يقضي اسبانيا من المغرب تجاريا على اثر عصيان
فرانكو (١٥٩) .

(155) Victor Piquet , op. cité ,p. 422 . - Simiot ,op. cité,p. 708 . -
Ch. Avonde , op. cité , p. 367 .

(156) B. E. M. Juillet 1939 : «Le Commerce Extérieur Special de la
France avec ses Dependances en Afrique du Nord et au Levant»
p. 242 (Tableau) .

(157) Desfeuilles, op. cité, p. 66. - Ch. Avonde, op. cité, pp. 366 et
367 - Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 58 - Hoffherr et Mo-
ris : «Le Pouvoir d'Achat Indigène» A. F. Juillet 1934, p. 407 . -
Ed. Payen : «L'Essor Commercial de l'Afrique Française du No-
rd», R. C. Octobre 1929, p. 571, et «Le Commerce Extérieur de
l'Afrique Française du Nord en 1930» R. C. Novembre 1931 , p.
663 .

(158) V. Piquet, op. cité, p. 458. - A. F. Janvier 1927 , p. 33 «Le Co-
mmerce avec l'Allemagne» .

(159) Stephani Pierre, op. cité p. 166 .

وتمتاز التجارة الخارجية المغربية بانها تجارة بحرية يمر القسم الاكبر منها من مواني الساحل الاطلسي وخاصة الدار البيضاء (١٦٠) .

٢ - الواردات :

ظل المغرب من حيث قيمة المبادلات التجارية بلدا مستهلكا اكثر منه مصدرا مما جعل ميزانه التجاري في عجز دائم بلغ ١٩٩ مليون فرنك سنة ١٩١٨ وارتفع الى ٢٥٣ سنة ١٩١٩ الى ٧٣٢ سنة ١٩٢٠ ثم انخفض قليلا الى ٦٠٣ سنة ١٩٢١ الى ٥٤٠ سنة ١٩٢٢ ، ووصل الى ادنى حد له في هذه الفترة عندما سجل ٣٠٣ ملايين سنة ١٩٢٤ ليبدأ في الارتفاع التدريجي الى ٩٨٠ سنة ١٩٢٦ . وخلال الفترة بين ١٩١١ - ١٩٢٨ ، بلغ مجموع العجز ١١ مليار فرنك وساهم الاحتلال العسكري في نمو واستمرارية هذا العجز لحاجياته الضخمة من الميتروبيول (١٦٩) . وفي سنة ١٩٣٠ بلغت قيمة الصادرات المغربية ٣٢٪ من قيمة وارداته وارتفعت قليلا الى ٥٠٪ سنة ١٩٣٤ على اثر تقلص الواردات المغربية من فرنسا حجما وقيمة ، بسبب الازمة الاقتصادية العالية وانخفاض القوة الشرائية للجماهير المغربية من ١٦٢٥ مليار فرنك المعدل السنوي خلال الفترة بين ١٩٢٧ - ١٩٣٢ الى ٦١١ مليون فرنك سنويا خلال الفترة ٣٢ - ١٩٣٦ وازداد الانخفاض الى ٥٧٤ مليون سنة ١٩٣٧ (١٦٢) .

وخلال الازمة النقدية بفرنسا بعد الحرب الاولى ، تقلصت الواردات المغربية من بريطانيا واميركا واستأنف البلدان تصدير بضائعهما الى المغرب سنة ١٩٢٤ وخلال السنوات ٢٧ ، ٢٨ ، ١٩٢٩ ، ازدهرت الصادرات الاوروبية والاميركية خاصة ، الا انه في سنة ١٩٣٠ تقهقرت الصادرات الاميركية ، واصيبت المبيعات الإيطالية والبلجيكية والاسبانية والفرنسية بانهيار كبير (١٦٣) .

لقد شرعت فرنسا منذ اتفاقية الحماية في اضعاف المبيعات البريطانية التي كانت مساوية للمبيعات الفرنسية سنة ١٩١٢ . وبعد ١٠ سنوات

(160) Montagne, op. cité, p. 135 - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur du Maroc». op. cité, p. 433 .

(161) Hoffherr : «L'Equilibre...» op. cité, p. 53 - Ed. Payen : « Le Commerce Extérieur de l'Afrique du Nord en 1927». R. C. - Novembre 1928, p. 729 .

(162) Ed. Payen: «Le Commerce Extérieur du Maroc ...», op. cité, p. 432 - J. Goulven : «Maroc» A. F. Novembre 1938, p. 389 - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur ... en 1930», op. cité, p. 663 .

(163) A. V. : «Le développement du Commerce Extérieur par puissance» B. E. M. Juillet 1935, p. 186. - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur du Maroc ..», op. cité, p. 432 .

أصبحت المبيعات الفرنسية تفوق المبيعات البريطانية بثلاث مرات ، وفي سنة ١٩٢٦ بخمس مرات ، وفي سنة ١٩٣٣ بسبع مرات . كما استطاع اليابان سنة ١٩٣٤ انتزاع سوق الملابس القطنية ، من بريطانيا والحريية من ايطاليا (١٦٤) . كما اشتدت المنافسة حول اسواق السيارات بين فرنسا والولايات المتحدة الاميركية التي كان نفوذها التجاري يزداد قوة في المستعمرات الفرنسية . ونجحت في اقضاء فرنسا من المرتبة الاولى حيث انخفضت مساهمتها في واردات المغرب من السيارات السياحية من ٦٦ ٪ سنة ١٩٢٧ الى ٢٩ ٪ سنة ١٩٣٥ في حين ارتفعت حصة اميركا من ٢٠ ٪ الى ٦٦ ٪ خلال نفس الفترة . وتقلصت مساهمة بلدان اخرى من ١٤ ٪ الى ٥ ٪ كما احتلت الولايات المتحدة المرتبة الاولى في تزويد المغرب بسيارات الشحن من ٣٨ ٪ سنة ١٩٢٧ الى ٧٥ ٪ سنة ١٩٣٥ ، وانخفضت مساهمة فرنسا من ٥٧ ٪ الى ٢٠ ٪ (١٦٥) .

وتمثل المواد الغذائية اهم الواردات المغربية ويأتي السكر على رأس القائمة ، تساهم فيها مختلف البلدان الاوروبية ففي سنة ١٩٢٦ استورد المغرب من السكر ٦٠٤٦٥ طن وارتفع الحجم في السنة التالية الى ٧١٠٨٨٤ طن ومن ١٩٢٤ الى ١٩٢٧ ارتفعت قيمة الواردات من السكر من ١٩٨ مليون فرنك الى ٢٦٨ سنة ١٩٢٦ الى ٢٧٨ مليون سنة ١٩٢٧ من مجموع قيمة الواردات المغربية التي بلغت في هذه السنة الاخيرة ١٧٩٣ مليون فرنك، وفي السنة التالية بلغت قيمة الواردات من السكر ٢٨٨ مليون وارتفعت الى ٣٠٠،٩٦٠ مليون سنة ١٩٢٩ ، واستورد في هذه السنة ١٤٢،٦٨٣ مليون مليون فرنك من الشاي و١٢٤،٢٧٣ مليون من العتاد الاقتصادي مقابل ١٠٦،٤٣٠ مليون من الشاي و٨٢،١١٨ مليون من العتاد الاقتصادي سنة ١٩٢٨ (١٦٦) ومع اندلاع الازمة الاقتصادية بدأ انخفاض الواردات المغربية من السكر والشاي والبن والقطنيات والخشب وبعض العتاد

(164) A. V., op. cité, pp. 86 et 87 .

(165) B. E. M. Octobre 1936, pp 288 et 289 : «Le Commerce Automobile en Zone Française du Maroc». - Hoffherr : «L'Equilibre..» op . cité, p. 58 .

(166) Henriot : «Le Maroc Agricole et la crise Economique» R. C. Octobre 1933, p. 228 - Hoffherr : «L'Equilibre ...», op. cité, pp. 53 - 54 . - Sayous : «Le Commerce Extérieur du Maroc» R. Ec. I. 3ème Trim. 1925, p. 260. - Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1929» R. C. Octobre 1930, pp. 615 et 616, et « L'Essor Commercial ... » ,op. cité, p. 573 .
«Le Commerce Extérieur .. en 1927», op . cité, p. 729 .

وكذلك خطاب ستيف في مجلس الحكومة ١١-١٢-١٩٢٨ . ورد في (R. C.) يناير ١٩٢٩، ص١١٤.

الزراعي مثل الجرارات عما كانت في السابق (١٦٧) ، ومست الازمة بحدة اكثر المواد الاستهلاكية الضرورية اليومية للجماهير الشعبية التي انهارت قدرتها الشرائية ، مثل السكر والقطنيات بينما ظلت الواردات من الكماليات بشكل عام في ارتفاع متواصل مثل السيارات التي ظل الاقبال عليها شديدا والمنسوجات الحريرية (١٦٨) .

٣ - الصادرات :

ترتبط الصادرات المغربية في حجمها وقيمتها بمصلحة الاقتصاد الراسمالي الفرنسي ووضعية الاسواق العالمية مما جعلها عرضة للتقلبات وعجز سنوي دائم . وقد ظلت فرنسا محتفظة لنفسها عند الحاجة بالقسم الاكبر من الصادرات المغربية . وظل العجز الدائم في الميزان التجاري المغربي مع فرنسا احدى المميزات للعلاقات التجارية بين البلدين حتى في مرحلة ازدهار الصادرات المغربية الى فرنسا . ففي سنة ١٩٣٠ « بلغ العجز ٢.٣ مليون من مجموع العجز في الصادرات المغربية الذي بلغ ٥١٤ مليون فرنك منه ٤٨١ مليون في الصادرات الزراعية (١٦٩) . وابتداء من هذه السنة بدأ تقلص قيمة الصادرات المغربية الى الخارج وخاصة منها الحبوب بسبب الازمة الاقتصادية ، في حين لم يطرأ سوى انخفاض طفيف نسبيا على الحجم . ففي خلال الفترة من ١٩٢٥ الى ١٩٢٩ كان المعدل السنوي لحجم الصادرات ١٦٠.٥٣٢.٠ طن ، وفي سنة ١٩٣٠ بلغ ٢٠١.١٨٠.٣ مليون طن وانخفض قليلا ليصل الى ١٦٩.٠٧١.٦ طن سنة ١٩٣٤ من مجموع ٢٠٨.٧١٦.٨٧.٠ طن حجم التجارة الخارجية والسبب المباشر في هذا الانخفاض يعود الى تقلص اسواق الفوسفات الذي انخفضت الصادرات منه من ١٠٠.٨٧٧.٩٦ سنة ١٩٣٠ الى ١٠.٢٦٦.٧٩٦ طن سنة ١٩٣٤ (١٧٠) . واستفادت فرنسا من انهيار

(167) Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1931» R. C. Décembre 1932, pp. 447 et 448 - Hoffherr: L'Equilibre ...», op. cité, p. 65 .

(168) Ed. Payen : «Le Commerce ext ... en 1932», op. cité, p. 280 -, «L'Eclair Commercial...», op. cité, p. 573 et «Le Commerce extérieur... en 1931», op. cité, p. 448 - «Le Commerce automobile ...» op cité, pp. 286 et 289, - B. E. M. Janvier 1936 : «Vehicules Immatriculés de 1927 à 1935», p. 51 .

(169) Ed. Payen: «Le Commerce Extérieur... 1930», op. cité, p. 663.

(١٧٠) خطاب لوسيان سانت في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٧ - ١٢ - ١٩٣٠ . ورد فيه عدد

بتاريخ ١٩٣١ ص ٦١ وكذلك :

Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur ... 1930», op. cité, p. 663, et «Le Commerce du Maroc...», op. cité, p. 432. - Desfeuilles, op. cité, p. 56. - Rapport du Conseil d'Administration de l' O. C. P. pour l'Année 1934», op. cité p. 209 .

الاسعار في العالم الراسمالي لامتناس ثروات المغرب ، فارتفعت حصتها في الصادرات المغربية من ٣٨،٨٥ ٪ سنة ١٩٣٠ الى ٦٣،٣٣ ٪ سنة ١٩٣١ (١٧١) .

والى سنة ١٩٢٦ ، كانت موارد القطاع الزراعي والفوسفات اهم الصادرات المغربية . من ١٩٢٢ الى ١٩٣٢ حصلت ادارة الحماية من الفوسفات على ٦٣٥ مليون مدخولات مباشرة و٦٩٥ مليون مدخولات غير مباشرة (١٧٢) وابتداء من ١٩٢٦ ، بدأت المعادن الاخرى تأخذ مكانتها في الصادرات المغربية مثل الرصاص والزنك والايثان والنيكل والمنغنيز والفحم والنحاس والكوبالت والفرايت وغيرها .

الى ان دخول المعادن الاخرى في الصادرات اصطدم بالازمة الاقتصادية، وانهيار الاسعار فاوشكت جميع المناجم « ما عدا الفوسفات » على الافلاس وتحت ضغط الراسمال الاوروبي اولا ثم اشتداد حاجة فرنسا الى المعادن الاستراتيجية ذات الطابع العسكري ثانيا اسرعت المتروبول الى نجدة المناجم المغربية بالدعم المالي اولا وبتسهيلات تجارية ثانيا باعفاؤها من الرسوم الجمركية مثل قرارى ١٠ و ٢٧ ماي ١٩٣٨ المتعلقين بالمعادن والبترول (١٧٣) .

فرنسا تعتبر اكبر مستهلك للمنغنيز وتتراوح حاجياتها السنوية منه بين ٤٠٠ - ٥٠٠ الف طن وازدادت حدة حاجتها بسبب اغلاق ابواب مناجم المنغنيز في فرنسا سنة ١٩٣٠ بسبب الازمة وكان الخبراء الفرنسيون يتوقعون ان يرتفع انتاج المغرب ليصل الى ١٠ ٪ من الانتاج العالمي . هذا بالاضافة الى معادن اخرى تستوردها سنويا من الخارج . فمن ١٩٢٧ الى ١٩٣١ استوردت فرنسا سنويا ٦٤٠ الف طن من المنغنيز و١٢٠ الف طن من النحاس و١١١ الف طن من الرصاص و١٢٠ الف طن من الزنك و١٠،٨٠٠ طن من الايثان (١٧٤) .

بالاضافة الى استهلاكها ١٠ ٪ من الانتاج العالمي من الكوبالت الذي بدأ استخراجها في المغرب بكميات اولية وصفها الخبراء بانها مذهلة (١٧٥)

(171) Ed. Payen : «Le Commerce Extérieur ... 1931», op. cité, p. 450.

(172) Hoffherr : «Introduction à une Étude de la Fiscalité Marocaine» A. F. Novembre 1932, p. 648 .

(173) J. Bondon et L. Clariond : «Les Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine » B.M.A. Vvril 1937 , p. 111 - B. Crarjean : «Pétrole Nord Africain et Défense Nationale» A. F. Juin 1938, p. 262 .

(174) L'Clariond:«Le Manganèse dans le monde et l'Importance des Gisements de Manganèses du Maroc Français pour l'Industrie Française» B.E.M. Octobrer 1936,p. 269 - B. E. M. Juillet 1935 « Production Minière » , p. 207 ..

(175) J. Bondon : «Cobalt Marocain et Marché Mondial du Cobalt» B. E. M. Juillet 1937, pp. 218 et 219 - «Le Manganèse dans le Monde ...», op. cité, p 270 .

الى جانب كاتنغا وبرمانيا .
اما من جانب الصادرات الزراعية ، فقد خاض المستوطنون الزراعيون معارك ضد الفلاحين الفرنسيين في الميتروبول الذين كانوا يشكون من منافسة القمح المغربي في السوق الداخلية الفرنسية وحقق المستوطنون انتصارات عديدة في هذا المجال . ففي ١٨ مارس ١٩٢٣ صدر قانون بفرنسا يعفي ٩٠٠٠٠ قنطار سنويا من القمح المغربي من الرسوم الجمركية في الوقت الذي اعفيت فيه صناعة القمح من دفع الرسوم الجمركية على وارداتها من القمح الاجنبي (١٧٦) واستفاد من هذه الوضعية المستوطنون بتصدير انتاجهم وكذلك مؤسسات التصدير والاستيراد . وامام اشتداد معارضة الفلاحين في الميتروبول لقانون ١٩٢٣ ، وتفاقم ازمة معيشة الجماهير المغربية ، صدر ظهيرا ١١ و ١٨ فبراير ١٩٢٥ وينص الاول على منع تصدير بعض الحبوب منها القمح والشعير والذرة ، وينص الثاني على السماح بتصدير كميات محدودة من الحبوب ، فانفجر غضب المستوطنين الزراعيين ، وتبنى ثيودور ستيغ مطالبهم وغمرته الغرف التجارية والزراعية والصناعية وجمعية المصدرين واتحاد الجمعيات الزراعية ببرقيات التأييد (١٧٧) . وفي ١٣ يونيو ١٩٢٨ أحرز المستوطنون على انتصار لم يكن الاخير من نوعه ، بصدر قانون بفرنسا يعفي من الرسوم الجمركية ١٦٧ مليون قنطار من القمح و ٣ ملايين قنطار من الشعير وكميات اقل من الحبوب الاخرى . وفي ٦ يونيو ١٩٢٩ صدر قانون ينظم هذه الصادرات بتوزيع تصديرها على مراحل زمنية خلال السنة (١٧٨) . وعلى اثر اندلاع الازمة الاقتصادية صدرت عدة قوانين لحماية الزراعة الاوروبية منها ظهير ٢٦ ماي ١٩٣٢ ينص على تأسيس لجنة للسهر على تصدير انتاج المستوطنين الزراعيين ، وقرار جمهوري بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٣٣ يحدد الحجم السنوي من الحبوب المغربية المعفاة من الرسوم الجمركية في الجزائر وفرنسا (١٧٩) . في حين كانت مطالب المستوطنين هي حرية التصدير دون تحديد الكمية والاندماج التام في الاقتصاد الفرنسي (١٨٠)

(176) Hoffherr: «L'Equilibre ...», op. cité, p. 56. - Sayous : «L'Agriculture Française ...», op. cité, p. 33 - R. C. Aout 1928 : « Les blés du Maroc et la Consommation Metropolitaine », p. 531 .

(177) Sayous : «L'Agriculture Française ...», op. cité, p. 32. - « Les Blés du Maroc ... », op. cité, pp. 531 et 532 . - A. F. Mars 1925 , pp. 138 et 139 : «Maroc: L'Exportation des Céréales».

(178) «Les Blés du Maroc ...», op. cité, p. 532 .

وكذلك نص قرار يونيو ١٩٢٩ ، ورد في (R. C.) يونيو ١٩٢٩ صص ٣٥٩-٣٦٠ .

(١٧٩) نص قرار سبتمبر ١٩٣٣ ، ورد في (A. F.) سبتمبر ١٩٣٣ صص ٦٠٠-٦٠٢ . وكذلك :

A. F. Juin 1932, p. 374 «Maroc, le Contrôle des Céréales».

(١٨٠) خطاب السيد لو بولت (Lebault) رئيس الفرقة الزراعية بالرباط . وخطاب السيد

دينويكس (Dénoueix) نائب رئيس اللجنة البلدية في حفل استقبال القيم العام

هنري بونسو بتاريخ ١٤-٩-١٩٣٣ وردا في :

A. F. Octobre 1933, pp. 600 et 601 «Résident Général au Maroc»

وكان المغرب في هذه المرحلة قد دخل فترة الانهيار الزراعي بانخفاض انتاج القمح الصلب وحده من ١٩٣٢ الى ١٩٣٤ بنسبة ٥٥ ٪ ، وبدأت تلوح في الافق بوادر مجاعة ١٩٣٧ . ولم يمنع ذلك من صدور ظهير ١٧ ابريل ١٩٣٥ ينص على اعفاء مصدري الحبوب المغربية من الرسوم التي كانوا يدفعونها على صادراتهم وكذلك صدور قرار الوزير الاكبر بتاريخ ٢٣ مارس من نفس السنة ينص على منحهم مكافآت تشجيعا لهم (١٨١) .

اسماء المجلات مختصرة

- A. F. : Afrique Française .
- B. E. M. : Bulletin Economique du Maroc .
- R. C. : Renseignements Coloniaux .
- R. Ec. I. : Recue Economique Internationale .
- R. D. M. : Revue des Deux Mondes .
- T. M. : Temps Modernes .
- B. S. G. A. : Bulletin de la Société de Géographie D'Alger .
- I. H. E. M. : Institut des Hautes Etudes Marocaines .

(181) Hoffherr: «Le Redressement de la crise Marocaine : Comprimer» B. E. M. Vvril 1936, p. 86 - A. F. Mai 1935 : «Maroc, l'Exportation des Céréales», pp. 323 et 324 .

الفصل الثاني

نتائج الاقتصاد الاوروبي على المغرب

١ - انهيار الاقتصاد المغربي

١ - انهيار الزراعة :

يعل بعض المؤرخين الغربيين انهيار الزراعة المغربية بعوامل طبيعية صرفة مثل الجراد والجفاف والفيضانات وانتشار الاوبئة المعدية التي كانت تحصد الفلاحين المغاربة حصدا. ويضعون في الدرجة الثانية عوامل اقتصادية مثل الازمات الاقتصادية وخاصة الازمة الاقتصادية العالمية . وذهب بعضهم الى حد تفسير هذا الانهيار بعوامل نفسية - اجتماعية مثل انعدام رغبة الاستقرار لدى الفلاح المغربي ، الذي يتميز حسب زعمهم برغبة التنقل من منطقة الى اخرى . وكذلك الكثافة السكانية المرتفعة في البادية مما ارغم الفلاحين على الهجرة ، لان الارض لم تعد قادرة على تلبية حاجياتهم . ونحن لا ننكر اثر هذه العوامل مجتمعة الا اننا نعتبرها مجرد عوامل خارجية ثانوية ، بينما الداء العضال في نظرنا الذي نخر عظام الزراعة المغربية ، وجعل الفلاحين المغاربة ذوي حساسية مفرطة لاي تغيير سلبي في العوامل المناخية والاقتصادية والصحية ، يتمثل في الحرب الاستعمارية لآبادة الحرث والنسل باسم التهذئة وجيش من المستوطنين الزراعيين الاوروبيين ، والاقطاعيين والمرابين ومصالحة الضرائب ورجالات المخزن المحليين اعوان السلطة الاستعمارية .

ويضاف الى ذلك غياب اي اهتمام بمصالح الفلاحين المغاربة ومصيرهم

في السياسة الزراعية الفرنسية بالمغرب القائمة على خدمة مصالح المستوطن الزراعي الاوروبي وحده ، لتداخل مصالحه بمصالح فرنسا ، وعلى اعتبار ان « من بين جميع اشكال الاستيطان ، فان الشكل الذي ينتظر منه اعظم النتائج ، هو الاستيطان الزراعي » (١) .

لقد اغتصب المستوطنون الزراعيون الاراضي الصالحة للزراعة ووجد الفلاحون المغاربة انفسهم محصورين في بقع ارضية قاحلة في اغلبها ، ومحرومين من جميع الوسائل والامكانيات لاصلاحها وجعلها تعطي مردودا يفي بحاجياتهم على الرغم من بساطتها . فالكثارت الواحد من الارض الجيدة يتطلب ٣٠٠ كلف من سماد الفوسفات ليعطي انتاجا جيدا (٢) . كما كان الفلاحون المغاربة فريسة لجيش من المرابين والاقطاعيين وبورجوازية المدن (٣) فيقدم المرابون قروضا الى الفلاحين عندما تثبت السنايل لتسديدها في موسم الحصاد ، بفائدة لا تقل عن ٥٠ ٪ ، ونشطت بورجوازية المدن خاصة في مكناس وفاس في الاستيلاء على اراضي الفلاحين عندما يعجزون عن تسديد ما عليهم من ديون . والتحق بركب الناهبين تجار المواد الغذائية ببيع بعض المواد ، منها مثلا السكر والشاي ، للفلاحين باسعار مرتفعة مقابل ثمنها عينا في موسم الحصاد ، وغالبا ما كان التاجر هو الذي يحدد سعر الحبوب .

ومما زاد في فقر الفلاحين جشع شيوخ القبائل والاقطاعيين ، ويلقبهم سكان الجنوب بالجراد (٤) ، الذين تسببوا في خراب عائلات باكملها ، للاستيلاء على اراضيها . ويليهم القياد وهم من كبار العائلات المحلية المعروفة ، بولائها واخلاصها للاستعمار ، ومن قدماء الضباط المغاربة في الجيش الفرنسي الذين ينتمون بدورهم الى عائلات تحظى بثقة ادارة الحماية (٥) .

- (1) Le colonel Huot : «Les terres collectives au Maroc et la colonisation Européenne» - R.C. Aout 1923, p. 277 .
- (2) Prosper Blanc : op. cité, p. 364 .
- (3) Olivier, op. cité, pp. 273 - 275 . p. Montfert, op. cité 151-RFor-ichon: «La Caisse Régionale de Crédit Agricole Indigène de Fez-Taza» B. E. M. Janvier 1937, p. 47 . - A. Truchet : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc» B. E. M., Avril 1937 p. 134. - H. Bruno : «La Protection du Paysannat Indigène au Maroc», A. F. Janvier 1938, p. 44. - Parisot : «L'Activité de l'Office du Blé au Maroc et en Afrique du Nord» B. E. M. Avril 1937, p. 107. B. E. M. Avril 1938 : «La Fixation au Sol et le Reca sement des Populations Indigènes au Maroc», p. 154 .
- (4) R. Montagne : op. cité, pp. 97-98 et 98-99 .
- (5) Ayache : op. cité, p. 91 .

تأسست المدرسة العسكرية بمكناس بقرار وزاري بتاريخ ٣ سبتمبر ١٩١٨ . وجرى تحويل احد قصور السلطان الى مقر للمدرسة ، والهدف منها تكوين ضباط مغاربة لتعويض الضباط

لقد كانت اراضي هؤلاء القياد والشيخو تتسع تدريجيا على حساب ملكيات الفلاحين المتوسطين والصفار بما يحصلون عليه رسميا من اراضي من طرف ادارة الحماية ثمنا لخضوعهم وولائهم لادارة الاستعمار او بما يتزونه بالقوة من املاك الفلاحين (٦) . وقد ذكر مونتاني ان في سنة ١٩٢٢ استولى قائد على مجموع مياه القبائل الواقعة تحت سلطته وحكم على هذه القبائل بالموت جوعا او بالفراق . وفي سنة ١٩٢٨ غادرت ٨٠٠ عائلة قراها، في قبيلة دمسيرة ، نتيجة بطش « آلهة الاطلس » وكانت وطاة الاقطاع على الفلاحين تزداد حدة مع الزمن ، وخاصة في كلاوة باقليم مراكش (٧) . وبالإضافة الى هذا السلب كان القياد والشيخو يحصلون على رواتبهم من مدخول الفلاحين بدمجها ضمن الضريبة الفلاحية « الترتيب » ويحصل القياد على نسبة ٦٪ والشيخو على ٤٪ (٨) من مدخولات الترتيب وبذلك لم تكن ادارة الحماية تتحمل ادنى نفقة على هذه الاداة القمعية .

اما الضرائب ، فلم تكن وطاتها باقل من وطاة الاقطاع . ولم تكن مصلحة الضرائب تأخذ في الاعتبار عند تحديدها لضريبة الدخل الزراعي والمواشي والاشجار ، التغييرات السلبية في دخل الفلاحين من انخفاض انتاج وهلاك الماشية والاشجار . وقد كشف المراقب المدني بدائرة صفرو السيد كولياك ان في سنة ١٩٣٤ ، فرضت ادارة الحماية الترتيب على ١٣٦١ عائلة لم تكن قد زرعت اي شيء (٩) . وفي سنة ١٩٣٧ ، بلغ مدخول الترتيب ١٣٠ مليون من الفرنكات ، وهي سنة المجاعة والانهار التام للزراعة المغربية مقابل ١٠٥ مليون سنة ١٩٣٦ ، ثم قفز الى ١٧٤ مليون سنة ١٩٣٨ (١٠) .

لقد كان الفلاح المغربي يشقى ويكدح ، لا من اجل تحقيق تقدم في مستواه المعاشي ، بل من اجل جيوب المرابين واعوان السلطة وخزينة الدولة .

-
- التقليديين في جيش السلطان ويكون دورهم بعد تخرجهم نقل التعليمات، والادامر من الضباط الفرنسيين الى الجنود المغاربة في جيش الاحتلال. واسندت ادارة الحماية منصب الاشراف الديني في المدرسة الى الشريف عبد الرحمن بن زيدان، وهو من عائلة السلطان ومنحته رتبة عقيد. وقد شملت الدفعة الاولى من التخرجين ١٤ شابا من العائلات التالية : قائد بوشرون، وقائد تادلة، وقائد سيدي قاسم، وباشا تازة، وشرفاء وزان وشرقاوة مدينة بوجمد. المصدر: Askri: «L'Ecole Militaire de Meknès» A. F. Avril 1921, pp. 107-110 .
- (6) Jacques H. Guerif : «La Maissance du Proletariat Marocain » T. M. Juin 1952, p. 2242. - Ayache : op. cité, p. 91 .
- (7) R. Montagne : op . cité, p. 99 et 119 .
- (8) Ayache : op. cité, p. 91 .
- (9) Coliac : «Intervention des Sociétés Indigènes dans la Lutte Contre la Formation d'un Proletariat Indigène» B. E. M. Juillet 1936 , p. 249 .
- (10) B. E. M. Janvier 1939 : «Rendement de Tertib», p. 73 (Tableau)

بينما وضعيته الاقتصادية تسير من سيء الى اسوأ ، بسبب الانخفاض المستمر في الانتاج الزراعي وخاصة خلال الازمات وعدم قدرته على تحمل اطماع التربينين بمدخوله الزراعي ، ابتداء من رجل المخزن المحلي البسيط الى مؤسسات التصدير التجارية التي كانت تشحن سنويا ملايين القناطر من الحبوب على حساب الاستهلاك الداخلي فخلال الفترة بين ١٩٣٠-١٩٣٣، انخفضت الماشية بدائرة سيدي قاسم بنسبة ٧٠٪ للاغنام و ٢٠٪ للابقار و ٢٢٪ للخيل ، وانخفض الانتاج الزراعي بالمغرب خلال نفس الفترة بنسبة ٦٠ بالمائة (١١) و خلال الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣٦ ، انخفض انتاج المغرب من القمح الصلب من ٦٨١.٠٠٠ قنطار الى ٤٧٦.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٣ الى ٢٦٣١.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦ . وحدث انهيار مماثل في انتاج الذرة ، من ٢٦٧٤٣.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٢٩ الى ١٦٥٢١.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٠ الى ١٦٨٨.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦ ، والشعير من ١٥٢٠.٢٠٠ قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٧٧٩٦.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٥ وانخفض انتاج القمح اللين من ٣٤٢.٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٤ الى ١٤٠.١٩٠ قنطار سنة ١٩٣٦ (١٢) .

وواضح ان هذه الاحصائيات تشمل القطاعين الزراعيين الاوروبي والمغربي، وبالتالي لا تسمح لنا لوحدها بتكوين صورة عن انخفاض الانتاج في القطاع الزراعي المغربي بمفرده . الا انه اذا كانت الزراعة الاوروبية قد عرفت في هذه المرحلة ازمة انتاج وتسويق رغم الدعم الهائل لها من طرف ادارة الحماية فيمكن اذن ان تشكل صورة عن وضعية القطاع المغربي المحروم من اي دعم واهتمام من المصالح المختصة والجدول رقم (٧) عن تطور الانتاج الزراعي المغربي في اقليم تافلات يساعدنا على الاقتراب من الصورة على المستوى الوطني .

والى جانب انخفاض الانتاج، يتسابق المرابون واصحاب مؤسسات تصدير الحبوب المغربية الى شراء المحصول الزراعي المغربي في موسم الحصاد باسعار تزداد انخفاضاً بسبب الازمة الاقتصادية وحاجة الفلاحين الى بيع انتاجهم باي سعر لاقتناء مواد ضرورية اخرى . فانخفض بذلك سعر القنطار الواحد من القمح من ١٣٣.٢٠ فرنك سنة ١٩٣٠ الى اقل من ٦٠ فرنك سنة ١٩٣٣ وسعر القنطار الواحد من الشعير من ٦٠ فرنك سنة ١٩٣٠ الى ٢٣.٣٠ فرنك سنة ١٩٣٥ كما تسابق الملاكون الكبار « لشراء » اراضي الفلاحين المتوسطيين والصغار مستغلين ظروف المجاعة والازمات الاقتصادية ، فانخفض سعر الهكتار في منطقة زعير من ٣.٠٠ فرنك سنة ١٩٣٠ الى ١٥٠٠ فرنك سنة ١٩٣٤، وتم بذلك اقتلاع جذور سكان مناطق باكملها

(11) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 15. - «Le Patronat ..» , op. cité, p. 30 .

(12) B. E. M. Avril 1938 «La Production, le Commerce et Consommation des Céréales au Maroc», p. 109 .

والحاق الفلاحين بصفوف البروليتاريا (١٣) .

في هذه الظروف كانت صادرات المغرب من الحبوب تزداد ارتفاعا : في سنة ١٩٢٩ صدر المغرب من القمح اللين ١٦١٩٦٠٠٠ قنطار ، وارتفع الحجم الى ١٦٣٥٨٠٠٠ سنة ١٩٣١ الى ١٦٩٠٠٠٠ سنة ١٩٣٢ الى ٢٠١٢١٠٠٠ سنة ١٩٣٥ وارتفعت صادراته من الشعير من ٢٤٣٨٩٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣١ الى ٢٤٧٥٦٦٠٠٠ سنة ١٩٣٤ وكان يتم التصدير على حساب حاجيات المواطنين الذين انخفض استهلاكهم من الحبوب بشكل خطير ، ففي سنة ١٩٢٩ استهلك المغرب داخليا من القمح والشعير والذرة ١٨٤٧٤٢٦٠٠٠ قنطار وانخفض الحجم الى ١٥٥٠٣٠٠٠ سنة ١٩٣٢ ، الى ١٠٩٠٣٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٥ . وبلغ انخفاض استهلاك الشعير ، وهي مادة اساسية في غذاء الفلاحين المغاربة من ١٠٥٩٦٦٠٠٠ قنطار ١٩٣١ الى ٦٤٤٦٦٠٠٠ سنة ١٩٣٥ والذرة ، ولها نفس الهمية في غذاء الفلاحين من ٢٤٤٥١٠٠٠ قنطار سنة ١٩٢٨ الى ٨٤٩٦٠٠٠ سنة ١٩٣٥ (١٤) .

هذه هي العوامل الاساسية لانهاية الزراعة المغربية ، وهي عوامل استفحلت بسبب الاهمال التام من طرف ادارة الحماية لمصير الفلاحين المغاربة وتركهم دون حماية فريسة للتحالف المقدس بين مصلحة الضرائب والافطاعيين والمرابين وقوات الاحتلال ومركزتها ، وجشع المستوطنين الاوروبيين ، وهي التي افقدت الفلاحين اي قدرة على مواجهة السنوات العجاف وقساوة الطبيعة والابؤسة .

ففي سنة ١٩٢٧ ، حلت بالفلاحين كارثة الفيضانات مباشرة بعد وباء التيفوس . وتوقفت هذه الفيضانات لتفسح المجال لحمى المستنقعات التي اصابت ٨٠ ٪ من السكان واودت بحياة ٣٠ ٪ ، وانخفضت القوة العاملة بسبب الوفيات بنسبة ٥٠ ٪ (١٥) وفي سنة ١٩٢٨ انتشرت المجاعة ، وهي ثاني اكبر مجاعة عرفها المغرب في اقل من ١٠ سنوات بعد مجاعة سنة ١٩٢١ ، وخرج منها المغاربة ليغرقوا في انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على المغرب

- (13) «Le Patronat...», op. cité, p. 67. - Montagne : op. cité, p. 67 - Hoffherr «L'Equilibre ...», op. cité, p. 55 .

وكذلك خطاب «فبوليت» في مجلس الشيوخ الفرنسي. ورد في :

Ed. Payen : «Question

des Blés Nord-Africains au Sénat» A. F. Avril 1933, p. 236.

(١٤) الارقام السابقة مأخوذة من جدول :

«La Production, le Commerce et Consommation des Céréales au Maroc», op. cité, p. 109 .

- (15) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord» , R. C. Nai 1930, p. 306. - Dr. Laban : «Contre le Paludisme», R. C. Aout 1929, p. 452 .

فعم اليؤس ، حسب الاحصائيات الرسمية ، ثلثي مناطق البلاد وبلغ عدد الجائعين من الفلاحين ٨٠٠,٤٠٠ نسمة في سوس تافيلالت ووارزازات، و٤٠٠ ألف في المناطق الواقعة بين ام الربيع ومراكش و٢٠٠ ألف في المغرب الشرقي (١٦) . ولم يعد امام الفلاحين من مخرج سوى الفرار من البطش والابتزاز وقساوة الطبيعة ، فامتألت طرقات المغرب وشعابه « بقوافل الهاربين وكأنها منجذبة الى الشمال بقوة مغناطيسية » على امل الوصول الى المدن الساحلية ان بقي لهم من القوة ما يكفي لبلوغها (١٧) .

٢ - الصناعة التقليدية :

اشتهر المغرب بصناعاته التقليدية المتنوعة ، مثل الدباغة وصناعة الاحذية والاواني الفخارية والنحاسية والصياغة وصناعة النسيج . وكانت هذه القطاعات مصدر عيش الآلاف من السكان من رؤساء المعامل والمتدربين والعمال بالإضافة الى ما تخلقه هذه الصناعات حولها من حركة اقتصادية مثل التصدير وغزل الصوف وتربية الماشية .

ومراكز الصناعة التقليدية المغربية هي فاس ومكناس وسلا والرباط ومراكش وآسفي . ولكل مدينة طابعها الخاص تعرف به عند المستهلكين . وكانت لها أسواق مزدهرة في الخارج مثل فرنسا والجزائر ومصر وتونس وبلجيكا وهولندا وانجلترا والمانيا وسويسرا واسبانيا والبرتغال والسويد وافريقيا الغربية « الفرنسية » . وخاصة السينغال ، وكذلك الولايات المتحدة الاميركية (١٨) .

وعرفت الصناعة التقليدية ازمان لا تقل خطورة عن ازمان الفلاحة . وخلال الازمة الاقتصادية العالمية انهار ، مع مرور الزمن ، القسم الاكبر من الصناعة التقليدية (١٩) . وظلت مدينة فاس تحتضن اغلبية « القطاعات الصامدة » اذ جاء في احصائيات مصلحة الفنون الاهلية سنة ١٩٣٦ ان فاس تضم وحدها ٦١٪ من مجموع رؤساء معامل الصناعة التقليدية بالمغرب و٥٠٪ من المتدربين (٢٠) ولم يفلت من الانهار حتى صناعة تجليد الكتب التي يشكل

(16) Goulven J. : «Maroc», A. F. Mai 1937, p. 291 .

(17) Montagne : op. cité, p. 13 .

وكذلك خطاب ستيف القيم العام في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٨-٦-١٩٢٧ المصدر : A. F. Juillet 1927, p. 304 .

(18) Desfeuilles : op. cité, pp. 46-51 . - Evin Guy : op. cité, pp. 117 et 118- Prosper Ricard : «Le Problème de Cuir au Maroc» B. E. M. Avril 1937, p. 102 .

(19) Prosper Ricard : op. cité, p. 102 .

(20) G. Lucas : «L'Activité Commerciale et Industrielle à Fez» B. E. M. Avril 1936, p. 129 .

اصحابها ارسنقراطفة الصنعة التقلففة . اء انخفضت ارباح « المعلم » الى ٢٠ فرنك يومفا سنة ١٩٣٦ مقابل ١٠٠٠ فرنك فف السنوات السابقة . وعرفت صنعة الاحففة بفاس نفس المصفر ، فف ف لم فعد ارباب المعامل ، وهم من برجوافة المففنة فحصلون من عملهم الفومف الا على معاشهم فقط (٢١) . فمكن حصر عوامل انهفار الصنعة التقلففة فف العوامل الثلاثة التالية : -

١ - الازمات الاقتصادية :

تلقت الصنعة التقلففة ضربة قاسفة من اقامة الاقتصاد الاوروفف بنسفه هفاكل الاقتصاد المفرفف ، وبما رافق تطوره من ازمات انعكست فف انهفار المستوى المعاشف للمواطففن المفررفة ، وخاصة سكان الباففة . فقد كان الفلاحون فشكلون الزبون الرئفسف فف السوق الفاففة لاصحاب الصناعات التقلففة ، وكانت هفه السوق تنقلص فدرفجفا مع انتشار البؤس والفافة فف اوساط الفلاحفن وفصل الى الانفلاق الكلفف تقرففا فف سنوات المجاعة والكوراث الطففعفة (٢٢) . كما رمت الازمات إفاقتصادفة بفقلها على اصحاب الصنعة التقلففة فف مفدان الافئاج ، بسبب ارفئاع اسعار المواد الاولى وخاصة بالنسبة للصنعة الجلدففة . فخلال الففرة من ١٩٣٥ الى ١٩٣٧ ، ارفئعت اسعار الجلود بنسبة ٣٠٪ واسعار المواد الاولى لصنعة الاحففة بنسبة ٤٠٪ من ١٩٣٤ الى ١٩٣٧ . هفا بالاضافة الى تقلص الاسواق الفارجفة منها السوق الاسباففة الفف انفلقت كلية بعد قرار منع التعامل الفجارف مع اسباففا على اثر عصفا فرائكفو (٢٣) . وبلفت الازمة درجة حافة اصبح ففها الكففر من الحرففن فف بعض المفن ففدون صعوبات ماففة لشراء كل صباح المواد اللازمة لصنع زوج من الاحففة على امل ان فربحوا عند بفعه فف المساء ٢٠٥٠ فرنك هفا اذا لم تنخفض الاسعار (٢٤) .

ب - منافسة الراسمال الاوروفف :

لم ففلت قطاع الصنعة التقلففة من مزاحمة الراسمال الاوروفف واشتدت

- (21) Guyot, Pay et le Tourneau : «Les Relieurs de Fez» B. E. M. Avril 1936, p. 114 et «Le Commerce des Babouches à Fez» B.E.M. Janvier 1936, p. 40 .
- (22) R. Montagne : «Desequilibre de l'Economie Indigène et Soutien de l'Etat en 1937» B. E. M. Janvier 1938, pp. 8 et 9 .
- (23) André Hardy : «Les Tanneurs de Salé» B. E. M. Juillet 1938, p. 195 et «Les Babouchiers de Salé» B. E. M. Octobre 1938, p. 261.
- (24) A. M. Goichon : «L'Artisanat de Fez» R. C. Janvier 1938, p. 9.

المنافسة خاصة بعد سنة ١٩١٩ عندما عرضت ادارة الحماية بعض المنتجات التقليدية المغربية في متحف الفنون الزخرفية ، وسال لنجاحها في جذب الزوار لعاب الرساميل الاوروبية فتهاطلت على المغرب ، تقيم معامل جاهزة بمعدات حديثة وتستقطب اليها اليد العاملة المغربية (٢٥) . فتأسست شركات ضخمة نسبيا مثل الشركة الافريقية للغزل والنسيج بالرباط وسلا « سنة ١٩٢٩ » برأسمال بلغ ٨ ملايين فرنك وتشغل ٤٠٠ عامل مغربي ، وبلغ انتاجها ٥٠.٠٠٠ متر مربع من الزرابي سنة ١٩٣٠ . وكذلك معامل «ماكينة» بفاس التي بلغ انتاجها في نفس السنة ٤٦٨٠٠ متر مربع من الزرابي وانتشرت المعامل الاوروبية لتشمل الدار البيضاء ومراكش وغيرها (٢٦) . ولم يكن في استطاعة الحرفيين المغاربة بتقنياتهم التقليدية وامكانياتهم المادية الضعيفة الصمود امام هذا الغزو الكاسح ، وتحول بعض المحظوظين منهم الى مجرد وكلاء للمعامل والشركات الاوروبية (٢٧) .

ج - منافسة الصناعات الاجنبية :

كانت مؤسسات التصدير والاستيراد الاوروبية بالمغرب تفرق السوق الداخلية بصناعات اجنبية وباسعار لا تسمح للصناعة التقليدية المغربية بمنافستها ، مثل الاحذية اليابانية والاوروبية والنسيج البريطاني والياباني الذي كان في بعض الاحيان ياتي في المرتبة الثانية في الواردات المغربية . ويضاف الى هذا تحول ذوق البورجوازية المغربية الى اقتناء المنسوجات الاوروبية (٢٨) .

وقد تأسست في اوروبا معامل ومصانع لانتاج صناعات تقليدية مغربية، ويجري تصديرها الى المغرب مثل الخناجر والسيوف المصنوعة في سانت ايتيان بفرنسا والخشب « يستورد من النرويج » والوانني النحاسية وتخصصت بعض المعامل في اوروبا في صناعة « الطربوش » المغربي المشهور ، وتصديره الى المغرب (٢٩) .

لقد تسببت هذه الوضعية في اختفاء قسم من الصناع التقليديين وفي تحول قسم آخر الى عمال عند زملاء لهم سابقا ، وتكتل اخريين في معمل

(25) Evin Guy : op. cité, pp. 111 et 114 .

(26) Ibid. pp. 115 et 116 .

(27) «Les Tanneurs...», op. cité, p. 195 .

(28) Evin Guy, op. cité, pp. 110, 111 et 114 . - « Les Babouchiers...», op. cité, pp. 259 et 262 , - Charles Lecoœur : «Metiers et Classes Sociales d'Azemour» B. E. M. Avril 1937, pp. 166-169 .

(29) G. Hardy : «Une Enquete Marocaine sur le Niveau de Vie Indigène» R. A. no 359, 1934, p. 134. - Evin Guy : op . cité, pp . 113 et 114 .

واحد لمقاومة الانهيار (٣٠) . وكان من الطبيعي في ظل قانون الغاب السائد، حيث الغلبة للأقوى ماديا ان تظهر فئة اجتماعية مغربية تبني مجدها و ثروتها من بؤس وشقاء الحرفيين المتوسطين والصفار وظهرت هذه الفئة في وسط التجار ذوي القدرة على التلاعب بالاسعار . فانخفاض الرأسمال لدى الحرفيين الصفار والمتوسطين يدفعهم الى بيع انتاجهم مهما انخفضت الاسعار ليتمكنوا من شراء المواد الأولية لانتاج جديد على خلاف ارباب المعامل الموسرين الذين باستطاعتهم مواصلة الانتاج والاحتفاظ به في انتظار اسعار جيدة . فيقوم التجار الاغنياء بشراء انتاج الحرفيين المحتاجين بأسعار منخفضة ليعيدوا بيعه في داخل المغرب وخارجه بأسعار مرتفعة (٣١) ففي تونس مثلا كانت الصناعة التقليدية المغربية تباع بسعر يزيد بنسبة ١٠٠٪ عن تكاليفها (٣٢) .

وهكذا تمت عملية الحاق الاغلبية الكبرى من الصناع التقليديين بالبروليتاريا المغربية مما زاد في تعميق مأساة المدن اقتصاديا واجتماعيا وفي تدهور التجارة وخاصة تجارة المواد الغذائية حيث يظل اصحاب الدكاكين « جالسين القرفصاء في دكاكينهم في انتظار زبون ، يرسله الله اليهم » (٣٣) .

٢ - الحركة السكانية

١ - الهجرة الداخلية :

لقد كانت الهجرة المغربية نتيجة طبيعية للازمات الخائقة التي عاشت فيها الفلاحة المغربية ولتدهور معيشة الفلاحين بسبب العوامل التي ذكرناها سابقا وحدة القمع الذي يمارسه رجال المخزن والادارة الاستعمارية (٣٤) ومختلف الطامعين في اراضي الفلاحين المغاربة على اختلاف جنسياتهم ، بالإضافة الى ما يمارسه بشكل عام جو المدينة من اغراء بالامن وبتوفر الخبز على فلاحين انهكهم الجوع والقمع وكذلك حاجيات اقتصاد اوروبي عصري

(30) «Les Tanneurs ...», op. cité p. 190. - «Les Babouchiers .. » , op. cité, p. 257 .

(31) A. M. Goichon : op. cité, p. 9. - «Les Babouchiers...» , op. cité, p 261 .

(32) A. M. Goichon : op. cité, p. 11 .

(33) Bouy : op. cité, p. 115, - «Metiers et Classes Sociales ...», op. cité, p. 166 .

(34) Trystram : «Les Relations Industrielles au Maroc» An. Ec.Soc. Civ. 1952, p. 364 . - Montagne : «Révolution au Maroc», p. 264 et «Naissance ...»,op. cité,pp.81,107 et 119 . - A. Adam : «Les Bid-

وجاليات اوروبية يتزايد عددها باستمرار . وقد ذكر مونتاني ان هجرة اوروبي واحد الى المغرب يقابله هجرة ٦ مغاربة الى مدينة القنيطرة وه الى وجده واكادير و٣ او ٤ الى مكناس والرباط والدار البيضاء (٣٥) .

وقد شملت الهجرة جميع مناطق المغرب ، لا يعرف اغلب المهاجرين اين ومتى يستقر بهم المقام وهذا ما يجعل من الصعب اعطاء ارقام دقيقة عن حجم الهجرة او وضع فروق دقيقة بين الهجرة الدائمة والهجرة الموسمية (٣٦) . ففي بعض المناطق اتخذت الهجرة طابع الفرار ، وشملت في بعض المناطق ثلثي السكان مثل درعة وتتراوح في مناطق اخرى بين الثلث وربع السكان وغالبا ما كان المهاجر يصحب معه عائلته وتتراوح نسبة هؤلاء بين ٦٠-٧٠ ٪ من مجموع المهاجرين . وتبلغ النسبة في منطقة درعة ٦٠ ٪ وفي هواره ٧٠ ٪ وفي سكورة ودادس وتافيلالت ٤٠ - ٦٠ ٪ وفي سهول مراكش ٧٥ ٪ (٣٧) وفي بعض الاحيان ترغم الظروف رب العائلة على ترك زوجته واولاده في الطريق للعمل عند اقطاعي ويواصل المسيرة بمفرده (٣٨) وهناك حالات اخرى تكون فيها الهجرة جماعية ولا يبقى في القرى سوى افراد قليلين للحراسة كما يحدث في درعة والاشخاص غير القادرين على العمل مثل تافلات التي غادرها ٢١٠٠ شخص بين ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (٣٩) .

وكانت الهجرة تدفع بالفلاحين من قراهم الى المدينة وبسكان المدن الصغرى نحو المدن الكبرى ، فقد انخفض سكان مولاي ادريس زرهون من ٨٠٠٠ نسمة سنة ١٩٣٦ الى ٤٨٠٠ سنة ١٩٣٧ وانخفض سكان مدينة ازمور من ١٣٩٠٠ نسمة سنة ١٩٢١ الى ٨٩٧٠ سنة ١٩٢٦ الى ٨٥٨٠ نسمة ١٩٣١ الى ٧٧٤٥ سنة ١٩٣٦ (٤٠) ، كما نزح قسم من بوجوازية المدن القديمة الكبرى مثل فاس نحو القنيطرة والدار البيضاء لتشكل نسوة ارستوقراطية في المدينتين (٤١) .

ويحدد ارنيس بوي ثلاثة محاور رئيسية للهجرة الداخلية (٤٢) .

onvilles de Ben Msik» Faculté des Lettres-Université d'Alger,
I. E. O. Tome VIII, 1949, p. 103 .

(35) Montagne : «Naissance ...», op. cité, pp. 132 et 135 .

(36) Ibid, pp. 43, 47 et 64 .

(37) Ibid, pp. 8, 46, 67, 114 et 115 .

(38) J. Tudor : «Les Mouvements Migratoires dans le Pays de Skoura» B. E. M. Janvier 1936, p. 47 .

(39) C. P. Jouannet: op. cité, pp. 4 et 12. - Montagne : «Naissance ...» , op cité, p 67 .

(40) Olivier : op. cité, p. 271. - «Metiers et Classes Sociales ...», op. cité, p. 116 .

(41) Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 132 .

(42) Bouy : op. cité, p. 26 .

١ - الهجرة من الجنوب : وتتجه هذه الهجرة حسب المحاور الثانوية التالية:
اكادير - الصويرة - شيساوة - مراكش . تارودانت - قصبة كENZA -
امزميز - مراكش . تلوات - مراكش وفي بعض الاحيان تتجه الى عبدة ودكالة .
ب - الهجرة من الاطلس المتوسط : قصبة تادلة - وادي زم - خريبكة او
تتجه نحو مكناس وفاس .

ج - الهجرة من الريف : تتجه الى المغرب الشرقي .
ويضيف مونتاني (٤٣) محورا اخر للهجرة من الاطلس من القبائل المحيطة
بقلمة امكونة بدادس فهي تتجه نحو جبال مكنونة وازيلال وتادلة والدار
البيضاء . ومن سكورة الى خريبكة وفصالة وبين الويدان .
والنقاط الجاذبة للهجرة الداخلية هي المدن وخاصة المدن الساحلية
والمراكز المنجمية واوراش البناء والسكك الحديدية والمواني والسدود ، لتلبية
حاجيات الاقتصاد الاوروبي كعمال يدويين في القطاعات المذكورة او في
الخدمات المنزلية ، واتجه بعضهم الى « التجارة » بالنقسيط « وتخصص »
السوسيون في هذه المهنة بتحقيق سيطرتهم في المدن المغربية ووصل نفوذهم
الى المنطقة الوهرانية بالجزائر (٤٤) .

والى جانب هذه الهجرة بحثا عن عمل دائم عرف المغرب حركات هجرة
موسمية للعمل خاصة في الفلاحة لدى كبار ملاكي الاراضي الفاربية وفي
مزارع الاوروبيين خلال موسم الحرث والحصاد وجني المحصولات الزراعية
الاخرى . وغالبا ما تنطلق هذه الهجرة بعد ان يكون الفلاح قد انتهى من جني
محصوله الزراعي البسيط فيخرج في رحلة غالبا ما تكون بعيدة ، مستاجرا
عضلاته ابتداء من منطقته مشيا على الاقدام (٤٥) .

ومن تحقيق الإقامة العامة نستخلص ه مناطق جاذبة للهجرة الموسمية (٤٦):

١ - منطقة مراكش : تأتي اليها اليد العاملة الموسمية من سوس ودرعة
وداداس .

٢ - منطقة تادلة : ويأتي اليها العمال الموسميون من مناطق مراكش
وسوس والرحامنة وآيت عتاب ونييفة .

٣ - منطقة وادي زم : من نييفة وسراغنة وحاحا ومنوكة ودكالة .

٤ - منطقة الرباط : من دكالة وتادلة وحاحا والشياطمه ودائرة الصويرة
وبني مسكين والشاوية الجنوبية وسوس ودرعة بعد ان يكونوا قد
حصدوا مناطق اخرى مثل عبدة والشاوية ودكالة .

٥ - منطقة فاس : من الريف وسوس وتافيلالت وشراكة وحيانة .

(43) Montagne : «Naissance ...», op. cité, p. 70. - «Enquete de la
Résidence ..» op . cité, p. 228 .

(44) J. Tuder : op. cité, p. 45. - Montagne : «Naissance ...», op. cité,
p 56 - A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 298 .

(45) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 300 .

(46) Ibid, pp. 168, 228, 297, 298 et 300 .

٢ - الهجرة الخارجية :

عرف المغرب الى جانب الهجرة الداخلية حركة هجرة خارجية منتظمة وقوية تمكس مأساة الشعب المغربي ، بحثا عن عمل منتظم واجور قارة . وكانت فرنسا والجزائر محوري هذه الهجرة :

١ - الهجرة الى فرنسا : اكتشف الراسماليون الفرنسيون اهمية وفوائد اليد العاملة المغربية : يد عاملة خرجت لتوها من الزراعة ، وهذا شيء لا ضرر فيه ما دامت المجالات المخصصة لها لا تتطلب سوى الجهد العضلي . ومن خصالها الحميدة ان تكاليفها محدودة جدا تنحصر في اجرة تضمن رغيف خبز منتظم ، وسنتيمات قليلة ترسل الى العائلة في فترات متباعدة . واهم من هذا فهي سليمة من وباء النضال النقابي .

وعند اندلاع الحرب العالمية الاولى كان عدد العمال المغاربة في فرنسا قد بلغ ٣٥٠٠ عامل يعملون في السكك الحديدية والزراعة والبناء والصناعات الكيماوية وصهر الحديد ، ومعامل البارود ، ويكونون مع اخوانهم الجزائريين والتونسيين قافلة « الافريقيين الشماليين » وقوامها ١٣٠٠٠٠ عامل الى جانب ٩١٠٠٠ عامل من المستعمرات الاخرى والصين (٤٧) الذين جيء بهم للحفاظ على استمرارية دوران عجلة المصانع الفرنسية .

وعلى اثر الحرب ، بدأ ترحيل المهاجرين المغاربة العمال الى المغرب ، وخاصة الذين كانوا يعملون منهم في مصانع البارود وابتداء من ١٩٢٤ نشطت من جديد حركة هجرة اليد العاملة المغربية الى فرنسا (٤٨) . واحتدم الصراع في شأنها بين الراسماليين في الميتروبول وزملائهم في المغرب خاصة وان هؤلاء الاخيرين قد خرجوا بدورهم من انعكاسات ازمة سنة ١٩٢١ بفرنسا واعتراهم القلق وهم يشاهدون منطقة الجنوب المغربي التي « تضم اغلى ثروة ، التي بدونها تصبح الثروات الاخرى معدومة ، وهذه الثروة هي الرجال » (٤٩) تصب ثرواتها في الميتروبول ومارسوا ضغوطا على ادارة الحماية ، تلاشت سنة ١٩٢٦ عندما دخل المغرب سنوات الكوارث الطبيعية : التيفوس والفياضانات وحمى المستنقعات وبعدها وجد ارباب العمل الاوروبيون انفسهم امام ازمة اخرى هي نقص اليد العاملة نتيجة الوفيات الناجمة عن الكوارث ، والهجرة وطرحوا من جديد ضرورة وقف الهجرة المغربية

(47) V. Piquet : op. cité, p. 459 . - B. E. M. Avril 1938 « Travailleurs Marocains en France », pp. 151 et 152 . - « L'Armée Indigène » A. F. Avril 1924, p.286.(Extrait de la Revue des Troupes Coloniales) no 16, Novembre-Décembre 1923). - J. Ray : «Le Séjour des Marocains en France» A. F. Février 1937, p. 74 (Extrait d'une Etude de l'auteur) .

(48) J. Ray : «Le Séjour des Marocains...», op. cité, p. 74 .

(49) A. Bernanrd : «La main d'Oeuvre..», op. cité, p. 298 .

الى الخارج وكان يبدو ان الاقتصاد الاوروبي بالمغرب قد دخل ابتداء من ١٩٢٧ - ١٩٢٨ « العهد السعيد » فانصبت على المغرب رؤوس الاموال الاوروبية الباحثة عن الارباح في المغرب او الهاربة من غيوم الازمة الاقتصادية في اوروبا او للسبيين معا .

ومع بداية الازمة بدأ طرد العمال المغاربة من فرنسا فانخفض عددهم الى ٩٠٠٠ عامل سنة ١٩٣٦ مقابل ١٥٠٠٠ سنة ١٩٣٠ منهم ٥٠٠٠ في ضواحي باريس وحدها (٥٠) . غير ان اجراءات الطرد وعرقلة الهجرة لم توقف بصفة نهائية هجرة اليد العاملة المغربية التي كانت تنجح في التسلل الى الخارج « عبر ثغوب شبكة القوانين التنظيمية اما بالمرور عبر الجزائر او عن طريق طنجة واسبانيا » (٥١) : وتساهم منطقة اكادير بجنوب المغرب بنحو ثلث الهجرة الى فرنسا (٥٢) .

في سنة ١٩٣٩ ظهرت من جديد حاجة فرنسا الى اليد العاملة المغربية لمواجهة حاجيات اقتصادها في مرحلة الحرب . وتمهد المقيم العام نوغيس في خطابه امام مجلس الحكومة بتاريخ ٣ يونيو ١٩٣٩ بتزويد الصناعات والمناجم بفرنسا باليد العاملة المغربية وفتح الباب للهجرة الموسمية للعمل في الزراعة بالميتروبول وتحملت ادارة الحماية قسما من تكاليف الهجرة الموسمية الى جانب فيديريالية مستخدمى اليد العاملة الزراعية بفرنسا (٥٣) . وكانت فرنسا تمر بمرحلة دقيقة بسبب تقلص الهجرة الموسمية الاوروبية اليها لتازم الوضع الدولي . وكانت زراعتها تجلب سنويا ٥٠٠٠٠٠ عامل من ايطاليا وبلجيكا وبولونيا وتشيكوسلوفاكيا فاستحوذت المانيا على اليد العاملة التشيكية في حين امتنع الايطاليون عن الهجرة لعدة عوامل منها الازمة النقدية في فرنسا (٥٤) .

اما الهجرة الى الجزائر فكانت في اغلبها هجرة موسمية . ففي كل سنة يعبر الحدود مع الجزائر عشرات الآلاف من المغاربة للعمل موسميا في مزارع الاروبيين ويأتون اليها من مجموع انحاء المغرب : من الجنوب وقلعة مكنة ومن الريف والمغرب الشرقي (٥٥) .

(50) «Travailleurs Marocains ...», op. cité, p. 151 - A. Bernard: «La Main d'Oeuvre...», op. cité, p. 300 .

(51) A. Bernard : «La main d'Oeuvre...», op. cité, p. 300 .

(52) B. E. M. Avril 1937 : «Demembrement Aproximatif des Nord-Africains en France», pp. 173 et 174 .

(٥٢) خطاب المقيم العام الجنرال نوغيس. ورد في : B. E. M. Juillet 1939, p. 202 .

(54) B. E. M. Janvier 1939 : «Utilisation des travailleurs Saisonniers Marocains dans l'Agriculture Française», pp. 76 et 77 (D'après un rapport du Capitaine Huot de la Direction des Affaires Politiques) .

(55) Montagne : «Naissance ...», op. cité, pp. 56 et 70 .

وعرفت الهجرة الى الجزائر فترات مد وجزر تبعا لظروف الاقتصاد الاوروبي في المغرب والجزائر وشملت مختلف التشريعات والقوانين الخاصة بهجرة اليد العاملة المغربية التي صدرت على مدى العشرينات ، ففي سنة ١٩٢٢ صدر منشور ينظم هذه الهجرة في موسم الحصاد وقطف العنب ويشترط في المهاجر ان يكون مقيما في المغرب الشرقي عند تقديم طلب الحصول على رخصة الهجرة ، وان يكون حاملا لشهادة طبية وبطاقة تعريف شخصية تنص على مدة الاقامة المسموح له في الجزائر ويوصي هذا المنشور السلطات المحلية بالتأكد من توفر حاجيات المستوطنين الاوروبيين باقليم وجدة من اليد العاملة المغربية قبل منح رخص الهجرة ونتيجة تطبيق هذا المنشور انخفضت الهجرة المغربية الى الجزائر سنة ١٩٢٩ الى نحو ١٢ر٠٠٠ شخص (٥٦) .

مع بداية الازمة الاقتصادية العالمية ارتفعت الهجرة سنة ١٩٣١ الى ٣٣٠٨٤٠ شخص - وبلغت ٨٥٠٠٠ سنة ١٩٣٣ ، موزعين حسب الاقليم التالية (٥٧) :

- اقليم وجدة : ٣٥٠٠٠ - تافيلالت : ٢٠٠٠٠ - تازة : ٢٠٠٠٠ - وارزازات : ٦٥٠٠ - درعة ٣٠٠٠ - وفي ابريل من السنة التالية قررت الحكومة العامة بالجزائر تخفيض حجم الهجرة المغربية المسموح بها الى ١٥٠٠٠ شخص سنويا ، وفي يونيو (جوان) من نفس السنة ارتفع العدد الى ٢٠٠٠٠ ثم الى ٢٤٠٠٠٠ شخص بطلب من المقيم العام الجنرال نوغيس (٥٨) .

وعلى الصعيد التنظيمي ، سنت ادارة الحماية عدة قوانين لتنظيم الهجرة المغربية - الى الخارج فبطلب من الفرقة التجارية والصناعية بالبيضاء ، صدر منشور ١٥ نوفمبر ١٩٢٣ يفرض على كل من يرغب في الهجرة ان يكون حاملا لعقد العمل مصادق عليه من وزارة الشغل وشهادة طبية واذن بالسفر من السلطات الاقليمية . وبنفس المناسبة طلب من السلطات الفرنسية في الميتربول ارجاع المغاربة الذين لا يحملون الاوراق المذكورة (٥٩) .

وكان لادارة الحماية من وراء فرض بطاقة التعريف هدف مزدوج : اولا تسهيل مراقبتهم داخل المغرب بواسطة البوليس القضائي وثانيا مراقبة نوعية العمال المهاجرين ، خاصة بعد ان بدأ يبرز دور العمال المغاربة في النضالات

(56) Bouy, op. cité, pp. 26 et 27 . - «Enquete de la Résidence ... » , op. cité, p. 303 .

(57) Julien Franc : «La Population du Maroc» B.S.G.A. 1er Trim. 1933. - D'après le rapport du Cap. Huot, op. cité, p. 76 .

(٥٨) خطاب نوغيس في مجلس الحكومة بتاريخ ٣ يوليو ١٩٣٩ ، سبق ذكره، ص ٢٠٢ . وكذلك خطابه في مجلس الحكومة بتاريخ ٢٨ يونيو ١٩٣٨ . المصدر :

B. E. M. Juillet 1938, p 211 .

- D'après le rapport du Cap. Huot, op. cité, p. 76 .

(59) J. Ray : «Le Séjour des Marocians...», op. cité, p. 74 - Bouy, op. cité, p. 20 .

العمالية ففي سنة ١٩٢٠ شارك العمال المغاربة في الاضرابات العمالية التي نظمتها نقابة VBBG بالقطر الجزائري في شهر ماي وفي بعض المدن مثل سوق اهراس وكان العمال المغاربة والروس في طليعة الحركة (٦٠) .

وفي ٦ اكتوبر ١٩٢٥ صدر امر عسكري بتجنيد عدد كبير من العمال المغاربة « لانجاز اعمال على الجبهة الشمالية » ولكي لا يكون تنفيذ هذا الامر على حساب حاجيات الزراعة والصناعة الاوروبيتين تقرر توقيف الهجرة الى فرنسا مؤقتا ، واستثنى من القرار سكان المغرب الشرقي فقط الراغبين في الهجرة الى الجزائر وتم الاتفاق مع السلطات الفرنسية في الجزائر على مراقبة مواني الجزائر لمنع هجرة المغاربة الى فرنسا (٦١) . والفي هذا الاستثناء سنة ١٩٢٨ بصدر قرار يوليو الذي ينص على منع هجرة اليد العاملة المغربية الى الخارج، وفي ٢٧ اكتوبر ١٩٣١ صدر ظهير يقنن الهجرة الى الخارج وجرت تكملة بظهير ١٣ يوليو ١٩٣٨ الذي ينص على تأسيس مصلحة الهجرة تابعة للسكرتارية العامة للحماية يكون دورها مركزة طلبات العمل بالخارج التي يتقدم بها المغاربة، والزام المهاجرين على حمل بطاقة التعريف وبطاقة الحالة الصحية والاذن بالخروج (٦٢) .

وكانت احدي نتائج هذه السلسلة من القوانين والقرارات الاحتفاظ باليد العاملة المغربية في وضعية البطالة ونقص التشغيل لضمان احتياطي من اليد العاملة للراسمالية الاوروبية - ان ظهرت حركة الهجرة السرية الى فرنسا عن طريق طنجة واسبانيا او عن طريق الجزائر وفي بعض الاحيان عن طريق تونس ايضا . وتولت تنظيمها شبكات تهريب في المغرب والجزائر فكان ارباب العمل في الميتروبول يبعثون الى « مندوبيهم » في المغرب عقود عمل بيضاء ، ويقوم هؤلاء بدورهم ببيعها للعمال الراغبين في الهجرة بثمن ١٠٠٠ فرنك واذا تعلق الحصول على العقد يدفع العامل مبلغا يتراوح بين ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ فرنك الى شبكة من الاوروبيين تتولى « ترحيله » الى فرنسا سرا (٦٣) . وكانت هذه الهجرة السرية حافلة بالمخاطر يواجهها المهاجر بصبر ويتحمل تضحيات جسيمة مقابل مغادرة مغرب القمع والابوثة والمجاعة والبطالة . ففي سنة ١٩٢٧، تمكن مواطن من الصويرة بجنوب المغرب بعد ان حصل على رخصة الانتقال الى القنيطرة من بلوغ هذه المدينة الاخيرة مشيا على الاقدام ومنها ، انتقل راجلا الى تونس وكان خلال سفره الطويل يشتغل بين الحين والآخر ليكسب قوته وتوفير المبلغ اللازم للانتقال سرا من تونس الى فرنسا. وفي فبراير ١٩٢٧ سافر سرا من الجزائر ٣٦ مغربيا في قارب شراعي

(60) Bouy, op. cité, pp. 59 - 60 . - V. Demontès : «Algérie» A. F. Juin 1920 , p. 211 .

(61) A. F. Novembre 1925 «Interdiction de l'Exode des Travailleurs», p. 583 .

(62) J. Goulven : «Maroc», op. cité, (Novembre 1938), p. 388 .

(63) Bouy, op. cité, p. 21. - A.F. Juin 1928 : «La Protection des Travailleurs Marocains en France», p. 242 .

مقابل ١٠٠٠ فرنك لكل منهم وكادت عاصفة ان تودي بحياتهم (٦٤) .
ومما ساعد على تنشيط هذه العصابات المتخصصة والقاء بالعمل
المغاربة في احضانها حملات المطاردة والاعتقالات التي كان يقوم بها البوليس
في البلدين ضد العمال المغاربة واشتدت هذه الحملات على الخصوص بعد ان
طلبت ادارة الحماية من السلطات الاستعمارية في الجزائر وتونس تسليمها
جميع المغاربة المقيمين سرا في البلدين ، وتنفيذا لهذا الطلب جرى اعتقال ٨١
مغريبا في الجزائر العاصمة وعنابة خلال الفترة من ٦ يوليو الى ٢١ ديسمبر
١٩٢٨ وسلموا الى سلطات الحدود بالمغرب (٦٥) .

٣ - الهجرة الخارجية الى المغرب :

بعد اعلان الحماية نشطت حركة هجرة اجنبية منظمة وخاصة من
اوروبا . فتهاطل على المغرب انماط مختلفة من البشر : من الراسمالي الباحث
عن مجالات اقتصادية ذات الربح المرتفع المضمون الى المفامر وطريد العدالة
في اوروبا مرورا بالتجار والمهنيين الصغار والمتوسطين والعمال الذين سحقهم
النظام الراسمالي . وكانت هذه الهجرة الى المغرب طوال فترة الحماية تسير بوتيرة
سنوية تتراوح بين ٨ - ١٠.٠٠٠ شخص (٦٦) .

ونود ان نسجل تحفظا من دقة الاحصائيات الرسمية عن عدد المهاجرين
الى المغرب في مختلف سنوات الفترة التي تعيننا لانها لم تكن تشمل غير
الاشخاص ابالفين سن ١٥ سنة فما فوق ، بالإضافة الى انها ظلت ولسنوات
طويلة ، تقتصر على المهاجرين عن طريق البحر عبر ميناء الدار البيضاء
وحده (٦٧) . في حين كان ميناء القنيطرة ونقاط الحدود مع الجزائر
تشكل هي الاخرى نقاطا هامة لوصول المهاجرين .

وعرفت الهجرة الاوروبية مراحل ازدهار وانكماش تبعا للظروف
السياسية والاقتصادية الداخلية والدولية . فقد ارتفع عدد الاوروبيين
في الدار البيضاء من ٥٧٠٠ نسمة ١٩١٢ الى ٢٠.٠٠٠ سنة ١٩١٣ الى ٣٠.٠٠٠
سنة ١٩١٤ (٦٨) : وتقلص حجم المهاجرين خلال الحرب العالمية الاولى .
واستعادت الحركة نشاطها بعد الحرب . فبلغ عدد المهاجرين ١٣٠٥٩٨ سنة
١٩٢١ من مجموع ٣٤٧٣٠ هاجروا الى المغرب من ١٩١٩-١٩٢١ (٦٩) . ويحتل
العنصر الفرنسي في الهجرة الاجنبية ، موقع الصدارة .

(64) «La Protection des Travailleurs Marocains...», op. cité, pp. 242 et 243 .

(65) Bouy, op. cité, p. 23 .

(66) Paul Buttin : «La Communauté Française au Maroc et ses Rapports avec les Marocains» D.N.A. No 241 du 27 Septembre 1956 , p. 2.

(67) Albert Charton : «L'Immigration au Maroc de 1923 à 1925» R. C. Octobre 1926. p. 492. - Julien Franc, op. cité, p. 28 .

(68) V. Piquet, op. cité, p. 429 .

(69) Charton : «L'Immigration.. 1925», op. cité, p. 492 .

ويحتل الاسبان والايطاليون على التوالي المرتبة الثانية والثالثة ويليهم المهاجرون من بريطانيا ومستعمراتها وخاصة من جبل طارق ومالطة . ومن البرتغال وسويسرا واليونان وبلجيكا .

وحسب الاحصائيات الرسمية التي جرت في المغرب في السنوات ١٩٢٦ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٦ ، بلغ عدد الاوروبيين المدنيين بالمغرب ١٠٤٠٧١٢ نسمة سنة ١٩٢٦ منهم ١٥٠١٤١ من الاسبانين ، و ١٠٦٣٠٠ ايطالي . وفي سنة ١٩٣١ بلغ عدد المدنيين الاوروبيين ١٧٢٠٤٨١ نسمة منهم ١٢٨٠١٧٧ فرنسيا و ١٢٠٦٠٢ من الايطاليين وخلال هذه الفترة ارتفع عدد البرتغاليين من ٨٦١ نسمة الى ٢٨٦٧ نسمة وعدد البريطانيين من ٩٠٧ الى ١٤٢١ ، والسويسريين من ٥٥٢ الى ١١٨٨ وفي سنة ١٩٣٦ بلغ عدد الاوروبيين ٢٠٢٥٠٠ نسمة منهم ١٥٥٠٥٦٩ فرنسيا و ٢٣٠٤١٤ اسبانيا ، و ١٥٠٦٤٥ بريطانيا ويحتل العنصر الفرنسي سنة ١٩٣٦ نسبة ٧٥٪ من مجموع السكان الاوروبيين مقابل ٦٤٪ سنة ١٩٢١ و ٧٢٪ سنة ١٩٢٦ ، و ٧٤٪ سنة ١٩٣١ (٧٠) .

و « تخصصت » الهجرة الفرنسية في تزويد « المحمية » بالموظفين ورؤساء المؤسسات والتقنيين والمستوطنين الزراعيين . ففي سنة ١٩٢١ ، كان العنصر الفرنسي يمثل ٧٨٪ من المزارعين الاوروبيين و ٨٠٪ من المقاولين والصناعيين « و ٧٠٪ من عمال المصانع ، في حين كانت الهجرة الايطالية والاسبانية والبرتغالية تعطي على الخصوص بعض الاطارات الثانوية للاقتصاد الاوروبي ويدا عاملة « متخصصة » وخاصة في البناء (٧١) في حين اعطت الهجرة الاوروبية من الجزائر يدا عاملة لمصانع روشنوار بالدار البيضاء ، حيث كان القسم الاكبر من عمال هذا الحي الصناعي من اقليم وهران . ولقاية ١٩٣١ اعطت الهجرة الجزائرية ٦٠٪ من المزارعين الاوروبيين (٧٢) . اما الهجرة البريطانية فاعطت رؤساء واصحاب شركات ضخمة تجارية او بنكية لندونية ، وهؤلاء بريطانيون « حقيقيون » كما اعطت عمالا للقطاع الصناعي

(70) Julien Franc, op. cité, pp. 28 et 29 . - B.E.M. Juillet 1937 : «D'après une Etude de Lucien Paye», p. 270 . - J. Goulven: «Le Recensement de la Population du Maroc en 1936» A. F. Juillet 1937, pp. 385 et 386 . - A. F. Février 1927 : «La Population du Maroc Français» (Tableau) p. 59, - Albert Ayache : «Les Greves de Juin 1936» An. Ec. Soc. Siv. Juillet-Septembre 1957, p. 418. - B. E. M. Avril 1939 : «Aperçu sur les Résultats Statistiques du Recensement de 1936» p 108 .

(71) Charton : «L'Immigration... de 1923 ...», op. cité, pp. 492 et 493 et «L'Immigration.. depuis la guerre», op. cité, pp. 154 et 155.

(72) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 109 - Julien Franc, op. cité, p. 28 .

وهم من ابناء المستعمرات ويأتون على الخصوص من جبل طارق (٧٣) . ولا يفوتنا هنا ان نشير الى نوع اخر من الهجرة الجزائرية يتمثل ليس في الاوروبيين بل في « الاهالي » ، الذين احتلوا سنة ١٩٣٦ المرتبة الرابعة من حيث العدد بعد الفرنسيين والاسبانيين الايطاليين بان ارتفع عددهم من ٧٠٠٠ نسمة سنة ١٩٢٦ الى ١١٠٠٠ سنة ١٩٣١ الى ١٥٠٠٠ سنة ١٩٣٦ ، ويتمركزون حسب احصائيات ١٩٣٦ في مدن الدار البيضاء (٧٥٥ نسمة) وتازة (٦٨٢) وفاس (٦٧٣) ومكناس (٤٦٧) ومراكش (٣٧١) والرباط (٢٦٦) والقنيطرة (١٤٥) ووجدة (نحو ٤٦٠٠ نسمة) . وتجذبهم قطاعات المناجم والزراعة والنقل والبناء وتجارة التقسيط . ويعيش اغلبهم في وضعية شبيهة بوضع المغاربة في حين « ربح » المجتمع الاوروبي بعضهم من البورجوازيين والموظفين في المصالح الادارية الفرنسية وملوك الاراضي ، ومن هؤلاء تشكلت سنة ١٩٣٣ بوجدة ودادية الجزائريين (٧٤) .

لقد مرت الهجرة الاوروبية الى المغرب بمراحل متقلبة ، الا انها بشكل عام ، كانت ايجابية ولصالح خطة الاستيطان البشري . ففي سنة ١٩٢٦ ، كانت نسبة الاوروبيين ٢٤٥٣ ٪ من مجموع سكان المغرب وارتفعت النسبة الى ٣٤٣٢ ٪ سنة ١٩٣١ ثم الى ٣٤٣٥ ٪ سنة ١٩٣٦ (٧٥) . وجندت ادارة الحماية مصالحها المختصة لتشجيع الهجرة الى المغرب ، والتخفيف من مخوفات اليد العاملة الاوروبية من الهجرة الى المغرب بسبب الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والابوة وقساوة ظروف العمل نتيجة النقص الكبير في ميدان التجهيز الآلي . وانعدام ابسط الشروط الصحية في المؤسسات الصناعية وحرمان العمال في المغرب من ابسط حقوقهم المعترف بها في اوروبا . ودفعت هذه الوضعية بعدد هام من العمال الاوروبيين الى العودة الى بلدانهم . ففي سنة ١٩٢٣ ، غادر المغرب ٤٥٠ عامل اوروبي من قطاع البناء مقابل ١٤١ مهاجر جديد للعمل في هذا القطاع ، وفي السنة التالية بلغ عدد العمال الاوروبيين الذين غادروا المغرب من قطاع البناء ٢٧٢ عامل مقابل ٣٦ عاملا اوروبيا جديدا (٧٦) . وللتخفيف من نفقات المهاجر الاوروبي ، خصصت ادارة الحماية سنة ١٩٢٩ مبلغ ٦٠٠٠٠ فرنك (٧٧) لبناء فندق لايواء المهاجرين الاوروبيين عند وصولهم في انتظار التحاقهم باماكن عملهم .

(73) L. d'Anfreville de la Salle : «Les Etrangers au Maroc Français» A. F. Aout 1929, p. 366 .

(74) Paul Decroux : «Vie Sociale des Algériens au Maroc» B. E. M. Janvier 1938, pp. 20, 21 et 25 - Le Maille : «Les Algériens à Oujda en 1937» A. F. Mai 1937, pp. 256-258 .

(75) «Aperçu sur les Résultats...», op. cité, p. 109 .

(76) Charton : «L'Immigration ... de 1923 ...», op. cité, pp 493et494.

(77) Bouy, op. cité, p. 64 .

ومع بداية الازمة الاقتصادية العالمية ، وانتشار البطالة في اوساط العمال الاوروبيين ، اخذت سلطات الحماية اجراءات قانونية للتخفيف من الهجرة الاوروبية الى المغرب . فصدر ظهير ٢٠ اكتوبر سنة ١٩٣١ ثم ظهير ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وينص هذا الاخير على ضرورة حصول المهاجر الاوروبي ، قبل انتقاله الى المغرب ، على بطاقة عمل موقعة من طرف مكتب الشغل بالرباط . ولم يكن هذا الشرط يمس سوى العمال ، وحصل على هذه البطاقة ١٩١٢ عامل اوروبي سنة ١٩٣٤ ، وفي السنة التالية حصل عليها ١٥٩٧ ، منهم ٨٣٦ فرنسي مقابل ٧٩٢ فرنسي سنة ١٩٣٤ ، وفي السنة التالية حصل عليها ١٥٩٧ ، منهم ٨٣٦ فرنسي مقابل ٧٩٢ فرنسي سنة ١٩٣٤ . وخلال الفصل الاول من سنة ١٩٣٦ حصل عليها ٤٨٧ عامل ، وخلال الفصل الاخير من نفس السنة حصل عليها ٤٥٨ عامل ، وارتفع عددهم الى ٦٧٣ خلال الفصل الاول من سنة ١٩٣٩ مقابل ٧٦٣ عامل خلال النصف الاول من سنة ١٩٣٨ (٧٨) .

وهكذا كانت الهجرة الاوروبية الى المغرب ، تلعب دورين مزدوجين : الدور الاول هو تثبيت الاستعمار الفرنسي في المغرب باستناده الى استيطان بشري مكثف . والدور الثاني هو منح الاقتصاد الاوروبي بالمغرب يدا عاملة تخفف من مخاطر اعتماده الكلي على اليد العاملة المغربية ، وفي نفس الوقت ، تطهير فرنسا من احد عناصر الانفجار عند الازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمتمثل في العاطلين واشباه العاطلين .

٤ - نتائج الهجرة :

لقد ادى هذا التماوج السكاني العنيف الى فقدان المغرب توازنه السكاني جغرافيا ، بان افرغ البادية من سكانها ، وازدحمت المدن بعشرات الآلاف من المهاجرين الفلاحين ، الذين فقدوا كليا او جزئيا صلتهم بالماضية بعالم الزراعة ولا رابطة تاريخية لهم بعالم المدينة ومجتمعها ، وفجروا الاطار التقليدي للمدن التاريخية المغربية وشكلوا جيشا عرمرما من العاطلين واشباه العمال في خدمة الاقتصاد الرأسمالي الاوروبي ، ووضعوا بذلك اللبنة الاولى في تكوين الطبقة العاملة المغربية .

ونود قبل الدخول في معالجة هذه النقطة ان نشير الانتباه الى ملاحظة اثارها مؤرخون اجتماعيون تتعلق بانعدام الدقة في الاحصائيات الرسمية عن التطور السكاني بالمغرب ، سواء في المرحلة التي تهمنا او بعدها فقد كانت الاحصاءات قبل انتهاء « التهدة » (١٩٣٤) ، تعتمد على التقديرات لوجود

(٧٨) اخذت هذه الاحصائيات من الاحصاءات الدورية التي كان يقوم بها المكتب المغربي لليد العاملة ونشر دوريا في مجلة (B. E. M.) اعداد : يناير ١٩٣٥ ، ص ٨٣ . ويناير ، وابريل ١٩٣٦ ص ص ٧٧ و١٦٢ ، ويوليو ١٩٣٨ ، ص ٢٤٣ ، وابريل ١٩٣٩ ، ص ١٦٣ .

مناطق شاسعة خارج مجال السيطرة الاستعمارية ، كما ان السلطات المعنية ، كانت تتبع اساليب وطرقا في الاحصاء لم يكن يعلن عنها ، بالاضافة الى استخدام ، في عملية الاحصاء ، اشخاص يشك في كفاءتهم ونزاهتهم ، وتخوف المواطنين المغاربة من اية عملية احصاء ، حيث يشمون فيها رائحة ضرائب جديدة . ويشير مونتاني الى ان اول احصاء جدي عرفه المغرب ، كان احصاء سنة ١٩٣٦ ومع ذلك يشتمل على نسبة ١٠٪ من امكانيات الخطأ ، ونفس الشيء فيما يتعلق باحصاء سنة ١٩٤٦ الذي اعتمد على بطاقات التموين (٧٩) .

لقد اتجهت الهجرة الاوروبية في بادئ الامر نحو المدن الساحلية وبعض المدن الداخلية التي سقطت في يدي قوات الاحتلال . ولم يكن تقدم قوات الغزو في المناطق الداخلية والامكانيات الاقتصادية التي يتيحها للمهاجرين الاوروبيين على الرغم من اهميتها ، قادرا على امتصاص افواج المهاجرين الكبيرة مما جعل المدن المغربية تتضخم بكل اصطناعي بفعل تمركز الهجرتين الداخلية والاجنبية فيها . فحسب احصائيات سنة ١٩٢٦ بلغ عدد الاسبانين في المناطق الزراعية الخصبة : الغرب ومكناس وفاس وتازة ودكالة ووادي زم ، ومراكش وآسفي ، ٣٥٦٦ نسمة في حين كان بمدينة وجدة وحدها ١٠٧٣٨ اسباني (٨٠) وفي نفس السنة كان الاوروبيون يشكلون ٤٠ بالمائة من مجموع سكان الرباط و٥ بالمائة من سكان الدار البيضاء (٨١) وكانوا في سنة ١٩٣١ يشكلون ٤١٨ بالمائة من سكان الرباط ٣٦٧ بالمائة من سكان القنيطرة و٢٢٧ بالمائة من سكان فضالة و٢٢٤ بالمائة في مكناس و٣٥٢ بالمائة في تازة و٥٠ بالمائة في وجدة و١٢٧ بالمائة في فاس، و١٠٢ بالمائة في الجديدة و٣٦ بالمائة في الدار البيضاء (٨٢) التي شهدت اكبر تمركز اوروبي من ٥٧٠٠ نسمة سنة ١٩١٢ الى ٣١٠٥٠٠ سنة ١٩١٥ . وجاء فسي احصاء ١٩٣٦ ، ان مجموع الاوروبيين في البادية لا يتجاوز ٤٤١٨٨ نسمة (مقابل ٥٧٢ر١٤ر٢١ مغربيا) من مجموع السكان الاوروبيين بالمغرب البالغ عددهم ٢٠٢ر٥٠٠ نسمة (٨٣) .

واتجاه الهجرة الداخلية والاجنبية نحو المدن جعل الكثافة السكانية للمدن المغربية تزداد بوتيرة مثيرة . ولا يدخل عامل الولادة في هذا التزايد السكاني

- (٧٨) Montagne : Naissance ... op. cité, pp. 86 et 87 - Olivier, op. cité p. 271 - Julien Franc, op. cité, p. 26 - Le Patronat ... op. cité, p. 14 - Baron, Huot et Paye : Logements et loyers des travailleurs indigènes à Rahat - Salé», B. E. M. Janvier 1937, p. 14 .
- (80) L. d'Anfreville de Lasalle : La colonie espagnole du Maroc Français», R. C. Janvier 1929, p. 118 .
- (81) Hoffherr : L'équilibre ... op. cité, p. 52 .
- (82) Le patronat .. op, cité, call no 1
- (83) Goulven : Le recensement ..., op. cité, p. 386 .

الا بنسبة ١ الى ١٠ (٨٤) . فقد ارتفع سكان الدار البيضاء من ٢٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٧ الى ١٨٥.٠٠٠ سنة ١٩٣٦ وازداد سكان الفينطرة من ١٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩١٢ الى ٩٩.٣٠٠ سنة ١٩٢٦ الى ٢١٥.٠٠٠ سنة ١٩٣١ الى ٢٦٦.٦٦٣ سنة ١٩٤١، ووجده من ٦.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٠٧ الى ١٩.٠١٥ سنة ١٩٢٦ الى ٢٩٤.٣٧٠ سنة ١٩٣١ الى ٣٤٦.٩٦٦ سنة ١٩٣٦ (٨٥) .

وفيما يتعلق بالسكان المغاربة المسلمين، فقد ازداد عددهم في الرباط بنسبة ٣٦ بالمائة من ١٩٢٦ الى ١٩٣٦، وبنسبة ٦٦ بالمائة من ١٩٣٦ الى ١٩٤١. وازداد عدد سكان اكادير بنسبة ٨٧ بالمائة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦. وخلال نفس الفترة ازداد عددهم في فضالة بنسبة ٧٧ بالمائة، والدار البيضاء بنسبة ٦١ بالمائة والرباط ٥٨ بالمائة، وسطات ٤١ بالمائة، ومكناس ٣٩ بالمائة، وفاس ٣٤ بالمائة، وازداد عدد سكان سلا بنسبة ٣٠ بالمائة من ١٩٢٦ الى ١٩٣١، وبنسبة ٢٧ بالمائة من ١٩٣١ الى ١٩٣٦، وبنسبة ٥١ بالمائة من ١٩٣٦ الى ١٩٤٢. ومن ١٩٢٦ الى ١٩٣٦ ازداد عدد سكان الدار البيضاء بنسبة ١٤٠ بالمائة، ومن ١٩٣٦ الى ١٩٤٧ بنسبة ١١٤ بالمائة (٨٦) .

وحدث ارتفاع مماثل في عدد سكان مناطق المدن الجاذبة للهجرة . فمن ١٩٣١ الى ١٩٣٦، ارتفع عدد السكان في منطقة اكادير من ٣١٥.٠٠٠ نسمة الى ٥٩٤.٠٠٠، وفي منطقة تازة ارتفع عدد السكان المغاربة المسلمين من ٢٧٧.٩٨٠ الى ٣٢٥.٤٩٦ نسمة خلال نفس الفترة ، وفي منطقة مكناس من ٥٩٤.٥٥ الى ٨٤١.٣٦ نسمة. وكان الاتجاه السائد في هذه الحركة السكانية الداخلية هو «التحضر الاجباري» ويتطور بوتيرة اكثر من الجزائر وتونس. ففي سنة ١٩٣٦، كان عدد المراكز الحضرية التي يبلغ عدد سكانها ١٠.٠٠٠ او اكثر ٢١ مركزا في الجزائر عدد سكانها ١١٨٦.٠٠٠ نسمة من مجموع ١٥٤٣.٥٦٦ سكان الحضرة. و١٢ مركزا في تونس عدد سكانها ٤٤٥.٦١٥ نسمة من مجموع ٧.٤٧٦.١ نسمة سكان الحضرة، وفي المغرب ١٦ مركزا عدد سكانها ٩٧٠.٠٠٠ نسمة من مجموع سكان الحضرة البالغ عددهم ٩٨٣.٩٤٦ نسمة ومن سنة ١٩٣١ الى ١٩٣٦ ازداد سكان هذه المراكز بنسبة ١٩ بالمائة في الجزائر و٩ بالمائة في تونس و٢٩ بالمائة في المغرب (٨٧) .

(84) Montagne : Naissance .., op. cité, p. 11 .

(85) La question ouvrière ..., op. cité, p. 9. - Montagne : Naissance.., op. cité, p. 11 - «La population du Maroc Français», op. cité, p. 59. - B. E. M. Juillet 1936: «Les bidonvilles de Casablanca», p. 257 (axtrait de thèse de Melle Yvonne Mahe, «L'extenstion des villes musulmanes» Bordeaux, 1936) . - B. E. M. Avril 1936: «Résultats provisoires pour les villes Marocaines » (tableau) p. 161 - Delisle Stephane : le prolétariat Marocain de Port Lyautey», C. A. A. no 1, 1950 , p. 115 .

(86) «Aperçu sur les résultats statistiques...», op. cité, p. 112 - Montagne : Naissance.., op. cité, pp. 133, 140 et 141 .

(87) D'après une étude de Lucien Paye, op. cité, pp. 268 et 270.

ان ظاهرة التضخم السكاني غير الطبيعي في المدن لم تكن ظاهرة خاصة بفترة ما بين الحربين، بل انها احدى الصفات اللازمة لتاريخ الاستعمار الفرنسي في المغرب. وهي نتيجة طبيعية لما كانت تهدف اليه الرأسمالية الاوروبية وفي مقدمتها الرأسمالية الفرنسية، من وراء اقامة اقتصادها «العصري» اي افقار الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي واحتكار خيرات البلاد لصالح اقلية قليلة من الاوروبيين وزمرة مغربية من الاقطاعيين والمتعاونين. فخلال الفترة بين ١٩٣١ - ١٩٥٢ ازداد عدد السكان في الدار البيضاء نتيجة للهجرة المتواصلة بالدرجة الاولى بنسبة ٢٢٤ بالمائة، وسكان اكادير بنسبة ٥٤٤ بالمائة، والقنيطرة ٢٩٣ بالمائة ووجدة ١٩٢ بالمائة واسفي ١٥١ بالمائة والمراكز النجمية ٣٧٠ بالمائة وهاجر نحو المدن خلال نفس الفترة نصف مليون من سكان البادية منهم ٢٢٥.٠٠ هاجروا الى الدار البيضاء وحدها من ١٩٣٦ الى ١٩٤٧ (٨٨).

لقد عمقت الهجرة الداخلية مأساة المدن القديمة بسبب انعدام سياسة شعبية في ميدان البناء، وتجاوزت المدن التقليدية حد التشبع ففي سنة ١٩٣٦ بلغت الكثافة السكانية في الصويرة ١٣١٥٩٩ شخص في الكيلو متر المربع الواحد، وبلغت في الدار البيضاء ٣٤١٤٠ نسمة في الكيلو متر المربع في المدينة القديمة و٦٥١١ في المدينة الجديدة وبلغت في درب غلف ٩٠٢٥٢. وفي مدينة فاس بلغت الكثافة في الكيلومتر المربع الواحد ٣٦٤٣١ نسمة في حي العدوة، و٤٨٤٧٠ في حي الاندلس، و٧٨٤٧٥ في حي اللطيين و٦١٣٤٠ في فاس الجديد وفي الرباط بلغت ٥٤٢١٣ في حي العكاري (٨٩). ان الوصول الى المدينة لم يكن خاتمة متاعب المهاجرين الهاربين من مختلف انواع الظلم والقهر. ففي المدينة يسود تحالف عدواني بين الرأسمالي الاوروبي والباشا والبوليس واصحاب الاراضي التي يقيم فوقها المهاجرون اكواخهم القصديرية التي يحاصرون بها المدن الكبرى وخاصة القنيطرة والدار البيضاء والرباط بأحيائها الاوروبية الجميلة ذات العمارات التجارية الشاهقة والفيلات الانيقة والشوارع الفسيحة والاضواء الباهرة.

ومن هؤلاء المهاجرين، ومن اخوانهم الحرفيين والصناع التقليديين الصغار والمتوسطين الذين سحقهم الاقتصاد الاوروبي تشكلت في خضم الصراع من اجل البقاء بروليتاريا مغربية اثارت مخاوف المستعمرين منذ السنوات الاولى لوجودهم بالمغرب (٩٠).

٣ - ازمان الاقتصاد الاوروبي

عرف الاقتصاد الاوروبي بالمغرب خلال فترات زمنية متقاربة، عدة ازمان

(88) Albert Guillaume, op. cité, pp. 25 et 56. - Montagne : Naissance ..., op. cité, p. 140 ..

(89) Aperçu sur les résultats statistiques ..., op. cité, p. 113 .

(90) Le Colonel Huot, op. cité, p. 286 .

حادة تعكس عمق ارتباطه بالاقتصاد الفرنسي والاسواق العالمية، وهشاشة اسسه المتمثلة في القروض والمساعدات الدائمة، وخطر هذه الازمات، ازمة اليد العاملة، والازمة الاقتصادية العالمية .

١ - ازمة اليد العاملة :

كانت هذه الازمة تتمثل في نقص اليد العاملة المغربية في جميع القطاعات الزراعية والصناعية والبناء. واتخذت هذه الازمة شكل «كارثة وطنية» بالنسبة للاقتصاد الاوروبي لانها اكتسحت وفي نفس الوقت مستعمرات فرنسا في شمال افريقيا. واصبحت هذه المشكلة هوسا يقلق راحة المستوطنين الزراعيين والصناعيين والمقاولين الاوروبيين من «تونس الى الدار البيضاء» (٩١) . وتختلف حدة الازمة في المغرب في القطاع الزراعي الاوروبي من منطقة الى اخرى. فهي تتراوح بين ٢٠-٣٠ بالمئة في منطقة تازة ودكالة، وتصل الى ٥٠ بالمئة في الشاوية ومنطقة الرباط (٩٢) وقد زاد في تعميق الازمة في هذا القطاع ان المغرب دخل ابتداء من ١٩٢٧ مرحلة «العهد السعيد» التي لم تستمر طويلا اذ اوقفتها الازمة الاقتصادية العالمية، وكان المغرب خلالها «بؤرة جاذبة لرجال الاعمال والاشخاص الذين تعترضهم صعوبات في النجاح» (٩٣) في اوطانهم، ورؤوس اموال عديدة في منافسة فوضوية لانشاء «المؤسسات» واستقطاب اليد العاملة المغربية (٩٤). وبدا احساس الزراعة الاوروبية بهذه الازمة في بعض مناطق المغرب منذ سنة ١٩٢٦ (٩٥) . وتتلخص اسباب الازمة فيما يلي : ١ - انتشار وباء التيفوس وبعده حمى المستنقعات مما ادى ، كما سبق القول، الى انخفاض القوى العاملة بنسبة ٥٠ بالمئة. ٢ - ارتفاع مساحة الزراعة الاوروبية، وارتفاع تبعاً لذلك حاجياتها من اليد العاملة المغربية، ويقابل ذلك انخفاض كبير في السكان المغاربة اما بسبب الهجرة او بسبب الارتفاع في الوفيات بين الاطفال (٩٦) . ٣ - ارتفاع حجم حاجيات الاشغال والمناجم والصناعة والسدود وورش البناء. وتنافس هذه القطاعات فيما بينها حول اليد العاملة المغربية. ٤ - شعور العامل المغربي بالاستغلال اللانساني المسلط عليه وارتفاع وعيه بضرورة مقاومة العلاقات السائدة بين رب العمل والعمال المغاربة (٩٧) . ٥ - رغبة العامل المغربي في البحث عن عمل قار يضمن له راتبا

(91) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .

(92) Enquete de la Résidence .., op. cité, pp. 118, 165 et 169 .

(93) «Le patronat ...» op. cité, p. 5.

(94) Trystram : L'ouvrier mineur ... op. cité, p. 31 .

(95) Bouy, op. cité, p. 51 .

(96) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 165.

(97) Pascalet : Rapport sur la question de la main d'oeuvre au Maroc Oriental». R. C. Septembre 1929, p. 522 .

منتظما (٩٨) .

أما الإقامة العامة، وأرباب العمل الأوروبيون ، فقد اتجهوا في بحثهم عن أسباب الإزمة الى عوامل أصبحت في نظرهم أداة لقياس مختلف الظواهر والقضايا في المغرب وهي مكونات الفرد المغربي، الاجتماعية والنفسية. فاتجهت تحقيقات الإقامة واغوستان برنارد وباسكالي الى التركيز على «كسل» عمال ليست لهم حاجيات كبيرة، وقناعة «الاهالي» بأيام عمل قليلة في الاسبوع يركنون بعدها الى الراحة باقي الايام الاخرى، والاجور المرتفعة «؟؟» التي تسمح للعامل المغربي بأشباع حاجياته الاسبوعية مقابل يومين او ثلاثة ايام عمل، وحصول المفاربة على الملكية الزراعية، وعلى قروض الجمعيات الاهلية للاحتياط، مما يجعلهم في غنى عن العمل لدى الأوروبيين لمواجهة حاجيات الحرت والحصاد (٩٩) .

ان هذه العوامل محاولة لاختفاء اشعة الشمس بالفربال، اخفاء واقع مأساوي قهر حتى العمال الأوروبيين وارغم المئات منهم على مفارقة المغرب او الاتجاه الى مهن حرة لانتفاء تعسف رب العمل. كما ان الفلاح المغربي لم يحصل على الارض من الاستعمار بل فقدتها بسببه. وقد اعترف فيوليت في مجلس الشيوخ الفرنسي بان الفلاحين «الاهالي» لا يستفيدون من قروض الجمعيات الاهلية للاحتياط (١٠٠) .

واذا كانت الزراعة الأوروبية لم تعرف ازمة في اليد العاملة الأوروبية لقلّة حاجياتها منها، اذ يقتصر دورها في «مراقبة وتسيير الاعمال» ، فان القطاعات الاخرى، على العكس من ذلك ، عانت من نقص في اليد العاملة الأوروبية شبيهة بنقص في اشباع حاجياتها من اليد العاملة المغربية واغلب هذه اليد العاملة الأوروبية تأتي من خارج فرنسا. ففي قطاع البناء كانت نسبة الفرنسيين هائلة فقط ويحتل الايطاليون والاسبانيون الدرجة الثانية من حيث العدد بعد المفاربة ويتمركز الايطاليون الى جانب البناء في قطاعات اخرى على رأسها الطرقات والسكك الحديدية ويشكل الايطاليون والاسبانيون بداء عاملة رخيصة بالمقارنة مع اليد العاملة الفرنسية التي «لم تعد قادرة على ان تشكل في المغرب سوى يد عاملة من الاطارات» (١٠١)، وقد ظهرت ملامح الازمة في اليد العاملة الأوروبية منذ سنة ١٩٢٠ عندما بداء العمال الأوروبيون يفرون من مغرب تنعدم فيه ابسط شروط العمل ويحرم فيه العامل حتى من حقوقه الدنيا بالاضافة الى صعوبة العيش وازمة السكن. وتحول بعضهم الى مهن حرة مناقضة لعملهم

(98) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 165 .

(99) Ibid, pp. 118, 165 et 230 . - Pascalet, op. cité, p. 522 . - R. C. Mai 1929 : Enquete du Comité Algérie - Tunisie et Maroc sur la main d'oeuvre Nordafricaine, p. 323. (Extrait de «Temps» du 27 Avril 1929).

B

(100) op. cité, p. 236 .

(101) Enquete de la Résidence, op. cité, pp. 110, 111 et 117 .

السابق، مثل تحول ميكانيكي الى بقال، او عامل الى طباح (١٠٢). وزاد من حدة الازمة الاجراءات المضادة للهجرة المتخذة في اسبانيا وايطاليا وهما البلدان الرئيسيان المصدران لليد العاملة الى المغرب (١٠٣) .

وفي الوقت الذي كان فيه النقاش يدور حول ازمة اليد العاملة وطرق معالجتها كانت البطالة سائدة في عدة قطاعات . فخلال الفصل الثالث من ١٩٢٧ ، اصابت البطالة ١٥ - ٢٠ ٪ من عمال التعدين وامتدت الى عمال البناء في فاس والرباط وعمال الافران والميكانيك والخشب . وشملت خلال الفصل الثالث من نفس السنة ٢٠ - ٢٥ ٪ من عمال البناء في فاس والرباط والقنيطرة (١٠٤) ، في الوقت الذي تزعم فيه الاحصائيات الرسمية ان مشاريع البلديات تحتاج سنة ١٩٢٩ الى ٥٠٠٠ عامل مغربي و ٨٠٠٠ عامل متخصص وتحتاج برامج التجهيزات العمومية الى عدد يتراوح بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ عامل (١٠٥) .

وفي اطار البحث عن حل لازمة اليد العاملة المغربية والاوربية اتجهت انظار ارباب العمل والاقامة العامة الى استيراد اليد العاملة من تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وحال دون تنفيذ الفكرة تكاليف تنظيم الهجرة . ثم اتجهت الانظار الى آسيا وتم التخلي عن الفكرة خوفا من ان يحمل معهم الآسيويون الى المغرب « عادات غير مجيدة » (١٠٦) وهي النضالات النقابية .

ويستخلص من الابحاث التي قام بها الاستعماريون المتخصصون في معالجة الازمة ، ان جميع الحلول المقترحة كانت في صالح ارباب العمل وحدهم (١٠٧) . فقد الحوا على خطورة رفع الاجور لان ذلك سيؤدي حتما في نظرهم « الى عكس المرجو منه » فاذا كان هذا الحل يؤدي الى زيادة انتاجية العامل في اوروبا فانه سيؤدي حتما في المغرب الى انخفاضها بتشجيع ظاهرة الكسل لدى عمال لهم حاجيات محدودة . ودعت الاقامة الى اللجوء الى « الحل الاميركي » الذي « يضاعف من حاجيات الجماهير العمالية ، وبذلك جعل حياتهم اكثر تعقيدا » (١٠٨) وبالتالي ارغامهم على العمل طيلة ايام الاسبوع لاشباع حاجياتهم المتزايدة . واقترحت هذه الابحاث في القطر الزراعي حولا مجحفة لربط العامل المغربي برب العمل ليس بتحسين اوضاعه المادية والاجتماعية والتخفيف من الاستغلال الفاحش الذي يعيش تحت

(102) Bouy, op. cité, p. 52 .

(103) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 110 .

(104) Bulletin du travail, op. cité, p. 22 .

(105) Bouy, op. cité, p. 54 .

(105) Ibid, p. 63. - «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 460 .

(107) Enquete de la Résidence, op. cité, pp. 66,111 et 115. - Bernard: «La main d'oeuvre...» op. cité, p. 311. - Bouy, op. cité, pp. 53, 54, et 71 - 72 .

(108) Enquete de la Résidence, op. cité, p. 323 .

وطاته بل بتطبيق العقود السنوية بين الطرفين ، وفرض « دفتر العمل » على العامل المغربي في الزراعة تسجل فيه العقود التي أبرمها . ومنح المسؤولين الفرنسيين واعوانهم المغاربة المحليين سلطات جديدة ، وارغام المؤسسات على عدم تشغيل اي عامل مغربي يحمل دفتر عمل سجل فيه انه مرتبط بعقد او لا يحمل هذا الدفتر وتشجيع هجرة الاوروبيين وتحسين وضعيتهم بتوفير السكن لهم وقيام مكتب اليد العاملة بعملية مسح للمغرب لمعرفة امكانيات وحاجيات كل منطقة من اليد العاملة وتنظيم توزيعها على المناطق حسب حاجة كل منها ، وضرورة اهتمام ارباب العمل بمكنة مشاريعهم الاقتصادية وقيام الدولة بمساعدة المقاويلين الصغار ببراء الآلات لهم ، ومنع هجرة اليد العاملة الى الخارج وتوقيف تجنيد الاهالي في الجيش الفرنسي (١٠٩) .

واهتمت بالفعل ادارة الحماية بمسألة تعميم استعمال الآلة ، فوجه السكرتير العام للحماية بتاريخ ٨ سبتمبر ١٩٢٨ بياناً الى جميع ارباب العمل يحثهم فيه على استعمال الآلة (١١٠) . وفي فاتح ماي ١٩٢٩ وجه المقيم العام لوسيان سانت مذكرة الى مدير الاشغال العمومية يشير فيها الى اهمية تعميم استعمال الآلة لمكافحة النقص في اليد العاملة المغربية . وجاء في رسالته « سنظل بالفعل امام واقع اساسي وهو ان العمال المغاربة لا يستطيعون تلبية الحاجيات المتعاظمة للزراعة والتجارة والاشغال العمومية والصناعة بالبلاد » واكد على « ان السكان الاهالي يتزايد عددهم ببطء على الرغم مما قدم اليهم السلم الفرنسي من فوائد العناية الصحية والرفاهية والتقدم كما ان تيار الهجرة الاوروبية بقي مرهونا بالتطور والامكانيات الاقتصادية في حين ، تضاف كل يوم حاجيات الطرقات والمواني والري والسكك الحديدية وفي مقابل ذلك تتعاطم الرساميل المستثمرة في البلاد ويرتفع عدد المستوطنين الزراعيين » . ورفض المقيم العام رفع الاجور كحل للآزمة : « ان رفع الاجور لا يعطي بعد في شمال افريقيا نفس النتائج الحسنة التي يعطيها في جميع البلدان ذات السكان البيض : وان السكان الاهالي لم يبلغوا بعد درجة من التطور حتى تتضاعف الحاجيات تبعاً للامكانيات » وعلل لوسيان سانت ذلك بكون حاجيات العامل المغربي تظل كما هي ويكفيه مبلغ ثابت لتفطيتها . واذا حصل على هذا المبلغ في بضعة ايام من ايام الاسبوع فانه سيتوقف عن العمل باقي الايام الاخرى « وهكذا ترتفع الاجور دون تعويض ذلك » بارتفاع الانتاج لان كمية العمل لا تتغير بناتا . ولذلك دعا جميع ارباب العمل الى «الاقتصاد في العمل البشري ، وبلاستعمال المكثف الميكانيكي » واعلن عن اتخاذ اجراءات لاستيراد الآلات العصرية وطلب

(109) Ibid, pp. 115, 166 et 170. - Bernard: «La main d'oeuvre...», op. cité, pp. 301, 302 et 311 .

(110) Bouy, op. cité, p. 66 .

من ادارة السكك الحديدية تخفيض اسعار نقل العتاد ، كما اعلن عن قرار ينص على تعويض المستوطنين الزراعيين على خسارتهم سنة ١٩٢٨ (١١١) .
وتعتبر هذه الاجراءات الجديدة انتصارا جديدا لارباب العمل وخاصة منهم المستوطنون الزراعيون الذين احرزوا سنة ١٩٢٨ مكسبا هاما بالتزام رئيس الوزراء الفرنسي السيد يوان كاري بشراء جميع ما ينتجه المغرب من القمح اللين (١١٢) بالاضافة الى سلسلة من الاجراءات اتخذها المقيم العام السابق ثيودور ستيغ في نوفمبر ١٩٢٦ بمنح المزيد من القروض والجوائز واستيراد الآلات الزراعية والاسمدة بدون رسوم ، والقيام بتجارب زراعية لاختيار افضل المزروعات ومكافحة الحشرات ، وان اقتضى الحال استعمال الطائرات في مكافحة الجراد وتوسيع دائرة القروض القريبة والبعيدة المدى وتأسيس مكتب اليد العاملة لدراسة حاجيات وامكانيات كل منطقة في المغرب من اليد العاملة (١١٣) .

وبفضل هذه المساعدات والتسهيلات الرسمية تقدمت الزراعة الاوروبية في طريق المكننة فازداد عدد الجرارات في المزارع الاوروبية من ٢٩٥ سنة ١٩٢٥ الى ٣٤١ سنة ١٩٢٦ الى ٢٠٠٠ سنة ١٩٢٨ (١١٤) وظهرت نتائج المكننة بسرعة ، اذ بدأت المؤسسات تستغني عن اليد العاملة المغربية فسرحت شركة الكلس والاسمنت بالدار البيضاء ٢٠٠ عامل مغربي وتخلصت شركة مواني مهدية والقنيطرة من ٥٠ ٪ من عمالها المغربية (١١٥) .
وحسب تعريف ايفان غي للالزمة الاقتصادية العالمية بانها تتمثل في « وفرة اليد العاملة وقلة التشغيل » (١١٦) ، فان العمال المغربية اذن قد بدأوا يعيشون الالزمة الاقتصادية قبل اندلاعها بسنتين على الاقل .

٢ - الالزمة الاقتصادية العالمية :

على الرغم من جميع الجهود التي بذلتها المصالح الرسمية في الميتربول

(١١١) رسالة المقيم العام . المصدر :

(R. C. Juin 1929, pp. 357 - 358 .)

انظر كذلك حول هذه الرسالة :

Evin Guy, op. cité, p. 62 - Trystram : L'ouvrier :

mineur ... op. cité, pp. 32 et 33 .

(١١٢) حسب برقية بعث بها السيد (Gullemet) الى اتحاد الجمعيات الزراعية بالمغرب

من باريس بتاريخ ٨-٦-١٩٢٨ . ورد نصها في :

«Les blés du Maroc et la consommation...!! op. cité, p. 533 .

(١١٣) خطاب المقيم العام ستيغ بتاريخ ٢٢-١١-١٩٢٨ . ورد في :

R. C. Décembre 1926, pp. 561 - 565 .

(114) Hoffherr : L'équilibre ..., op. cité, p. 65 - Bouy, op. cité, p. 69.

(115) Evin Guy, op. cité, p. 64 - Bouy, op. cité, p. 69 .

(116) op. cité, p. 65 .

وفي المغرب لدعم اسس الاقتصاد الاوروبي ، فقد انهارت ركائزه بمجرد اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ، وتبخرت احلام اصحاب الراسمال في تحقيق « قفزة اقتصادية » .

لقد انفلقت الاسواق العالمية امام الانتاج المغربي، وكان ذلك ضربة قاسية لاقتصاد قائم على التصدير ، وخاصة القطاع الزراعي وقطاع الصناعة الاستخراجية . فأنخفضت صادرات المغرب من الفوسفاط من ١٦٧.٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠ الى ٩٠.٠٠.٠٠٠ طن سنة ١٩٣١ . واغلقت بعض المناجم ابوابها وخاصة مناجم الرصاص والزنك في حين خفضت بعض المناجم الاخرى من انتاجها باستثناء مناجم جرادة للفحم . وتصدعت الزراعة الاوروبية من خلال انهيار اسعار الانتاج الزراعي . اذ انخفض سعر القمح اللين ١٢٦,٦ فرنك للقنطار سنة ١٩٣٠ الى ٦٠ فرنك سنة ١٩٣٣ (١١٧) .

وعلى العكس من ذلك شهدت فترة الازمة الاقتصادية نموا متواصلا في بعض النشاطات الاخرى مثل التجارة الكبرى وتصبير السردين والابحاث البترولية ووكالة التبغ بالدار البيضاء والقنيطرة (تشغل ٧٠٠ عامل) وصناعة الالياف النباتية (١١٨) .

ولقد تم اجتياز هذه الازمة مرة اخرى على حساب الجماهير المغربية ، فقد انتشرت البطالة في وسط العمال المغاربة انتشار الوباء الذي سمح للرأسماليين الاوروبيين باشباع حاجياتهم من اليد العاملة المنهوكة جوعا وبؤسا والمستعدة لقبول اية اجرة مهما انخفضت وزاد في تعميق الماساة ، الزيادة في اسعار المواد الاستهلاكية ذات الضرورة الاولى بالنسبة للجماهير الشعبية مثل السكر والشاي والزيت والكبريت ، والزيادة في الضرائب (١١٩) . وواجهت ادارة الحماية انتشار المجاعة باقامة مراكز احتشاد لمنع نزوح المواطنين بحشا عن « وسائل البقاء في الوجود » (١٢٠) لكي تضمن لارباب العمل الاوروبيين من مزارعين وغيرهم ، حاجياتهم من اليد العاملة المجانية تقريبا .

وفي مقابل ذلك وضعت امكانيات المغرب المادية والمالية لحماية اصحاب المصالح الاوروبيين من الاختناق . واتخذت اجراءات لتخفيف وطاة الازمة على اليد العاملة الاوروبية مثل قيامها في سنة ١٩٣٧ بتخصيص مبلغ يزيد عن ٩٠ مليون فرنك لمكافحة البطالة منه ٦٠ مليون فرنك من الحكومة الفرنسية وما يزيد عن ٣٠ مليون من بنك الدولة (١٢١) وتقديم الدعم لعدة

(117) Le patronat..., op. cité, pp. 55 et 56 . - Ayache : Les grèves de Juin - op. cité, p. 419 .

(118) La question ouvrière .. op. cité, p. 11 .

(119) R. C. Février 1933 : «Le budget Marocain de 1933», pp.45et46.

(120) P. H. : «La lutte contre la misère indigène». A. F. Avril 1937, p. 233 .

(١٢١) ملخص لخطاب المقيم العام نونيس بتاريخ ٧-١٢-١٩٣٦ بمجلس الحكومة نشر في (A.F.) ديسمبر ١٩٣٦ صص ٦٧٨ و ٦٧٩ .

جمعيات خيرية في مختلف المدن المغربية مهمتها مساعدة الاوروبيين المتضررين . وتوظفهم الإقامة في مصالح جبي الترتيب وتركت للاجاس (الاوقاف) مهمة امتصاص البطالة المتفشية بين العمال المغاربة ، بمشاريع بناء المساجد (١٢٢) .

ان الازمة الاقتصادية العالمية ، وان كانت قد اصاب قطاعات اساسية من الاقتصاد الاوروبي فانها لم تؤثر على المستوى المعاشي للجانبات الاوروبية . ففي سنة ١٩٣٤ ، كان دخل الفرد الاوروبي في المغرب ١٧,٥٠٠ فرنك في حين كان دخل الفرد في فرنسا لا يزيد عن ٥٥٠٠ فرنك ، وميزانية العائلة المغربية لا تزيد في احسن الاحوال عن ١٥٠٠ فرنك سنويا (١٢٣) ويتجلى هذا في استمراية الفرد الاوروبي في تلبية حاجياته من الكماليات ففي ميدان السيارات السياحية ارتفع عدد السيارات الجديدة المسجلة من ٣٩٢٦ سنة ١٩٣٠ الى ٣٩٦٢ سنة ١٩٣١ ، وانخفض بعدها قليلا الى ٣٨٤٧ سنة ١٩٣٣ ، وحدث نفس التطور في اقتناء سيارات الشحن وسيارات نقل المسافرين : من ١٠٦٦ سنة ١٩٣٠ الى ١٠٩٧ سنة ١٩٣١ ثم انخفض قليلا الى ٩٠٠ سنة ١٩٣٥ (١٢٤) . ونحن وان كنا لا نتوفر على احصائيات اكثر دقة لمعرفة جنسيات مالكي هذه السيارات فان الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية للاغلبية الساحقة من الشعب المغربي تسمح لنا بافتراض ان القسم الاكبر منها في حوزة الاوروبيين ولن تتعدى مشاركة المغاربة وسط « النخبة » المتعاونين مع الادارة الاستعمارية من كبار رجالات المخزن . وفيما يتعلق بالدراجات النارية التي لا نستبعد ان تكون مشاركة المغاربة في اقتنائها اوسع مما في السيارات فقد انخفض عدد المسجلة منها من ٦٦٥ سنة ١٩٣٠ الى ٦٤٥ سنة ١٩٣١ الى ٤٨٢ سنة ١٩٣٢ الى ٤١٠ سنة ١٩٣٣ الى ١٨٧ سنة ١٩٣٥ (١٢٥) ، كما ارتفعت واردات المغرب من المنسوجات الحريرية من ٣٩٦ طن سنة ١٩٣٠ الى ١٥٢١ طن سنة ١٩٣١ (١٢٦) . وقد ذكر روني هوفر في دراسته عن « التوازن الاقتصادي للمغرب العصري » ان عدد السيارات الجديدة ارتفع في المغرب من ٢٢٥٧ سيارة سنة ١٩٢٧ الى ٣٩٢٨ سنة ١٩٢٨

(122) A. F. Janvier 1938 : «L'assistance chômage», p. 51 . - Marcelle Zeys : Oeuvre d'assistance et de prévoyance au Maroc » , B. E. M. Avril 1935, pp. 169 - 171 . - Jean Gay : Le marché de la main d'oeuvre à Casablanca au début de 1938», B. E. M. Avril 1938 , p. 149 .

(123) La question ouvrière ..., op. cité, p. 32 .

(124) B. E. M, Juillet 1936 : «L'automobile en Afrique du Nord» , p 219 . - B. E. M. Octobre 1936 : Les immatriculation des véhicules automobiles au Maroc» (tableau), p. 310 . - Le commerce automobile..., op. cité, pp. 286-289 .

(125) «Véhicules immatrioulés de 1927 à 1935», op. cité, p. 51 .

(126) Ed. payen : Le commerce extérieur (...) 1931», op. cité,p.448.

وارتفعت واردات المغرب خلال نفس الفترة من المنسوجات القطنية من ١٣١ مليون فرنك الى ١٦٨ مليون (١٢٧) . وهي المرحلة التي كانت فيها الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي تعاني من الوبئة والفيضانات والمجاعة .

١ - الازمة العالمية والزراعة :

لقد اصبحت الزراعة بالمغرب بضربة كبيرة انعكست في انخفاض المساحة المزروعة وفي انخفاض الانتاج ففي سنة ١٩٣٣ بلغت المساحة المزروعة بالقمح الـ ٢٨٠ الف هكتار ثم انخفض الى ٣٢١ الف هكتار سنة ١٩٣٤ الى ٣١٦ الف هكتار سنة ١٩٣٦ ، وخلال نفس الفترة انخفض انتاجها من ٣١٠٠ الف قنطار الى ١٦٧٤ سنة ١٩٣٥ الى ١٠٢٠ قنطار سنة ١٩٣٦ . وانخفضت مساحة القمح الصلب من ١١١٩ الف هكتار سنة ١٩٣٥ الى ٨٦٥ الف هكتار سنة ١٩٣٧ وانخفض انتاجها من ٧٥٧٤ الف قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٣٧٧٩ الف قنطار سنة ١٩٣٥ الى ٢٣١٠ الف قنطار سنة ١٩٣٦ ومن ١٩٣٢ ، الى ١٩٣٤ ، انخفض انتاج المغرب من القمح الصلب بنسبة ٥٥٪ كما انخفض الانتاج من الشعير من ١٥٢٠٢ الف قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٧٧٩٦ الف قنطار سنة ١٩٣٥ (١٢٨) .

ولواجهة الانهيار التام في ميدان الانتاج اتجه المستوطنون كالعادة الى الديون، من المؤسسات المالية العمومية والخاصة ، على الرغم من الاعتمادات المالية الكبرى التي خصصها لهم المقيم العام لوسيان سانت سنة ١٩٣٠ (١٢٩) . وكان تقرير قدمه السيد هنري بييرينجر (H. Berenger) الى مجلس الشيوخ في نفس السنة قد نص على بناء ٦ مطمورات للحبوب بالدار البيضاء سعة كل واحدة منها ١٠٠٠٠٠ قنطار ، تكاليفها ٣ ملايين فرنك وتقرر كذلك بناء مطمورات اخرى سعة كل واحدة ٦٠٠٠٠ قنطار في فاس ومكناس والقنيطرة (١٣٠) وبعد ذلك تدخلت الدولة مباشرة لسد عجز المستوطنين بمنحهم المزيد من القروض وضمانهم لدى المؤسسات المالية ، وتولت دفع ما عليهم من ديون مما ادى بالسيد مارينج (Maringe) المفتش العام للمالية في ادارة الحماية والمكلف بمهمة التحقيق في وضعية المستوطنين ، الى انتقاد هذه السياسة خلال اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ ٢ مارس ١٩٣٤ ، ووصف هذه « المساعدات » بانها تؤدي « الى رفع تكاليف الميزانية ، واخذ من جزء من السكان ما يوزع على

(127) Hoffherr : L'équilibre ..., op. cité, p. 54 .

(128) Statistiques de la production, «Extrait du rapport de service du Commerce du protectorat», B. E. M. Octobre 1938 (tableau) , p. 289 . - Hoffherr : Le redressement.. op. cité, p. 86 .

(١٢٩) خطاب ٢٤ يونيو ١٩٣٠ بمجلس الحكومة . ورد في (RBC) يوليو ١٩٣٠، ص ٤٥٩ .

(١٣٠) قدم التقرير خلال مناقشة ميزانية الشؤون الخارجية، ونشر تحت عنوان :
La question des blés Marocains . R. C. Avril 1930, p. 267 .

الجزء الآخر » (١٣١) . الا ان ذلك لم يمنع الصندوق الزراعي الفيدرالي من ان يقدق عليهم الاموال بسخاء على شكل قروض بلغت قربة الاجل منها ٢٥٥ مليون فرنك ولمدة ٤٠ سنة بفائدة ٢،٤٠٪ خلال ٢٥ سنة الاولى وبدون فائدة خلال ١٥ سنة الباقية . كما مدت آجال القروض المتوسطة المدى ومجموعها ٣٠ مليون فرنك لمدة ٤٠ سنة بفائدة ١،٨٠٪ فرنك ٪ خلال ١٢ سنة الاولى وبدون فائدة خلال السنوات الباقية . وبلغت القروض البعيدة المدى ٢١٥ مليون فرنك وفي سنة ١٩٣٦ بلغ حجم القروض التي قدمتها لهم الدولة ١٣٦ مليون فرنك لم تسترد منها سوى ١٠٠ الف فرنك (١٣٢) وفي فاتح يوليو من هذه السنة اتخذت عدة اجراءات لصالحهم منها زيادة التخفيف من الديون ، وتقديم مساعدات لحملة الحرث لسنة ٣٦ - ١٩٣٧ ، وتلا ذلك صدور ثلاثة ظهائر ملكية بتاريخ ٢٣،٩،١٩٣٦ اكتوبر ينص الاول والثاني على تزويد الصندوق الزراعي الفيدرالي بالاموال ليكون قادرا بدوره على تقديم مزيد من القروض للمستوطنين ، وينص الظهير الثالث على تعويضهم ٦٠٪ من قيمة الكروم التي خسروها (١٣٣) .

اما الفلاحون المغاربة فلم يكن لهم ، ادنى نصيب من اهتمامات ادارة الحماية . فصناديق الاحتياط الاهلية لسم يكن يستفيد منها غير الاقطاعيين وكبار الملاكين . وانحصرت « شعبيتها » في هؤلاء وهم وحدهم الذين « عبروا عدة مرات عن املهم في ان تعمم هذه الصناديق باسرع وقت ممكن » (١٣٤) بعد تجربة الرباط سنة ١٩٣١ وفاس وتازة سنة ١٩٣٣ ويقتصر دور هذه الصناديق بالنسبة لصفار الملاكين والفلاحين الفقراء في المساهمة في زيادة افقارهم ، الى جانب المرابين والاقطاعيين والكوارث الطبيعية ومصالحة الضرائب ولم تكن ترحمهم حتى في سنوات المجاعة . ففي سنة ١٩٣٧ ، تسبب الجفاف في هلاك الزرع وانتشرت المجاعة وهرب الفلاحون من قراهم وارضيتهم خوفا من الهلاك جوعا ومن جمعيات الاحتياط الاهلية التي كانت تطاردهم لدفع ما عليهم من ديون (١٣٥) .

ب - الازمة العالمية والصناعة الاستخراجية :

عرفت الصناعة بشكل عام والصناعة الاستخراجية منها بشكل خاص،

- (131) Cité par J. L. de lacharrière : La colonisation Marocaine » , A. F. Mars 1934 p. 155 .
- (132) J. L. de Lacharrière : Le different Marocain » , A. F. Janvier 1936, p. 22. - Le patronat..., op. cité, p 56 .
- (133) J. Goulven : «Maroc, vers le redressement», A. F. Novembre 1936, p. 617 et «La France au Maroc», op. cité, p. 70 .
- (134) B. E. M. Octobre 1937, «La prévoyance indigène au Maroc » , p. 345 .
- (135) Montagne : Le déséquilibre ..., op. cité, p. 8.

ازمة لا تقل حدة عن ازمة الزراعة ، ابتداء من سنة ١٩٣٠ ، بسبب التقلص الكبير في حجم الاسواق العالمية والى ديسمبر ١٩٣٤ ، جرى « تنويم » ٤٢ شركة منجمية مختلفة ، منها ٣٤ شركة راسمالها مجتمعة ١٤٩،٨٦٣،٠٠٠ فرنك وتضم شركات في مناجم الحديد والفحم والرصاص والزنك والنحاس والبتروول والغرافيت والى جانب ذلك ، كانت هناك ٧ شركات قادرة على استئناف الانتاج اذا ارتفعت الاسعار او اذا تدخلت الدولة بفعالية لحمايتها ، ويبلغ راسمالها مجتمعة ٥٩،٧٠٠،٠٠٠ فرنك : وهي الشركة الشريفة لحديد ايميني وشركة التنقيب المعدنية بالمغرب ، ومنغيز ايريري وباشكول شرق جبل ساغرو ، وشركة تافناوت - تيرانيمين (منغيز اولوز بسوس العليا) ، وشركة مناجم احولى « رصاص منطقة ميدلت » والشركة الملكية الاستورية للمناجم « رصاص وزنك حاسي تويسيت بمنطقة وجدة » والشركة الجديدة لمناجم زليجة « رصاص وزنك بوبكر بمنطقة وجدة » ، والشركة المغربية المجهولة بجبل شيكر « رصاص وزنك جبل شيكر » (١٣٦) .

وكانت ازمة المناجم قد شملت المغرب والجزائر وتونس مما دفع «اصحاب» المناجم في البلدان الثلاث الى عقد مؤتمر الجزائر بتاريخ ٣١ اكتوبر ١٩٣١ لبحث الازمة وطرق الخروج منها ، وطالبوا بتخفيض اسعار نقل المعادن ، وتخفيض الضرائب على الصادرات المعدنية وتشكيل لجنة وزارية لدراسة مطالبهم . وكانت فرنسا في هذه الفترة تعاني من نقص كبير في اشباع حاجياتها من بعض المعادن الاستراتيجية مثل المنغيز الذي تعدر عليها مواصلة استيراده من روسيا والهند لبعد المسافة وكذلك النحاس والرصاص والزنك والايتان ، التي تستورد منها سنويا قسما هاما من حاجياتها (١٣٧) ومعدن الكوبالت الذي تستهلك منه ١٠٪ من الانتاج العالمي مقابل ٥٠٪ للولايات المتحدة و ٢٥٪ لبريطانيا ومعدن موليبدن الذي يدخل مع الفولاذ في التصفيح وخاصة في صنع القذائف . ويعتبر المغرب من البلدان الاربعة الرئيسية المنتجة له الى جانب الولايات المتحدة الاميركية والنرويج والمكسيك (١٣٨) .

وكنتيجة مباشرة لهذه الازمة ، انتشرت البطالة ونقص التشغيل . فانخفضت الوظائف في مراكز الفوسفاط بنسبة ٤٥٪ من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢ ، وتم

(136) B. E. M. Janvier 1935, pp. 28 et 30 (Tableaux Betd) .

(137) R. C. Février 1932 «Protection des mines Nord-Africaines» , p. 114 . B. E. M. Juillet 1935 : «production minière», p. 207.- Ed. Payen : crise des exploitations des minerais de fer, de zinc, de plomb et de phosphate en Afrique du Nord», R. C. Janvier 1932, p. 60 . - G. Jacqueton : «Les mines de l'Afrique Française», R.C. Juillet 1933, p. 170 .

(138) J. Bondon : «Molybdène Marocain et marché mondial du molybdène». B. E. M. Janvier 1937, pp. 27 et 28 et «Cobalt marocain...», op. cité, p. 219 .

تسريح جميع العمال في المناجم التي توقفت فيها عملية الانتاج ، وبلغ عدد العائلات التي حرمت من مصدر عيشها بسبب اغلاق مناجم الرصاص والزنك ١٠٠٠ عائلة (١٣٩) . ولولا الاهمية الاستراتيجية للمناجم المغربية بالنسبة للدفاع الوطني الفرنسي لما تحركت الميتروبول لانتقاذ الصناعة الاستخراجية بالمغرب ، ولتواصل اغلاق ما تبقى من المناجم وطرد من فيها من العمال ليعلن رسميا افلاس الصناعة المنجمية .

ففي ٢ فبراير ١٩٣٢ اعلن المقيم العام لوسيان سانت امام مجلس الحكومة بان مصلحة المغرب تقتضي ربط الانتاج المحلي من المعادن باستهلاك صناعة التعدين الفرنسية (١٤٠) ، وفي ٢٤ يوليو من نفس السنة صدر قانون ينص على حماية الصناعة المنجمية ، والتزمت الحكومة الفرنسية وادارة الحماية بتخفيض نفقات الشركات المنجمية في ميدان النقل وتخفيض اسعار الكهرباء وتصلح الطرقات (١٤١) ، بالاضافة الى المساعدات المالية .

وقد ازداد حجم الدعم المالي بعد مجيء الجنرال نوغيس كمقيم عام لفرنسا بالمغرب . وحدد في ديسمبر ١٩٣٦ موقفه من ازمة المناجم وطرق حلها بقوله : «يجب ان تصبح الصناعة المنجمية تدريجيا ، المورد الكبير لصادرات المغرب . وفي الوقت الذي سنطور فيه ونصلح المناجم الموجودة سنسهر في نفس الوقت - بطلب عاجل من الميتروبول - على اعطاء الاولوية للتنقيب والاستغلال واستخراج المعادن التي يحتاجها الدفاع الوطني » (١٤٢) . وبفضل هذا الدعم انتعشت الصناعة الاستخراجية تدريجيا ، وارتفع تبعاً لذلك نصيب المعادن من صادرات المغرب ، فبلغ سنة ١٩٣٧ نسبة ٢٧٪ من القيمة الاجمالية للصادرات، واحتل المغرب بذلك المرتبة الاولى بين البلدان الخاضعة لفرنسا المصدرة للمعادن (١٤٣) .

(139) «La question ouvrière.. op. cité, p. 19. - Bondon et Clariond, op. cité, p. 111 .

١٤٠ | خطاب في مجلس الحكومة بتاريخ ٢-٢-١٩٣٢ . نشر ملخص له في (R.C) يناير ١٩٣٢ ،

ص ١١٣ .

(141) B. E. M. Octobre 1937 : «La mine au Maroc», p. 307 (Extrait du rapport présenté à l'assemblée générale de l'Union Syndicale des mines, le 24 Juin 1936) .

١٤١ | خطاب ٧-١٢-١٩٣٦ بمجلس الحكومة . نشر ملخص له في (A.F.) ديسمبر ١٩٣٦ ، ص ٦٧٩ .

(143) L. Clariond : Les primes aux mines de plomb et de zinc et l'évolution de la production Nord-Africaine», B. E. M. Juillet 1938, p. 178 et «Le rôle de la mine...», op. cité dans S.S.A.N, pp 348 et 353 - Rapport à l'assemblée générale de l'Union des Syndicats des mines, op. cité, p. 308 .

ج - الازمة العالمية والصناعات الاخرى :

تختلف درجة تأثيرها بالازمة من صناعة الى اخرى . ففي ميدان البناء تحطمت الوتيرة التي كان يسير بها خلال العشرينات . فانخفضت قيمة المباني الجديدة في المدن من ٥٣٣ مليون فرنك سنة ١٩٣١ الى ٢٦٠ سنة ١٩٣٣ الى ١٩٧ سنة ١٩٣٤ (١٤٤) . وانتشرت البطالة بالدار البيضاء في هذا القطاع وفي القطاعات الاخرى المكملة له ، مثل صناعة الخشب واغلق مصنعا بولييه Polliet ولافارج ابوابهما ، والقي بجميع المستخدمين في احضان البطالة وسرحت شركة « مانوطانسيون ماروكين » بميناء الدار البيضاء ٨٠٠ - ٩٠٠ عامل من مجموع ١٢٠٠ عامل (١٤٥) ، واخذ عدد الشركات الفلسفة يزداد ارتفاعا من ٥٧ سنة ١٩٣٤ الى ٩٧ سنة ١٩٣٧ (١٤٦) .

وقد استفاد المقاولون ، على الرغم من الازمة العامة في قطاع البناء من انتشار البطالة وانخفاض اجور اليد العاملة المغربية فكان استثمار ١٠٠ مليون فرنك سنة ١٩٣٤ يسمح لهم ببناء اكثر مما كان يسمح به نفس المبلغ سنة ١٩٢٩ ، وفي بعض المدن انخفضت تكاليف البناء باكثر من النصف (١٤٧) .

ويشير احصاء ١٩٣٦ الى ان عدد العمال انخفض في القطاع الصناعي بين ١٩٣١ - ١٩٣٦ من ٢١٠٩٧٤ الى ١٤٢٠٣ (ارتفع عدد الموظفين خلال نفس الفترة من ٣١٠٨٤٢ الى ٣٥٠٥٤٩) ، وانخفض عدد العمال الاوروبيين في الزراعة من ١٩٠٩ الى ١٠١٨ ، وفي صناعة الخشب من ٢١٤٤ الى ١٠٢٠ ، وفي الصناعة المنجمية من ٥١٦٠ الى ٣٢٣٤ ، وانخفض عدد المستخدمين في المؤسسات الزراعية والصناعية والتجارية من ١٠٩٦٥٩٢ الى ٧٨٠٨٧٨ (١٤٨) .

(144) «La question ouvrière .., op. cité, p. 11, et «Le patronat...», op. cité, p 56 ,

(145) Jean Gay, op. cité, pp. 148 et 149 . - «La question ouvrière ...» op. cité, p. 19 .

(١٤٦) مزيد من التفاصيل، انظر الإحصائيات الدورية التي كانت تنشرها مجلة (B.E.M.) خلال سنوات الازمة ، وكذلك :

G. Lucas : Activité commerciales ... op. cité, p. 50 .

(147) Jean Jaureguibery : La construction au Maroc», A. F. Mars 1935, p. 190.

(148) Aperçu sur les résultats statistiques .. op. cité, p. 111 .

الفصل الثالث

اليد العاملة المغربية في الاقتصاد الاوروبي

نشأ الاقتصاد الاوروبي وترعرع على اكتاف نوعين من اليد العاملة : النوع الاول ، يتكون من اليد العاملة المغربية ، وتشكل الاغلبية الساحقة من اليد العاملة بالمغرب . ويتكون النوع الثاني من اليد العاملة الاوروبية ، وهي في اغلبها من « الاطارات » . ويتعذر علينا اعطاء ارقام قاطعة عن التطور العددي لليد العاملة المغربية بسبب تضارب الاحصائيات من مصدر لآخر اولاً ، وثانياً بحكم الوضعية الشاذة التي كانت تعيش فيها هذه اليد العاملة والتي جعلت منها يدا عاملة تتسم بعدم الاستقرار والتنقل من منطقة الى اخرى ومن مؤسسة الى اخرى بحثاً عن شروط عمل افضل نسبياً ، وفي احسن الاحوال كانت يدا عاملة مياومة او بالقطعة حسب حاجيات ارباب العمل .

لذا فاننا نعتقد ان اخضاع هذه اليد العاملة لقوانين الاحصاء الدقيق فيه كثير من المغالطات ، والهدف منها تضخيم عدد الذين شملتهم «منافع» الاقتصاد الاوروبي والذين هم في حقيقة الامر ضحايا . هذا بالإضافة الى ان المواطن المغربي الذي يرد في الاحصائيات الرسمية في قائمة العمال يجوز جدا ادراجه في قائمة العاطلين ، ولعل هذا ما جعل كليسو (Gallissot) يصف العامل المغربي بانه لم يكن « في اغلب الاحيان سوى نصف عاطل اي نصف عامل » (١) .

الا انه في نفس الوقت لا مفر لنا من الاعتماد على هذه الاحصائيات لناخذ منها ما نعتقد اقرب الى الصواب . ولهذا نرجو اعتبار الارقام المتعلقة بالحجم الكلي لليد العاملة مجرد محاولة للاقترب من الحقيقة ، وليست

(1) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 20 .

الحقيقة بعينها .

١ - طبيعة اليد العاملة المغربية :

تشكلت اليد العاملة المغربية من الفلاحين المهاجرين . وكان الجنوب المغربي يعتبر اهم مركز لتفذية اليد العاملة بالمهاجرين . مما جعل العنصر البربري يطفئ في التركيب الجغرافي لليد العاملة المغربية (٢) . واعطاه تواجدا في « كل مكان في المغرب يوجد فيه نشاط صناعي او ورشات البناء والطرق والسكك الحديدية واشغال التنقيب عن المياه والمصانع والابحاث والاستغلالات المنجمية » (٣) .

ولقد كانت اليد العاملة المغربية باكملها يدا عاملة يدوية تعمل في كل ما يستلزم جهدا عضليا فقط ، دون حاجة الى اية معرفة او خبرة، وبالتالي لم يكن هناك ادنى اختلاف في الاعمال المسندة اليها بين مؤسسة وأخرى (٤) . ويأتي قطاع البناء على رأس قطاعات الاشغال الشاقة التي يشكل فيها المغاربة الاغلبية الساحقة من اليد العاملة ، ويشغلون فيه « على طريقة عهد الفراعنة » (٥) . يحملون على اكتافهم اوعية الاسمنت الثقيلة وزن كل واحدة منها يتراوح بين ١٥ الى ٢٠ كيلوغرام . وكان الفراعنة الجدد يستخدمون في كل مكان اليد العاملة النسوية المغربية وفي نفس ظروف العامل المغربي . كما كانت اليد العاملة النسوية تستخدم في الموانئ كحاملات الى جانب الرجل ، وفي المناجم لانجاز الاعمال الشاقة ويشكلن قسما هاما من اليد العاملة المغربية في منجم موبلادن للرصاص بمنطقة مكناس وفي بوعرفة ومناجم الفوسفات في خريبكة وبوجنيبة . وبلغ عددهن سنة ١٩٣١ ، في مناجم الفوسفات ٣٠٨٣ امرأة مقابل ٦٥٠٠ رجلا و٢٤٥١ طفلا (٦) .

وفي سنة ١٩٣٧ ، بلغ عدد العاملات في مصانع تصبير السمك بالقنيطرة وفضالة والدار البيضاء وآسفي واكادير ٦٧٨٢ امرأة مقابل ٩٦٧ عاملا مغربيا

(٢) يقسم (Mont.) اليد العاملة المغربية في المدن، حسب مناطق نزوحها الى : ٤٠ بالمئة من الجنوب و ٤٠ بالمئة من السهل الاطلسي، و ٢٠ بالمئة من الاطلس والاطلس المتوسط والريف وجباله، و ١٢ بالمئة من دكالة ومبدة وشياظمة، و ٤٠ بالمئة من المدن الاخرى او من الجزائر .

Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 14 .

(3) Guy (Evin), op. cité, p. 60 .

(4) Ibid, pp. 57 et 67 - Montagne : «Naissance...» op. cité, p. 219.- Trysitrarn : «L'Ouvrier...», op. cité, p. 179 .

(5) Bouy, op. cité, p. 65 .

(6) «Au Maroc de 1929» op. cité, p. 522 . - Trystrarn : «L'Ouvrier...», op. cité, pp. 32, 38 et 70 . - E. Guy, op. cité, p 72 - Bouy op. cité, p 53 .

١٩٤١ أوروبا (٧) .

ولم تكن هناك قوانين او تشريعات تحمي العامل المغربي من اجحاف وتعسف رب العمل الذي لا حدود لنزواته . فالراسماليون الاوروبيون يعتبرون ان تطبيق ايسر قوانين العمل الجارية في اوروبا وخاصة في فرنسا ، انتهاك خطير لقانون العرض والطلب واعتداء على حرية المبادرة الفردية وحرية العمل . وظل ارباب العمل بذلك يتمتعون بالفعل بالحرية المطلقة في علاقاتهم مع اليد العاملة المغربية : ومن احدى مظاهر هذه الحرية انه الى سنة ١٩٣٩ ، كان بعض اصحاب المصانع الاوروبيين يجلدون العمال المغربية (٨) .

ولم يولد حركة مطلبية وسط العمال المغربية ، عمد ارباب العمل - زيادة على اعتمادهم على الاجهزة والقوانين القمعية التابعة لادارة الحماية وسلطات المخزن - الى اسلوبين : اولهما الاحتفاظ دائما براتب العامل المغربي في ادنى حد تسمح به الظروف لتحقيق اعلى ربح باقل التكاليف واجباره على العيش باستمرار في بؤس مدقع ينحصر معه اهتمامه الكلي في « الحاجة الى ضمان الخبز اليومي » (٩) . وبالتالي يقبل بجميع شروط العمل مهما كانت قاسية ومجحفة . فوجد هذا الاسلوب دعما له في سياسة التفجير الجماعي التي كانت تنتهجها ادارة الحماية في جميع المجالات ، وفي مقدمتها القطاع الزراعي المغربي ، مما كان يعتبر بمثابة هدية جميلة ومفيدة في نفس الوقت من السلطات الادارية الى ارباب العمل الاوروبيين من مزارعين وصناعيين ومقاولين وغيرهم تتمثل في فائض كبير من اليد العاملة العاطلة همها الوحيد ضمان رغيف من خبز الشعير يوميا .

والاسلوب الثاني هو منع نشوء يد عاملة مستقرة اي مرتبطة بالمؤسسات والمصانع والورشات والمزارع الاوروبية لان هذا الاستقرار سيؤدي حتما الى نشوء ونمو عقلية البروليتاري . وزيادة على ما يحمله ذلك من « مخاطر » مطلبية فان الاشد خطورة هي « المخاطر » التنظيمية ، خاصة وان هذا البروليتاري خرج لتوه من صفوف الفلاحين . وهو ان كانت قوات الفزو قد اخضعت جسده لسلطتها فان روح الثورة والعودة الى البندقية ستظل متأججة في نفسه لسنوات طويلة وربما لاجيال مقبلة . ولدرء الخطر حرص ارباب العمل على عدم تشغيل العمال المغربية سوى بالقطعة او باليوم ، وحتى في المؤسسات الكبيرة ، كان العامل المغربي يحصل على العمل فيها لبضع ساعات او لبضعة ايام فقط (١٠) . كما حرم التخصص على المغربية ،

(7) B. E. M. Avril 1938 : «Renseignements concernant l'Industrie Marocaine de Conserve de Poisson à la date du 31 Décembre 1937», p. 120 .

(8) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 13 .

(9) Ibid, p. 17 .

(10) Ibid, p. 17 .

للاحتفاظ بهم رهن إشارة جميع الاوروبيين الباحثين عن اليد العاملة للقيام بالاعمال الشاقة مهما كان نوعها : في المزرعة والمنجم وورشة البناء . وقد جاء في تحقيق الاقامة العامة ان ٣٠٪ من العمال المغاربة في ورشات الدار البيضاء يفادرون عملهم في موسم الحصاد للعمل في المزرعة (١١) مما يدل على انعدام اي رابط مهني بين العامل والمؤسسة .

كما ان حرمان المغاربة من التخصص ، يسمح بدوام الحاجز ، حاجز التخصص ، الذي اقامه ارباب العمل بين اليد العاملة المغربية واليد العاملة الاوروبية . وظل بذلك العمال المغاربة « بروليتاريين يدويين ، بروليتاريين كولونياليين (٠٠٠) خدم اقتصاد اولي ومضاربي مهددين بالازمات التي يثيرها بالتناوب ، الجفاف وتقلبات اسعار المواد الاولية » (١٢) .

ولتكوين نظرة اكثر وضوحا عن وضعية اليد العاملة المغربية في مجال الاستقرار والتخصص في المرحلة المدروسة ، نذكر بما جاء في تحقيق رويبر مونتاني في نهاية الاربعينيات (١٣) من ان ١٠ الى ١٥ ٪ فقط من اليد العاملة المغربية يمكن ادراجها في اطار اليدويين المتخصصين ، في حين ان ٨٠٪ يقومون باعمال لا فرق فيها بين مؤسسة واخرى ، وان تسعة اعشار العمال المغاربة بالدار البيضاء غير متخصصين ويشغلون في اعمال يدوية منهم جميع عمال شركة الكلس والاسمنت وهي مؤسسة ضخمة، كما ان تسعة اعشار العمال المغاربة في مصانع التصبير عمال موسميون . وفي بحث آخر اجراه (J.P. Trystram) خلال نفس الفترة (١٤) في احد مصانع الدار البيضاء ورد ان ٥٠٪ من عمال هذا المصنع البالغ عددهم ٣٠٠ عامل لا يستمرون في المصنع اكثر من شهر واحد وخلال سنة واحدة مر بالمصنع ١٠٠٠ عامل .

ويجري استقطاب اليد العاملة المغربية بطريقة يعود اصلها حسب بعض المؤرخين الى عهد الرق في المغرب (١٥) ، حيث يجتمع الباحثون عن العمل في اماكن محددة وفي كل المدن تقريبا (الموقف) ويأتي الباحثون عن اليد العاملة لجلب ما يحتاجون اليه ، ويتم الاتفاق شفويا بين الطرفين . ويعتمد ارباب العمل في الاستقطاب على « الكابورال » وهو شخص مغربي يستمد تسميته من خدمته سابقا في الجيش الفرنسي ولا يمتاز من حيث الكفاءة المهنية باي شيء عن بقية العمال المغاربة باستثناء معرفته لبعض المفردات باللغة الفرنسية ، ودوره قيادة مجموعة صغيرة من العمال المغاربة

(11) «Enquete de la Résidence...» , op. cité, p. 165 .

(12) J. Dreisch : «Le Proletariat Marocain», dans «Peuples , Civilisations, Chemins du Monde», Paris 1948, p. 61, cité, dans «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 12 .

(13) Montagne : «Naissance..», op. cité, pp. 183, 193, 217 et 219.

(14) Trystram : «Les Relations Industrielles ...», op. cité,p. 368.

(15) Bouy, op. cité, p. 56 .

والسهر على الا يتوقف العامل عن العمل ، وله تأثير في فصلهم (١٦) . ويعرفه العمال المغاربة بأنه شخص ينحصر دوره في الالاح عليهم بـ «العمل، العمل دون ان يعمل هو شيئا » (١٧) . ويقتطع ارباب العمل اجرة الكابورال من اجور العمال المغاربة الذين يشرف عليهم (١٨) .

وفي بعض الاحيان يشغل اصحاب المصانع والمناجم عملاء خصوصيين مهمتهم الانتقال الى القرى لجلب اليد العاملة منها . وحتى المكتب الشريفى للفوسفات وهو اضخم مؤسسة في الصناعة الاستخراجية ، كان يمارس هذا الاسلوب في استقطاب اليد العاملة المغربية (١٩) .

اما اليد العاملة الاوروبية فكانت ذات طبيعة اخرى ، فهي في مجموعها يد عاملة « متخصصة » تستعمل خصوصا لتأطير اليد العاملة المغربية ك رؤساء الفرق العمالية واطارات على اختلاف المستويات . وبلغ من انتشار صفة « المتخصص » بين العمال الاوروبيين درجة فقدت فيها الصفة معناها الحقيقي ، واصبحت مرادفة لصفة « الاوروبي » ذلك ان العامل الذي كان يدويا في اوروبا يصبح « متخصصا » بمجرد وصوله الى المغرب «...» حتى ان فردا ذا ذكاء قليل ومتمرسا ، قضى وقتا لا بأس به كعامل في اوروبا ، يصبح بسرعة مسيرا «...» (٢٠) . ويقسم ترايسترام (Trystram) (٢١) اليد العاملة الاوروبية حسب المهنة والجنسية على الشكل التالي : في اغلب الاحيان يأتي العمال المتخصصون والمسيريون من اوروبا . بينما الاطارات والادارة من الفرنسيين دائما تقريبا . « ويمكن القول بشكل تقريبي ، ان رؤساء المؤسسات يأتون من الميتروبول وثاني الاطارات من مختلف بلدان اوروبا . اما العمال فهم مغاربة » والى سنة ١٩٥٢ كان يعتبر وجود مغربي على رأس مؤسسة حالة نادرة .

وعلى الرغم من ان انتاجية اليد العاملة الاوروبية باعتبارها «متخصصة» اقل من انتاجية مثيلتها في الميتروبول (٢٢) فان برنارد اوغستان (B.Augustin) وهو احد اقطاب الفكر الاستعماري في المغرب العربي واحد المؤثرين في ميدان التشغيل كان يرى ان « الاطارات العليا والعمال المتخصصين

(16) Trystram : «L'Ouvrière...», op. cité, p. 179 et «Les Relations Industrielles..» op. cité, p 366 . - Montagne : «Naissance ...» op. cité, p 199 .

(17) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 13 .

(18) «Enquete de la Résidence..», op. cité, 174 .

(19) Ibid, p. 231 - Trystram : «L'Ouvrier..», op. cité, p. 31 et «Les Relations Industrielles...» op. cité, p. 365 .

(20) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .

(21) «L'Ouvrier..», op. cité, p.179 et «Les Relations Industrilles..» op. cité , p. 361 .

(22) Rapport de Mr . Pascalet, op. cité, p. 521 .

لا يمكن ان يكونوا غير اوروبيين » ، واقترح توجيه اليد العاملة الاوروبية الى القطاع الصناعي واليد العاملة المغربية الى القطاع الزراعي وحده (٢٣).

ولم تكن الايدي العاملة الاوروبية متساوية في امتيازاتها ، اذ كانت اليد العاملة الفرنسية تشكل نوعا من « الارستقراطية اكثر منها بروليتاريا » (٢٤)، وهي قليلة العدد ولم تكن نسبتها تتجاوز ١٠ بالمائة سنة ١٩٣٠ من مجموع اليد العاملة في تسيير الادوات الآلية (٢٥) .

وتغذى اليد العاملة الاوروبية من الهجرة . اذ لم تكن نسبة الولادات وسط الجالية الاوروبية تساهم في التكاثر العددي الاوروبي سوى بنسبة ضئيلة . فاذا اخذنا على سبيل المثال ، الجالية الفرنسية باعتبارها ، كما سبق ان رأينا اكبر الجاليات الاوروبية عددا ، نجد ، حسب احصائيات ١٩٣٦ ان عدد الفرنسيين المولودين بالمغرب والبالغين من العمر عشر سنوات فما فوق يبلغ ٣٥٠٠٥٢ شخصا مقابل ٢٣٠٥٤٤ سنة ١٩٣١ و ٣٧٥٠٦ سنة ١٩٢٦ . وكان الاتجاه وسط الجالية الفرنسية هو ارتفاع نسبة الاطفال البالغين اقل من ١٥ سنة ، من ٢٤٠٨٠٪ سنة ١٩٢٦ الى ٢٩٠٤١٪ سنة ١٩٣١ الى ٣٢٠١٤٪ سنة ١٩٣٦ ، كما كان نفس الميل الى الانتفاع واضحا في نسبة الاشخاص البالغين ٦٠ سنة فما فوق من ٢٦٩٠٪ سنة ١٩٢٦ الى ٣٠٣٧٪ سنة ١٩٣١ الى ٤٠١٤٪ سنة ١٩٣٦ . في حين كانت نسبة العاملين تسيير نحو الانخفاض من ٧٢٠٣٠٪ سنة ١٩٢٦ الى ٦٧٠٢٢٪ سنة ١٩٣١ الى ٦٣٠٧٣٪ سنة ١٩٣٦ . ويتوزع الجزء المولود بالمغرب من الجالية الفرنسية حسب الاعداد كما يلي : ٣٩٪ اقل من ٥ سنوات و ٢٦٪ بين ٥ - ٩ سنوات و ١٩٪ بين ١٠ - ١٤ سنة و ٩٪ بين ١٥ - ١٩ سنة و ٧٪ يلفون من العمر عشرين سنة فما فوق (٢٦) .

وفي مجال تشريعات العمل ، كانت اليد العاملة الاوروبية في وضعية ممتازة بالمقارنة مع اليد العاملة المغربية وفي وضعية اكثر سوء بالمقارنة مع رفقاتهم في اوروبا ، خاصة فيما يتعلق بالشروط الصحية والامن في العمل ، وحرمانهم من حق التنظيم النقابي لغاية ١٩٣٦ .

اما استقطاب اليد العاملة الاوروبية فكان يتم بواسطة العلاقات والاعلانات في الصحف (٢٧) .

(23) A. Bernard : «La Main d'Ouvre...», op. cité, pp. 309 et 311.

(24) Bernard Joseph : «Le Droit du Travail au Maroc», thèse de roctorat en Droit Alger, Casablanca et Paris 1942, p. 324 , cité, dans «La Question Ouvrière...» op. cité, p. 13 .

(25) «Enquete de la Résidence ...», op. cité, p. 109 .

(26) «Aperçu sur les Résultats Statistiques ...», op. cité, p. 109 .

(27) «Rapport de Mr. Pascalet...», op. cité, p. 521 .

١ - اليد العاملة في الزراعة :

سبق ان اشرنا الى صعوبة التحديد الدقيق لحجم اليد العاملة وخاصة منها المغربية ، في الاقتصاد الاوروبي . وتزداد هذه المسألة صعوبة في القطاع الزراعي . ولا تتردد الدراسات والتحقيقات الرسمية او شبه الرسمية في الاعتراف بهذه الصعوبة ، حتى عندما يتعلق الامر باقليم واحد وتلجأ الى التقديرات في محاولة للاقترب من الحجم الحقيقي سواء على المستوى الاقليمي او الوطني (٢٨) .

والى قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية (١٨٣٨) لم تكن هناك احصائيات مفصلة عن حجم اليد العاملة المغربية في مزارع الاوروبيين (٢٩) . ويزيد في تعقيد هذه المهمة ان الزراعة الاوروبية تعتمد اعتمادا كبيرا على اليد العاملة المغربية ، وان الاغلبية الساحقة من هذه اليد العاملة موسمية تأتي من المناطق القريبة من مزارع الاوروبيين او من اقاليم بعيدة مثل سوس ودرعة وتافيلالت والاطلس والريف ودكالة والرحامنة وعبدة وبني حسن (٣٠) . اما العمال الدائمون في مزرعة اوروبية مساحتها ٢٥٠ هكتار ، فيختلف عددهم باختلاف المناطق والظروف ، ويتراوح بين ٤ - ١٢ عامل في احسن الاحوال، منهم عامل او عاملان اوروبيان «متخصصان» في تعبير آلات المزرعة و« قيادة » العمال المغاربة (٣١) . ومن تحقيق الإقامة استخلصنا الجدول (٩) .

حول توزيع اليد العاملة المغربية في الزراعة الاوروبية حسب المناطق ومهما تكن هذه الاحصائيات ناقصة لافتقارها الى احصائيات عن مناطق اخرى مثل وجدة وتازة والدار البيضاء ، فاننا نظل مع ذلك بعيدين عن رقم ٤٠.٠٠٠ عامل مغربي دائم الوارد في دراسة مازوير (H. Mazoyer) (٣٢) سنة ١٩٣٥ ، وعن رقم ١٠٠.٠٠٠ عامل في مزارع الاوروبيين و ٦٠.٠٠٠ عامل في مزارع انتاج الحوامض وحدها سنة ١٩٣٤ (٣٣) . خاصة وقد راينا شدة الضربة التي تلقتها الزراعة نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية. ولم تكن المساعدات التي تفدقها الإقامة العامة بسخاء على المستوطنين الزراعيين تهدف الى رفع مستوى التشغيل بل الى تعويضهم خساراتهم نتيجة

(28) B. E. M., Avril 1938 : «La main d'Ouvre Agricole au Maroc» p. 150 . - «Enauete de la Résidence...», op cité, p. 228 .

(29) «La Main d'Ouvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .

(30) «Enquete de la Résidence ...», op. cité, pp. 116, 164 et 295.- «La Main d'Ouvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .

(31) «Enquete de la Residence...», op. cité, pp. 116 et 300 . - Henri Mazoyer, op. cité, p. 192 . - Bouy, op. cité, p. 33 . - « La Main d'Ouvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .

(32) Henri Mazoyer, op. cité, p. 192 .

(33) «La Main d'Ouvre Agricole au Maroc», op. cité, p. 150 .

انخفاض الاسعار وتقلص الاسواق . ولذلك فاننا نعتقد ان ما قيل سنة ١٩٣٧ عن وجود ٢٠٠,٠٠٠ شخص مغربي يعيشون من العمل في مزارع الاوروبيين (٣٤) ليست سوى ضربا من المغالطة بتضخيم مجال التأثير الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع الاوروبي لتبرير المزيد من الدعم المالي له . ولقد تميزت وضعية اليد العاملة المغربية في القطاع الزراعي بقساوة اكثر من وضعية اليد المغربية في القطاع الصناعي . فقد كان للمستوطنين الزراعيين مطلق الحرية في جميع النواحي باسم قانون العرض والطلب . وزاد من هذه القساوة ان « الكابورال » الذي يشغله المستوطنون الزراعيون لاقتناص البائسين المهاجرين في الاسواق المحلية ومن المناطق المجاورة ، كان يتمتع بسلطات واسعة تفوق سلطة « الكابورال » في القطاع الصناعي . فهو الذي يبرم عقد العمل شفويا مع المستوطن الزراعي ومع العمال الذين يأتي بهم ، حول ظروف العمل والاجرة اليومية وتحديد السعر الأدنى للاشغال بالقطعة مما كان يسمح له بالاستيلاء على اجزاء هامة من اجور العمال (٣٥) .

اما العامل الاوروبي فكان دوره محدودا . ففي منطقة الشاوية وهي من اهم مناطق الاستيطان الزراعي الاوروبي لم يكن عدد العمال الاوروبيين ، حسب تحقيق الاقامة العامة ، يزيد عن ٦٠٠ عامل وفي مكناس والناحية (زرهون وكروان ومجاط ويني مطير) ٢٠٠ عامل وفي منطقة تادلة ٣٢ عاملا وفي منطقة الرباط ٣٠٠ عامل وفي تازة كان عدد العمال الاوروبيين في المزارع والمناجم والاشغال العمومية ١٥٠ عامل (٣٦) ، ونادرا ما يكون من بينهم عمال موسميون .

وعلى عكس العامل المغربي ، كان العامل الاوروبي يتمتع بكثير من الامتيازات منها عقود عمل مضبوطة واجرة مرتفعة وسكن ومكافآت تتراوح قيمتها بين ٢٠٠٠ الى ١٠,٠٠٠ فرنك سنويا (٣٧) . بالإضافة الى امتيازات اخرى مثل المستوصف والمدرسة لابنائهم .

ب - اليد العاملة في الصناعة :

تشكل اليد العاملة المغربية الجزء الاكبر من مجموع اليد العاملة فسي القطاع الصناعي ، والاغلبية الساحقة من العمال المغاربة مياومون او بالقطعة سواء في الاشغال العمومية او البناء او المناجم وحتى في مؤسسات الصناعة

(34) «La France au Maroc», op. cité, p. 65 .

(35) «Enquete de la Residence..», op. cité, pp. 117 , 165 , 168 , 229, 233, 295, 297, 298, 300, 301, et 303 .

(36) Ibid, pp. 164 , 167, 295, 298, 302, 303 et 204 .

(37) Ibid, p. 117 .

التحويلية . ولا يحتفظ ارباب العمل لمدة طويلة سوى باناس ثقة من امثال « الكابورال » وقد جاء في تحقيق الإقامة العامة عن منطقة تازة (٣٨) ان نسبة العمال المغاربة الدائمين لدى المستوطنين الزراعيين والمقاولين والمناجم والاشغال الشاقة هي واحد من كل ٥٠ عاملا من مجموع اليد العاملة المغربية بالمنطقة ، ويستخدم ارباب العمل في تأثير اليد العاملة المغربية قدماء الضباط وضباط الصف في الجيش الفرنسي « لمعرفتهم بالاهاالي » . او عمال اوربيين يحسنون استعمال العنف مع العمال المغاربة (٣٩) .

وبسبب قساوة ظروف العمل في القطاع الصناعي ، تقلص حجم اليد العاملة الاوروبية وانحصر دورها اكثر فاكثر في تأطير اليد العاملة المغربية، رغبة من اصحاب المؤسسات في تخفيض تكاليف انتاجهم بالاعتماد على اليد العاملة المغربية الرخيصة . ففي سنة ١٩٢٨ اعلن مفتش دائرة الشمال (٤٠)، انه « لن يكون من المفاجيء في مستقبل قريب نسبيا ، الا تشغل بعض الصناعات الا اليد العاملة الاهلية الاقل تكلفة والاكثر مرونة في اغلب الاحيان من اليد العاملة الاوروبية » (٤١) . وقد ظهر هذا الاتجاه جليا في قطاع البناء وخاصة مع استعمال الاسمنت المسلح وفي قطاع النقل . ومع بداية الازمة الاقتصادية العالمية ، اصبحت بعض الصناعات التي كان فيها العمال الاوروبيون يشكلون ٩٠ ٪ من عمالها تعتمد بنسبة ٩٠ ٪ على اليد العاملة المغربية (٤٢) : في حين ورد في تحقيق الإقامة العامة قبل اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ان عمال المصانع الكبرى بالدار البيضاء يتوزعون حسب الجنسية كالتالي : ٥٠ - ٦٠ ٪ مغاربة ، و ١٠ ٪ فرنسيون و ٣٠ - ٤٠ ٪ من بلدان اجنبية اخرى (٤٣) .

وبشكل عام ، ظل حجم اليد العاملة في قطاع الصناعة ، باستثناء البناء والاشغال العمومية وصناعة الالياف النباتية ضعيفا من حيث العدد بالمقارنة مع حجم اليد العاملة التي تجذبها الزراعة . ويرجع السبب في اعتقادنا الى عدة عوامل منها :

(38) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 303 . - Voir aussi «Rapport de Mr. Pascalet», op. cité, p. 521 .

(39) «La Question Ouvrière...», op. cité, pp. 12 - 13 . - « Le Patronat...», op. cité, pp. 27 - 28 .

(٤٠) كان بالمغرب دائرتان للشغل : دائرة الشمال، وتشمل الرباط وفاس والقيظرة ومكناس ووجدة وتازة ودائرة الجنوب وتشمل الدار البيضاء وفصالة ومراكش والجديدة والصويرة ووادي زم واسفي وسطات .

(41) Bulletin du travail, op. cité, p. 2 .

(42) Jean Gay, op. cité, p. 149 - «La Question Ouvrière ..», op. cité, p. 20 - «Le Patronat...», op. cité, p. 74 - Bulletin du Travail, op. cité, p. 2 .

(43) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 109 .

١ - ان قطاع الصناعة التحويلية ظل ضعيفا يقتصر على بعض الحاجيات الاستهلاكية مثل بعض المواد الغذائية (السكر وتصبير السمك والمطاحن وزيت الزيتون) وبعض الصناعات التعدينية والاجور المكلمة لصناعة البناء .

٢ - ان قطاع الصناعة الاستخراجية ظل مهزوزا طوال الفترة المدروسة . فبعد الفوضى التي مر بها في عهد ليوطي دخل في ازمة اليد العاملة ، ولم تسفر محاولة تنظيمه بانشاء مكتب الابحاث والمساهمات المنجمية ١٥ ديسمبر ١٩٢٨ عن اية نتيجة بسبب اندلاع الازمة الاقتصادية العالمية ، التي لم يخرج منها قطاع المناجم الا بمشقة بسبب تقلص الاسواق ، ليصطدم بالحرب العالمية الثانية .

٣ - ان العامل المغربي كان عاملا على الرغم منه . فبعد ان سلبه الاوربيون والاقطاعيون المغاربة اراضيهم واملاكهم لم يخدم حينه الى الارض . ويدفعه هذا الحنين الى القطاع الزراعي الذي يفضلته لمعرفته الكثيرة به ، على الرغم من قساوة العمل فيه ، على القطاع الصناعي المليء بالاطار ليس هناك مما يرغبه على ركبها غير قساوة الحياة .

وحسب احصائيات ١٩٣١ ، تطور عدد العمال في قطاع الصناعة من ٢٦٦٦ سنة ١٩١٨ الى ٤٠٦٠ سنة ١٩٢١ الى ٧٢٢٣ سنة ١٩٢٤ الى ١٠٤٩٩٠ سنة ١٩٢٧ الى ٤٥٠٥٢ سنة ١٩٣٠ منهم ١٠٥٣٤ اوروبيا و ٣٤٥١٨ مغربيا (٤٤) . في حين ورد في كتابات بعض المتخصصين في القضايا الاقتصادية المغربية في هذه المرحلة ، ان مجموع اليد العاملة في المغرب بلغ ٥٤٠٥٢ عاملا سنة ١٩٣٢ (٤٥) . ونسب البعض الاخر نفس الحجم لسنة ١٩٣٥ فسي القطاع الصناعي وحده (٤٦) .

واعتمادا على بطء نمو حجم اليد العاملة في القطاع الصناعي خلال العشرينات ، يمكن ان نقول ان هذه الاحصائيات عن مرحلة الازمة الاقتصادية العالمية ، مبالغ فيها . فقد رأينا كيف طوحت الازمة الاقتصادية العالمية بقطاع الصناعة الاستخراجية وادت الى اغلاق عدة مناجم واغلاق بعض مصانع الاسمنت بالدار البيضاء واصبحت مصانع اخرى مهددة بسبب منافسة الاسمنت البلجيكي الذي يستورد منه المغرب جزءا هاما من الصادرات البلجيكية المقدرة بثلاثي الانتاج وكذلك الامر بالنسبة لصناعة الخشب (٤٧) . وجاء في تقرير النائب الاشتراكي مارزاني (٤٨) ان الازمة الاقتصادية اصابت بالبطالة آلاف العمال المغاربة بلغ عددهم ١٠٠٠٠٠ عاملا سنة ١٩٣٣ مقابل ٣٠٠٠ عاملا

(44) Evin Guy, op. cité, p. 65 .

(45) «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 11.

(46) Leris : «Le Droit Ouvrier au Maroc», B. E. M. Janvier 1939 , p. 74 .

(47) Evin Guy, op. cité pp. 126 - 129 . - Jean Gay, op. cité, p. 148.

(48) Cité dans «Le Patronat..», op. cité, p. 74 et «La Question Ouvrière...», op. cité, p 20 .

اوروبي ، كما عمت البطالة المراكز الهامة مثل مراكش ومكناس وفاس . ونشير هنا ان الاحصائيات المتعلقة بالعمال المغاربة العاطلين تقوم على التقديرات لان ادارة الحماية لم تكن تهتم سوى باحصاء العاطلين الاوروبيين ولم يكن المكتب الاقتصادي (المكلف بالتشغيل) يقبل طلبات العمل من العمال المغاربة الا اذا كانوا «متخصصين» (٤٩) وهي الحالة النادرة جدا .

ومهما يكن من امر فان هذه الاحصائيات الرسمية لحجم اليد العاملة بالمغرب تبين مع تجاوز تحفظنا منها « الضعف العددي لليد العاملة في القطاع الصناعي بالمغرب بالمقارنة مع الاحصائيات الرسمية خلال نفس الفترة عن تونس (٥٥٤.٠٠٠ عامل منهم ٣٠٤.٠٠٠ تونسي) والجزائر ٩٠٤.٠٠٠ عامل منهم ٤٥٤.٠٠٠ جزائري (٥٠) .

ولقد كان عمال المناجم والصناعة التحويلية (مثل السكر والنسيج) والنقل وخاصة السكك الحديدية هم النواة الحقيقية الفعلية للطبقة العاملة المستقبلية بالمغرب . وظل قطاع الفوسفات يحتل الصدارة من حيث حجم اليد العاملة .

ففي سنة ١٩٢٨ كان يشتغل في الفوسفات وحده نحو ٣٦٠٠ عامل منهم نحو ٣٢٠٠ مغربي مقابل ٩٠٠٠ شخص في قطاع النقل منهم ٦٥٠٠ مغربي و٤١٢٢ عامل في مجموع المناجم الاخرى من بينهم ٣٦٤٩ عاملا مغربيا (٥١) . وفي سنة ١٩٣١ بلغ مجموع المستغلين (بالفتح) في المناجم ٩٠٠٠ شخص مقابل ٦٣٦٤ عاملا في قطاع الفوسفات وحده سنة ١٩٣٠ من بينهم نحو ٥٢٧٤ عاملا مغربيا (٥٢) .

وعلى اثر الجهود والمساعدات المالية والمادية ومختلف التسهيلات التي قدمتها المينروبول لتطوير النشاط المنجمي في اطار استعداداتها للحرب العالمية الثانية ، ارتفع عدد العمال في المناجم الى ١٤٤.٠٠٠ عاملا سنة ١٩٣٧ عاملا مغربيا و١٢٧٤ عاملا اوروبيا (٥٣) بما في ذلك عمال الفوسفات الذين ارتفع عددهم خلال الفترة نفسها من ٥١٧١ الى ٦٧٧١ عاملا .

والى جانب المناجم نجد السكك الحديدية التي بلغ عدد عمالها في خط وجدة - بوعرفة وحده ٤.٠٠٠ عاملا سنة ١٩٢٨ ، وشركة السكر المغربية وتستخدم ٥٨٠ عاملا سنة ١٩٣١ منهم ٥٠٠ عامل مغربي ، وشركة النسيج

(49) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 20 . - « Enquete de la Résidence...», p 110 ..

(50) Chombart de lauwé : «l'organisation Ouvrière et Artisanale...», op. cité, p. 81 .

(51) A. Bernard : «La Main d'Ouvre ...», op. cité, p. 299 . - Bouy, op. cité, p 50 .

(52) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 9 .

(53) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine ...», S.S.A.N., op cité, p. 348 . - B.E.M. Janvier 1939, p. 36 .

الافريقية البور دولية وعدد عمالها في نفس السنة ٣٠٠٠ عامل مغربي و٣٠٠ عامل اوروبي ، و٧ مصانع لتصبير السمك وتشغل كلاً منها ٢٠٠ امرأة في موسم الصيد البحري ، ومصنع الفوسفات الرفيع والمواد الكيماوية ويشغل ١٨٠ عاملاً منهم ١٥٠ مغربياً و٣٠ أوروبياً ومصنعي الاسمنت بحجى روش نورا وعدد عمالها ٨٠٠ عامل سنة ١٩٣٢ منهم ٧٠٠ عامل مغربي (٥٤) .

وزيادة على هذا الضعف العددي للبروليتاريا المغربية في المناجم والمؤسسات الصناعية وظروفها المادية والسكنية وطبيعة العمل المنوط بها وشروط التشغيل التي لا تسمح لها بالاستقرار كان ارباب العمل بتشجيع من ادارة الحماية يعملون على تنفيذ الصراعات الجهوية والقبلية وخلق الحزازات بين العمال المغاربة باختيارهم اليد العاملة من مناطق معينة ورفض ابناء المناطق الاخرى (٥٥) وتوسيع الهوة بين اليد العاملة المغربية واليد العاملة الاوروبية ، والعمل على منع تحول الفلاحين المغاربة العاملين في القطاع الصناعي على الرغم من قلة عددهم الى كتلة بروليتارية سلوكا وعقلية. ودلت انتفاضة يونيو ١٩٣٦ ، على فشل ادارة الحماية والمؤسسات الصناعية في سياستهما .

٢ - الاجور والمستوى العائلي

١ - الاجور :

تكتسي الاجرة بالنسبة للعامل المغربي ، اهمية مزدوجة : تلبية حاجيات عائلته الصغيرة المتكونة من الزوجة والاولاد من جهة ، واقتصاد مبلغ بين الحين والآخر لارساله الى ابويه واخوته في القرية من جهة ثانية ومن اجل هذا يتحمل تضحيات كبرى ، بالتضحية بكثير من حاجياته الضرورية ويتحمل بصبر جميع القهر الجسدي والنفسي الذي يسلطه عليه ارباب العمل . وجاء في تحقيق الاقامة في هذا الموضوع : « يمكن القول ، ان الفكرة الوحيدة التي تجعله (اي العامل المغربي) يبقى في العمل ، هي الواجب بان يبعث الى ما وراء الاطلسي الى عائلته التي يعتبر مصدرها الوحيد ، جزءا من اجرتة » (٥٦) .

وعندما نتحدث عن اجور اليد العاملة المغربية ، فان من اللازم علينا ان نفرق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي للمسألة . اذ يحدث في كثير من الحالات ان لا يحصل العامل من اجرة ٦ فرنكات المتفق عليها مع رب العمل ،

(54) «La Question Ouvrière.», op cité, pp. 9 et 10 . - Evvin Guy, op. cité, p. 124 .

(55) Trystram , «Les Relations Industrielles...», op. cité, p. 365.

(56) «Enquete de la Résidence...», op. cité, p. 111 - « Le Patronat...», op cité, p 32 - Bouy, op. cité, p. 102 .

الا على ٣ فرنكات ، وتختفي الفرنكات الاخرى بين مساعدي « الباترون » بما فيهم « الكابورال » (٥٧) . ذلك ان اجرة اليد العاملة المغربية لم تكن تخضع لقانون او رقابة . وظل ارباب العمل رسميا الى صدور قانون الحد الأدنى للاجور سنة ١٩٣٦ ، وعمليا طيلة المرحلة المدروسة يتمتعون بالحرية المطلقة في معاملة اليد العاملة المغربية تحت شعار « دعه يعمل، دعه يمر » الرأسمالي ، وبحجة احترام قانون العرض والطلب . وفي ظل هذه العلاقة الغير المتكافئة بين الذئب والحمل ، نشط ارباب العمل بتأييد فعلي او ضمني من ادارة الحماية في استناب وسائل تسمح لهم باستعادة الجزء اليسير من الاجرة الذي يصل الى يد العامل وذلك حتى يتسنى لهم انجاز مشاريع باقل التكاليف ، تصل احيانا الى حد انجازها مجانا . فكان ارباب العمل يقومون وبشكل منظم بخضم جزء هام من اجرة العامل قد يصل الى نصف الاجرة لاقبل سبب بحجة ارتكاب مخالفة وهو ما كان يعرف بنظام الغرامات (٥٨) ، وكذلك التماطل في دفع اجرة العامل الاسبوعي مدة قد تصل الى شهر كامل وفي بعض الاحيان الاكتفاء بمنحه تسهيلات فقط ، ويتعين عليه الحصول على اجرته كاملة القيام باجراءات قد تستغرق ١٨ شهرا او ارغام العامل على الاختيار بين قبول تخفيض اجرته او الطرد (٥٩) . وفي حالة عرض المشكل على القضاء كان ارباب العمل يخرجون دائما منتصرين وفي اغلب الاحيان كان يستحيل على عامل تنتظره افواه جائعة ، ان يتوقف لحظة واحدة عن البحث عن عمل آخر ليخوض معركة قضائية خاسرة مسبقا مع رب عمله السابق او يرفض اجرة ولو منخفضة . وذهب الحال ببعض منظري الاستعمار من أمثال روني هوفر (R. Hoffherr) الى الالحاح على ضرورة دفع الاجور عينا للعمال المغاربة لارغامهم على الاستهلاك (٦٠) . فكان اصحاب المؤسسات يجبرون العامل المغربي على شراء مواد غذائية من الصنف الرديء في دكاكين اقاموها في المؤسسات بأسعار باهظة .

ولم تكن اليد العاملة المغربية كلها متساوية في درجة استغلالها. فالكابورال يتقاضى ثمننا لقساوته على اخوانه ، اجرة مرتفعة جدا نسبيا، ووصلت سنة ١٩٣٥ بميناء الدار البيضاء الى ٣ مرات اجرة العامل المغربي (٦١) كما كان ارباب العمل يستغلون ببشاعة اكثر اليد العاملة المغربية النسوية

(57) «Le Patronat ...», op. cité, p. 81 et «La Question ..», op. cité, pp 13, 14, 22 et 28 .

(58) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 229 - «Les Greves de Juin..», op. cité, pp 421 et 422 .

(59) «Rapport de Mr. Pascalet...», op. cité, p. 521 - « Le Patronat..», op cité, p 81 .

(60) R.Hoffherr : «L'Equilibre..», op. cité, p 66 .

(61) Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 197 - « La Question Ouvrière...», op cité, pp. 13 et 14 .

والاطفال . ففي الوقت الذي اقتحمت فيه المرأة المغربية ميادين عمل اكثر خطورة مثل المناجم والبناء والمواني كانت اجرتها تصل بصعوبة الى نصف اجرة زميلها المغربي ، وتعرض بدورها لنفس اساليب الابتزاز السابق ذكرها . وفي سنة ١٩٣٨ اعترف الجنرال نوغيس ببشاعة استغلال اليد العاملة النسوية (٦٢) ، الا انه لم يتجاوز حد الاعتراف بذلك وكرس في نفس الوقت هذا الاستغلال بتحديد ٦ فرنكات كحد ادنى لاجرة الرجل و ٢ - ٣ فرنكات لاجرة المرأة المغربية . ولم يكن هذا القرار يشمل سوى اليد العاملة المغربية في القطاع الصناعي والمؤسسات العمومية ، وظلت هذه الاجور مجمدة الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

ومع ان العامل المغربي هو ركيزة الاقتصاد الاوروبي ، وببذل من الجهد اضعاف ما يبذله العامل الاوروبي مما جعل ارنست بوي يقول « من الجائز ان نتساءل اذا كان العامل الاوروبي قادرا على القيام بنفس الاعمال المضنية التي يؤديها العامل الاهلي » (٦٣) ، فان اجرة العامل المغربي اقل بعدة مرات عن اجرة العامل الاوروبي . واهم تفسير اعطي لهذا الاجحاف هو الاختلاف الاصلي في المستوى المعاشي بين العامل المغربي والعامل الاوروبي . ذي الحاجيات العديدة والذي لا يمكن ان يقبل بان يتساوى في الاجرة مع العامل المغربي الذي « تكفيه لغذائه قطعة من خبز الشعير وحفنة من التين الجاف او التمر ولا ينفق شيئا على السكن ولا الاثاث ، اما النساء ، وهن المصدر الرئيسي للنفقات بالنسبة للعامل الفرنسي او الاميركي ، فانهن لا يعرفن ما هي الكماليات ولا نفقات الزينة ولا حتى نفقات المتطلبات البسيطة » (٦٤) وحتى عندما يكون العامل المغربي متخصصا فان اجرة تقل عن اجرة عامل اوروبي له نفس التخصص بمرتين ، وتقل عنها في بعض الاحيان باربع مرات .

ففي ١٨ يونيو ١٩٣٦ صدر اول قانون يحدد الحد الادنى للاجور في ٤ فرنكات للعمال المغاربة الذكور ، الا انه في نفس الوقت حدد اجرة العامل الاوروبي في ثلاث او اربع مرات اجرة العامل المغربي في نفس المهنة . فقد حدد اجرة العامل المنجمي المغربي بالرباط والقنيطرة في ٩٠ر. فرنك للساعة واجرة رفيقه الاوروبي في ٤ فرنكات للساعة . وفي الجديدة تحددت اجرة اللحام في ١٤ فرنك لليوم واجرة الاوروبي في نفس المستوى من التخصص في ٤٠ فرنك لليوم ، واجرة العامل المغربي في مكناس وفاس ٤٤٠ فرنك في اليوم والاوروبي ١٦ فرنك (٦٥) .

(62) Discours au Conseil du Gouvernement le 28/6/1938, B.E.M. Juillet 1938, p. 211 .

(63) Bouy, op. cité, p. 61 .

(64) Ibid, p. 61.- A. Bernard : «La Main d'Oeuvre...», op. cité,p.307

(65) B.E.M. Octobre 1936 : «Bordereaux des Salaires Minima Arretés par les Commissions Régionales du Maroc et Annexés au Marchés de Travaux Publiques». p. 333 (Tableau) .

ولم يكن العمال الاوروبيون متساوين في هذا الامتياز . فالعمال الفرنسيون يتقاضون اجورا اعلى من زملائهم الاوروبيين الآخرين « لانهم اكثر حرصا على رفاهيتهم » (٦٦) .

١ - الاجور في القطاع الزراعي :

تختلف الاجور من منطقة الى اخرى . وحسب تحقيق الاقامة العامة . كان متوسط الاجرة اليومية حسب المناطق كالآتي :
منطقة وجدة : من ٣ الى ١٠ فرنكات ومنطقة تازة : ٣ - ١٥ فرنك وفاس : ١٠ - ١٢ فرنكا ومكناس ٧ - ١٢ فرنك والغرب : ٥٠ - ٥٥ فرنك . ١٠ فرنكات والرباط : ٨ - ١٠ فرنكات والشاوية ٦ - ٨ فرنك ودكالة : ٦ - ٨ فرنك ، ومراكش : (ديسمبر ١٩٢٨) : ٦ - ٨ فرنك وتادلة ووادي زم : ٦ - ٨ فرنك (٦٧)، وهي اجور اقل في مجملها من الاجور التي يدفعها المستوطنون الزراعيون الاوربيون لليد العاملة المحلية في الجزائر (١١ فرنك) وتونس (١٥ فرنك) (٦٨) .

ويخفي هذا المعدل للاجور حقائق مريرة . ففي نفس الفترة كانت اجور العمال المغاربة في الزراعة الاوروبية تنخفض في دائرة صفرو الى ١٥٠ فرنك وفي دائرة وادي زم الى ٢٥٠ فرنك في السنة (٦٩) اي ٩٥٠ فرنك في اليوم بمعدل ٣٦٥ يوم عمل في السنة وهي اقل من الاجرة التي كان المستوطنون الزراعيون يستخدمون بها العمال المغاربة سنة ١٩١٣ في مناطق مراكش والشاوية والرباط والتي كانت تتراوح بين ١٥٠ فرنك - ٢ فرنك وتصل في فصل الصيف في اقليم الرباط الى ٣ فرنكات (٧٠) .

ويشتد ضغط الاستغلال اكثر على اليد العاملة النسوية المغربية والاطفال، فاجرة المرأة تنخفض الى ٣ فرنكات في دكالة ومراكش والرباط، و٢٥٠ فرنك في سيدي قاسم (٧١) . ونشير الى ان هذه اجور العاملات الموسميات، وهي اعلى من اجور العاملات الدائمات . وفي موسم الحرث والحصاد، يحسب ارباب العمل ضمن الاجرة «وجبة غذائية» لكل فرد تتكون من ربع ديكايلتر من الشعير او الذرة و٥٦ ليترات من اللبن او الماء لكل ١٠ عمال وغالبا ما تكون هذه «الوجبة» على شكل كسكسي باللبن يعرف في المغرب باسم «سيكوك» وهي وجبة لا تتغير طيلة الموسم (٧٢) .

(66) «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 458 .

(67) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 117 .

(68) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 303 .

(69) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 297 et 300 .

(70) Ibid. pp. 164, 167 et 229 .

(71) Ibid. pp. 167, 171, 229 et 232 .

(72) Ibid, p. 297 . - «Metiers et Classes Sociales..», op. cité, p. 167.

وعلى عكس أعمال العامل الموسمي المحددة، كانت مهمات العامل الزراعي الدائم غير محددة. ففيه العامل الزراعي والخادم والراعي ويقوم بجميع الخدمات الزراعية والمنزلية، ويرعى ماشية المستوطن الزراعي من الثانية صباحا الى مطلع النهار ومن الخامسة بعد الظهر الى حلول الليل (٧٣). مقابل اجرة اقل من اجرة العامل الموسمي .

اما العامل الزراعي الاوروبي، فيتقاضى اجرة مرتفعة جدا تتراوح في منطقة الرباط بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ فرنك شهريا وفي الشاوية بين ٨٠٠-١٦٠٠ فرنك وفي المغرب بين ١٠٠٠-١٦٠٠ فرنك ويتقاضى في منطقة مراكش بين ٤٠٠-٧٠٠ فرنك يوميا وفي تادلة بين ٥٠٠-٧٥٠ فرنك يوميا وفي مكناس بين ٧٠٠-١٢٠٠ فرنك شهريا، وكان نفس العامل يتقاضى سنة ١٩١٣ اجرة تتراوح بين ٤٠٠-٧٥٠ فرنك يوميا في منطقة الرباط (٧٤) اي ان أجرته اصبحت تساوي بين ٨٣٣-٨٦٦ مرة أجرته سنة ١٩١٣ بمعدل ٣٠ يوما في الشهر .

وبمقارنة اجور العمال المغاربة والاوروبيين في الزراعة نلاحظ ان اقل اجرة للعامل الاوروبي سجلت في مكناس (٧٠٠ فرنك شهريا) وان اكثر اجرة العامل المغربي ارتفعا سجلت في تازة (١٥ فرنك)، وبمعدل ٣٠ يوما في الشهر تكون الاجرة الدنيا للعامل الاوروبي تساوي ١٥٥ مرة الاجرة العليا للعامل المغربي. في حين كانت الاجرة الدنيا للعامل الاوروبي في الرباط تساوي في حدها الادنى اربع مرات وفي حدها الاعلى ٦٦ مرات اجرة العامل المغربي وفي مراكش ٦٦ مرات - ٨٧ مرات وفي الشاوية ٤٤ - ٦٦ مرات وفي مكناس ٣٣ - ٤٤ مرات وفي الغرب ٦-٣٣ مرات .

وزيادة على هذا التفاوت في الاجرة، كان العامل الاوروبي يحصل على امتيازات هامة مثل السكن وبعضهم على الاكل ايضا والحق في استغلال قطعة ارض في تربية الدواجن او زرع الخضر بالاضافة الى مكافآت مالية سنوية، اذ يحصل العامل الاوروبي في الكروم على ٣-٥ فرنك سنويا عن كل هكتولتر من الخمر، ويحصل سائق الآلات الزراعية على ٢٥ فرنك عن كل قنطار من القمح بالاضافة الى راتب شهري مضاعف في فاتح يناير من كل سنة، ويحصل المسير في منطقة الغرب مثلا على مكافأة قدرها ٥٠-١٠٠ بالمئة من الارباح المحصل عليها وتتراوح قيمتها النقدية بين ٧٠٠ الى ١٠٠٠ فرنك ويحصل في دكالة على مكافأة سنوية قدرها ١٥٠٠ فرنك زيادة على امتيازات اخرى تتراوح قيمتها بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ فرنك (٧٥) .

(73) «Enquete de la Résidence..», op. cité, p. 167 - «Metiers et Classes Sociales ..», op. cité, p 168 .

(74) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 164, 167, 227 , 231 , 295 et 298 .

(75) Ibid, pp. 171, 231, 295 et 305 .

٢ - الاجور في القطاع الصناعي :

تميزت الاجور بنفس الفارق الكبير بين اجرة العامل المغربي واجرة العامل الاوروبي. ويتجلى هذا الفارق بوضوح كبير حتى عندما يكون المغربي والاوروبي متخصصين في نفس المهنة. وقد جاء في تحقيق اجري سنة ١٩٢٧ (٧٦) ، ان النجار الاوروبي يتقاضى ٥٠ فرنكا يوميا في فاس وتازة و٣٧٥٠ فرنك في الدار البيضاء، ويتقاضى النجار المغربي في المدن السابقة على التوالي: ٢٤ فرنك، ٢٠ فرنك و٧٥٠ فرنك، ويتقاضى العامل الاوروبي في البناء في مكناس ٤٠ فرنك مقابل ٢٥ فرنك للعامل المغربي في نفس المهنة، وفي فضالة ٤٠ فرنك للعامل الاوروبي و١٥ فرنك للعامل المغربي وتتسع الهوة اكثر بين الاجرتين في دائرة الجنوب ففي سطات يتقاضى النجار الاوروبي ٣٠ فرنك يوميا والمغربي ٨ فرنكات. وفي وادي زم يتقاضى الاوروبي في اشغال الحفر ٤٥ فرنك والمغربي ٩ فرنكات، وفي الصويرة ٢٥ فرنك للاول و٥ فرنكات للثاني . وفي الجديدة يتقاضى الحداد الاوروبي ٤٠ فرنك والمغربي ١٠ فرنكات . وفي الصويرة يتقاضى الميكانيكي الاوروبي ٤٠ فرنك والمغربي ١٥ فرنك وفي سطات ٣٠ فرنك للاول و١٠ فرنكات للثاني - وتحدد الاجور على نفس النوال بين المغاربة والاوروبيين في مختلف القطاعات.

ولم يطرأ اي تغيير على هذا التفاوت حتى في الظروف المواتية لليد العاملة المغربية فخلال ازمة اليد العاملة التي شهدت ارتفاعا طفيفا في اجور العمال المغاربة، ظلت اعلى اجرة للعامل المغربي مساوية لاقل اجرة للعامل الاوروبي، وتقل عنها في بعض الاحيان بنحو ٥ الى ٢٠ فرنك (٧٧). وفي سنة ١٩٣٠، كان العامل المغربي يتقاضى في مناجم الفوسفات ١٠ ف - ١٥ ف وزميله الاوروبي ٥٠ ف - ٦٠ ف، وتصل اجرة العامل الاوروبي المتخصص في البناء الى ١٠٠ فرنك في حين تتراوح اجرة المتخصص المغربي بين ٢٥-٣٠ فرنك (٧٨) . وعلى اثر انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على المغرب انهارت اجور العمال المغاربة في المدن الساحلية من متوسط ١٠ فرنكات سنة ١٩٢٩ الى ٨ فرنكات ١٩٣٢ الى ٧ فرنكات ١٩٣٣ الى ٦٥ فرنكات ١٩٣٤، وانخفضت اجور العامل المغربي في البناء في الدار البيضاء من ٢٠ - ٢٥ فرنك سنة ١٩٣٢ الى ٢٥٠ فرنك - ٨ فرنكات سنة ١٩٣٤، وازداد انهيارها في جميع القطاعات لغاية ١٩٣٦، اذ اصبحت اعلى اجرة في الورشات وفي المؤسسات الخاصة ٣ فرنكات، وتراوح في الورشات التابعة للبلدية من ٣٥٠ فرنكات الى ٥ فرنكات. كما انخفضت اجرة المغربي المتخصص في البناء الى ٧ فرنكات مقابل ٢٥-٣٠ فرنك للاوروبي، واجرة النجار ١٠-١٢ فرنك، مع العلم ان «ايام العمل في الاسبوع

(76) Bulletin du Travail, op. cité, Tableaux, pp. 4, 5, 6 et 7 .

(77) «Rapport de M. Pascalet», op. cité, p 521 - Evin Guy , op. cité, p 69.- «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 111 et 305.

(78) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 303 .

بالنسبة لاغلبهم لا تزيد عن ٣ او ٤ ايام وفي بعض الاحيان لا تزيد عن يومين، الشيء الذي يجعل الراتب الاسبوعي يتراوح بين ٢٠-٢٥ فرنك» (٧٩) .
وبشكل عام، اسفرت الازمة الاقتصادية العالمية عن انخفاض اجور العمال المغربية من ١٩٢٩ الى ١٩٣٤ بنسبة ٥٠ بالمائة، ومن ١٩٢٩ الى ١٩٣٦ بنسبة ٧٠ بالمائة (٨٠) .

وقد ظلت احدى مميزات مرحلتنا هي الانعدام الكلي لاي تناسب بين اجور المغربية واسعار المواد الغذائية الضرورية. فخلال ازمة اليد العاملة، كان يستحيل على عامل يتقاضى ٧ فرنكات يوميا ان يضمن الحاجيات من الملابس والنفاء لعائلة تتكون من الزوجة وولدين ولوحظ منذ هذا الوقت ان المفرب اصبح «بلد المعيشة الغالية» وان الاجور انخفضت في بعض مناطقها عن سنة ١٩١٤ بالنسبة للقوة الشرائية للنقود (٨١) . وازدادت الوضعية سوءا بعد الازمة الاقتصادية، فقد جاء في تحقيق الدكتور ماثيو وبارون انه كان من الممكن (٨٢) سنة ١٩٣٦ عندما صدر قانون الحد الادنى للاجور (٤ فرنكات) شراء بهذه الاجرة ٦ كيلو غرام من الشعير ونحو ٣٥ سنتيلتر من زيت سوجا. وفي سنة ١٩٣٧ لم تعد هذه الكمية من النقود تكفي لشراء اكثر من ٣٠٠٠، ٣ كلف من الشعير و ٢٠ سنتيلتر من الزيت وذلك انه خلال الفترة بين ماي ١٩٣٦ - وماي ١٩٣٧، ارتفعت اسعار دقيق القمح الصلب بنسبة ٦٢ بالمائة للكيلوغرام واسعار الشعير بنسبة ٧٠ بالمائة للقطار والسكر ٢٨ بالمائة للكلف وزيت الزيتون ١٠٠ بالمائة للتر الواحد والزبدة ٨٠ بالمائة للكلف في حين كان يوجد عمال في ازموور مثلا يتقاضون اجورا تتراوح بين ٧٥ر. فرنك - ٢ يوميا (٨٣)، وهي اقل بكثير من الحد الادنى. وفي سنة ١٩٣٨، صدر قانون يرفع الحد الادنى للاجور الى ٦ فرنكات، جمد هذا الحد خلال الحرب العالمية الثانية، في حين كانت الاسعار تشهد ارتفاعا متواصلا محموموا بلغت نسبة ارتفاعها في بعض المواد ١٠٠ بالمائة (٨٤) .
وقد جنى ارباب العمل ارباحا خيالية من وضعية اجور اليد العاملة المغربية. ففي سنة ١٩٣٤ دفعت المناجم ٣٣١٢٥٠٠٠ فرنك اجرة لاجمموع

- (79) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques et niveaux de Vie Indigène au Douar Douror», B.E.M. Juillet 1936 , p. 178 . - «La Question Ouvrière..», op. cité, p 22 . - Annuaire de Statistique Générale du Maroc, 1936, p. 40 , cité dans «Les Grèves de Juin..», op. cité p. 421 .
(80) «Le Patronat ..», op. cité, p. 71 et «La Question Ouvrière..» op. cité, p. 23
(81) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp 109, 172 et 173 .
(82) Dr. Mathieu et Baron : Quelques Budgets de Travailleurs Indigènes», B.E.M. Juillet, 1937, pp 213 et 214 .
(83) «Métiers et Classes Sociales..», op. cité, p. 168 .
(84) «L'Ouvrier Mineur ..», op. cité, p. 87 .

مستخدميها من مغاربة وأوروبيين مقابل إنتاج قيمته ١٥٢.٠٠٠.٠٠٠ فرنك، كما حصلت صناعة الالياف النباتية على إنتاج تزيد قيمته عن تكاليف الانتاج بنحو ١٨٤.٠٠٠.٠٠٠ فرنك (٨٥). وانعكست اثار هذه الوضعية الاستغلالية بشكل مروع على المستوى المعاشي للجماهير المغربية عموما واليد العاملة منها على الخصوص .

٢ - المستوى المعاشي:

جاء في دراسة لروني هوفر (٨٦) سنة ١٩٣٥، ان المواد الغذائية تستحوذ على نسبة تتراوح بين ٥٢-٦٣ بالمئة من ميزانيات العمال المغاربة في حين يخصص العمال الاوروبيون لنفس الغرض نسبة اقل من ميزانياتهم ، ويستنتج الكاتب انه كلما انخفض مستوى المعيشة الا وارتفعت نسبة النفقات المخصصة للتغذية من النفقات الكلية. وكشف عن انخفاض عدد الحريات في الوجبة الغذائية للعمال المغاربة في الورشات الحضرية الى ١٨٠٠ حرية بينما يحدد الخبراء ٢٥٠٠ حرية اللازمة في الوجبة الغذائية في البلدان الحارة .

وقد لعبت الازمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية دورا مكمل لسياسة الحماية في انهيار المستوى المعاشي للجماهير المغربية. ففي سنة ١٩٣٤، انخفض مستوى معيشة السكان المغاربة بنسبة ٣٠ بالمئة (٨٧) وكان فيوليت في سنة ١٩٣٣ قد وصف امام مجلس الشيوخ الفرنسي اكثر من نصف « السكان الاهالي » بانهم انصاف مستهلكين (٨٨) نتيجة لحالتهم المزرية .

وفي سنة ١٩٣٧ سجل نقص خطير في التغذية في الاوساط العمالية المغربية حدده الدكتور ماتيوي وبارون (٨٩) بنسبة ٣٣ بالمئة بالقياس السبي المستوى المعترف به دوليا. كما حدد الكاتبان ثمن وعدد الحريات اللازمة في الوجبة الغذائية لبعض الفئات العمالية على الشكل التالي :

ثمن الحريات اللازمة لشخص لا يبذل اي مجهود عضلي: ١٦٣ فرنك .

عدد الحريات اللازمة للمرأة المرضعة : ٣٠٠٠ حرية، ثمنها ٢٠٤ فرنك .

عدد الحريات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا خفيفا: ٣٦٠٠ حرية ثمنها ٢٤٤ فرنك .

عدد الحريات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا كبيرا : ٤٠٠٠ حرية ثمنها ٢٧٢ فرنك .

عدد الحريات اللازمة لشخص يبذل مجهودا عضليا كبيرا جدا : ٤٨٠٠

(85) L. Clariond : «Le Rôle de la Mine ..», op. cité, (S.S.A.N.)p348

(86) R. Hoffherr : «Les Méthodes d'Appréciation des Niveaux de vie Indigène au Maroc», R.A. Juin 1935, pp 34 et 35 .

(87) A. Bernard : «Maroc de 1934», A.F. Mai 1934, p. 265 .

(88) Cité par Ed. Payen : «Question des Blés ..», op. cité, p. 235.

(89) Dr. Mathieu et Baron : «Quelques Budgets..», op. cité, p 214.

ثمنها ٣٢٦ فرنك .

هذا بالإضافة الى حاجيات الجسم من البروتينات والدهون والمعادن والفيتامينات. ولقد ظل سوء التغذية من صفات حياة العائلة العمالية المغربية طيلة عهد الاحتلال الفرنسي بحيث سجل روبير مونتاني في نهاية الاربعينات (٩٠) ان الوجبة الغذائية للعائلة العمالية بمدينة القنيطرة اقل بكثير من المستوى الطبيعي .

واذا خضعنا لخلاصة هو فر حول التناسب العكسي بين الارتفاع في حصة المواد الغذائية في ميزانية العائلة والانخفاض في مستوى المعيشة، بعض العينات من ميزانيات العائلات المغربية الواردة في دراسة الدكتور ماثيو وبارون، وفي دراسة احمد باحنيني وجورج لوكا (٩١). نصل الى نتيجة هي ان سنة ١٩٣٧ كانت بالفعل اقصى من سنوات الازمة الاقتصادية العالية. فنسبة حصة التغذية تتراوح بين ٦٥١٥ - ٨٣٠١ بالمية في مجموع نفقات العائلة وتشكل الذرة احدى المكونات الاساسية للوجبة الغذائية وتتراوح نسبتها من النفقات الاجمالية بين ١٠٢١ - ٤٣٠١ بالمية وكذلك الشعير : ١٥٧٠ - ٢١٤٩ بالمية والسكر والشاي : ١١٠٩ - ٣٣ بالمية. في حين تتراوح نسبة اللحوم من النفقات الاجمالية بين ٢٠٤ - ٧٧٦ بالمية والزيت ٣٢٣ - ٣٧٥ بالمية والملابس ٣٠٢ - ٧٣ بالمية. كما يعتبر الكراء بالوعة خطيرة تبتلع نسبة هامة من الميزانية العالية تتراوح خارج الاحياء القصديرية بين ١١٢ - ١٦٩ بالمية . وتتراوح مدخولات هذه العائلات بين ٢١٥ فرنك - ٦٠٠ فرنك شهريا، وهي مدخول عمل اثنين او اكثر من افراد العائلة .

اما العائلات المغربية البورجوازية فقد كانت تعيش في مستوى اعلى بكثير، من مدخول منتظم ومرتفع، واخترنا نموذجا لهذه الفئة الاجتماعية في عائلة مدخول ابنها الموظف ٩٠٠ فرنك شهريا بالإضافة الى مدخولات اخرى من املاك عقارية وارض وامتلاكها المنزل الذي تسكن فيه ويبلغ مجموع دخلها الشهري ٢٤٠٦ فرنك وتخصص للتغذية نسبة ٦٣٥٢ بالمية من النفقات الاجمالية ويمثل الشاي والسكر ١٢٩ بالمية واللحوم (الغنم والبقر والدجاج والسماك) والبيض والحليب ١٧٦٤ بالمية والملابس ١٥٤٧ بالمية، وتحقق من مدخولاتها اقتصادا شهريا يبلغ ٨٨٠ فرنك، بينما تتميز ميزانيات العائلات العمالية بالعجز المستمر يصل الى ٧٥٢ فرنك سنويا .

اما في البادية فلم يكن مستوى معيشة العامل الزراعي يختلف عن الخماس الذي كان يحاول تغطية العجز الدائم بالاقتراض من صاحب الارض، وحتى

(90) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 236 .

(91) Dr. Mathieu et Baron : «Quelques Budgets..», op. cité Budgets nos 1, 4, 5 et 7, pp 208 - 212 . - Ahmed Berahimi et Georges Lucas : «Budgets Citadins à Fez», B.E.M. 1938 (Janvier : Budgets nos 3, 4, 5 et 6, pp. 27 et 28) et (Juillet : Budgets nos 2, 3 et 4) .

الخماس المحفوظ لم يكن في استطاعته ان ينفق اكثر من ٦٤٢ فرنك سنويا (٩٢) اي اقل من الاجرة الشهرية الاكثر انخفاضا لعمال اوروبي في الزراعة . ويجد الفلاح الصغير والمتوسط نفسيهما في وضعية مشابهة تقريبا . فالضرائب تبتلع ٢٢ بالمئة من مدخولهما الزراعي وتليها الديون الدائمة ومصاريف الزراعة وارتفاع الاسعار، فيختفي في اسابيع قليلة ما تبقى من مدخولهما، مما يجبرهما على القيام «بأعمال مكملة» لتحقيق توازن بين المداخيل والنفقات، فيتحولان الى بائع متجول او راع لدى ملاك كبير او بائع ملح او عامل في ورشة (٩٣) . واصبحت بالتالي معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين في مناطق مثل تافيلالت تنحصر في رغيف من الشعير والتمر وحساء من الخضر والشاي، ولا يعرفون اللحم اكثر من مرة في الشهر . وعلى مقربة من هذا البؤس يعيش الاقطاعيون والشيوخ والقياد، وعلى رأسهم قياد كلاوة، في بحبوحة من النعيم بما ابتزوه من املاك واموال الفلاحين في قصور «مزخرفة حسب ذوق المدن، غرفها مفروشة بزرابي كبيرة ويقدمون لضيوفهم كل الطويات الامريكية الممكنة» (٩٤) .

واذا كانت العائلة المغربية الشعبية بمدخولين او اكثر شهريا تعجز عن اشباع حاجياتها الضرورية من الغذاء والملبس فماذا نقول عن العائلات ذات المدخول الواحد او التي لا مدخول لها على الاطلاق في مجتمع تسود فيه البطالة ونقص التشغيل ؟

لقد جاء في احصاء مارس ١٩٣٦ (٩٥) ان عدد المغاربة المسلمين الذين تتراوح اعمارهم بين ١٦ - ٦٠ سنة يبلغ ١٩٨٧٦٦٧ نسمة اي ان اكثر من ٣٤١٠٠٠ نسمة لا يمارسون اي عمل بالاضافة الى ان عدد المغاربة البالغين سن العمل يتزايد سنويا ابتداء من ١٩٣٥ بمعدل ١٠٠.٠٠٠ شخص (٩٦) .

لقد اهتمت ادارة الحماية اولا واخيرا بتحقيق رفاهية وسعادة الاقلية الاوروبية وتوفير لافرادها من صناعيين ومستوطنين زراعيين وموظفين امكانيات ما كانوا ليحصلوا على مثلها في الميتروبول او في اي بلد اوروبي اخر .

واذا كانت اليد العاملة الاوروبية تشكل ارسنقراطية بالنسبة لليد العاملة المغربية، فان فئة الموظفين الاوروبيين هي الارستقراطية الفعلية بين مجموع فئات المستخدمين (بالفتح) الاوروبيين، اذ على همة هذه الفئة وفعاليتها يتوقف الى حد كبير مصير الوجود الاستعماري، وتمتص رواتب الموظفين القسم الاكبر من ميزانية المغرب السنوية، وبلغت ٦٦ بالمئة سنة ١٩٣٣، و٥٥ بالمئة

(92) G. Hardy : «Une Enquete Marocaine..», op. cité, p. 14 .

«Métiers et Classes Sociales..», op. cité, pp. 166 et 167 .

(93) H. Bruno : «Le Cultivateur Indigène et les Impôts» R. C. Mars 1934, p. 75 .

(94) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, pp 103 et 118 - C.P. Jouamat, op. cité, p. 4 .

(95) «Aperçu sur les résultats statistiques..», op.cité, pp 110 et 111.

(96) Henri Nazoyer : op. cité, p. 194 .

سنة ١٩٣٥ و ٤٠ بالمئة سنة ١٩٣٩ (٩٧). وكانت اجرة الموظف تصل سنة ١٩٢٨ الى ٢٠٠٠ فرنك شهريا في الادارة و ٣٠٠٠ فرنك في المكاتب التجارية (٩٨). وتسهر ادارة الحماية باستمرار على حماية الموظفين، وخاصة الكبار منهم، من الازمات الاقتصادية التي لم تكن مدخولاتهم الخيالية تحس بها بكل تأكيد . وهكذا صدر في ١١ يناير ١٩٣٤ ظهير ملكي ينص على الزيادة في رواتب الموظفين الكبار الذين يتقاضون اجرة تزيد عن ١٢٠٠٠ فرنك شهريا بالنسبة التالية (٩٩) : زيادة ٢ بالمئة من الرواتب المتراوحة بين ١٢٠٠٠ فرنك و ١٥٠٠٠ فرنك، و ٣ بالمئة في الرواتب بين ١٥٠٠٠ و ٢٠٠٠٠ فرنك و ٤ بالمئة في الرواتب بين ٢٠٠٠٠ و ٢٥٠٠٠ فرنك، و ٥ بالمئة في الرواتب بين ٢٥٠٠٠ و ٣٠٠٠٠ فرنك، و ٦ بالمئة في الرواتب بين ٣٠٠٠٠ و ٥٠٠٠٠ فرنك، و ٧ بالمئة في الرواتب بين ٥٠٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠ فرنك شهريا، هذا بالإضافة الى امتيازات اخرى مثل السيارات والسكن والمكافآت المختلفة .

وينعكس ارتفاع المستوى المعاشي للاروبيين في الزيادات المسترسلة سنة عن اخرى في اقتناء المواد الكمالية كما تبين ذلك الارقام التالية (١٠٠) حول الزيادة السنوية في السيارات الجديدة بالمغرب : ١٩٢٧ : ١٩٨٨ سيارة جديدة - ١٩٢٨ : ٣١٥١ سيارة - ١٩٢٩ : ٣٩٧٣ سيارة - ١٩٣٠ : ٣٦٢٩ سيارة - ١٩٣١ : ٣٩٦٢ سيارة - ١٩٣٢ : ٣٢٣٥ سيارة - ١٩٣٣ : ٣٨٤٧ سيارة - سبتمبر ١٩٣٤ : ٢٩٤٩ سيارة، وارتفع مجموع السيارات من ٢٩٦٢١ سنة ١٩٣٣ الى ٣٢٥٧٠ في سبتمبر ١٩٣٤ الى ٤٢٨٠٩ في مارس ١٩٣٧ الى ٤٧٦٧٠ سنة ١٩٣٩ . بينما لم يزد عدد الدراجات النارية بالمغرب بتاريخ ٣١ مارس ١٩٣٧ عن ٥٤٨٠ دراجة وانخفض عددها في مارس ١٩٣٩ الى ٣٤٣٥ دراجة . وخلال الفصل الاول من سنة ١٩٣٨ لم يسجل في المغرب سوى ٢٢ دراجة جديدة منها ١٠ دراجات بالدار البيضاء مقابل ٥٨٦ سيارة منها ٢٣٠ سيارة بالدار البيضاء ١٣٣ في الرباط وكذلك ٢٧٢ شاحنة وحافلة .

-
- (97) «Journal of the Royal Central Asiatic Society», Londres Octobre 1933, Article reproduit Acr . A.E. Asrs 193, titre : «Une Critique étonnante», p. 151 . - «Le Patronat..», op. cité, p. 57 . - «Le Budget de 1939 et le Plan Nogues», op. cité, p. 411 .
- (98) Bulletin du Travail , op. cité, p. 2 et Tableaux pp. 4, 5, 6 et 7.- «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 459 .
- (99) L. Mohendis : «Les Fonctionnaires et les Protectorats Français dans l'Afrique du Nord», A.F. Avril 1934, p. 196 .
- (100) B.E.M. Janvier 1935 : «Le Commerce Automobile au Maroc» p. 55. Juillet 1937 : «Statistique des automobiles immatriculées au 31 Mars 1937 (depuis l'origine)», p. 256. Juillet 1938, «Des Véhicules Automobiles immatriculés pendant le 1 er Trimestre 1938», p. 236. Juillet 1939 : «Statistique des Automobiles au 31 Mars 1939 (Depuis l'origine)», p. 255 .

وعلى الرغم من أننا لا تتوفر على إحصائيات سنوية أكثر تفصيلاً لمعرفة جنسيات مالكي هذه السيارات، فإن تدحور المستوى المعاشي للأغلبية الساحقة من الشعب المغربي يسمح لنا باتخاذ إحصائيات سنة ١٩٣٣ لقياس مدى مساهمة المغاربة في اقتناء السيارات. في هذه السنة كان في ملكية مغاربة ١٩٢ سيارة و٩٤ دراجة نارية (١٠١). ولا نتصور أن يكون هؤلاء المغاربة المالكين للسيارات من غير طبقة المخزن والقطاعيين وكبار البورجوازيين .

أما وسيلة تنقل المغاربة فهي المشي على الأقدام حتى في المسافات البعيدة أو الدرجة الرابعة المخصصة لهم في القطارات. وبلغ عدد المسافرين في هذه الدرجة سنة ١٩٣٢ نحو مليون نسمة. وعلى خط فاس الحدود الجزائرية بلغ عددهم ٤٤٩٧٤ نسمة خلال الفصل الأخير من سنة ١٩٣٧ مقابل ٢٢٦٣ في الدرجة الأولى وخلال سنة ١٩٣٨ بلغ عدد المسافرين في نفس الخط ١١٤٦١٣ في الدرجة الرابعة مقابل ١٧٠٠ في الدرجة الأولى (١٠٢) .

وتبين الجداول رقم : ١٠ و ١١ و ١٢ انتشار أجهزة الراديو والهاتف بالمغرب. وكانت نسبة المغاربة المشتركين في الهاتف ضعيفة، ففي سنة ١٩٣٤ بلغ عددهم ٨٢٩ مشترك منهم ١٥١ في فاس من مجموع ٧٣٧ مشترك و ١٤٥ في الرباط من مجموع ١٦٣٦ مشترك. وفي السنة التالية انخفض عدد المغاربة المشتركين في الهاتف إلى ٧٧٨ مشترك، وفي سنة ١٩٣٦ بلغ عدد المشتركين الجدد ١٩٦٧ منهم ٢٢٩ مغربياً .

وفي ميدان التعليم والصحة، كان إهمال الإدارة الاستعمارية لمشاكل الجماهير المغربية صارخاً. ففي سنة ١٩٢٨، خصصت إدارة الحماية ، ولمدة ٥ سنوات ، نحو ١٠٠ مليون فرنك للصحة والتعليم من قرض حصل عليه المغرب هذه السنة وقدره ٩١٩٨٢٢٠٠٠ فرنك، وبلغت نفقات إدارة الحماية في ميداني الصحة والتعليم من ١٩١٤ إلى ١٩٣٨ أقل من ٥ بالمائة من مجموع نفقاتها مقابل ٧٥ بالمائة للتجهيزات الاقتصادية وأكثر من ٢٠ بالمائة للتجهيزات الإدارية (١٠٣)، وينال تعليم الأوروبيين حصة الأسد من المبالغ المخصصة للتعليم. وقد كان مخطط إدارة الحماية في ميدان التعليم واضحاً منذ قيامها، عندما أسس ليوطي مدرسة أبناء الأعيان، لتكوين «النخبة الأهلية» التي قرر أن يسند إليها الوظائف الثانوية في الإدارة الاستعمارية. وإلى أبناء الأعيان وحدهم، كان يعطى تعليم عصري وأن كان محدوداً. أما أبناء الشعب فتؤخذ الأقلية القليلة منها إلى مدارس أكثر حرفية منها تعليمية لتربيتهم على الخضوع

(101) Hoffherr : «Les Méthodes d'Appréciation..», op. cité, p. 35.

(102) Ibid, p. 35 - B.E.M Avril 1938, «Le Trafic Ferroviaire au Maroc», p. 139 et Janvier 1939 : «Le Trafic Ferroviaire au Maroc», p. 61 .

(103) R.C. Avril 1928 : «Le Nouvel Emprunt Marocain», p. 260. Ayache : «Le Maroc», op. cité, pp 139 et 140 .

كما اقيمت بعض المؤسسات لاعطاء تكوين لبعض الفتيات في الصناعة التقليدية والاشغال المنزلية. ونادرا ما يستطيع طفل من الاوساط الشعبية اجتياز العقبات والحواجز المنصوبة امامه والوصول الى الشهادة الابتدائية .

وحتى ابناء الاعيان كان يقتصر تعليمهم على الابتدائي والمتوسط في اغلب الاحيان، وظل التعليم العالي حكرا على الاوروبيين وحدهم تقريبا، ففي خلال المرحلة من ١٩٢٢ الى ١٩٣٧، تسجل في التعليم العالي بفرنسا ٤٣ طالبا مغربيا منهم ٣٥ حصلوا على منح، ومن سنة ١٩٢٧ الى ١٩٣٧ تقدم لامتحان شهادة البكالوريا الاولى ٣٠ تلميذا مغربيا و٢٢ تلميذا للبكالوريا الثانية وحصل ١٦ على شهادة الدروس القضائية والادارية، وطالب واحد على شهادة ليسانس في الحقوق وطالبان على شهادة الكفاءة في الحقوق، وفي هذه السنة اي بعد ٢٥ سنة من الحماية تخرج طبيب مغربي واحد ومحاميان و٣ اساتذة. وفي دورة يونيو من سنة ١٩٢٨ نجح طالبان مغربيان من مجموع ٢١ طالبا. ففي امتحان الانتقال الى السنة الثانية بكلية الحقوق و٣ طلاب مغاربة من ٢٣ طالبا في الانتقال الى السنة الثالثة، وطالب مغربي من مجموع ١٩ طالبا في امتحان التخرج من نفس الكلية (١٠٤) . وفي نفس السنة نجح في امتحان الشهادة الابتدائية ١٤٨ تلميذا مغربيا مقابل ١٢٨٥ اوروبيا وفي امتحان الانتقال الى الطور الثاني ٣٢ تلميذا مغربيا مقابل ١٧٥٣ اوروبيا (١٠٥) .

وينعكس اهمال تعليم المغاربة على وضعية رجالات التعليم المزرية مع انهم يدرجون في عداد الموظفين الصغار والمتوسطين (١٠٦) . فقد كانت مدخولاتهم هزيلة الى درجة انه «يكفي شيء بسيط لقلب كل شيء رأسا على عقب: وصول قريب او صديق غير منتظر (...) او مرض احد افراد العائلة (...) او بكل بساطة مرور رب العائلة امام دكان جزار او بقال » اما العزاب منهم فتتراكم عليهم الديون طيلة السنة، ومنهم من لا يجد في جيبه في نهاية السنة الدراسية حتى ثمن التذكرة لقضاء عطلة مع عائلته . اما ارباب العائلات منهم فيواجهون الوضعية على حساب الملابس وبعض المواد الغذائية التي تصبح من الكماليات بالنسبة اليهم، وبقطع الصلة مع الاصدقاء وحتى الاقارب لتفادي نفقات اضافية (١٠٧) .

اما في الميدان الطبي فلم يكن في المغرب سنة ١٩٢٥ سوى ١٣٣ طبيب

(104) B.E.M. Avril 1937 : «Diplômes délivrés aux Indigènes au Maroc», p. 177, et Juillet 1938 : «Statistiques les Examens session de Juin», p. 242 .

(105) J. Goulven : «Maroc», A.F., Novembre, 1938, p. 300 .

(106) Abdelkader Khelladi : «Les Budgets des Petits et Moyens Fonctionnaires Musulmans recrutés après l'établissement du Protectorat français au Maroc», B.E.M., Octobre, 1938, pp. 265 - 268 .

(107) Ibid, pp. 265 et suivantes .

منهم طبيبان عربيان، ٢٨ صيدليا منهم عربي واحد و ١٢ طبيب اسنان و ٤٠ مولدة و ٣ عقاقيريون بالإضافة الى ١٢ صيدليا و ١١ طبيب اسنان سمح لهم بممارسة المهنة رغم انهم لا يحملون شهادات علمية تخول لهم ذلك (الجدول ١٣)، ويتمركز جميع هؤلاء في مناطق تجمع الجاليات الاوروبية في المدن الكبرى والمناطق الزراعية الخصبة ونجد طبيبا واحدا في كل مدينة من المدن التالية : ازمور وازرو وبن احمد وبنى ملال وبركان (+ صيدلي) وبرشيد وبوجعد وفضالسة وخريكة وفكيك ومشرع بلقصيري وصفرو وتازة (+ صيدلي) وسيدي قاسم وسلا وتيفلت. وبالمقارنة الى عدد السكان سنة ١٩٢٦، يكون في المغرب طبيب واحد لكل ٣٦٧٩٠ نسمة وبالنسبة للجاليات الاوروبية طبيب واحد لكل ٧٨٧ نسمة، والجالية الفرنسية طبيب واحد لكل ٧٣٨ نسمة اما بالنسبة للسكان المغاربة فان الوضع هو طبيب واحد لكل ٣٦٠١٠ نسمة (١٠٨) . وفي سنة ١٩٣٦ ارتفع عدد العاملين في ميدان الصحة الى ٢٠٢ طبيب و ٧٦ صيدليا و ٦٩ طبيب اسنان و ١١١ مولدة و ٥ عقاقيريين، وفي فاتح اكتوبر من السنة التالية اصبح عددهم ٢٠٥ طبيب منهم مغربي واحد و ٣ فلسطينيون و ١٤٣ فرنسي، وبلغ عدد اطباء الاسنان ٧٨ منهم طبيب مغربي وآخر سوري و ٥١ فرنسي (١٠٩) .

ونلاحظ ان عدد الاطباء ارتفع من ١٩٢٥ الى ١٩٣٦ بمعدل ٥ اطباء في السنة في حين ازداد عدد افراد الجاليات الاوروبية وحدها بعشرات الالف. ولم تكن ظروف الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي تسمح لهم بالاستفادة من خدمات الاطباء القليلين . فنشط الدجالون والمشعوذون واصحاب الزوايا «اولياء الله» يخطفون ارزاق المواطنين ونشطت معهم الاوبئة والامراض القاتلة. فاسفر وباء التيفوس وحمى المستنقعات عن هلاك ٥٠ بالمئة من القوى العاملة المغربية مما ادى الى اغلاق العديد من المصانع كما بلغت نسبة الوفيات بين الاطفال ٥٠ بالمئة. وفي اقليم شيشاوة وحده توفي ٢٠٠٠ طفل منهم ٨٠٠ بمرض الحصبي (١١٠). ونشير الى ان هذه الارقام هي بكل تأكيد اقل من العدد الحقيقي للضحايا، اذ ان اغلبية المغاربة، وخاصة في البادية لم يكونوا يصرحون لدى السلطات المحلية بوفيات افراد عائلاتهم. ونتيجة نقص العلاج بل وانعدامه في كثير من المناطق كانت الجماهير المغربية تواجه الاوبئة «ببركة» الاضرحة والزوايا

(١٠٨) استثنينا من السكان افراد الجيش الفرنسي ، على اساس افتراض استقلالية الجيش في الميدان الطبي. انظر حول السكان :

Juilien Franc, op. cité, p. 26 .

(109) B.E.M. Janvier 1938, p. 75 «Les Professions Médicales au Maroc» .

(110) «Enquete de la Résidence..», op. cité, pp. 111 et 230 . - A. Bernard : «La Main - d'oeuvre..», op. cité, pp. 305 et 306 . - E. Bouy, op. cité, p 19 .

والاولياء (١١١) .

لقد ظل الانحطاط في المستوى الاقتصادي والاجتماعي للجماهير المغربية
صفة ملازمة للاحتلال الفرنسي .

٣ - السكسن

كانت مخططات توسيع المدن الموجودة او بناء مدن جديدة، تجسد بدورها
التمييز العنصري والطبقي معا الذي اتسمت به سياسة فرنسا في المغرب. فقد
اقتصر اهتمام ادارة الحماية على بناء الاحياء الاوروبية العصرية بشوارعها الفسيحة
المعبدة المضاء والمظللة بالاشجار، وفيلاتها المتناسقة الفخمة بحدائقها الجميلة
وعماراتها الشاهقة المجهزة بكل مستلزمات العصر من الكهرباء وقنوات المياه
والهاتف. واقامت في هذه الاحياء الاوروبية متاجر ومقاهي وفنادق فخمة
وقاعات للسينما وعبادات وصيديات وحدائق عمومية، وتربط بين افرادها
شبكة مواصلات عصرية .

والى جانب هذا العالم الفردوسي، تقف المدن القديمة في تناقض صارخ
ببيوتها المتداعية والجو العام المظلم الذي يلفها، وتعجز بيوتها وشوارعها عن
احتواء قوافل الهاربين من جحيم البادية وتعكس بوضوح مبدأ التمييز العرقي
والاجتماعي الذي شكل حجر الزاوية في سياسة ليوطي العمرانية، والذي ادى
وبشكل منطقي الى ميلاد المدن القصديرية يحاصر بها سكانها الاحياء القديمة
والعصرية معا .

وقد ضل العالمان ، عالم المغاربة المظلم البئيس وعالم الاوروبيين المشرق
الزاهر في معزل احدهما عن الاخر، تفصل بينهما حواجز عرقية واجتماعية
«اشبه بحدود دولية محروسة» حيث لم يكن الاوروبي يدخل حيا «اهليا»
الا مرغما (١١٢). ولم يكن من المغاربة من يطمح في السكن في الحي الاوروبي.
سوى «النخبة» من الاطارات العليا في الادارة المخزنية او «اصدقاء» الاطارات
العليا الفرنسية من المتعاونين. اما باقي افراد الشعب فلم يكن عمليا يسمح
لهم بدخول الحي الاوروبي الا للخدم منهم في منازل الاوروبيين، وباعة الصحف
والحمالين في اسواق المدينة. وكان بعض الشحاذين الذين تضيق بهم شوارع
المدينة القديمة يعبرون الحدود سرا لعلهم يعثرون على قلب اوروبي يخفف
مساوئ المنافسة المهنية بسبب انتشار الفاقة والعوز في الاحياء الشعبية .
وكانت نتيجة هذه المخططات في ميدان البناء ان ظهرت ازمت حادة في

(١١١) انظر دراسة هامة في هذا الموضوع للكاتب :

P. Marty : «La Zaouia de Sidi Ben Achir à Sale», R.E.I. ,

Cahier I, Année 1933, pp. 143 - 152 .

(112) Trystram : «Les Relations Industrielles..», op. cité, p. 369.

Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 16 .

المغرب في ميدان السكن، تأثرت بها حتى بعض الجاليات الأوروبية وخاصة منها البروليتاريا الإيطالية والاسبانية. وقد نشر رئيس المكتب الصحي سنة ١٩٢٨ تقريرا يشير الى ان العمال الاسبان والاطاليين ذوي العائلات العديدة الافراد لا يستطيعون الحصول الا على مساكن ناقصة بشكل خطير (١١٣) واستفاد الملاكون العقاريون من الوضعية السائدة فارتفع الكراء بشكل لم يكن يتناسب حتى مع اجرة بعض الفئات من البروليتاريا الأوروبية. ففي سنة ١٩٢٧، كان كراء شقة من غرفتين ومطبخ يكلف ٢٥٠ فرنك في الرباط، و٢٧٥-٣٠٠ فرنك في الدار البيضاء و٢٢٥ فرنك في الصويرة والقنيطرة، و٣٠٠ فرنك في تازة و٣٥٠ فرنك في فاس و٢٠٠ فرنك في الجديدة (١١٤) .

ومع ذلك ظلت الوضعية السكنية للاوروبيين ممتازة جدا بالمقارنة مع المغاربة. وحسب احصاء ١٩٣٦ كانت جميع العائلات الأوروبية تسكن بيوتا من الاسمنت في حين كانت مئات الالاف من العائلات المغربية موزعة بين المدن القصديرية والخيم والاكوخ والكهوف. فقد جاء في هذا الاحصاء ان بالمغرب ٦١٦٣٧ عائلة أوروبية موزعة في سكنها من غرفة الى ٥ غرف على الشكل التالي:

١.٦٣٧ عائلة (منها ٧٤.٧ عائلة فرنسية) تسكن غرفة واحدة.

١١١٢٤ عائلة (منها ٧٥٦٨ عائلة فرنسية) تسكن غرفتين .

١٥٩١٦ عائلة (منها ١١٩٤٦ عائلة فرنسية) تسكن ثلاث غرف .

١١٥٧٩ عائلة (منها ١٠٩٧.٠ عائلة فرنسية) تسكن ٥ غرف فاكثر .

١٢٥٦٠ عائلة (منها ١.٤٤٤ عائلة فرنسية) تسكن ٤ غرف .

وتتوزع العائلات المغربية على ٣٥٤٤٤٨ «نوالا» ، و٦٦٥٩٦٩ منزل وبراقة (البيت القصديري)، و٧٢١٩٣ «مشته» ، و٢٠١٩٨٢ خيمة و٧٤١ كهف (جدول رقم ١٤) (١١٥) .

واعتبر الملاكون العقاريون المغاربة ان الوضع المأساوي للجماهير المغربية فرصة ذهبية لزيادة تضخم ثرواتهم اكثر فاكثر، فتسابقوا في بناء المنازل في الاراضي التي يملكونها وظهرت احياء كاملة تحمل اسماء اصحاب الارض مثل حي العكاري (الحاج حسن) بالرباط و«درب غلف» بالدار البيضاء بالاضافة الى منازل الاحباس. وبسبب جشع الملاكين العقاريين، ارتفع كراء هذه المنازل الى درجة لم تعد فيها الا في متناول الاغنياء والتجار الكبار والموظفين (كراء منازل الاحباس يبلغ ٢٠٠ فرنك شهريا في الرباط و١٠٠ فرنك في سلا)، اما الطبقات الشعبية فقد ارغمت على بيع املاكها بالمراد العلني لتسديد ما عليها من ديون

(113) Bulletin du Travail, op. cité, p. 9 .

(114) Ibid .

(115) «Aperçu sur les Resultats Statistiques ..», op. cité, pp. 109 et 111. - B.E.M. Avril 1939 : «Repartition des Modes d'Habitat des Indigènes», Tableau, p. 165 . - Hoffherr: «Les Méthodes d'Appreciation..», op. cité, p. 35 .

الكراء والرحيل بعد ذلك الى الاحياء القصديرية وبدأت ترتفع نسبة السكان الذين غادروا المنازل الى الاحياء من مجموع سكان هذه الاحياء كما ارغم التجار الصغار في حي العكاري على مغادرة دكاكينهم لممارسة التجارة في الهسواء الطلق (١١٦). وفي فاس ومكناس، حيث كانت المنازل «الاهلية» الجديدة مجهزة بمجاري المياه وقنوات مياه الشرب، اتجه العمال الاوروبيون الى السكن فيها لانخفاض كرائها (١١٧) بالمقارنة مع منازل الاحياء الاوروبية .

ولقد قامت بعض المؤسسات ببناء مساكن لمستخدميها، مثل المناجم التي بنت مساكن «من اكثرها تقليدية الى اكثرها عصرية» (١١٨) تمثل مساكن فخمة بحدائق واسعة للمهندسين ومنازل اقل من الاولى لرؤساء الفرق العمالية الاوروبيين ثم حي العمال الاوروبيين. وتشتمل مساكن المستخدمين الاوروبيين على جميع ضروريات الحياة. مثل مساكن الاوروبيين في مناجم الفوسفات باليوسفية التي تحيط بكل منزل حديقة مساحتها ٢٥٠ مترا مربعا، وتشتمل على مياه الشرب والكهرباء ومكتبة وناد وقاعة للاحتفالات وقاعة لعرض الافلام (١١٩). اما العمال المغاربة فكانوا يسكنون الاكواخ والبيوت القصديرية والخيم سواء في المدن او حول المناجم . وفي بعض الاحيان تكون هذه المساكن تابعة للمؤسسات تؤجرها للعمال المغاربة (١٢٠). وكانت هناك مؤسسات بالمدن البيضاء، بنت منازل خاصة بالعمال المغاربة، الا ان الذين يسكنونها في اغلب الاحيان هم «الكابورالات» في حين كانت مؤسسات اخرى تفضل كراء المساكن الشاغرة في حي عمالها الاوروبيين الى اوروبيين آخرين من خارج المؤسسة على ان يسكنها عمالها المغاربة، كما كان حال المكتب الشريف للفوسفات، الذي فتح ابواب القرية الاوروبية في خريبكة الى اوروبيين من خارج مناجم الفوسفات، وبلغ عددهم ٤٠٧ من المقاولين والتجار و٨٠ من مستخدمي السكك الحديدية وذلك سنة ١٩٢٨، في حين كانت المساكن المخصصة للعمال المغاربة تضيق بسكانها : ١٠ اشخاص في غرفة واحدة (١٢١) .

الاحياء القصديرية وسكانها :

اشتهرت في المغرب ثلاث مدن بانها مدن الاحياء القصديرية وهي الدار

-
- (116) Baron, Huot et Paye : «Logement..», op. cité, pp. 4, 7, 10 et 11 . - A. Adam : «Bidonville...», op. cité, p. 109 . - Montagne : «Naissance..», op. cité, pp. 165-168 .
- (117) Bulletin du Travail, op. cité, p. 9 .
- (118) Trystram : «L'Ouvrier...», op. cité, pp. 75 et 78 .
- (119) B.E.M. Janvier 1935 : «Situation des Installations de l' O.C.P. à Louis Gentil en 1934», pp. 31 et 33 .
- (120) Bouy, op. cité, p. 104 . - «Le Patronat..», op. cité, p. 31.
- (121) R. Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 174 . - Bouy , op. cité, pp 104 et 105 .

البيضاء والرباط والقنيطرة. وقد نشأت هذه الاحياء من حملات الهجرة الداخلية المتعاقبة التي عرفها المغرب خلال الفترة بين الحربين. وكانت البيوت القصديرية والخيم والاكواخ قد اقيمت في اول الامر في الساحات الفارغة بالمدن القديمة ، الا ان اتساع مشاريع البناء اجبر هؤلاء على التجمع في مناطق معينة، واتخذت وضعها الحالي خلال الثلاثينيات وتقع هذه الاحياء اما في الاراضي التابعة للبلدية مثل حي «كاريان سانترال» بالدار البيضاء ودوار الدبغ بالرباط او في اراضي يملكها افراد مثل حي «بن مسيك» الذي استمد اسمه من اسم صاحب الارض بالدار البيضاء وحي «التراركة» بالرباط التابع للسلطان ، و «دوار الدوم» بالرباط كذلك الذي اقيم في ارض يملكها باشا المدينة احمد بركاش، والاحياء القصديرية بمدينة سلا التابعة لباشا المدينة (١٢٢) .

وقد تطورت الكثافة السكانية في الاحياء القصديرية بشكل كبير خلال الحربين. فارتفع عدد سكانها في القنيطرة من ٥٠٠ شخص سنة ١٩١٢ الى ١٥٣٣٤ سنة ١٩٣٦ اي بزيادة ٩٦٦٨ بالمئة. وتمثل هذه الزيادة في الارتفاع المستمر لعدد العائلات الجديدة القادمة الى الاحياء القصديرية : ٣٥٢ عائلة خلال الفترة من ١٩١٨ الى ١٩٢٥ ثم ارتفع العدد الى ٨١٧ عائلة من ١٩٢٦ الى ١٩٣٣ ثم الى ١٠٠٠ عائلة من ١٩٣٤ الى ١٩٤١ . وحسب احصاء ١٩٣٦ ، بلغ عدد سكان دوار الدبغ ودوار الدوم بالرباط على التوالي ٨٢٣١ نسمة و ٣١٢١ نسمة اي اكثر من خمس السكان المغاربة بالرباط. ويحكي رئيس المصالح البلدية بالرباط ان هذه الاعداد اقل من من العدد الحقيقي لان المغاربة يتهربون من الاحصاء خوفا من الضرائب. وتوقع ان يكون بدوار الدبغ ١٢٠٠٠ نسمة وبدوار الدوم ٤٠٥ الاف نسمة (١٢٣) .

ويتكون سكان الاحياء القصديرية من العمال والعاطلين وانصاف العاطلين وبعض «التجار» ويعيشون في اوضاع اقتصادية وصحية خطيرة وجاء في تحقيق عن دوار الدوم (١٢٤) «من المحزن الاطلاع على النسبة الضخمة من العاطلين الذين يضمهم دوار الدوم (٠٠). ويبدو ان الربع او الثلث فقط من السكان يستطيع الاعتماد على مدخول هزيل منتظم، ويشغل الباقي يوما او يومين في الاسبوع» .

وكانت حياتهم المادية قاسية جدا، حيث كان «من الصعب على العامل ان

(122) Montagne : «Naissance..», op. cité, pp 138, 152 et 158 . -

Baron, Huot et Paye : «Logement..», op. cité, pp. 12 et 15 . -

Delisle Stéphane, op. cité, p. 122 .

(123) Ayache : «Les Grèves de Juin ..», op. cité, p. 420 . - Delisle Stéphane, op. cité, p. 144 . - Baron, Huot et Paye : «Logement ...», op. cité, p. 14 .

(124) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques ..», op. cité, p. 176, cité, aussi par Ayache : «Les Grèves de Juin...», op. cité, p. 420.

يستطيع العيش دون ان يدفع الى العمل بزوجه او ولده او هما معا. وحتى في هذه الحالة فان مجموع مدخولات الثلاثة لا تتعدى ٦ فرنكات في اليوم، مع الافتراض انهم يشتغلون باستمرار» (١٢٥). وتشكل هذه الوضعية حاجزا يتزايد سمكه وارتفاعه بينهم وبين اهلهم واقاربهم في القرية التي نزحوا منها. فالغلبية العظمى من سكان الاحياء القصديرية بمدينة القنيطرة «لا تستطيع ان تتحمل الا بقدر ضئيل المسؤوليات للتنقل او الإقامة ولو لمدة قصيرة في القبيلة وكثير منهم لا يستطيع ذلك الا بايجار ساعديه طيلة وجوده في القرية لفلاح مجاور في موسم الحصاد» (١٢٦).

ولقد تسابق الاغنياء المغاربة الى استغلال بؤس سكان الاحياء القصديرية، وحققوا من ذلك ارباحا فاحشة. ويتجلى هذا الاستغلال خاصة في ميدان الكراء، والافران. وتشاركهم في النهب السلطات الادارية بارتفاع اسعار المواد الفدائية والضرائب المختلفة، وكذلك ادارة الاحباس.

ففي حي التواركة التابع للسلطان تبلغ تكاليف البيت الخشبي «براقة» بين ١٥٠٠ فرنك الى ٢٠٠٠ فرنك وتكاليف الكوخ ١٥٠٠ فرنك (١٢٧) وفي دوار الدوم تصل تكاليف البيت الخشبي الى ٢٠٠ فرنك والخيمة الى ٢٠٠ والكوخ ٥٠ فرنك، ونشط الاغنياء في «بناء» هذه المساكن لكرائها لهؤلاء البائسين. فكان كراء البيت الخشبي يصل الى ٢٠ فرنك في دوار الدوم، يحصل منها صاحب الارض وهو باشا المدينة على ٩ فرنكات، اي ان صاحب البيت الخشبي يستعيد تكاليفها خلال سنة ونصف تقريبا، في حين كان التجار يدفعون في دوار الديغ من ١٠ الى ٢٠ فرنك لكراء موقع إقامة دكان قصديري، ويدفعون في دوار الدوم ١٨ فرنك لباشا المدينة لنفس الغرض (١٢٨).

كما اقام الاغنياء متاجر في دوار الدوم بالاشتراك مع «مسير» ويحقق الطرفان ارباحا سنوية تصل الى ٤٥ بالمئة من الراسمال في حين كان التاجر البسيط يروح تحت ثقل الضرائب اذ كان صاحب دكان لا يتجاوز راسماله المستثمر ١٠٠ فرنك يدفع سنويا ضريبة قدرها ٢٨٫٧٠ فرنك بالإضافة الى ٦٫٢٥ فرنك يدفعها سنويا للمصالح الادارية لمراقبة دقة موازينه (١٢٩).

ويضاف الى جميع هذه العوامل، غلاء المعيشة. فثمن القنطار من القمح يتراوح في الرباط بين ٦٠-٦٥ فرنك ويباع في دوار الدوم بسعر ٨٠ فرنك. وكان احمد بركاش على رأس المستفيدين من الاحياء القصديرية بالرباط فزيادة على كراء الارض يملك حماما وقرنا وطاحونة استأجرها لوسيط بثمن ٢٥ فرنك

(125) Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques ..», op. cité, p. 183 .

(126) Delisle Stéphane, op. cité, p. 151 .

(127) Baron, Huot et Paye : «Logement et Loyers..», op. cité, p 13.

(128) Ibid. p. 15 et «Conditions Economiques..», op. cité, p 180 .

(129) Baron, Huot et Paye:«Conditions Economiques..» , op . cité, pp. 179 et 182 .

لكل منها اي انه يحصل على ٧٥٠ فرنك شهريا بالاضافة الى الكراء. ويحصل الوسيط على ارباح صافية في الطاحونة بين ٨-١٠ فرنكات يوميا وفي الفرن ٣٥-٤٠ فرنك يوميا (١٣٠) .

في هذا الجو من البؤس المعمم، ازدهرت الشحاذة . وكانت احياء المدينة القديمة وحتى الاحياء الاوروبية تضيق بالشحاذين. يتوجه الاطفال والنساء الى الاحياء الاوروبية والاباء الى الاحياء الشعبية. كما انتشرت مهنة ماسحي الاحذية وغيرها من المهن الوضيعة. وتجذب مهنة مسح الاحذية الاطفال على الخصوص. وكانت نسبة ٨٠ بالمئة في الرباط من ابناء المهاجرين من ايت باها بجنوب المغرب، وتتراوح اعمارهم بين ١٥-١٨ سنة. وازدحمت الاسواق الاوروبية بالحمالين. اما النساء «المحظوظات» فيقمن بالاشغال المنزلية الشاقة في الاحياء الاوروبية، مثل الغسيل (١٣١) .

وكان الحمالون وباعة الصحف المتجولون وماسحو الاحذية يخضعون «لكابورال» يشرف على «المهنة» وهو الذي يحدد لكل واحد منطقة عمله ويحرم عليه الانتقال الى مكان اخر وينتزع من كل من يخالف ذلك اشارة الشرطة التي تسمح له بممارسة احدى هذه المهن علانية وتميزه عن «السريين»، وللكابورال في هذه المهن كما في المهن الاخرى سلطات واسعة يستغلها ابشع استغلال بفرض دفع مبلغ مالي شهري على الذين تحت اشرافه. ومن اراد منهم الحصول على مكان في «الاماكن الاستراتيجية» عليه ان يدفع «الفابور» «الرشوة» ويتقاضى الكابورال المشرف على باعة الصحف ٤٥ فرنك شهريا من الصحف التي يشرف على بيعها ٢٥ فرنك من وكالات التوزيع. وفي نفس الوقت يبتز قسما من المدخول الشهري لكل طفل. ولما كان من اختصاصه سحب الرخصة من صاحبها متى شاء، فقد كان يمارس هذه الصلاحية بكثرة، لانه يحصل من كل عضو جديد على «فابور» (١٣٢) .

لقد كانت هذه الاحياء القصديرية تتميز بانعدام ابسط الشروط الصحية، مما جعلها بؤرة خطيرة للابؤة والامراض المختلفة ، التي كانت تودي ، في نهاية الاربعينيات، بنسبة ٦٠ بالمئة من الاطفال في السن المبكر في حي بن مسيك وحده (١٣٣) . وتعكس وضعية سكانها السياسة : «الاهلية» الفرنسية فسي مغرب لا يحظى باهتمامها فيه غير الجالية الاوروبية وافراد «النخبة» المغربية من المتعاونين .

(130) Ibid, pp. 18 - 182 .

(131) Ibid, p. 176 et «Logement et Loyers...», op. cité, p. 13 . -
J. Nouvel : «Petits Métiers Indigènes», B.E.M. Octobre 1938, pp. 270 et 271 .

(132) J. Nouvel, op. cité, pp. 269 - 271 .

(133) André Adam : «Le Bidonville de Ben Msik», op. cité, p. 121.

الفصل الرابع

الحريات الأساسية

١ - الحريات السياسية

ظل المغرب من الحرب العالمية الاولى الى اعلان الاستقلال يعيش في حالة الحصار العسكري بكل ما تتضمنه الاحكام العسكرية من قسوة وحرمان من ابسط حقوق الديمقراطية الاساسية . ففي ١٤ غشت ١٩١٤ اصدر القائد الاعلى لقوات الاحتلال والمقيم العام لفرنسا بالمغرب ، المارشال ليوطي امرا عسكريا يعلن بموجبه حالة الحصار العسكري بالمغرب ، والفي بذلك ظهير ٢٤ ماي ١٩١٤ المتعلق بتأسيس الجمعيات . وظل هذا القرار العسكري ساري المفعول في جميع انحاء المغرب الى ٢٥ يوليو ١٩٢٥ ، حيث رفع في بعض المناطق « السدار البيضاء والرباط ووجدة » ليعاد فرضه من جديد في مجموع البلاد بتاريخ فاتح سبتمبر ١٩٣٩ (١) .

وفي ظل حالة الحصار كانت جميع السلطات في يد المقيم العام ، الذي لم يكن يخضع الا لسلطات الحكومة الفرنسية في باريس ، والى جانب ذلك ظل المواطن المغربي دون حماية قانونية معرضا باستمرار لنزوات رجال السلطة المحلية على اختلاف مستوياتهم في التدرج الاداري للحماية وكان « سبب تافه يكفي للحكم على اي شخص بثلاث اشهر سجننا ، دون اعطاء ضمانات للدفاع وبدون استئناف » (٢) .

(1) Ayache : «Le Maroc..», op. cité, pp. 92, 97 et 100. - R. Rezette: «Les Partis Politiques Marocains», p. 30 .

(2) «Le Patronat...», op. cité, p. 16 . - Rezette, op. cité, p. 31

لقد فرضت حالة الحصار في البداية بحجة اندلاع الحرب العالمية الاولى، واستعملت بعد ذلك كغطاء لما تميزت به « التهدة » او حرب الابداء من وحشية وظلم ، وسياسة القمع والابتزاز المعمة ، ولتحويل البلاد الى سجن كبير تحيط به اسوار من القوانين والقرارات الوزارية والعسكرية والظواهر الملكية تحرم المغاربة من أبسط مظاهر الحريات التي سمحت بها فرنسا في بعض مستعمراتها ومحمياتها الاخرى .

فالتنظيمات السياسية والنقابية واصدار الصحف وعقد التجمعات وتنظيم المظاهرات السياسية ظلت قضايا ممنوعة على المغاربة (٣) وعملت ادارة الحماية على عزل المغرب وشعبه عن العالم بمنع تسرب اخبار المقاومة المغربية الى الخارج ، او تسرب اخبار ما يجري في العالم وخاصة في المستعمرات وفي مقدمتها البلدان العربية المستعمرة « بالفتح » الى آذان الشعب المغربي .

ولقد كان ليوطي صاحب فكرة عزل المغرب لضمان اخضاعه . وقد احس منذ بداية الغزو ان اخضاع الشعب المغربي ، وقطع الطريق على تطور المقاومة ، يتطلب وسائل اخرى غير القوة العسكرية . فقد نقل السيد جورج سبيلمان (G. Spillmann) (٤) ان المارشال ليوطي حدث مسئولاً فرنسيا ساميا بتاريخ ٢٤ اكتوبر ١٩٢٠ انه تحدث خلال « مقابلة هامة » مع السلطان حول حركة الفتى المغربي التي تشغله وتشغلني ايضا والتي بدأت تظهر « بسبب ان « انتشار اخبار المشرق وتهيج كل العالم الاسلامي ، واعلان استقلال مصر ، وقراءة بعض الدوريات الاسلامية التي يستحيل منع دخولها كلية ، واعلان حق الشعوب في تقرير مصيرها ، بدأت تعطي نتائجها » . وكان رأيه في المغاربة وخاصة منهم الشباب ، انهم « سيشعرون اكثر فاكثر بقيمتهم وقوتهم وانهم ليسوا برابرة ولا خاملين . انهم متلهفون لمعرفة كل ما يجري في العالم ، ومطلعون على ذلك جيدا (. . .) . ويمن ان تكون واثقين انه بدأت تتولد حولنا ، وفي غفلة منا حركة من الافكار المشبوهة ، والتعاليق على الاحداث العالمية وحول الحالة التي عليها الاسلام . ففي يوم من الايام سيتجسد كل هذا وينفجر ، اذا لم نهتم به ، واذا لم نمسك بزمام المبادرة بدون تأخير » (٥) .

وحرص ليوطي بسلسلة من قرارات المنع ، الا يدخل الى المغرب الا الصحف الموالية لسياسة فرنسا والا يصدر في المغرب الا الصحف التي تمجد وتدافع عن الدور « الحضاري » لفرنسا بالمغرب . وفي سنة ١٩٢٤ ، رفض السماح لفرع رابطة حقوق الانسان بوضع معلقات في المؤسسات تتضمن تصريح حقوق الانسان . وجاء في رسالة بعث بها الى رئيس الوزراء الفرنسي لشرح اسباب الرفض (٦) « لا يوجد في المغرب ، بالفعل ، سوى حكومة واحدة هي الحكومة

(٣) الصحف والمنظمات المسموح بها في المغرب هي المؤيدة للاستعمار او لا تعارض سياسة الحماية.

(٤) «Du Protectorat..», op. cité, p. 23 .

(٥) Ibid, p. 24 .

(٦) A.F. Juillet 1924 : «Les Droits de l'Homme et le Maroc» , p.

الشريفية يراقبها الموظفون الفرنسيون . وفرنسا في الوقت الراهن ،
ولسنوات طوال ، دور اولي للقيام به ازاء الاهالي ، هو تعليمهم واجباتهم .
وقبل ان يعرفوا هذه الواجبات ، لا يمكن اعطاؤهم الحقوق التي من شأنها
ان تعرض للخطر وضعيتهم الاجتماعية ومستواهم الثقافي .

« ويستحيل الآن ان نشرح للذين تحت حمايتنا ، حقوق الانسان المطبقة
في فرنسا على المواطنين الفرنسيين (...) لان التشريع المغربي قائم منذ
قرون على سلطة السلطان وحده (...) .

« ان من الخطر تعليق في الاماكن العمومية مبادئ قابلة للتطبيق فقط
على الفرنسيين الذين بمجيئهم الى المغرب ، قبلوا احترام تشريع البلد الذي
اتوا للعيش فيه » وأشار الى انه حتى وان كانت هناك مؤسسات بها اوربيون
وحدهم ، فان بها اسبان وايطاليين الذين لم يتعودوا على رؤية حقوق
الانسان تعلق في بلدانهم بهذا الشكل وهذا سيعرقل اندماجهم .

وواضح من هذه الرسالة ، ان ليوطي يريد ان يحرم من حقوق الانسان
جميع من يعيشوا في المغرب باستثناء « اعيان » الجاليات الاوروبية من التجار
والمستوطنين الزراعيين والصناعيين الذين اصدر ليوطي لصالحهم قرار ١٨
مارس ١٩١٩ بتأسيس مجلس الحكومة ويتكون من الموظفين السامين في ادارة
الحماية ومن رؤساء الغرف التجارية والصناعية والفلاحية ومهمته بحث جميع
القضايا التي تهم القطاعات الثلاثة . وفي ١٠ مارس ١٩٢٣ اصدر قرارا آخر
بالحاق نواب رؤساء الغرف المذكورة بمجلس الحكومة وتلاه قرار ٢٤ يناير ١٩٢٤
بتأسيس لجنة الميزانية استجابة لطلب اصحاب المصالح الاقتصادية الاوروبيين .
وحدد ليوطي مهمة اللجنة في « جعل ممثلي المصالح الاقتصادية الاعضاء
في المجلس يدرسوا بطريقة عمل جيدة ، اقسام الميزانية المتعلقة بالقضايا
المهنية التي من صلاحيات الغرف الاستشارية (٧) الفلاحية والتجارية والصناعية
والصناعية التي تأسست بقرار ٢٩ يونيو ١٩١٣ (٨) .

وتدعمت فكرة حرمان المفاربة من حقوقهم السياسية بمجيء ثيودور
ستيغ خلفا للمارشال ليوطي . فكان المقيم الجديد « بطل الاسكان الفرنسي
بالمغرب » (٩) . ومن اجل ضمان نجاح سياسته ، واصل بحدة اكثر حرمان
الطرف الآخر اي الطرف المغربي من حق الدفاع عن نفسه . في حين تدعمت
سلطة المستوطنين الزراعيين والتجار والصناعيين الاوروبيين وتحولت الغرف
التي تمثلهم الى شبه احزاب سياسية لكل منها نفوذ متزايد داخل اجهزة

(7) A.F. Février 1924 : «La Commission du Budget Economique»
pp. 109, 110. - R. C. Novembre 1926 : «L'Election au Maroc et
le Troisième College du Conseil du Gouvernement», pp. 542 et
543 . - «Le Patronat...», op. cité, p. 17 .

(8) Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 95 .

(9) «Du Protectorat..», op. cité, p. 44 .

ادارة الحماية حتى في أعلى مستوياتها . ووقفت هذه الغرف بصرامة ضد اي بوادر « ضعف » من ادارة الحماية والسلطات الفرنسية في الميتروبول يشتم منه رائحة تحقيق بعض الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لصالح الجماهير المغربية والفئات الاوروبية الاخرى من الحرفيين والعمال . وبلغ النفوذ السياسي لهذه الغرف درجة خطيرة اصبح فيها بقاء المقيم العام نفسه في منصبه مرهونا بمدى استعداده للدفاع عن مطالب اعضائها وشدة عدائه لمطالب الجماهير الشعبية بالمغرب .

وخلال حكم الجبهة الشعبية عرف المغرب انفراجا طفيفا لصالح الفئات الشعبية من الجاليات الاوروبية . فقد حصلت البروليتاريا الاوروبية على مكسب هام ، وهو الحق النقابي ، وسمح للحزب الشيوعي الفرنسي بفتح فرع له بالمغرب . اما بالنسبة للمغاربة ، فلم يختلف عهد الاشتراكيين « بفرنسا عن عهد الراسماليين ، وكان تعيين الجنرال نوغيس سنة ١٩٣٦ كمقيم عام لفرنسا ، وهو المعروف ببطشه في المغرب دليلا على ان الوجود الاستعماري الفرنسي في المغرب ، لم يعد احد بفرنسا يناقش « شرعيته » . لقد اصدر قانونين للحد الأدنى للاجور في بعض القطاعات سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ وظلا في اغلب الاحيان حبرا على ورق . وامتاز عهده بقمع دام في كثير من الاحيان للحركة الوطنية ولزعمائها ولجميع التحركات الجماهيرية ، ابرزها مجازر ١٩٣٧ ، واصدر ظهيرين ملكيين سنتي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ ، يحرمان على المغاربة الانضمام الى النقابات وينص الظهير الاخير على معاقبة العمال الاوروبيين ان هم سمحوا بانضمام المغاربة .

لقد كان المقيمون العامون ينون تحصيناتهم القانونية بتعاون مع السلطان الذي كان دوره يقتصر على التوقيع على ظهائر يجري تحضيرها من طرف الموظفين الفرنسيين . فقد كتب جورج سبيلمان (١٠) وكان آنذاك ضابطا برتبة ملازم في عهد ليوطي ومكلفا بتقديم تقارير بين الحين والآخر الى السلطان لاطلاعه على الحالة في « مملكته » ، ان المقيم العام ثيودور ستيف اوقفه عن مهمته بحجة صغر رتبته العسكرية ، وعين مكانه « الجنرال موجان مدير الديوان العسكري للمقيم او نائبه الرائد بونارد ، الا انهما لم يتوجها قط تقريبا الى القصر . ولم يعد في امكان السلطان سوى ان يطلب بان تترجم اليه الصحف الفرنسية من اجل الاطلاع على ما يجري في امبراطوريته السعيدة » .

١ - حرية التنظيم :

صدر اول ظهير يتعلق بتأسيس الجمعيات بتاريخ ٢٤ ماي ١٩١٤ . وعلى الرغم من مضمونه القمعي ، فقد تم الفاؤه بالامر العسكري السابق الذكر في نفس السنة . والى ٥ يوليو ١٩٣٣ كان تأسيس الجمعيات ذات الطابع

السياسي امرا ممنوعا في المغرب ، ويتعرض للعقوبات الصارمة كل من ضبط عضوا في جمعية او مؤسسا لها .

وفي الواقع فان الظهير ٥ يونيو ١٩٣٣ ، لم يغير من واقع الامر شيئا . فقد نص هذا الظهير على وجوب تقديم طلب من اربع نسخ ، ثلاثة منها الى السلطات البلدية او سلطات الرقابة المدنية او وكيل الحكومة للدائرة ، وتقدم النسخة الرابعة الى النيابة العامة . ويشتمل الطلب على : ١ - اسم وهدف الجمعية - ٢ - اسم ولقب وتاريخ ومكان ازدياد وعنوان المؤسسين للجمعية ٣ - مقر الجمعية - ٤ - عدد مكاتبها او فروعها او المؤسسات التابعة لها (١١) .

ويلزم الظهير اصحاب الجمعيات باعادة الاجراءات السابقة كلما حدث تغيير في قيادة الجمعية او في قوانينها ، ويضيف الظهير « يمكن للحكومة معارضة تأسيس جمعية وكذلك معارضة اي تغيير في قوانينها او في اعضاء قيادتها وادارتها او تأسيس فروع لها » (١٢) ومعنى ذلك ، في حالة الحصار العسكري السائد في اغلب مناطق المغرب ، منع اي جمعية او منظمة يبدو عليها التطور من الولاء لادارة الحماية الى المعارضة ، سواء وقع التطور في قوانينها او في وعي اطاراتها ، ونص البند الثامن من الظهير على معاقبة المسؤولين عن اية جمعية تأسست بطريقة غير شرعية ، بغرامة تصل الى ٢٠٠٠ فرنك ويمكن ان تصل الى ٤٠٠٠ فرنك ويتعرض لنفس العقوبات كل شخص وضع محله تحت تصرف جمعية منحلة لعقد اجتماع لها او لاجتماع مجموعة من اعضاءها . كما يعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ستة ايام وسنة وبغرامة تتراوح بين ١٠٠٠ الى ٥٠٠٠ فرنك كل مسؤول عن جمعية لم يلتزم بقرار حل جمعيته وواصل العمل بها او اعاد تأسيس جمعية منحلة (١٣) . ونص البند التاسع على معاقبة كل شخص حرض على ارتكاب « الجرائم والمخالفات » بالخطب الحماسية والمنشورات والكتابات سواء اكان ذلك خلال اجتماع جمعية معترف بها ام لا ، بغرامة تتراوح بين ٢٠٠ فرنك الى ٥٠٠ فرنك وبالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة اشهر وستين (١٤) . وهكذا كان من المستحيل ، تحت ظل هذا الظهير تأسيس اية جمعية او القيام بأي نشاط سياسي او نقابي له صبغة وطنية وغالبا ما انقلب تبادل الزيارات بين الاصدقاء والعائلات الى مأس تشن خلالها سلطات الحماية اعتقالات بتهمة « عقد اجتماعات سرية » . ودافع غلاة الاستعمارين على صفحات مجلتهم « افريقيا الفرنسية » عن هذه الممارسات الارهابية لاضهاد الحس الوطني والقومي في المهل لدى المغاربة ، هذا الحس الذي لعبت ثورة

(11) Pierre Stefani, op. cité, p. 117.

(12) Ibid , p . 117 .

(13) Ibid , pp . 124 et 125 .

(14) Ibid , p . 126 .

البطل عبدالكريم الخطابي الدور الرئيسي في اعطائه دفعة قوية الى الامام(١٥) بحجة ان المقاومة المسلحة والمقاومة السياسية اللتين شعر بهما ليوطي منذ سنواته الاولى بالمغرب ، من تدبير الشيوعية العالمية تارة والنازية تارة اخرى (١٦) .

ولقد كانت النتيجة المباشرة لانعدام حرية التنظيم ، ان اتجهت العناصر القيادية في الحركة الوطنية الى البحث عن حل لتجاوز القيود المفروضة . وكان هذا الحل هو التنظيم السري الذي تأقلم معه الوطنيون ومنحهم الثقة في نفوسهم وقدراتهم ، وسمح بنمو التيار العملي داخل الحركة الوطنية . ووجدت ادارة الحماية صعوبات في اجتثاث جذور التنظيمات الوطنية ، اذ لم يكن اعتقال ونفي الزعماء المعروفين ليقف من نشاط واتساع هذه الاحزاب . اذ « كيف يمكن حل شيء لا وجود له رسميا ؟ وكيف يمكن منع شيء غير مسموح به ؟ ويستحيل القاء شيء في اللامشروعية لم يكن مشروعا في يوم من الايام . وقد ظهر ان سلسلة القوانين العسكرية والقرارات الوزارية المتخذة في حق الاحزاب السياسية كانت عديمة الفائدة بالمرة » (١٧) . وعلى العكس من ذلك سمحت ادارة الحماية بقيام تنظيمات سياسية المضمون دينية المظهر هي الزوايا التي كانت الاداة السياسية في يد السلطان وادارة الحماية معا لتأطير المواطنين وابعادهم عن الحركة السياسية . وكانت بعضها فروع في مجموع انحاء المغرب مثل زاوية درقاوة التي كان لها فروع في طنجة وتطوان وفاس وتافيلالت وصفرو وبوذنيب وعين الشعير . ولعب رؤساؤها دورا هاما في فتح الطريق امام الغزاة الفرنسيين ومن اشهرهم مولاي عبدالرحمن ولد مولاي الطيب وابنه محمد ، اذ « بفضلهما تمكنا من الحفاظ على سلم نسبي في شمال ورغة خلال الحرب من ١٩١٤ الى ١٩٢٤ ، عندما بنينا تحصيناتنا الاولى في بني زروال » كما ساعدا على تثبيت اقدام الاستعمار الاسباني في شمال المغرب (١٨) . وكانت بعض الاضرحة التابعة للزوايا تقام

(15) Ch. A. Julien, op. cité, p. 145 .

(16) Gustave Gautherot : « Le Bolchivisme en Afrique », R. C. Juillet 1930, pp.418-429. - Bouilloux Lafont: « Discours au Parlement, le 30 Novembre 1927 » A. F. Septembre 1937, p. 501. - J.L. de Lacharrière: « A l'Assaut du Maroc Français » A.F. Septembre 1932, pp. 516-527 . - A.F. Octobre 1924: « Le Bolchivisme et l'Oeuvre Coloniale Française », pp. 529-535. - Leon Barety: « Où va notre Afrique du Nord? », A. F. Juillet 1925, p. 325. - L. Mohendis : « L'Agitation Nord Africaine » , A.F. Novembre 1937, pp. 518 - 522 .

(17) Rezette, op. cité, p. 36 .

(18) Paul Odinot : « L'Importance Politique de la Confrerie de Dergaoua », R. C. Mai 1929, pp. 294, 295 et 296 . - A.L.M. : « L'Agitation des Dergaouas », A.F. Août-Septembre 1937, p. 440.

داخل حدائق المراقبين المدنيين مثل ضريح شرقاوة في مدينة بوجعد (١٩) ،
واتجه بعضها مثل زاوية العلويين لتأطير الجالية المغربية في فرنسا (٢٠)
ومنع التحامها بالطلبة المغاربة وخاصة بعد تأسيس جمعية طلبة شمال
افريقيا المسلمين سنة ١٩٢٧ التي كانت مشعل الحركة الوطنية في المغرب
العربي بفرنسا . وكذلك لمنع انخراط العمال المغاربة في الاحزاب الاشتراكية
والتنظيمات النقابية الفرنسية .

اما الجاليات الاوروبية فكانت تمثلها فروع الاحزاب السياسية فسي
الميتروبول باستثناء الحزب الشيوعي الذي لم يسمح له بفتح فرع في المغرب
بسبب مواقفه الصحيحة من التحالف الاستعماري الفرنسي الاسباني لاغراق
ثورة الريف المجيدة في بحر من الدماء ، وكذلك لموقفه من حرب الابداء التي
تشنها القوات الغازية الفرنسية في « المغرب الفرنسي » ولم يرفع المنع الا في
عهد الجبهة الشعبية ليعاد منعه من جديد مع اندلاع الحرب العالمية
الثانية .

وكانت القوى السياسية الوحيدة للدفاع عن مصالح الفئات الاوروبية
المحرومة من كثير من الحقوق والحريات السائدة في اوربا ، هي « الفرع
الفرنسي للاممية العمالية » « S.F.I.O. » الذي خاض نضالات عديدة في مجلس
الحكومة بعد تأسيس الهيئة الثالثة في هذا المجلس التي تمثل الى جانب التجار
والصناع والمستوطنين الزراعيين ، فئة « المستهلكين » من العمال وذوي المهن
الحررة .

٢ - حرية الاجتماعات والمظاهرات :

ان تضيق الخناق على الحريات الاساسية بالمغرب كان هو القاعدة
في سياسة ادارة الحماية . ففي ٢٦ مارس ١٩١٤ ، صدر ظهير يتعلق
بتنظيم التجمعات الا انه الفى بعد اشهر قليلة بالقرار العسكري « ٢ غشت
١٩١٤ » الذي جعل من الحالة الاستثنائية اساس الوجود الاستعماري بالمغرب ،
ولم يكن في هذا الظهير في حقيقة الامر ، ما يشكل خطرا على الدفاع
الوطني الفرنسي « ، بسبب ظروف الحرب ، لو استمر به العمل . فقد حدد
شروط لعقد اي تجمع . وتشكل هذه الشروط في حد ذاتها عقبة لا يمكن
تخطيها من قبل اي شخص او مجموعة من الاشخاص يهدفون الى تنظيم
اجتماع لـ « المس بامن الدولة » ، وهذه الشروط هي :

١ - تصريح مسبق يشير الى يوم وساعة وهدف الاجتماع « ويكون
موقعا من طرف شخصين يقطنان البلدة التي سينظم فيها الاجتماع . ويبين

(19) Pascal Durand : «Boujad: Ville Sainte», R. C. Février
1931 , p . 67 .

(20) Gustave Gutherot, op. cité, p. 422 .

- اسماء وطبيعة وعناوين الموقعين .
- ٢ - الاعلان عن مكان وموعد الاجتماع .
- ٣ - الهيئة او المكتب الذي نظم الاجتماع
- ٤ - مسؤولية المنظمين واعضاء المكتب .
- ٥ - حضور موظف مندوب في الاجتماع (٢١) .

ويعتبر هذا الظهير اكثر تخلفا من القانون الفرنسي الصادر بتاريخ ٣٠ يونيو ١٨٨١ والذي يلزم منظمي التجمعات بتقديم طلب في الموضوع . وقد الفى هذا الشرط بقانون ٢٨ مارس ١٩٠٧ الذي نص على انه « يمكن عقد الاجتماعات العامة مهما كان هدفها دون اعلان مسبق عنها » (٢٢) . وقد نص البند الثالث من ظهير ٢٦ مارس على انه « لا يمكن عقد الاجتماعات في الطرقات العمومية او تجاوز المدة التي حددتها السلطات المختصة لفلق الاماكن العمومية » . كما منع البند الخامس مناقشة اي موضوع خارج المواضيع المحددة للاجتماع ، ونص الظهير على انه من صلاحية الموظف المندوب رفع الاجتماع اذا لاحظ اخلايا بنصوص الظهير ، وخاصة منها السماح بمناقشة قضايا خارجة عن جدول الاعمال . ونص البند السابع على معاقبة كل من يخالف ظهير الاجتماعات بغرامة تتراوح بين ١٦ الى ١٠٠ فرنك وبالسجن لمدة تتراوح بين ٦ ايام وشهر او باحدى العقوبتين فقط (٢٣) .

ولم يكن الفاء حرية الاجتماعات ؛ يمنع من تنظيمها ، بل وتنظيم المظاهرات الشعبية ابتداء من ١٦ ماي ١٩٣٠ ، تاريخ صدور الظهير البربري الذي اثار ردود فعل شعبية عنيفة . فتحدث الجماهير القوانين القمعية المفروضة معبرة عن استنكارها لهذا الظهير بالاجتماعات العامة والمظاهرات في مختلف المدن . وعلى الرغم من قساوة القمع الذي واجهت به سلطات الحماية هذا الاستنكار الشعبي ، فقد ظل هذا التاريخ مناسبة سنوية تجدد فيها الجماهير المغربية رفضها لمخطط تقسيم وحدة الشعب المغربي . وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٥ . اصدر السلطان محمد بن يوسف ظهيرا يمنع بموجبه شيئا « لم يكن مسموحا به من قبل » فنص الظهير على منع المظاهرات ومعاقبة بالسجن والغرامة كل شخص يشارك او يحرض او يقود مظاهرة ، وكذلك كل من قام بعمل « يمس بالاحترام اللازم نحو السلطات الفرنسية او الشريفة » (٢٤) . وكان الهدف من هذا الظهير هو قمع كتلة العمل المغربية التي بدا عودها يشتد . وفي ٢٠ يوليو من السنة التالية صدر ظهير « ينظم » المظاهرات في الطرقات العمومية ، ويمنع تنظيم المظاهرات السياسية او الطلابية استنادا الى البند الثالث من ظهير ٢٦ مارس ١٩١٤ . واخضع باقي التظاهرات غير

(21) Pierre Stefani, op. cité, p. 132 .

(22) Ibid , p . 131 .

(23) Ibid , pp . 132 - 134 .

(24) Rezette op, cité, p. 32 .

السياسية والمطلبية مثل الاحتفالات والمواكب « الدينية » التي كانت تنظمها الزوايا بشرط تقديم تصريح الى سلطات الرقابة الاقليمية قبل تاريخ المظاهرة بثلاثة ايام على الاقل و١٥ يوما على الاكثر ، وحدد عقوبة تتراوح بين ١٥ يوما و٦ اشهر وغرامة تتراوح بين ١٦ فرنك الى ٢٠٠ فرنك ضد كل شخص قدم تصريحا مغلوطا او ناقصا او وجه دعوات للمشاركة قبل تقديم التصريح او بعد حصوله على الرد بالرفض ، وكذلك ضد كل من يشارك في مظاهرة غير معلن عنها او ممنوعة . ونص البند ٥ على معاقبة بالسجن لمدة تتراوح بين ٣ اشهر وسنتين وغرامة تصل الى ١٠٠ فرنك كل شخص ضبط في مظاهرة حاملا لسلح ظاهر او خفي او اداة خطيرة على الامن العام . وكل مخالف للظهير يتعرض للنفي لمدة تتراوح بين ٥ سنوات كحد ادنى و١٠ سنوات كحد اقصى (٢٥) .

واذا كانت هذه الظواهر والقوانين الجائرة تمس نظريا جميع سكان المغرب ، فانها لم تكن تطبق بصرامة الا عندما يتعلق الامر بالمغاربة . في حين ينعدم وجودها تقريبا عندما يتعلق الامر بالاوروبيين .

ففي شهر غشت ١٩٢٧ ، شهدت الدار البيضاء مظاهرات سياسية يغلب فيها العنصر الاوروبي وخاصة من العمال ، لصالح الايطاليين ساكوفانزيتي (Sacco et Vanzetti) وتخللتها اعمال العنف ، وخلال الازمة الاقتصادية ساد تدمير كبير وسط الاوربيين ، وخاصة المستوطنين الزراعيين الذين نظموا مظاهرات ومسيرات وتجمعات في بداية سنة ١٩٣٤ ، دون ان تقلقهم « قوات الامن » واتجهوا في مظاهرات ضخمة بالرباط الى مقر المقيم العام الذي استقبل وفدا عنهم ، واضرب اصحاب المتاجر الاوربيين تضامنا مع المستوطنين الزراعيين دون ان تتدخل ادارة الحماية لكسر الاضراب واعتقال المضربين (٢٦) وقبل مظاهرات المستوطنين الزراعيين عقدت تجمعات عديدة نظمها جمعيات المحاربين الجمهوريين و « قدماء المغاربة » ومعطوبي الحرب ، وقدماء المحاربين بالمغرب وفيديرالية الغرف النقابية والجمعيات التعاضدية (٢٧) . وفي ٢٢ مارس من ١٩٣٦ ، وقعت اصطدامات عنيفة بين الاوروبيين ، بين انصار الجبهة الشعبية وتنظيمات اليمين المتطرف الفرنسي المعروفة باسم صلبان النار (Les Croix de Feu) خلفت ٣٠ جريحا . وعندها تحرك المقيم العام ضد انصار الجبهة الشعبية واعلن في بيان له عن غزوه على ضرب « المحرضين » للحفاظ على النظام « من اجل المصلحة العليا لجميع الذين

(25) Ibid, pp. 32 - 33 . - Pierre Stefani, op. cité, pp. 135-138.

(26) J. L. de Lacharrière : «La Colonisation Marocaine», A. F. Mars 1934, pp. 152 et 153 .

(27) J. L. de Lacharrière : «Le differend Marocain», A. F. Février 1936 , p . 83 .

يريدون العيش والعمل في سلام ومن اجل سمعة فرنسا » (٢٨) . كما نظم فرع « الفرع الفرنسي للاممية العمالية » « S.F.I.O. » مظاهرات عدائية استقبل بها المقيم العام بيروتون عند وصوله الى الدار البيضاء لتولي مهامه الجديدة بالمغرب (٢٩) .

٣ - حرية التعبير :

ظلت حرية التعبير بدورها مخنوقة طيلة عهد الحماية ، تسيرها سلسلة من الظواهر الملكية والقرارات الوزارية ، والقيمية والعسكرية الجائرة . وكانت هذه الاحكام بمثابة الحلقة الرئيسية من سلسلة الاستعمار الفرنسي لشل حركة الشعب المغربي واخراسه . ووقف المخزن بكل ما تبقى لديه من نفوذ الى جانب ادارة الحماية في قمع التعبير الحر .

ولم يكن انعدام حرية التعبير يقتصر فقط في اضطهاد الصحافة الحرة في المغرب : وفي اقامة ستار حديدي حول البلاد لمنع دخول الصحافة الاجنبية المناهضة للاستعمار او المناصرة لمقاومة الشعب المغربي ، بل امتد الى القمع الوحشي لكل متهم بتوزيع منشور او بالاعلان عن رايه المعارض لسياسة ادارة الحماية . وشمل القمع الجانب الثقافي ايضا : ففي سنة ١٩٢٨ منع طلبة فاس من عرض مسرحية « المنافق » لموليير « Tartufe » لان « المسرح في الاسلام بدمعة » (٣٠)

لقد صدر ظهير في ١٧ ايلول ١٩١٤ ، يقنن الطباعة وحرية النشر ويلزم بدفع كفالة مالية تتراوح بين ٣٠٠٠ الى ٦٠٠٠ فرنك مقابل اصدار جريدة بالفرنسية (٣١) ، ويلزم كل شخص يريد اصدار صحيفة بالعربية او العبرية بالحصول على اذن مسبق . الا ان هذا الظهير جمد هو الاخر بالقرار العسكري الذي دعم بقرار عسكري آخر بتاريخ ٢٥ يوليو ١٩٢٤ ويعطي للقائد الاعلى لقوات الاحتلال صلاحيات منع وحجز جميع الصحف المطبوعة في المغرب او في الخارج التي يرى انها تهدد امن قوات الاحتلال او تعكر الامن العام . وتلاه قرار عسكري آخر بتاريخ ٢٩ فبراير ١٩٢٩ ، في نفس الاتجاه (٣٢) .

(28) J.L. de Lacharrière : «La Bagarre de Port-Lyautey», A.F. Avril 1936, pp. 243 et 244 .

(29) J.L. de Lacharrière : «Manifestations Incoherentes», A. F. Juin 1936, pp. 361-363 .

(٣٠) اتخذ قرار المنع باشا المدينة الخائن يوشة البغدادي، عندما كان طلبة ثانوية مولاي اندريس يستعدون لعرض المسرحية المذكورة - المصدر :

J.L. de Lacharrière : «L'Ecume et la Mousse du Maroc Français», A.F. Mai 1928, p. 188 .

(٣١) انفي هذا الالتزام في فرنسا بقانون ٢٩ يوليو ١٨٨١ .

(32) Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 98. Rezette, op. cité, pp. 33 et 34.

لقد كان من أهداف القرار العسكري الصادر في ٢ غشت ١٩١٤، هو عزل الاصوات الوطنية التي كانت تعبر عن وجودها في بعض الصحف عن الجماهير المغربية . وكان على رأس هذه الصحف مجلة « لسان المغرب » الصادرة بطنجة « ١٩٠٧ » والتي تجاوزت العداء للاستعمار الفرنسي الى نقد الملكية المطبقة مما جعلها تصطدم بالسلطان (٣٣) . بالإضافة الى انه الغطاء القانوني لمنع اية بادرة مماثلة في « المنطقة الفرنسية » ، ولتصفيحة صحافة المصالح الاوروبية المعارضة للمصالح الفرنسية ، وهي صحافة ازدهرت في المغرب خلال المنافسة الاوروبية عليه وخاصة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتتمتع بالحرية المطلقة (٣٤) . كما انه يسمح لادارة الحماية بخلق الشروط الملائمة لازدهار الصحافة الفرنسية الموالية للاستعمار الفرنسي .

فخلال السنوات العشرين الاولى من القرن الحالي ، وخاصة بعد توقيع اتفاقية الحماية ازدهرت الصحافة الفرنسية والاوربية الموالية لفرنسا، في مجموع انحاء المدن المغربية تقريبا . مثل « لافيحي ماروكان » (La Vigie Marocaine) تأسست بالبيضاء سنة ١٩٠٨ ، وكانت تصدر ثلاث مرات في الاسبوع ، واصبحت يومية في ابريل ١٩١١ ، وتعبر عن الاتجاه المتطرف في الاوساط الاستعمارية فهي ضد نظام الحماية وتطالب بالدمج . و« ايكو دوماروك » (Echo du Maroc) : تأسست ١٩١٣ وفي سنة ١٩٢٠ تأسست مجموعة ماس ، وهي عبارة عن تروست اعلامي ابتلع الصحيفتين السابقتين ، واصدر الى جانبهما « لوكورييه دوماروك » (Le Petit Marocain) فاس ١٩٢٩ و« لوبوتييه ماروكان » (Le Petit Marocain) (١٩٢٠) و« لاديبيش دو طانججي » (La Depeche de Tanger) واسس الوكالة المغربية للاشهار والاعلام (Ag. Mar. du pub. etd'I.) كما انتشرت صحف اخرى تدعو الى تمسيح المغرب مثل (لوبوبولير ماروكان) (Le Populaire Marocain) و« لوماروكان كاثوليك » (Le Maroc Catholique) و« لوكري دوماروك » (Le Cri du Maroc) وخصصت ادارة الحماية للمعارضة صحيفة اسمها « السعادة » صدرت في اول الامر في طنجة ١٩٠٥ ثم انتقلت الى الرباط سنة ١٩١٢ (٣٥) . وفي فاتح يناير سنة ١٩٣٦ ، بلغ عدد الصحف والمجلات الصادرة بالمغرب ١٣٠ منها ٩ يومية و٣٦ اسبوعية و٣ نصف شهرية و٨ شهرية و١٨ فصلية و١٤ سنوية ، منها دينية وادبية وعلمية واقتصادية وسياسية . وتمثل مختلف الاتجاهات ما عدا اتجاه الحركة الوطنية

(33) Christiane Souriau-Hoebrechts : «La Presse Maghrebine», pp. 40 et 41 .

(34) Ibid, pp . 38 .

(35) Ibid , pp . 86 , 87 et 88 .

وتصدر ٤٢ منها في الرباط وحدها منها ٣ يوميات (٣٦) .
وفي مقابل ذلك اشتدت المراقبة على الصحف الصادرة بالخارج ، فخلال
الفترة من يناير ١٩١٤ الى نهاية ديسمبر ١٩٢٥ اتخذت ادارة الحماية ٥٥ قرارا
يمنع عدد كبير من الصحف الاجنبية من الدخول الى المغرب ، ومن يناير
١٩٢٦ الى نهاية ديسمبر ١٩٢٨ ارتفع عدد قرارات المنع الى ٧٢ منها ٣٦ قرارا
سنة ١٩٢٨ وحدها ، ومن يناير ١٩٢٩ الى فاتح يوليو ١٩٣٢ بلغ عددها
١٧٠ قرارا منها ٦٢ قرارا سنة ١٩٣٠ ، كما هو واضح .
ولغة هذه الصحف المتنوعة مختلفة مما يدل على ان هدف المنع ليس فقط
عزل الشعب المغربي عما يجري في الخارج ، بل وعزل الجاليات الاجنبية
ايضا . فخلال الفترة الممتدة من يناير ١٩٢٨ الى يوليو ١٩٣٢ تعرضت للمنح
١٧٠ صحيفة ومجلة اجنبية منها ٧٧ صادرة بفرنسا ، و٦ من ايطاليا و١٢
من مصر و١٣ من ألمانيا و١٥ من اسبانيا و١١ من الجزائر و٦ من تونس،
وموزعة في معظمها حسب اللغات الاتية :

٢٨ بالاسبانية والبولونية .

٢٥ بالفرنسية .

٢٦ بالعربية .

٢٣ بالاطالية .

١٨ بالالمانية .

١١ بالهنغارية .

٧ بالعبرية .

٢ بالفارسية (٣٧) .

وكان على راس قائمة الصحف الاوروبية المتنوعة صحيفة « لومانيتيه »
لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي ، بسبب مواقف الحزب من الفرو
الفرنسي .

وكذلك بعض الصحف بالفرنسية الصادرة في الجزائر منها (جورنال
دالجي) (Journal d'Alger) و« تريديونيون » (Trait d'Union)
وقد منعتا من الدخول الى المغرب سنة ١٩٢٤ وكان على راس الصحافة
العربية ، صحف الحركة الوطنية التونسية مثل العصر الجديد (١٩٢٤) .
وانهمت صحف عربية اخرى بتفذية الحركة السياسية الوطنية في المغرب
مثل الشهاب (قسنطينة بالجزائر) ولسان الشعب والوزير « تونس » ووادي
النيل « القاهرة » (٣٨) . ولم يعد بذلك امام المغاربة الذين افلتوا من شباك

(36) B.E.M. Avril 1936 : « La Presse au Maroc », pp. 170-172
(Tableaux Statistiques).

(37) J.L. de Lacharrière, A.F. Janvier 1928, op. cité, pp. 16 et 17,
A. F. Mai 1928 op. cité, p. 185, A.F. Septembre 1932, op. cité,
p. 516 .

(38) J.L. de Lacharrière : A. F. Mars 1928, op. cité, p. 100 .

الامية التي نصبها الاستعمار بسياسة التجهيل غير قراءة الصحف الموالية لإدارة الحماية مثل السعادة . ونفس الشيء بالنسبة للجاليات الاوروبية تنفذ فكريا من صحافة ماس روما وما يشابهها من الصحف الاوروبية .

ولقد اشتدت الرقابة على الصحف بعد صدور الظهير البربري في ١٦ ماي ١٩٣٠ وما خلفه من رد فعل شعبي عنيف تجسد في المظاهرات الشعبية في مجموع انحاء المغرب ، وفي اعلان الحركة الوطنية السياسية عن نفسها في تنظيم سياسي متحدية الحواجز القانونية التي قضى الاستعمار الفرنسي زهاء ربع قرن في اقامتها وتقويتها . واصبحت ادارة الحماية تواجه الى جانب الصحافة الاجنبية الحرة - التي كانت تخترق الجدار الحديدي المحيط بالمغرب (٣٩) - الصحافة الوطنية سواء في « المغرب الفرنسي » او « المغرب الاسباني » .

لقد شهرت ادارة الحماية سلاح القانون في وجه الصحافة الوطنية . فلا تكاد صحيفة تظهر حتى يصدر قرار المنع ، لتعود الجريدة بعد ذلك الى الصدور تحت اسم جديد ، يلي ذلك قرار منع جديد وهكذا دواليك . ففي غشت ١٩٣٣ ، صدر العدد الاول من الصحيفة الاسبوعية الوطنية «عمل الشعب» (L'Action du Peuple) بفاس وكان مديرها ورئيس تحريرها محمد بلحسن الوزاني ، احد زعماء الحركة الوطنية السياسية . (٤٠) ، الا انها اختفت بعد وقت قصير وحلت محلها صحيفة اخرى باسم « ارادة الشعب » « La Volonté du Peuple » .

وفي فبراير ١٩٣٤ طالب المستوطنون الزراعيون خلال تجمعاتهم ومظاهراتهم ، بمنع صدور « ارادة الشعب » وفي ١٦ ماي من نفس السنة اتخذت ادارة الحماية قرار المنع ، بعد ان مهدت له بقمع وحشي لسكان فاس الذين استجابوا لنداء كتلة العمل بتنظيم مظاهرات الترحيب بالسلطان محمد بن يوسف خلال زيارته لفاس في ماي ، وكانت ادارة الحماية قد اتخذت قرارا آخر في ٢ سبتمبر ١٩٣٢ بمنع دخول مجلة « مغرب » « Maghreb » المؤيدة للحركة الوطنية المغربية ، والتي يصدرها في باريس روبرج جان لانفي (Robert-Jean Languet) حفيد كارل ماركس ، بمساعدة جماعة من الاشتراكيين الفرنسيين والجمهوريين الاسبانيين وعناصر من الحركة الوطنية

- (38) J. L. de Lacharrière : A.F. Mai 1928, op. cité, p. 186 , A.F. Septembre 1932, op. cité, p. 517 . - Le Général H. Simon : «La Situation Actuelle au Maroc : Une Communication sur le Maroc à l'Union Coloniale Française» A. F. Mars 1931, p. 217 . - «La Presse Maghrebine», op. cité, p. 87 .

- (40) Rezette, op. cité, p. 74 .

نقول السيعة كريستيان سوريو في مرجعها السابق (ص ٨٩) ان الصحيفة كان يديرها مواطن فرنسي اعتنق الاسلام يدعى «هيرتز» ..

المغربية . وقد جاء القرار العسكري استجابة لطلب المجلس البلدي لفاس والمجلس الاسرائيلي بنفس المدينة في غشت ١٩٣٢ ، والصحافة الاستعمارية ، « لان مقالاتها تفكر الجو السياسي والتجاري والسياحي لفاس » (٤١) .

وقد نص القرار العسكري الصادر بتاريخ ١٦ ماي ١٩٣٤ ، على تجديد منع دخول مجلة « مغرب » وكذلك صحيفة الحياة « تطوان » ، « والسلام » « تطوان » (٤٢) . وفي ٢٤ غشت من نفس السنة صدر امر بمنع مجلة « الاطلس » (٤٣) وفي ١٥ مارس من السنة التالية منعت ادارة الحماية صدور جريدة « المغرب الاحمر » بدعوى انها تنطق باسم الحزب الشيوعي (٤٤) غير الاعتراف به .

واذا كانت قرارات منع دخول الصحافة الاجنبية ، تستلزم فقط : احكام اغلاق ابواب المغرب ، فان قرارات منع الصحف الوطنية من الصدور تكون مرفوقة في اغلب الاحيان بمجازر رهيبة ، وحملات القمع والتنكيل بالوطنيين وبقيادة الحركة الوطنية . فقد مهد المقيم العام هنري بونسو لقرار منع صدور « ارادة الشعب » بحملة رهيبة في فاس باركها السلطان بن يوسف الذي خرجت الجماهير الفاسية لتحييه وتهتف به ملكا . وفي عهد الجنرال نوغيس شهد المغرب مجازر كبيرة في عدة مدن مغربية بدات في مكناس في سبتمبر ١٩٣٧ ، وتلاها قرار منع صدور جميع الصحف الوطنية ، فمنعت بقرار واحد « العمل الشعبي » (L'Action Populaire) (بدات في يناير ١٩٣٧) لسان حال الحزب الوطني لتحقيق المطالب ، وتديرها السيدة ذبوري وكذلك « عمل الشعب » « عادت الى الصدور في يناير ١٩٣٧ » ويديرها محمد بلحسن الوزاني ، وصحيفتي الدفاع والعمل . وامتد القمع هذه المرة الى بعض صحف الاحزاب الفرنسية بالمغرب . ففي ٦ سبتمبر اصدر القائد الاعلى لقوات الاحتلال امرا بحجز العديدين الثالث والرابع من « المناقشات الاشتراكية بمجلس الحكومة » لانها انتقدت قوات الاحتلال (٤٥) . وفي ١٦ اكتوبر صدر قرار آخر بمنع صدور جريدة الاطلس « بدات في يناير ١٩٣٧ » ، ويديرها محمد

(41) J.L. de Lacharrière: A.F. Septembre 1932, op. cité, pp. 525 et 526.

(42) J. L. de Lacharrière : «Les Evénements de Fez», A. F. Mai 1934 , p . 268 .

(43) L. Mohendis: «A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord», A. F. Septembre 1934 , p. 519 .

(44) L. Mohendis : «Pour la Defense de l'Afrique du Nord Française», A. F. Mai 1935, p. 292 .

(45) L. Mohendis : «L'Agitation Nord Africaine», A. F. Octobre 1937, pp. 453 et 454, et «Dans la Zone du Protectorat: La Presse Indigène», A.F. Avril 1937, pp. 219 et 220 - J. Goulven : «Chronique» A.F. Novembre 1937, p. 541 . - «Du Protectorat..» op. cité, pp. 84-85 et 88 .

اليزيدي وهو عضو بارز في قيادة الحركة الوطنية . وبعد يومين صدر ظهير ملكي يفرض الرقابة على الصحف ويلزم تسليم نسخة الى سلطات المخزن والرقابة قبل عرض الصحيفة للبيع . وينص الظهير على ان صاحب المطبعة ومدير الجريدة او المجلة يتحملان مسئولية مشتركة ، كما جدد الزامية الحصول على اذن مسبق لاصدار صحيفة جزئيا او كليا بالعربية او العبرية (٤٦) . وتجدر الاشارة هنا الى ان حرية الصحافة بمعنى الكلمة لم تكن مكفولة قبل صدور هذا الظهير ، ولم يكن يتمتع بحرية التعبير غير الصحافة الموالية لادارة الحماية . اما غيرها فتتعرض على الدوام للمنع او في احسن الاحوال للحجز لاقل انتقاد للسياسة الفرنسية بالمغرب .

ومع تزايد توتر الوضع السياسي في اوربا وتسابق دولها للاستعداد للحرب العالمية الثانية ، شددت ادارة الحماية من ضنطها على حرية التعبير وحرية الافراد . فصدر ظهير ٨ مارس ١٩٣٩ المتعلق بمكافحة « الاشخاص الخطيرين » تلاه ظهير ٣٠ مارس الذي يعاقب ترويج وتوزيع ونشر او نقل اخبار عسكرية لم تعلن عنها الحكومة . وتم تدعيم هذه الاجراءات بقانون ٢٤ غشت ١٩٣٩ الصادر بفرنسا والذي ينص على فرض الرقابة على الصحف « في الجزائر والمستعمرات ومناطق ما وراء البحار » وامتد العمل به الى المناطق التي تحت الوصاية بقرار ٢ سبتمبر من نفس السنة . بالاضافة الى قرار ٢٤ يونيو الذي يمنع توزيع وبيع وعرض وحياسة منشور او نشرات او شعارات من « وحي اجنبي » من شأنها ان تمس ب « المصلحة الوطنية » ثم قرار ٢٩ يوليو الذي يمنع بدوره صدور نشرات لا تحمل اسم وعنوان الناشر وينص على معاقبة الدعاية الاجنبية (٤٧) .

وقد ازداد ثقل الرقابة بظهيري ٢٦ يوليو و٢٩ غشت من سنة ١٩٣٩ . ويتعلق الاول بمكافحة « المنشورات التخريبية » والثاني بفرض رقابة كاملة على الاخبار . وينص البند الاول من ظهير ٢٦ يوليو على انه « يمنع على كل شخص ادخال الى المغرب وسحب وتوزيع وعرض وبيع وترويج ونشر في اي مكان كان ، وتحت اي شكل من الاشكال بهدف الدعاية ، منشورات ونشرات وشعارات من شأنها ان تعكر الجو والاستقرار والامن » ويعاقب كل مخالف بغرامة تتراوح من ١٠٠٠ فرنك الى ١٠.٠٠٠ فرنك وبالسجن والنفي (٤٨) . ونشرت صحيفة لافيجي ماروكين بتاريخ فاتح سبتمبر ١٩٣٩ توضيحات عن كيفية تطبيق قانون الرقابة جاء فيها « يتولى السيد جورج كاييت Gayet » مدير ديوان المقيم العام تسيير مصلحة مراقبة الاخبار بواسطة

(46) A. F. Décembre 1937 : «La Législation de la Presse», p. 594.

(47) J. Goulven : «Maroc», A.F. Juin 1939, p. 594 - J.L. de Lacharrière: «L'Afrique du Nord et la Guerre», A. F. Octobre - Novembre 1939, p. 248 .

(48) Ayache : «Le Maroc», op. cité, pp. 98 et 99 .

مكتب خاص يسيره الرائد ليكولي (Lecullée) وفي الدار البيضاء مكاتب الناحية النقيب لامازوير (Lamazouère) ، وفي فاس مكاتب الناحية « النقيب لوبران (Lebrun) . وتتم مراقبة الصحف اليومية في عين المكان ، بينما تجري مراقبة الاسبوعيات بمكتب الرقابة قبل طبعها النهائي بـ ٢٤ ساعة على الأقل وحتى المطبوعات المتعلقة بالاشهار ، ولو كانت محدودة ، يجب عرضها من قبل الناشرين للحصول على التأشيرة من احد مكاتب الرقابة الاربعة المكلفة بذلك » (٤٩) .

وخلاصة القول ، ان المغرب قد عاش طيلة مرحلتنا تحت قوانين استعمارية متطرفة ، جعلت منه منطقة شاذة بين المستعمرات والمحميات الفرنسية ، بحرمان « الاهالي » حتى على المظاهر الشكلية للديموقراطية الاستعمارية مثل حقهم في التنظيم وممارسة النشاط السياسي وبالحد الأدنى من حرية التعبير .

٢ - تشريعات العمل

إذا كان حرمان الشعب المغربي من الحريات السياسية يهدف الى تكيله والقضاء في المهد على كل حركة من شأنها أن تميط اللثام عن حقيقة الممارسات الاستعمارية ، او اي تفكير في مقاومة التسلط الاجنبي السياسي والعسكري والاقتصادي ، فان السياسة الاجتماعية كانت تقوم على ترك الحرية المطلقة لمختلف الرأسماليين والمغامرين الاوروبيين الباحثين عن الثراء ورغد العيش ، يستغلون شعبا دون حدود او قيود في علاقاتهم مع اليد العاملة لتحقيق احلامهم (٥٠) .

ولقد اكتسب ارباب العمل الاوروبيون من هذه الحرية المطلقة ليس فقط قوة اقتصادية بل وقوة سياسية رهبة ايضا ، واصبحوا « هم كل شيء في المغرب . يرون انهم وحدهم القادرون على معرفة ما يجب عمله في المغرب . والفشل مصير كل مقيم لا يتحالف معهم . وتبدو لهم تدخلات الميثروبول مشكوكا فيها ويرون في كل تنظيم اقتصادي او اجتماعي مسا بالحريية الاقتصادية » (٥١) . ووقفوا بكل قواهم من اجل استمرارية انعدام الضمانات التشريعية لدى العامل المغربي ، وظلت مشاكلهم هي وحدها شغلهم الشاغل

(49) Cité par J.L. de Lacharrière, A.F. Octobre-Novembre 1939, op. cité, p. 249. Note no 4.

استمر العمل بقانون الرقابة الى ٢ يوليو ١٩٥١، المصدر :

Rezette, op. cité, p. 35 .

(50) Montagne : «Naissance...», op. cité, p. 218 - Pierre Stefani, op. cité, p. 169 .

(51) «Le Patronat...», op. cité, p. 50 .

على حساب مصلحة الشعب في أبسط حدودها (٥٢) . وقد عبر السيد غروس « Gros » من اتحاد المؤسسات المغربية امام الغرفة التجارية سنة ١٩٣٢ ، عن رأي ارباب العمل في قضايا العمل بقوله « يبدو ان من الحكمة ، ولابد طويل ، ترك العلاقات بين المستخدمين « بالكسر » والمستخدمين « بالفتح » ينظمها قانون العرض والطلب «...» (٥٣) . وطالب ارباب العمل بقمع العناصر التي تقوم بتوعية العمال بمشاكلهم ، والذين يدخلون بذلك الى المغرب « طرق الحرب الاجتماعية » (٥٤) .

الا ان التنازم الدائم في الوضع الاجتماعي المغربي ، وانعكاساته السيئة على مصالح ارباب العمل ، اجبر ادارة الحماية وارباب العمل على القيام ببعض التنازلات لصالح العمال . وعملت ادارة الحماية في نفس الوقت على افراغ هذه الاجراءات من مضمونها الاصلاحى ، اما بحرمان اليد العاملة المغربية من حق الاستفادة منها او بغض النظر عن خرقها من طرف ارباب العمل . ونذكر منها على سبيل المثال قانون حوادث العمل الذي كان يشمل جميع العمال الاوروبيين اينما تواجدوا في مختلف القطاعات ، في حين كان يستثنى بعض فئات العمال المغاربة من بينهم العمال المغاربة العاملين لدى ارباب العمل المغاربة الذين لم تكن تشملهم العقوبات الواردة في القانون الا اذا كان من بين عمالهم ، عمال اوربيون (٥٥) .

وهذا التواطؤ بين ادارة الحماية وارباب العمل ، جعل من التشريعات القليلة الموجودة حبرا على ورق . فقد ذكر كليسو (Galissot) انه لم يعثر في ارشيفات وزارة الشغل المغربية على اية وثيقة تثبت انزال عقوبات بالمخالفين لنصوص تشريعات العمل (٥٦) ، وتفسير ذلك ان هذه الظواهر نفسها . كانت تعتمد ترك منافذ واسعة عديدة لهروب ارباب العمل . فظهير سبتمبر ١٩٢٦ المتعلق بتنظيم عمل النساء والاطفال ، تسمح نصوصه للمفتشين « بتدريب ارباب العمل » على احترام الظهير « وليس بمعاقتهم » واسندت مهمة مراقبة تطبيق الظهير الى مفتشي العمل من فرنسا « الذين سيفهمون بكل تأكيد ان تقاليد العمل لن تتغير بنفس سرعة تغير التواريخ » (٥٧) . وسنرى في

(52) Ayache : «Le Maroc», op. cité, p. 90 - B.E.M. Janvier 1939 : «Comité des Industriels du Maroc (C.C.I.) : Extrait du Rapport Présenté à l'Assemblée Générale Ordinaire du 23-11-1938 , p. 81 - «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 27 et 33 .

(53) Cité dans «Le Patronat...», op. cité, p. 35 et dans «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 25 .

(54) «Le Patronat...», op. cité, p. 51 .

(55) Leris, op. cité, p. 74 . - Bulletin du Travail, op. cité, pp. 36 , 37 et 38 .

(56) «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 25, note No 3.

(57) J. Goulven : «La législation du Travail au Maroc», A . F . Décembre 1926, p. 583 .

عرضنا لمختلف هذه التشريعات ، كيف كانت ادارة الحماية تسهل لارباب العمل مواصلة قانون القاب في علاقاتهم مع العمال وخاصة العمال المغاربة .

ان اصرار ادارة الحماية على حرمان العامل المغربي من جميع حقوقه التي يتمتع بها رفاقه ، ليس فقط في فرنسا بل وفي المستعمرات والمحميات الاخرى (٥٨) ، ويعكس خوف السلطات الفرنسية وارباب العمل من اعطاء العامل المغربي حقوقا ستؤدي بالتاكيد وعيه الطبقي واحساسه الوطني وادراكه لحقوقه الكاملة التي لا يلبث ان يطالب بها ، وسيدفع ذلك بالاستعمار الى مسلسل من التنازلات لن تتوقف الا بزوال نظام الحماية . فالحركة العمالية المغربية في مرحلتنا كانت ما تزال فتية ، ولدت مع تطور « مهن اوروبية » ومؤسسات تجارية وصناعية هامة تشمل (٠٠٠) عددا هاما من العمال والعاملات والمستخدمين من الجنسين (٠٠) ويتزايد تضامن هؤلاء على ضوء مشاكل ما بعد الحرب « (٥٩) ، الا انه بحكم انفصالهم الحديث عن جذورهم الزراعية، ومشاكلهم الفعالة في المقاومة المسلحة للغزو الاستعماري ، مع كل ما رافق هذا الغزو من اعمال نهب وسلب واستيلاء على اموالهم واملاكهم ، جعل من اليد العاملة المغربية قوة رهيبة قابلة للانفجار في اية لحظة ، وتحمل في طياتها عداء متاجبا للوجود الاوروبي . واعتقدت ادارة الحماية ان وسيلة اخماد هذا العداء ومنع التفاف العمال حول الحركة السياسية الوطنية هو تحطيم معنوياتهم وتشبيهم التقليدي بالاستقلال ، باخضاعهم لنظام استغلالي بشع وغلق ابواب العيش والتطور الاجتماعي في وجوههم لارغامهم على قبول احط شروط العمل للحصول على لقمة العيش .

(٥٨) في ١٤ و ١٥ يناير ١٩٢١ ، صدر قراران ينصان على تطبيق في الجزائر بعض نصوص قانون العمل المعمول به في فرنسا . كما كان يطبق في بعض المؤسسات الصناعية قانون ٢٣ ابريل ١٩١٩ الذي يحدد ساعات العمل في ٨ ساعات يوميا . ثم عمم القانون على البلاد بقراري ١١ مارس ١٩٢١ و ٥ مارس ١٩٢٤ . وكان قانون ٢٥ سبتمبر ١٩١٩ قد نص على التطبيق الجزلي لقانون تحديد المسؤوليات في حوادث العمل ، وفي ٢١ مارس ١٩٢١ ، بدأ في الجزائر تطبيق القانون المتعلق بالنقابات المهنية .

وفي تونس صدرت بتاريخ ١٠ يونيو ١٩١٠ ، ٤ قرارات : يتعلق الاول بتنظيم ساعات العمل والشروط الصحية في العمل ، وعمل المرأة والاطفال . ويتعلق الثاني بعمل الاطفال في المناجم والاوراش ، وينظم القرار الثالث رفع الاجور ، والرابع شروط العمل بالقطعة . وفي ١٥ مارس ١٩٢١ صدر قرار بتعميم في تونس قانون حوادث العمل الجاري به العمل في فرنسا . وفي ٢٠ ابريل ١٩٢٢ صدر قرار ينص على تطبيق قانون الميتربول المتعلق بالعطاة الاسبوعية ، بعد ادخال بعض التعديلات عليه .

كما كان الغرب متخلفا عن « المنطقة الاسباتية » ولجنة « المنطقة الدولية » . - المصدر :

E. Bouy, op. cité, pp. 12, 135 et 136 .

(59) J. Goulven : « La Législation... », op. cité, p. 583 .

١ - قوانين العمل :

١ - عقود العمل والتشغيل :

صدر اول ظهير يتعلق بتشريعات العمل سنة ١٩١٣ ، حول عقود العمل ، وينص على ان « كل عقد يلزم شخصا بتقديم خدماته مدى الحياة او لمدة طويلة بحيث يربطه ويرغمه على العمل حتى وفاته يعتبر ملفيا » كما نص على مسؤولية المستخدمين « بالكسر » في حالة وقوع حادث عمل ، وتحدد هذه المسؤولية في تقديم الاسعافات الطبية والعلاج للمستخدم (بالفتح) في حالة المرض او حادث العمل اذا لم يكن ذلك ناتجا عن خطأ العامل ، وحدد مدة العلاج بعشرين يوما . وفي حالة وقوع حادث عمل بسبب خطأ ارتكبه العامل فان هذا الاخير لا يحق له في اي تعويض . وربط الظهير حرية المرأة في العمل بموافقة زوجها ، ومنع الزوج حق فسخ التزام زوجته ، اذا حدث هذا الالتزام بدون موافقته . ويعتبر هذا الظهير في مضمونه في مصالح ارباب العمل (٦٠) . فهو لا يعطي للعامل اي امكانية لفرض حقه .

ان العقد الوحيد الذي يرفضه الظهير هو الذي يلزم العامل بالعمل لدى رب عمل معين مدى الحياة ، في حين ان القانون بفرنسا لا يعترف باي عقد عمل تتجاوز مدته سنة . واصدرت فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر ١٩٢٥ قانونا لاستعمراتها في افريقيا الغربية . ينص على ان عقد العمل يجب الا يقل عن ٣ اشهر والا يتجاوز سنتين ، ويجب على صاحب المؤسسة ان يخطر العامل بالغاء العقد قبل الاوان بمدة شهر ، وان يدفع له راتب شهر كامل : اما في المغرب فان العقود تبرم شفويا حول مدتها وطبيعة العمل ، ويحق لرب العمل ان يستغني عن خدمات العامل متى شاء حتى في حالة المرض او حادث عمل (٦١) .

وحول الاجور ينص الظهير على انه « يجب ان يكون السعر محددا او قابلا للتحديد . ويمكن اعطاء وعد بثمن لاستيجار الخدمات بحصة محددة من المردود او الانتاج » (٦٢) . وفسح هذا النص المجال لتلاعبات كثيرة بالاجور بلغت درجة كان فيها العامل المغربي يشتغل مقابل حد ادنى من المواد الغذائية تسمح له بصعوبة بالبقاء على قيد الحياة ، كما سنرى ذلك في القوانين المتعلقة بالاجور . فبفضل النص على امكانية دفع الاجور عينا ، وما كان يتخلل ذلك من التلاعب بالاسعار ، كان العامل المغربي يجد نفسه محكوما عليه بقضاء حياته كلها في خدمة رب عمل معين . ويقول ارنيست بسوي

(60) E. Bouy, op. cité, pp. 177 et suivantes .

(61) Ibid, 84, 85 et suivantes . - «La Question Ouvrière ...», op. cité, p. 26 .

(62) E. Bouy, op. cité, p. 178 .

« E. Bouy » في هذا الصدد ان تشريع العمل في المغرب « لا يرى ان من الواجب حماية حرية العمال الاهالي (٠٠٠) ، والتسبيقات التي يقدمها ارباب العمل الى الاهالي ، يمكن ان تصبح وسيلة فعالة لارغام العمال الزراعيين على عدم مغادرة المزارع التي يشتغلون فيها » (٦٣). لان هناك قوانين اخرى تمنع تشغيل اي عامل لا يحمل دفتر العمل يثبت انه حر من اي التزام مع اي رب عمل آخر . وكانت الديون انجع وسيلة لسلب العامل حريته ، وربطه برب عمل معين مهما بلغت الظروف من قسوة واجفاف .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٢١ ، صدر ظهير ينص على تأسيس مكاتب تشغيل بعد الفاء مكاتب التشغيل الخاصة بقرار ٧ فبراير من نفس السنة . والهدف من هذا الظهير حسب نصوصه ، هو وضع حد للتجارة باليد العاملة المغربية التي كان يقوم بها الاوروبيون وبعض المغاربة . وبتصدير اليد العاملة المغربية ، الى الخارج . الا ان هذا الظهير ظل حبرا على ورق ولم تقم السلطات بتطبيقه حتى بعد تكملة بظهير ٢٤ سبتمبر ١٩٢٤ (٦٤) .

وفي ٢ يوليو ١٩٢٦ ، اصدر المقيم العام ثيودور ستينغ قرارا بتأسيس مكتب اليد العاملة ، مهمته مركزة المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب على اليد العاملة الزراعية ، ووضع هذه المعلومات تحت تصرف السلطات المحلية . الا ان هذا المكتب فشل في مهمته ، (٦٥) ، ولم يكن حظ الهيئات الاخرى الماثلة باحسن منه . فالمكاتب الاقتصادية ، على قلتها ، كانت تقتصر بالدرجة الاولى على تبليغ حاجيات ارباب العمل من اليد العاملة الاوروبية ، وتشترط في اليد العاملة المغربية ان تكون متخصصة (٦٦) . ففي سنة ١٩٢٧ ، تلقى المكتب الاقتصادي بالدار البيضاء ٢٣٨٧ طلب عمل ووظف ١٥٣٥ شخص بينهم ٩٨٠ اوروبي و ٥٥٥ مغربي وفي السنة التالية تلقى ٣٠٥٤ عرض عمل و ٢٧٧٦ طلب عمل ووظف ١٩٣٨ شخص بينما تلقى المكتب الاقتصادي بالرباط في هذه السنة الاخيرة ٢٥٩ عرض عمل و ٥٨٣ طلب عمل ووظف ٨٠ شخصا (٦٧) . ونشير الى ان المغرب عرف في هذه الفترة ازمة حادة في اليد العاملة وخاصة اليد العاملة المغربية .

وفي ميدان التكوين المهني ، اهتمت ادارة الحماية بشكل تام ، مسألة تطوير وتكوين العامل المغربي ، وذلك قصد الإبقاء عليه في حالة من التخلف المهني تسمح باستمرارية استغلاله بكل طمأنينة ففي سنة ١٩٢٧ ، اسست الاقامة العامة بالدار البيضاء مكتب التوجيه المهني ، مهمته اعداد عمال الفد المتخصصين وفتحت ابوابه لابناء الجاليات الاوروبية وحدها . ونفس الشيء

(63) Ibid , p . 92 .

(64) Ibid , pp. 57 et 58 .

(65) Ibid , p . 58 .

(66) «Enquête de la Résidence ..», op. cité, p. 110 .

(67) Bulletin du Travail, op. cité, p. 11.- E. Bouy, op. cité, p. 58.

بالنسبة للمدرستين الصناعيتين بالدار البيضاء والرباط (٦٨) .
وخلال الازمة الاقتصادية العالمية فرض ارباب العمل قوانينهم على العمال
الاوروبيين ايضا واختفت عمليا بعض الضمانات التي كانت تتمتع بها اليد
العاملة الاوروبية ، ورد احد ارباب العمل خلال مداوات مجلس الحكومة
سنة ١٩٣٤ على محاولات الاشتراكيين لفرض رفع نسبة التشغيل في المؤسسات
لامتصاص العاطلين الاوروبيين . بقوله : « اما فيما يتعلق بالمقاول الذي
سيفرض عليه تشغيل العاطلين فاعتقد انه لم يوجد بعد » (٦٩) . فاتخذت
الاقامة بعض الاجراءات المسكنة لازمة البطالة الاوروبية ، ومنها ظهير ٢٠
اكتوبر ١٩٣١ الذي يحدد من هجرة اليد العاملة الاوروبية الى المغرب ،
وظهير ١٥ نوفمبر ١٩٣٤ الذي يشترط في المهاجر الاوروبي ان يكون حاملا
لعقد العمل مصادق عليه من مصلحة العمل ، كما كانت تقدم بعض المساعدات
للعاطلين الاوروبيين في بعض المدن مثل مراكش والدار البيضاء والرباط ونظمت
البلديات الورشات الخيرية يشتغل فيها العاطلون الاوروبيون وحدهم (٧٠) .
اما العمال المغاربة فكان نصيبهم الاهمال التام اكثر من اي وقت مضى .

٢ - حوادث العمل :

كانت مسألة حوادث العمل والوقاية منها ، مسألة حساسة في المغرب
سواء من جانب العمال او من جانب ارباب العمل . فالحرية المطلقة التي اعطيت
لارباب العمل في معاملة اليد العاملة وخاصة منها المغربية ، وحمى جمع
الثروة باقل التكاليف ، دفعت الاوروبيين الى السعي لان يصبحوا كلهم « أصحاب
مؤسسات » . وساعد على انتشار هذه الظاهرة ، الفوضى الاقتصادية التي
اتسم بها عهد ليوطي . وكانت النتيجة ظهور مؤسسات لا تتوفر فيها ادنى
الشروط الصحية الضرورية بالاضافة الى انعدام اجراءات الامن للوقاية
من حوادث العمل او التأمين ضدها . ففي سنة ١٩٣٦ لم يكن في
المغرب سوى ٤٢٧٩ مؤسسة مؤمنة على نفسها من حوادث العمل ، من
مجموع المؤسسات الزراعية والتجارية والصناعية بالبلاد (٧١) .

وقد صدر اول « مشروع » تشريع يتعلق بحوادث العمل في نوفمبر
١٩١٦ ، ووافقت عليه لجنة التشريعات في بداية السنة التالية الا ان هذا
الظهير كان في صالح ارباب العمل . فهو يحصر حقوق العامل الضحية
في نفقات المستشفى والادوية ، وفي حالة الوفاة في نفقات الدفن ولا
يعطى لعائلة العامل اي حق في التعويضات في حالة وفاة رب العائلة اثناء اداء

(68) E. Bouy, op cité, p 74 .

(69) Cité dans «Le Patronat...», op. cité, p. 27 .

(70) Ibid, pp. 79 et 80 .

(71) «Aperçu sur les Résultats..», op. cité, p. 111 .

عمله (٧٢) . وعلى الرغم من تفاهة هذه المصاريف التي يتحملها أرباب العمل في حالة وقوع حادث عمل « فقد كانت القاعدة المتبعة تقتضي من العامل ، ان يثبت بإمكانياته الشخصية ، مسئولية رب العمل عن الحادث ، وهو امر « يستحيل في اغلب الاحيان » (٧٣) واذا كان من الصعب على العامل الاوروبي « في اغلب الاحيان » ان يثبت مسئوليته عن الحادث الذي ذهب ضحيته ، فان من السهل تصور امكانيات العامل المغربي في دفع رب العمل الاوروبي الى قفص الاتهام .

وفي ٢٥ يونيو ١٩٢٧ ، صدر ظهير يتعلق بحوادث العمل ، ويستفيد منه العمال الاوروبيون وحدهم ، في حين لم يغير في شيء وضعية العامل المغربي . فهو اولا يشترط في العامل ليحصل على التعويضات المنصوص عليها ، ان يكون قد قضى في عمله سنة كاملة قبل الحادث (٧٤) ، وهو شرط كان يصعب توفره في العامل المغربي (٧٥) الذي يعمل مياوما او بالقطعة . وفي حالة توفر هذا الشرط فقد كان لدى ارباب العمل وسائل اخرى للتخلص من دفع حقوق العامل المغربي . فالى جانبهم تقف عدالة المخزن والاستعمار ، حيث كان الباشوات والقياد يلقون على العامل المغربي مسئولية « حادث عمل تعود المسئولية فيه في الحقيقة الى رب العمل » (٧٦) ، هذا اذا نجح العامل في تسجيل الدعوة بعد تخطي عقبات الاجراءات الادارية والمماطلة ، مما يدفعه الى التخلي عن المطالبة بحقوقه ويتحول الى شحاذ معطوب او يعود الى قريته الاصلية . وكان العمال الاوروبيون « هم وحدهم القادرون على بذل محاولة الحصول على حقوقهم » (٧٧) . وترتبط التعويضات التي يحصل عليها العامل باجرته قبل الحادث ولذلك يحصل العامل المغربي ، اذا نجح في ارغام رب العمل ، على تعويضات تقل عن التعويضات التي يحصل عليها رفيقه الاوروبي (٧٨) .

لقد وقف ارباب العمل ضد ظهير حوادث العمل قبل صدوره ، وعارضوا فيه على الخصوص استفادة عمال مغاربة منه ، وانتقدته الغرفة التجارية في

(72) Bouy, op. cité p. 133 .

(73) Leris, op. cité, p. 74 .

(74) «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 26 .

(٧٥) لا يستفيد من هذا الظهير سوى عمال القطاع الصناعي وعمال الآلات في القطاع الزراعي . ولا يستفيد منه العمال المغاربة لدى ارباب العمل الفاربة ، وكذلك عمال المناجم القريبة العمق . المصدر :

E. Bouy, op. cité, pp. 141 et 142 .

(76) Bouy, op. cité, p. 135 - Leris, op. cité, p. 74 - «Le Patronat...» op. cité, p 38 .

(77) «La Question Ouvrière..», op. cité, p. 26 - «La Pattional..» op. cité, p 38 .

(78) Leris, op. cité, p. 75 .

١٨ ماي (٧٩) ، ومن المفارقات الغريبة ان ارباب العمل هم الذين تولوا مراقبة تطبيق تشريعات العمل . لقد عينت ادارة الحماية مفتشين اثنين للعمل في مجموع انحاء المغرب . وتولى احدهما مراقبة العمل في دائرة الشمال ويوجد مقره في الرباط ، وتولى الثاني دائرة الجنوب ويوجد مقره في الدار البيضاء ، ويساعدهما موظف مكتب الشغل الذي يتولى تفقد العمل في الصناعة والتجارة بالمغرب كله . ولم يكن من اختصاص المفتشين الاثنين تفقد العمل في ورشات البناء والمناجم والاشغال العمومية واسندت هذه المهمة الى المهندسين في القطاعات المذكورة (٨٠) ، اي الاطارات التي تشكل القوة الضاربة في يد ارباب العمل ضد العمال .

وقد صدرت اليهما تعليمات من رئيس الادارة العامة للشغل والمساعدة بان دورهما هو « دور الربوبي » ولم يكونا بدورهما اقل تواطؤا مع ارباب العمل ، مما جعل من جولات التفقد التي يقومان بها لا معنى لها . ففي سنة ١٩٢٨ جرى تفقد مناجم اقليم مراكش والرباط وعددها ٥٧ منجماً خلال ٥٨ زيارة ، وقدم بعدها تقرير واحد (٨١) . ولم تكن ادارة الحماية تبدي اهتماما بمشاكل العمل الا عندما يتجاوز الخطر وسط العمال المغربية الى الاوربيين ، من ذلك انه في سنة ١٩٢٧ انتشر وباء الجمري (Inf . Charbonneuse) بين العمال المغربية في صناعة الجلود ومعامل الصوف بالمغرب وانتشر المرض في بركنت وبركان واحفير والدار البيضاء وسطات والرباط ووزان واسفر عن وفاة عدد من العمال المغربية ولم تتحرك ادارة الحماية الا بعد ان لوحظ المرض وسط العمال الفرنسيين بفرنسا العاملين في صناعة الجلود المستوردة من المغرب (٨٢) .

واخطر القطاعات من حيث حوادث العمل ، هي البناء الذي لم يكن ارباب العمل يتخذون فيه اي اجراء للوقاية (٨٣) ، وكذلك القطاع الصناعي الذي شهد ١٥٠٠ حادث عمل خلال الفترة من فاتح ابريل ١٩٢٩ الى نهاية ديسمبر من نفس السنة ، وكان ثلثا الضحايا من العمال المغربية ، وفي مؤسسات النقل التي بلغ فيها عدد الحوادث خلال نفس الفترة ٤٩٥ حادث منها ١٤٢ حادث اسفر عن عجز دائم .

٣ - الاجور :

كان لارباب العمل ، كامل الحرية ليس فقط في تحديد اجرة العامل بل

(79) A. F. Juillet 1927 : «Au Conseil du Gouvernement», p. 305 .

(80) Bouy, op. cité, p. 123 - «La Question Ouvrière...», op. cité, p. 25. - «Le Patronat...», op. cité, pp. 36 et 38 .

(81) Bouy, op cité, pp 128 et 129 .

(82) Bulletin du Travail, op. cité, p. 23 .

(83) Ibid , p. 11 .

وفي تخفيضها عند الدفع ، او رفض دفعها او دفع جزء منها فقط ، والاحتفاظ بالباقي في جيب رب العمل وحده او بمشاركة بعض « اطارات » المؤسسة مثل « رئيس الفرقة » و « الكابال » (٨٤) . دون ان تتحرك « العدالة » لاحترام حق العامل في الحصول على أجرته كاملة . وكان ضحايا هذه الممارسات من اليد العاملة المغربية على الخصوص .

وقد لجأ ارباب العمل ، من اجل ابتزاز اجرة العامل ، الى دفع الاجور عينا ، ولم يتغير الوضع بصدور ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ الذي جرت تكميلته بظهير ١٠ مارس ١٩٢٨ والذي لم يدخل حيز التنفيذ الا في يناير ١٩٢٧ ، وينص على دفع الاجور بالنقد المتداول ، وليس عينا ، مرتين في الشهر على الاقل بالنسبة للعمال ، ومرة واحدة في الشهر بالنسبة للموظفين ، ولم يتطرق الظهير الى مسألة تحديد الاجور (٨٥) . وفي ١٧ غشت من نفس السنة (١٩٢٦) صدر ظهير آخر يشرع الابتزاز ، فهو يسمح لرب العمل بالا يدفع للعمال سوى ثمانية اعشار راتبه والاحتفاظ بالباقي للتخفيف من نفقات رب العمل على التجهيزات (٨٦) ، ولم يكن العامل في اغلب الاحيان ، عند مغادرته المؤسسة يحصل على ما لديه من ديون لدى رب العمل . وكانت هذه العملية مربحة بالنسبة لارباب العمل ، جعلتهم يقفون ضد اي محاولة للاطلاع على حسابات المؤسسة وما فات عمالها . واعلن احدهم سنة ١٩٣٦ « ليس من المفروض على رب العمل ان يثبت بانه غير مدين بشيء للعامل » (٨٧) .

اما ظهير ١٠ مارس ١٩٢٨ ، فقد فتح ثغرة في ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ ، فيما يتعلق بوجوب دفع الاجور نقدا وبالعملة المتداولة ، فقد سمح الظهير الجديد لارباب العمل بدفع الاجور عينا ، حيث كان ارباب العمل يفتحون دكاكين داخل المؤسسة تحتوي على سلع استهلاكية من النوع الرديء ، ويغرمون العمال على شراء حاجياتهم الغذائية منها باسعار مرتفعة . وذهب الحال - ببعض ارباب العمل ، حتى في البادية ، الى فتح مطاعم (في المؤسسة) تدفع بالعمال الى الاستهلاك المفرط . وفي اغلب الاحيان الى استهلاك الكحول . وبسرعة تمتص الاسعار المرتفعة اجرة العمال (٨٠) واصبحت هذه المطاعم وسيلة لاسترجاع ، في نهاية الاسبوع ، النقود التي تسلمها العامل اجرة له ، للحصول في نهاية الامر على العمل المجاني « (٨٨) . ونذكر ان المغرب عرف في هذه المرحلة أزمة في اليد العاملة المغربية .

(84) « Le Patronat ... » ,op. cité , pp. 33-34 . - Montagne :

« Naissance .. » ,op. cité ,p. 218 .

(85) Bouy , op. cité , p. 93 . - Bulletin du Travail , op.cité,p. 1 .

(86) Bouy , op. cité ,pp. 94 et 95.

(87) Bulletin de la Chambre du Commerce de Casablanca ,1936, p. 205 , cité dans : « La Question Ouvrière .. » ,op. cité,p. 28.

(88) Bouy , op.cité ,pp. 97 , 98 et 100 . Voir aussi « Le Patronat..» op. cité , p. 38 .

وقاوم ارباب العمل فكرة رفع الاجور كحل لازمة ، وطرحوا بدلا لها فكرة ارغام العامل على الاستهلاك بكثرة لاجباره على العمل اكثر . وانتصرت بالفعل فكرة ارباب العمل ، فصدر ظهير ٢٢ ماي ١٩٢٨ ينص على دفع الاجور عينا كوسيلة لدفع العامل المغربي الى الاستهلاك ، وجرى التأكيد على ذلك مرة اخرى بظهير ٤ يناير ١٩٢٩ (٨٩) . واسندت مهمة مراقبة تطبيق هذه الظواهر الى مفتشي الشغل (٩٠) ، اللذين سبق ان وضعنا عدم جدوى وجودهما بالنسبة للعمال .

ولم يعرف المغرب قانونا للحد الأدنى للاجور الا في سنة ١٩٣٦ ، فعلى اثر الاضرابات التاريخية التي عرفها المغرب في يونيو ، صدر في ١٨ يونيو ، ظهير ينص على ان الحد الأدنى لاجرة العامل المغربي هو ٤ فرنكات في اليوم . وينص على دفع اجور الموظفين مرة كل شهر واجور عمال التجارة والصناعة والمقاولات مرة كل ١٥ يوما ، واجرة العمال المياومين مرة كل ٢٤ ساعة وتولت لجان اقليمية تحديد الحد الأدنى للاجور في مؤسسات الاشغال العمومية (٩١) . وفي يونيو ١٩٣٨ ، رفعت ادارة الحماية الحد الأدنى لاجور العمال المغاربة الى ٦ فرنكات في اليوم ، وتحددت اجرة العاملة المغربية بين ٢ الى ٣ فرنكات ولم يكن هذا القرار يشمل سوى « القسم الاكبر من المغرب » ويعني ذلك ان هناك قطاعات عمالية مغربية لا تستفيد من هذا التشريع وسمح المقيم العام الجنرال نوغيس ، في نفس الوقت لارباب العمل في القطاع الزراعي بمواصلة دفع اجور العمال الزراعيين عينا (٩٢) .

٤ - قانون ٨ ساعات :

الى تاريخ ١٨ يونيو ١٩٣٦ لم يعرف المغرب تشريعا لتخفيض مدة العمل اليومي الى ٨ ساعات ، وكان بذلك متخلفا عن منطقة طنجة « الدولية » التي انتزع عمالها بنضالاتهم هذا الحق في يونيو ١٩٣٦ ، وعن تونس التي صدر قرار فيها في هذا الموضوع في شهر يونيو ١٩٣٣ (٩٣) .

(89) Bouy , op. cité , pp. 105 et 106 .

(90) Ibid , p. 93 .

(91) J. Goulven : « Maroc - La Situation » , A.F. Juillet 1936. p. 418 et « Sur la Voie de Redressement Marocaine » , A.F. Août - Septembre 1936 , pp. 450 et 451 .

(92) Nogues : 3 Discours au Conseil du Gouvernement le 28 Juin 1938 » , B.E.M. Juillet 1938 , p.211 .

(93) A.M. « Zone de Tanger » , A.F. Juin 1936 p. 366. - Voir aussi J.L. de Lacharrière : « Zone de Tanger : Le Mouvement Ouvrier » A.F. Mai 1936 , pp. 304 - 308 . - « Le Patronat ... » op. cité , p. 87 . « La Question Ouvrière ... » , op. cité , p. 29 .

وينص البند الاول من ظهير ١٨ يونيو ١٩٣٦ ، على تطبيق هذا التشريع « في المؤسسات الصناعية والتجارية او ملحقاتها مهما كانت طبيعتها عمومية او خاصة علمانية او دينية وحتى اذا كان لها طابع التعليم المهني او الخيري فان المدة العملية لعمل العمال والموظفين لهذا الجنس او ذاك ولجميع مستويات الاعمار ، لا يمكن ان يتجاوز ٨ ساعات في اليوم ، اي ٤٨ ساعة في الاسبوع او تحديد يعادله قائم على فترة زمنية غير الاسبوع » (٩٤). وصدرت في نفس السنة عدة قرارات وزارية لتنظيم تطبيق الظهير في صناعة البناء والاشغال العمومية ومؤسسات توزيع المياه والكهرباء والمالية والقروض والنقل العمومي الحضري والسكك الحديدية والمناجم والموانئ « بالنسبة للموظفين » وصناعة الكتب . واستثنى الظهير عمال القطاعين الزراعي والمهن الحرة ، وحدد غرامة تتراوح بين ٥ الى ١٥ فرنك ولا تتجاوز باي حال من الاحوال ١٠٠٠ فرنك ضد كل من يخالف الظهير . وفي ١٥ ابريل ١٩٣٧ ، صدر قرار وزاري ينص على العمل ٨ ساعات في اليوم خلال ايام العمل ، او توزيع ٤٨ ساعة على ٥ او ٦ ايام في الاسبوع (٩٥) .

وقبل صدور هذا الظهير كان لارباب العمل مطلق الحرية في فرض ما يشاءون من ساعات العمل على عمالهم وخاصة منهم المغاربة . وتختلف عدد الساعات من قطاع لآخر ومن رب عمل لآخر وهي تتراوح بين ١٠ - ١٥ ساعة وتصل في مطاعم وفنادق وجدة الى ١٣ ساعة ، وفي ميناء السدار البيضاء يتوقف العامل عن العمل بحلول الليل (٩٦) .

وقد وقف ارباب العمل ضد محاولة الاشتراكيين الفرنسيين في مجلس الحكومة من اجل تطبيق قانون ٨ ساعات الجاري به العمل في فرنسا منذ ١٩١٩ . واشتدت المعارضة خلال الازمة الاقتصادية العالمية . وتجلت هذه المعارضة في موقف نوابهم في مجلس الحكومة وفي قرارات الغرف التجارية والصناعية والزراعية . وكانت حجتهم ضعف انتاجية العامل المغربي ومن ثم فان تخفيض ساعات العامل لليد العامل المغربية معناه زيادة تعميق ازمة المؤسسات الاقتصادية الاوروبية (٩٧) .

٥ - حماية النساء والاطفال :

كان ارباب العمل يشغلون النساء والاطفال بدون رحمة . وقد سبق ان

(94) Pierre Stefani ,op . cité ,p. 149 .

(95) Ibid ,pp. 150 et 151 . - Jean Goulven : « Maroc » , A.F. Mai 1937 , p. 289 .

(96) Bouy ,op . cité ,pp. 111 - 112 . - Bulletin du Travail , op. cité , p. 10 . - « La Question Ouvrière .. » ,op . cité ,p. 29 .

(97) « La Question Ouvrière . » op. cité ,pp. 29 et 30 . - « Le Patronat .. » ,op. cité ,p. 87 - Bouy ,op. cité ,pp. 113 - 114 .

رأينا كيف كانت اليد العاملة النسوية ، تقوم بنفس الاعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل في البناء والمناجم والمواني .

وقد صدر اول ظهير لتنظيم عمل المرأة والطفل في ١٣ يوليو ١٩٢٦ وتلاه ظهير آخر في نفس الموضوع سنة ١٩٢٨ . ونص الظهيران على عدم شرعية تشغيل الاطفال الذين يقل سنهم عن ١٢ سنة وحددا مدة العمل اليومي في ١٠ ساعات بالنسبة للاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين ١٢ - ١٦ سنة والذين وضعهم ظهير ١٣ يوليو ١٩٢٦ تحت كفالة مفتشي الشغل للسهر على عدم تكليفهم باشغال تفوق طاقتهم الجسدية ، وحرّم تشغيل هؤلاء الاطفال والنساء ليلا (بين ١٠ مساء والخامسة صباحا) . وصدرت عدة قرارات لتنظيم تطبيق ظهير ١٣ يوليو (٩٨) ، الذي ظل في مجمله حبرا على ورق كباقي التشريعات الاخرى ،زيادة على نواقصه .

فقد استثنى الظهير من مجالات تطبيقه العامل والمؤسسات التابعة للمغاربة والتي لا تشغل سوى اليد العاملة المغربية ، وترك الباب مفتوحا على مصراعيه امام ارباب العمل الاوروبيين للتهرب من تطبيقه في « المجالات الاستثنائية » او « المؤقتة » . فقد اجاز لهم تشغيل النساء والاطفال ليلا « في المصانع التي تظل افرانها مشتعلة ليلا للقيام بالاعمال الضرورية » كما اجاز تمديد مدة العمل اليومي للنساء والاطفال البالغين اقل من ١٦ سنة الى اكثر من ١٠ ساعات « مؤقتا » (٩٩) . وكان يستحيل عمليا مراقبة احترام هذا التشريع في اخطر المجالات وهي الورشات والمناجم ، ذلك ان القانون لا يسمح لمفتشي العمل بالدخول اليها قصد مراقبة الشغل لان ذلك من اختصاص المهندسين . ففي ديسمبر ١٩٢٧ ، بلغ عدد الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٦ سنة العاملين في باطن الارض ٥٨ طفلا (١٠٠) ولم يكن من حق مفتشي الشغل الدخول الى المناجم للاطلاع على طبيعة العمل الموكول للدين « تحت كفالتهم » وهل يناسب قدرتهم الجسدية ام لا .

٦ - العطّل :

ففي ١٨ ديسمبر ١٩٣٠ صدر اول ظهير يعترف للعمال بحق العطلة الاسبوعية . ونص الظهير على ان المستفيدين من هذا الحق هم العاملون « في المؤسسة صناعية او تجارية او ملحقاتها مهما كانت طبيعتها عمومية ام خاصة علمانية او دينية ، حتى ولو كان لها طابع التعليم المهني او الخيري » .

(98) Bouy, op. cité, pp. 108, 115 et 116 . - Pierre Stefani , op. cité , pp. 152 et 153 . - « La Question Ouvrière.. » , op. cité , pp.25 et 26 . - « Le Patronat .. » ,op. cité ,p. 37 .

(99) Pierre Stefani ,op. cité ,p. 153 - Bouy, op. cité,pp. 108 - 111.

(100) Bulletin du Travail , op. cité, p.27 .

واستثنى الظهير عمال ومستخدمي السكك الحديدية ، ومنح للسكرتير العام للحماية صلاحية تجميد العطل الاسبوعية (١٥ مرة في السنة) في القطاعات التي تشرف عليها الدولة او القطاعات التي تقوم باعمال لحساب الدولة ولمصلحة الدفاع الوطني (١٠١) .

وفي ٥ ماي ١٩٣٧ صدر ظهير يعترف بالحق في العطلة السنوية المدفوعة الاجر للعاملين في المؤسسات الصناعية والتجارية والمهن الحرة ، ويشترط في المستخدم (بالفتح) ان يكون قد قضى في عمله اكثر من ستة اشهر ويحق له في هذه الحالة ٧ ايام عطلة مدفوعة الاجر وبعد ١٢ شهرا من العمل المتواصل يحق له التمتع بعطلة مدفوعة الاجر مدتها ١٥ يوما (١٠٢) . وينص الظهير على غرامة تتراوح بين ٥ - ١٥ فرنك ضد كل رب عمل يخالف نصوص هذا الظهير (١٠٣) .

واليد العاملة المؤهلة للاستفادة من هذا التشريع ، هي اليد العاملة الاوروبية . فباعتبار ان العقود تتم شفويا بين رب العمل والعامل المغربي ونظام العمل السائد هو العمل بالقطعة او باليوم ، كان باستطاعة رب العمل ان يحتفظ بالعامل عدة شهور دون ان يكون لهذا العامل اي حق في التمتع باي تشريع من التشريعات السابقة ، ودون ان يكون رب العمل في تناقض مع التشريع . ففي كل يوم « يجدد » رب العمل عماله او يجدد التعاقد معهم . ومن هنا يمكن القول ان جميع التشريعات كانت لصالح اليد العاملة الاوروبية بالدرجة الاولى ، لنسف نقاط التقائها باليد العاملة المغربية بنية ضمان حياد الاولى امام استمرار الاستغلال البشع للآخرى .

ب - التنظيم النقابي

ان حرية التنظيم النقابي هي العمود الفقري في التشريعات الاجتماعية في ميدان العمل . فغياب هذه الحرية ، يعكس عمق التحالف بين السلطة وارباب العمل لاستغلال الطبقة العاملة بدون هوادة . وقد ظل المغرب في هذا الجانب ، كما في جوانب اخرى ، في مؤخرة المستعمرات والمحميات الفرنسية حيث ظل العمال المغاربة محرومين قانونيا من حق التنظيم النقابي حتى الاستقلال (١٠٤) . وعملت ادارة الحماية طيلة وجودها على تدمير كل شيء

(101) Pierre Stefani ,op. cité ,pp. 145 et 155 .

(102) Ibid ,pp. 155 et 156 .

(103) Ibid , pp. 155 et 156 .

(١٠٤) يستخلص من دراستين للسيد (Chombart de Lauwe) عن :

I) « L'Organisation Ouvrière .. » ,op. cité,pp. 74-79 .

II) Tableau des Syndicats Indigènes d'Algérie et de Tunisie
R.E.I. , Cahier II , 1935 ,pp. 187 - 194 .

ان العمال في تونس حصلوا على الحق النقابي سنة ١٩٣٢ ، وكانت قد نشأت اول منظمة

يعيق احتلالها للمغرب اويشكل في المدى القريب او البعيد خطرا على وجودها: القضاء الوحشي على المقاومة المسلحة في البادية واخماد الحس الوطني في المدن وفي البادية معا ، ونسف الروابط بين الافراد والمجموعات كيغما كان نوعها وطبيعتها وتعويضها بغرس النزعة الفردية والانانية فانهارت التعاضديات المهنية التي كانت موجودة قبل الاحتلال بسبب انهيار الصناعات والحرف التقليدية تحت ثقل الاقتصاد الاوروبي ، وشمل البؤس الاغلبية الساحقة من افراد الشعب المغربي ، وخلقت بذلك فرنسا اقوى واطغر رابطة ضدها ، رابطة الشعور بالاستغلال الطبقي والقهر القومي الذي وحد بين جميع الذين ارغموا تحت ضغط الحاجة وبسبب الاستعمار الى بيع قوة عضلاتهم .

ولقد نشطت ادارة الحماية لمنع اي تحالف بين البروليتاريا المغربية والاوروبية بما قدمته للعمال الاوروبيين من تنازلات وامتيازات مادية وبما حققته لصالحهم من اصلاحات اجتماعية ، وجعلت منهم بذلك نخبة محظوظة تعيش في مستوى عال ، لقتل اي حس طبقي يدفع بها الى التعاطف او بمؤازرة البروليتاريا المغربية . ومن اساليب ارباب العمل في ذلك ، خلق وتفذية عقدة « التفوق التقني » لدى العامل الاوروبي وتعميق الانفصال بينه وبين رفيقه المغربي (١٠٥) . ودفع العامل الاوروبي بحافز من الشعور العرقي والتفوق

نقابية سنة ١٩٢٣ تابعة للنقابة الفرنسية س.ج.ت. (C.G.T.) وفي سنة ١٩٢٥ نكست سلطات الاحتلال الزعيم النقابي التونسي محمد علي. وفي سنة ١٩٢٨ تأسست نقابة عمال الميناء بسوسة، وحظيت بتشجيع من السلطات. وعلى اثر الاعتراف بالحق النقابي شهدت تونس حركة واسعة لتأسيس النقابات المختلطة، تارة يغلب فيها العنصر الاوروبي مثل اتحاد نقابات تونس (C.G.T.) مستغربي السكك الحديدية، وتارة العنصر التونسي مثل نقابة عمال الميناء في تونس وسوسة وصفاقس وبئرزت التي تشكلت في فيدرالية تابعة للنقابة الفرنسية (C.G.T.) كما برزت نقابات حزب الدستور مثل نقابة الخبازين ونقابة عمال البناء. وقد تأسست سنة ١٩٣٤. اما في الجزائر فيرجع تاريخ اول تنظيم نقابي الى سنة ١٨٥٠، وكان اعضاؤها من المهاجرين الاوروبيين ثم تعددت بصدور قانون سنة ١٨٨٤ بفرنسا. وظهرت نقابات مختلطة ويمثل هذا الاتجاه النقابات التابعة للنقابة الفرنسية .

مثل نقابة السكك الحديدية، ونقابة عمال الميناء، وعرفت هذه الاخيرة نشاطا كبيرا سنة ١٩٢٤، وقد اسسها اوروبي يدعى شافور، ثم اختفت سنة ١٩٢٦، واعيد تأسيسها سنة ١٩٣٥، كما كانت هناك نقابات ذات الطابع المسيحي يقل او يعلم فيها العنصر الجزائري. واهم المدن النقابية هي : قسنطينة (٢٥ نقابة C.G.T.) ويغلب فيها العنصر الاوروبي ^١ يتجه الجزائريون الى الوداديات مثل ودادية البريد والسكك الحديدية والعامين) ووهران (١٦ نقابة واهمها نقابة عمال الميناء وتأسست سنة ١٩٠١ وحقت سنة ١٩١٩ انتصارا كبيرا بانتزاع قانون ٨ ساعات في اليوم كما انتصرت عدة مرات من اجل الزيادة في الاجور) وعنابة (٩ نقابات C.G.T.U. منها نقابة عمال الميناء والسكك الحديدية) .

(105) Trystram : « Les Relations Industrielles .. », op. cité, pp. 363 et 370.

المهني الى مشاطرة رب العمل احتقاره للعامل المغربي . كما حرص ارباب العمل على تنمية جهل العمال الاوروبيين باوضاع العمال المغاربة خاصة والجماهير الشعبية المغربية عامة بعزلهم سكنيا . وفي خط مواز لذلك نشطت الحركة الصهيونية العالمية لشق صف البروليتاريا المغربية بتفذية النعرة الدينية ودفع العمال المغاربة اليهود الى الانفصال عن واقعهم بجرهم الى « الحياة الاوروبية » وتوجيههم نحو مؤسسات معينة مثل البنوك والمؤسسات الكبرى (١٠٦) بغية ان تجعل منهم اقلية «مختارة» متعاونة مع الاستعمار. الا ان هذه السياسة الاستعمارية ، ان كانت قد نجحت في اقامة الحواجز بين البروليتاريا المغربية والاوروبية، فانها فشلت في عملية التخدير الكلبي للحس الطبقي لدى العامل الاوروبي، كما فشلت في منع ولادة ونمو هذا الحس لدى العامل المغربي . وفشلت جميع محاولاتها لتحريف انظار البروليتاريا الاوروبية عن المطلب الرئيسي للطبقة العاملة بالمغرب وهو حرية التنظيم النقابي. ففي ١٦ ديسمبر ١٩٢٩، أسست ادارة الحماية مجالس ارباب العمل والعمال، ولم يعلن عنها المقيم العام لوسيان سانت الا في يونيو ١٩٣٠، وتحددت مهمتها في تلقي شكايات العمال الاوروبيين وحدهم، ولم يكن لهذه المجالس اي نشاط (١٠٧). واضيفت اسميا الى هيئات اخرى هي مكاتب التشغيل التي تأسست في سبتمبر ١٩٢١، واعيد تنظيمها بقرار مقيمي بتاريخ ٩-١٢-١٩٣٠ (١٠٨). وقد اشتد الصراع في المغرب من اجل الحق النقابي لليد العاملة الاوروبية وتشريعات العمل، على اثر تأسيس الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة بتاريخ ١٣-١٠-١٩٢٦ (١٠٩) ، ونجاح بعض الاشتراكيين في الحصول على مقاعد في

(106) Ibid ,p. 363.

(107) L. Saint : « Discours au Conseil du Gouvernement le 24 Juin 1930 » , R.C. Juillet 1930 ,p. 461 . « La Question Ouvrière .. » , op. cité , p. 26 .

(١٠٨) كان مجلس الحكومة يتكون في اول الامر من هيتين : تمثل الهيئة الاولى مصالح المستوطنين الزراعيين وتمثل الهيئة الثانية مصالح الصناعيين والتجار. ثم اضيفت هيئة ثالثة ينتخب «المستهلكون» اعضاءها اي نواب الفئة غير الممثلة حتى الان في مجلس الحكومة، وتشكل الهيئات الثلاث الفرع الفرنسي في مجلس الحكومة الى جانبه الفرع المغربي الذي يجري تعيين اعضائه. ومهام الفرع المغربي محدودة تقتصر على الاطلاع على نتائج اجتماع الميسر الفرنسي والاستماع الى ترجمة خطاب المقيم العام في الفرع الفرنسي. وجرى اول انتخابات الهيئة الثالثة في ماي ١٩٢٧ . المصدر :

« Le Patronat ... » op. cité ,pp. 17 et 18 . - « L'Election au Maroc... » op. cité,pp. 543. A.F. Juin 1927: « Les Elections au troisième Collège » ,p. 261. - J. Goulven : «Maroc» A.F. Juillet 1938 , p. 308.

(109) B.E.M. Juillet 1935 : « Office Marocain de la Main d'Oeuvre » ,p. 258 .

هذه الهيئة .

وفي الوقت الذي تشبث فيه ادارة الحماية برفض الحق النقابي للعمال . كان ارباب العمل من المستوطنين الزراعيين والتجار والصناعيين يخوضون صراعات دفاعا عن مطالبهم في تنظيماتهم الخاصة وهي الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية . كما سمح لارباب العمل واطارات ادارة الحماية والاعيان المغاربة ، واصحاب مهن اخرى بتأسيس جمعيات مهنية ووداديات واتحادات وندية مختلفة بلغ عددها ٣٩٠ في ماي ١٩٢٥ (١١٠) .

وقد تذرعت ادارة الحماية في رفض الحق النقابي للعمال الاوروبيين ، بوجود ونمو قوة عمالية «اهلية» واعتبرت ان ازمة اليد العاملة سنة ١٩٢٧ ، جعلت العامل المغربي «يدرك ان في استطاعته تخفيض انتاجيته وفرض شروطه التي يقبلها المستوطن الزراعي دائما ، بسبب ندرة اليد العاملة» ، مما ادى الى «تقلص سلطة المستوطنين الزراعيين على عمالهم» (١١١) . كما كان ارباب العمل القادمون من «فرنسا المقسمة بازمات عمل يرغبون في وقف التطور النقابي والاجتماعي الذي يعرقل في نظرهم التطور الصناعي الفرنسي» (١١٢) . وكا ن يبدو مستحيلا حصر حرية التنظيم النقابي وسط العمال الاوروبيين ، وحرمان المغاربة منه ، خاصة بعد ان ظهر الاحتكاك بين العمال المغاربة وبين العمال المناضلين الفرنسيين داخل المصانع (١١٣) . وتعميم هذا الحق على العمال المغاربة سيؤدي حتما الى اقضاء العنصر الاوروبي في قيادة النقابات وتقلص نفوذه في القاعدة لصالح العنصر المغربي ، مع ما ينجم عن ذلك من «تسييس» العامل المغربي وربطه بالفكر السياسي الوطني المغربي المتنامي . ووجهت تحذيرات في هذا الاتجاه الى انصار الحرية النقابية في المغرب من الاوروبيين من «ان العامل الصناعي او الزراعي والعمال في الميناء وعامل الطرق ، هم الذين يسهل انقيادهم عن طريق الافتخار بالعرق والتعصب القاتم للثورة ، ضد الطاغية الاجنبي وضد الرئيس غير الشرعي وضد اللعين» (١١٤) . وهذه النقابات ان لم تقع تحت نفوذ الحركة الوطنية المغربية فانها في احسن الاحوال ستقع تحت نفوذ الاشتراكيين الفرنسيين بما فيهم الشيوعيين الذين لم تكن سمعتهم في هذه المرحلة في الاوساط الاستعمارية بالمغرب احسن من سمعة العناصر الوطنية المغربية .

فعلى اثر تأسيس الهيئة الثالثة في مجلس الحكومة ، ندد المستوطنون الزراعيون بها ، واعتبروا ذلك بادرة خطيرة ، لان «المحرضين لا ينقصون في المغرب» (١١٥) . كما نددوا بنشاط الاحزاب اليسارية الفرنسية في المغرب

(110) J.O. du 26 Mai 1925 , pp. 900 - 907 .

(111) «Enquête de la Résidence ...» , op. cité, p. 166 .

(112) Trystram : «Les Relations Industrielles ...» , op. cité, p. 362.

(113) Montagne : « Naissance ...» , op. cité, pp. 219 et 222 .

(114) Gustave Gautherot , op. cité, p. 422 .

(115) «L'Election au Maroc ... » , op. cité, p. 544 .

واعتبروه تدخلا في شؤونهم الداخلية، ففي ٣٠ نوفمبر ١٩٢٧، صرح بوييسو لا فونت B. LAFONT امام مجلس النواب اثناء مناقشة الميزانية الحربية (١١٦) : «انني اكرر هنا، ان عددا من المستوطنين الزراعيين يطالبون بان يتركوا وشأنهم في المغرب للعمل في سلام بعيدا عن التحريضات السياسية والانتخابية .

» وسأسجل هنا رغبة عدد كبير من الموظفين والمستوطنين الزراعيين والضباط وجميع الذين يشقون من اجل سلام وازدهار المغرب، في اقضاء جميع التدخلات السياسية منه وعلى الخصوص التدخلات المشينة. واقول بلا تردد تدخلات الحزب الشيوعي » .

ولتفادي وقوع ارباب العمل تحت ضغط اليد العاملة وخاصة الاوروبية منها اتجهت الانظار الى اسيا لاستيراد اليد العاملة منها، ولم تطبق الفكرة في الاخير خوفا من نقل عدوى الحركة النقابية من اسيا الى المغرب. وعندما نزلت الجماهير المغربية الى الشارع لتندد بالظهير البربري سنة ١٩٣٠، وظهور المقاومة المغربية في شكلها الجديد كقوة سياسية مؤثرة ذات بدايات تنظيمية خطيرة على الوجود الفرنسي، طرحت فكرة جمع شمل جميع الاوروبيين بمنحهم الجنسية الفرنسية لمواجهة خطر «الاهالي» الاكثر عددا، و«للضرورة نضال الشعوب معا لصالح الحضارة وضد جميع عناصر الفوضى العالمية الموجودة في المستعمرات» (١١٧)، كما شجعت ادارة الحماية تزايد النسل لدى الجاليات الاوروبية بان رفعت من المكافآت العائلية عن كل مولود بخمسين فرنكا ابتداء من ٣١ مارس ١٩٣١، واصبحت العائلة الاوروبية تحصل على ١٨٠ فرنك عن الطفل الثالث «اقل من ١٣ سنة» و٤٥٠ فرنك سنويا عن الطفل الرابع و٨٥٠ فرنك عن الطفل الخامس ومن بعده . كما تحصل الام المرضعة على ٥٠ فرنكا شهريا خلال الاشهر الثلاثة الاولى بعد الولادة و٣٥ فرنك شهريا خلال الاشهر الثلاثة الثانية و٢٠ فرنك شهريا خلال النصف الباقي من السنة (١١٨) .

والجدول رقم (١٨) يبين عدد السكان الاوروبيين العاملين وتوزيعهم المهني حسب احصاء ١٩٣٦ .

(116) A.F. Décembre 1937 : « La Sécurité devant le Moyen Atlas » , p. 501 .

كان انصار هذا الرأي يربطون بين نشاط اليسار الفرنسي في المغرب وبين الصراع الدائر في الانزاس وبروتون بفرنسا والحركة المناهضة للاستعمار والامبريالية في كورسيكا - انظر على سبيل المثال :

J.L. de Lacharrière : « L'Écume et la Mousse du Maroc Français » , A.F. Mai 1928 , pp. 185 - 189 .

(117) L. d'Anfreville de la Salle : « La France dans l'Afrique du Nord : Le Mouvement de Naturalisation à Casablanca » . A.F. Janvier 1932 , p. 26 .

(118) Ibid , pp. 26 et 27 .

لقد تصلبت ادارة الحماية في رفض الحرية النقابية، ورفضت الاستجابة للاحاح الاشتراكيين الفرنسيين والحركة الوطنية السياسية التي ادرجت حق العمال المغاربة في الحرية النقابية ضمن قائمة مطالبها التي تقدمت بها سنة ١٩٣٤ وعاش المغرب من ١٦ ماي ١٩٣٠ الى ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ مرحلة دقيقة وخطيرة من تاريخه، مليئة بالقمع وبالنضالات الجماهيرية بقيادة الحركة الوطنية. وكانت البروليتاريا المغربية متواجدة في نضالات الشارع وبرز هذا التواجد بشكل مستقل في اضرابات يونيو ١٩٣٦ في المعامل والمصانع والمناجم والنقل، وتخلل الاضرابات حركة احتلال المؤسسات . وكشف العامل المغربي ليس فقط عن وعيه لطبيعة الصراع بل عن امكانيات قيادية هائلة .

كما عرف المغرب خلال هذه الفترة اربعة مقيمين عامين متحمسين لقمع الحركة الوطنية والعناصر اليسارية الفرنسية النشيطة : لوسيان سانت وهنري بونسو وبيروتون وقد رفض هؤلاء الثلاثة منح العمال الحق النقابي، وجاء رابعهم الجنرال نوغيس صاحب القبضة الحديدية والحلول الجذرية لمسألة الحركة الوطنية ليعمق الرفض ويعمم الارهاب ، وارغمه العمال على التقهقر باضرابات يونيو .

وفي ٢٤ ديسمبر من نفس السنة، قدم نوغيس «هدية لطيفة ومفيدة للعمال بمناسبة عيد الميلاد» (١١٩) بصدور ظهير في ذلك اليوم ينص على حق العمال في تأسيس النقابات وما دامت قد شاعت «الصدق» أن يصدر هذا الظهير في ليلة عيد الميلاد، فقد اقتضت الاستفادة من هذه «الهدية» على الاوروبيين، واستثني منه العمال المغاربة واشترط الظهير على العامل الاوروبي ان يكون قد قضى «سنة في المنطقة الفرنسية من امبراطوريتنا في نفس المهنة او مهنة متجانسة او مترابطة» . كما نص على حل كل منظمة تخرج عن الخط المرسوم وهو الدراسة والدفاع عن مصالح الاعضاء المهنية، واعطى صلاحيات حل اية نقابة للوزير الاكبر (١٢٠) . ولم يلتزم العمال المغاربة بتعاليم هذا الظهير الذي يحرمهم حقهم التاريخي، فصدر ظهير اخر سنة ١٩٣٨ يؤكد من جديد على « أن ظهير ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ حول النقابات المهنية لا يسمح بانشاء تنظيمات مهنية من هذا النوع الا للعمال الاوروبيين . وأن التعليمات الواردة فيه حول هذا الموضوع واحكام المنع المنصوص عليها في بنديه الثاني والثالث، لا تسمح لرعايانا بالانضمام الى هذه التجمعات»، ونص على معاقبة العمال المغاربة الذين ينضمون الى النقابات وكذلك العمال الاوروبيون الذين يشجعونهم او يقبلون عضويتهم في النقابات ، بالسجن لمدة تتراوح بين ٥ ايام و ٣ شهور وبغرامة تصل

(119) Pierres Stefani , op. cité ,p. 126 .

(120) Ibid ,pp. 127 - 128 . - Ayache : « Le Maroc », op. cité , pp. 99 - 100 .

الى ٣٠٠٠ فرنك (١٢١) .

وعلى اثر قيام «حكومة فيشي» بفرنسا جمد الحق النقابي للاوروبيين وظل المنع ساري المفعول الى سنة ١٩٤٣ عندما تأسس الاتحاد العام لل نقابات الكنفدرالية بالمغرب التابع لنقابة س.ج.ت. الفرنسية .

اما فيما يتعلق بالعمال المفاربة، فقد ظل العمل جاريا بظهوري ١٩٣٦ و ١٩٣٨ الى تاريخ ٢٠ يونيو ١٩٥٠ ، اذ صدر بهذا التاريخ ظهير يلغي ظهير ١٩٣٨ السابق الذكر الا انه لم يغير من نصوص منع الحق النقابي للمفاربة الواردة في ظهير ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ .

ان جميع التشريعات المختلفة، تهدف بالدرجة الاولى الى تلبية بعض مطالب العامل الاوروبي وتتجاهل بشكل صريح مطالب ومصالح العامل المغربي، بل وتشكل في اغلب الاحيان دعامة قانونية لمضاعفة استغلاله وهضم حقوقه و«ان تشريع العمل في مجموعه وضعه اوروبيون من اجل اوروبيين (١٢٢) .

-
- (121) Trystram : « L'Ouvrier ... » ,op. cité, p. 183 . - Jean Meynaud et Anisse Salah Bey : « Le Syndicalisme Africain » p. 31 . - Ayache : « Le Maroc »,op. cité ,p. 100 . - J. Goulven : « Le Maroc » , A.F. Novembre 1938,p. 388 .
- (122) Jean Bernard : « Le Droit du Travail au Maroc » , Casablanca - Alger, Librairie Economique et Sociale - Paris 1952 , p. 93 , cité dans « Le Patronat .. » op.cité,p. 39 .

الفصل الخامس

تنظيمات الامر الواقع

١ - الحركة الوطنية

١ - نشأتها وتطورها :

ليس في نيتنا من تناولنا لهذه النقطة، التطرق بشكل تفصيلي لمختلف جوانب الحركة الوطنية السياسية المغربية، ويقتصر هدفنا على تحديد بعض معالم مسار الحركة الوطنية تاريخيا ونضاليا لرسم الاطار الوطني الذي ولدت ونمت فيه البروليتاريا المغربية .

يرجع اغلب المؤرخين ميلاد الحركة الوطنية السياسية المغربية الى سنة ١٩٣٠، وهي سنة صدور الظهير البربري الذي ركز عليه بعض المؤرخين الى درجة اعتباره منبع الحس الوطني والمقاومة لدى سكان المدن ضد الاستعمار . في حين اعتبر البعض الاخر ان الحركة الوطنية السياسية ولدت نتيجة فشل المقاومة المسلحة في البادية المغربية، (انتهت رسميا سنة ١٩٣٤) .

وفي رأينا ان اقامة هذا الفاصل الزمني لتحديد مولد الحركة المغربية الوطنية، ينفي اولا في الاساس وجود فكر سياسي مغربي قبل اتفاقية الحماية وبعدها الى سنة ١٩٣٠ او الى ١٩٣٤، ويجرد من اي مضمون سياسي اجتماعي متقدم الاحداث الكبيرة والكثيرة التي عرفها المغرب خاصة منذ اواخر القرن التاسع عشر والمتعلقة في الثورات على السلطة المركزية واندحار سلطة المخزن في عدة مناطق، خاصة في عهد السلطان الطائش عبد العزيز واندلاع المقاومة المسلحة ضد الغزو الاوروبي وعلى رأس هذه المقاومة، ثورة الريف بقيادة البطل

عبد الكريم الخطابي، الذي لم يحصر هدف ثورة الريف في طرد المحتل الاوروبي بل وطرده حليفه الاقطاع الممثل في النظام الملكي. وثالثا انه ينفي وجود اي تفاعل بين هذه الثورات الشعبية ضد المخزن وضد الاستعمار، ويتناقل اخبارها الفلاحون الى مختلف المدن المغربية، وبين سكان هذه المدن، وثالثا انه ينفي وجود اي تفاعل كذلك بين ما يجري في المغرب وبين ما يجري في الوطن العربي والبلدان الاسلامية عموما، خاصة اثر الحرب العالمية الاولى، من سوريا التي كان الجنود المقاتلة فيها رأس الحربة الاستعمارية في اخضاع دمشق سنة ١٩٢٠، الى مصر وتونس والجزائر. وهذا ما يجعل اصحاب هذا الرأي يقعون عن وعي او غير وعي في التفسير الاستعماري لتاريخ المغرب : قبل اتفاقية الحماية كانت لوحة المغرب كالتالي : سلطة مركزية منهارة بفعل تخلف البنيات الادارية والعسكرية للمخزن وهذا صحيح. وبفعل ثورات فلاحين شبوا على حب الحرية المطلقة وعدم الاعتراف باي سلطة مركزية تحد من حريتهم الفردية المطلقة، وهذا غير صحيح. ان سبب ضعف النظام هو تفسخه وفساده وزيادة على تخلفه التنظيمي. وسبب ثورات الفلاحين هو الظلم والاستبداد والاستغلال الشنيع الذي يفرضه المخزن ورجاله الاداريون والاقطاعيون على الجماهير الشعبية . وبعد اتفاقية الحماية جاءت فرنسا لتعيد للمخزن «هيئته» المنهارة ، وتجديد نظامه المتخلف بنظام اداري عصري، وتحقيق «وحدة البلاد» تحت قيادة السلطة الاقطاعية وسحق خصومها .

ولقد ظل المستعمرون يفسرون جميع اشكال المقاومة المغربية في البوادي والمدن، الى سنة ١٩٣٠، بانها من تدبير «قوى خارجية» وخاصة «الشيوعية العالمية». وعلى اثر حوادث الظهير البربري، وجدت بعض الاوساط الاستعمارية نفسها مرغمة على الاعتراف بان نضالات الجماهير المغربية «ليست كلها» من تدبير «الشيوعية العالمية». ففي سنة ١٩٣١ كتب الجنرال سيمون، تعقبيا على حوادث الظهير البربري «ان الازمة الداخلية الصغيرة التي اجتازتها المحمية لم تكن سوى تعبير عن تيار تحرري بدا يتشكل» (١). وفي سنة ١٩٣٤، كتب اوغويستان بيرنارد وهو احد كبار مؤرخي الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي: «ان العصيان يوجد ابتداء من الان بداخل المغرب، وليس على حدوده. ان هؤلاء الخصوم الذين يستعملون الان ليس السلاح وانما الكلمة والصحافة هم اكثر خطورة والقضاء عليهم اصعب بكثير من القضاء على الذين عرفناهم في مرحلة العصيان» (٢). وفي نفس السنة كتب ل. المهندس «الحركة المناهضة لفرنسا لم تعد مستوحاة من الخارج، بل انها محلية. ولم تنشأ من الازمة الاقتصادية. وانما الازمة زادت فقط من حدة المشكل، وجعلت الجماهير مهياة لتقبل دعوات المحرضين» (٣) .

(1) H. Simon, op. cité, p. 217 .

(2) «Maroc de 1934», op. cité, p. 261 .

(3) A.F. Octobre 1934, p. 574 .

لقد أخضعت فرنسا عسكريا المدن المغربية، كما أخضعت بعدها البادية الا انها لم تتمكن من استمالة قلوب الجماهير الشعبية اليها، بل ادت سياستها الاقتصادية والاجتماعية القائمة على دعم ومساندة المستوطنين الزراعيين والراسماليين الاوروبيين، ورعاية مصالح كبار الاقطاعيين والمتعاونين من رجال المخزن، الى انهيار طموحات البرجوازية المغربية بفعل تصادم مصالحها مع مصالح الاقتصاد الاوروبي الجشع، ووجدت البرجوازية المغربية نفسها تدريجيا، وبشكل سريع، في نفس جبهة الجماهير الشعبية ضحية الاستغلال الاجنبي والقهر القومي .

فالاحداث التي عرفها المغرب في بداية الثلاثينات، كرد فعل على الظهير البربري كانت لها مؤشرات عديدة خلال العقدين الثاني والثالث، لخصتها الصحيفة الاسبانية «تيلغراما ديل ريف» بتاريخ ٢٧-٩-١٩٣٢، وهي صحيفة مشهورة في الاوساط الاستعمارية بكفاءتها في معالجة القضايا المغربية ، بقولها: «لم يعد سرا على احد ان بالمغرب حركة وطنية. وقد عبرت عن نفسها قبل عدة سنوات. وقليل هم اولئك الذين لاحظوها، وكثير من هؤلاء لم يفهموها» (٤) . ففي سبتمبر ١٩١٦، تظاهرت النساء البربريات في زمور والخميسات ضد اول ظهير بربري لفصل البربر عن العرب. وواجهت القوات الفرنسية المتظاهرات بالرصاص (٥). وليس من قبيل الصدف ، او «بعد النظر» فقط، ان ليوطي قد ركز في «بناء المغرب الجديد» على اقامة ترسانة من التشريعات لمواجهة الشباب المغاربة الذين لم يكن يخفي تخوفه من تحركهم ضد الوجود الفرنسي، وفشلت سياسة «النخبة» في احتوائهم. وفي كتابات المؤرخين الاستعماريين عن ليوطي، ما يدل على ان جميع مواقفهم وتصريحاتهم وتخوفاتهم مستمدة من معايشة دقيقة للواقع المغربي .

ففي اكتوبر ١٩٢٤، كتبت مجلة «افريقيا الفرنسية» (٦) بان «الحركة التي تهزه (اي المغرب)، منذ ظهور المبادئ الويلسونية المتعلقة بحرية جميع الشعوب في تقرير مصيرها، هي حركة معادية لاوروبا، وموجهة ضد القوى الكبرى التي تتحمل مسؤولية استقرار العالم»، ووضعت المجلة خطورة هذه الحركة على الاستعمار في نفس مرتبة الحركة السياسية في مصر. ففي هذه المرحلة عرفت بعض المدن المغربية تنظيمات سرية تقوم بدور اعلامي جماهيري لصالح المقاومة المسلحة، وتحت السكان على الالتفاف حول المقاومة الشعبية. وفي سنة ١٩٢٤ اكتشفت سلطات الحماية بالدار البيضاء مقر احدى هذه التنظيمات، ويحتوي على كمية هامة من المنشورات (٧)، والى جانب ذلك ظهر تيار وسط العلماء يدعو الى

(4) Cité, par J.L. de Lacharrière : « A l'Assaut du Maroc Français », A.F. Décembre 1932, p. 508 .

(٥) علال الفاسي : الحركات ... سبق ذكره ص ١٢١ .

(6) A.F. Octobre 1924 : «Le Bolchevisme..», op. cité, p. 531 .

(٧) علال الفاسي : الحركات .. سبق ذكره ص ١٢٧ .

اصلاحات اجتماعية وقدم علماء فاس الى السلطان يوسف برنامج اصلاح اجتماعي ، فرفضه السلطان (٨) .

لقد ظلت ادارة الحماية الى ظهور كتلة العمل المغربية في نهاية ١٩٣٤ ترفض الاعتراف بوجود تيار سياسي مغربي مناهض للسياسة الفرنسية بالمغرب، فكانت تربط ما يجري في المغرب من احداث، دامية في معظمها، بالصراعات بين الاحزاب السياسية في الميتروبول، وركزت على الخصوص، على الحزب الشيوعي بسبب مواقفه المعادية للحرب الاستعمارية بالمغرب. وتنسب الى نشاطه الدعائي جميع مواقف العناصر الوطنية المغربية . فابتداء من سنة ١٩٢٤، اشتدت حملات القمع في صفوف الجنود المغاربة بالجيش الفرنسي، بتهمة ترويع «الدعاية الشيوعية» وكتابة وتوزيع منشورات تدعو المغاربة الى التمرد ، وحكم على بعضهم بالاعدام (٩)، وشمل القمع الجنود الفرنسيين المناهضين للنزعة العسكرية . واعترف بذلك وزير الحرية الفرنسي في مذكرة الى وزير العدل الفرنسي بتاريخ فاتح يناير ١٩٢٧ حول الاجراءات التأديبية في هذا الموضوع منذ فاتح يناير ١٩٢٤ (١٠). وفي فبراير ١٩٢٨ شنت سلطات الحماية حملة اعتقالات واسعة شملت مكناس والرباط والدار البيضاء، واعلن بيان رسمي اثر ذلك عن «اكتشاف منشورات شيوعية في حوزة عسكريين وطلبة المدارس الاهالي» والاعثور على قوائم باسماء مغاربة متعاطفين مع الحزب الشيوعي بالاضافة الى قوائم اخرى باسماء الاعضاء في الحزب (١١). واستخلص المستعمرون من ذلك «ان العمل الشيوعي يسير في جبهة واحدة مع الحركة الوهابية التي اكتسبت في المدة الاخيرة بالمغرب انتشارا واسعا نوعا ما» (١٢).

في خضم هذه الاحداث، كان يجري بين شباب الثانويات من جهة وشباب جامعة القرويين من جهة اخرى، حوار اثار اقطاب الزوايا وجعلهم ينددون به مرارا لدى سلطات المخزن والاقامة العامة (١٣). ذلك ان زعماء الحركة الوطنية جعلوا منذ البداية،النضال ضد الزوايا جزءا من النضال ضد الادارة الاستعمارية. وفي هذا الموضوع كتب النقيب (الكاتبان) اودينو ODINO وهو ضابط في

-
- (8) J.L. de Lacharrière : «L'Ecume du Maroc Français», A. F. Mars 1928, p. 99 .
 - (9) Humanité, du 10 Mai de 1928, cité, par J.L. de Lacharrière : «L'Ecume et Mousse du Maroc Français», A. F. Mai, p. 187 .
 - (10) A.F. Juin 1927 : «La Campagne Communiste Contre l'Afrique Française » , p. 235 .
 - (11) J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Français » , A.F. Mars 1928 , p. 98 ; « L'Ecume et la Mousse du Maroc Français » , A.F. Mai 1928 ,p. 186 .
 - (12) J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Français » . A.F. Mars 1928 ,p. 98 .
 - (13) Ibid , p. 100 .

قسم الاستعلامات بناحية فاس، مقالا في مجلة «فرنسا» بتاريخ ١٥ مارس ١٩٢٧ يقول فيه ان الطلبة في الرباط بقيادة الزبيدي قد اسسوا حزبا «دينيا» من مهامه النضال ضد الزوايا والمنشورات والمقالات الصحفية، واعلن عن وجود تنظيمات مماثلة في مراكش منذ سنة ١٩٢٤ (١٤) .

٢ - كتلة العمل :

ان الاحداث التي عرفها المغرب خلال العشرينات وفي مقدمتها ثورة البطل الوطني عبد الكريم الخطابي، والانتفاضات الشعبية ضد الظهير البربري والاحتكاك بين زعماء الحركة الوطنية في المغرب العربي، في اطار نجم شمال افريقيا، وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين (١٥)، وزيادة حدة الاستغلال والقهر القومي، عجلت بدون شك بخروج زعماء الحركة الوطنية عن اطار القانون الاستعماري بالاعلان عن تنظيم أصبح المعبر عن رغبات الشعب المغربي، ويؤطر النضالات الجماهيرية اليومية .

فقد رفضت العناصر القيادية في الحركة الوطنية الاندماج في الاحزاب اليسارية الفرنسية (١٦) وظلت متمسكة بحق المقاربة في تنظيم مغربي مستقل عن التنظيمات السياسية الفرنسية، فظهرت صحيفة «عمل الشعب» لتكون محور العناصر الوطنية القيادية في مقدمتهم غلال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني وفي نهاية ١٩٣٤، تأسست من نفس العناصر «كتلة العمل المغربية» .

بعد اشهر قليلة من صدور «عمل الشعب» وقع اصطدام خطير بين هيئة تحريرها وادارة الحماية والسلطان محمد بن يوسف، في ٨ ماي ١٩٣٤ بمناسبة زيارة السلطان لمدينة فاس. فقد قررت هيئة تحرير الصحيفة تنظيم استقبال شعبي للسلطان، وطرحت شعارات هتفت فيها جماهير فاس، منها «عاش المغرب» «عاش الملك» (الاول مرة يستعمل لقب الملك بدل السلطان)، ورفضت الجماهير العلم الوطني المغربي، فتدخلت القوات الفرنسية، وقمعت المظاهرات بوحشية فظيعة، وقام باشا المدينة من جهته باعتقال العناصر المثقفة في فاس وعلى راسهم منظمي مظاهرات الترحيب بالسلطان، الشيء الذي اثار مظاهرات جديدة، فقطع السلطان زيارته التي كان من المقرر ان تستمر لغاية نهاية الشهر احتجاجا على الاستقبال الشعبي الذي خصته به جماهير فاس بقيادة هيئة تحرير «عمل الشعب» وجاء في بيان سمي بتاريخ ١١ ماي «ان صاحب الجلالة

(14) Cité par J.L. de Lacharrière : « L'Ecume du Maroc Français », A.F. Mars 1928, p. 100 .

(١٥) تأسست بباريس ١٩٢٧ .

(١٦) افتتاحية «عمل الشعب» للمحمد بلحسن الوزاني ردا على اقتراح جورج مونني (Monnet)

بانضمام الشباب المغربي في الفرع الفرنسي للاممية العمالية . المصدر :

Rezette , op. cité , p. 70 .

يريد أن يبقى صديقا لفرنسا. ولكي يعبر عن سخطة التام، على هذه الاعمال المؤسفة فانه يغادر فاس اليوم نفسه للعودة الى الرباط» (١٧) .

لقد جدد السلطان بقراره اصراره على البقاء حليفا لفرنسا ضد الحركة الوطنية وهو موقف لم يفاجيء كثيرا قادة الحركة الوطنية الذين لم يكن يتمتع في اوساطهم باية شعبية منذ صدور الظهير البربري. الا انهم اختاروا تجنب صراع علني معه املا في جره الى الحياد في صراعهم مع فرنسا، للاستفادة مما بقي له من سمعة (١٨). وفي هذا الاطار قرروا في نوفمبر ١٩٣٣ البدء في تنظيم احتفالات شعبية سنوية في ذكرى جلوسه على العرش .

وتلى حوادث فاس مظاهرات شعبية في مدن اخرى بما فيها فاس وتازة بمناسبة ذكرى صدور الظهير البربري (١٦ ماي)، واقتحمت قوات الحماية المساجد لاعتقال المصلين ، فاوقفت بعض زعماء الحركة الوطنية ، منهم بلحسن الوزاني، وابراهيم الوزاني ومنعت الصحافة الوطنية عن مواصلة صدورها (١٩). وفي نفس الوقت قرر الوطنيون تنظيم مظاهرات وتجمعات جماهيرية بمناسبة عيد العرش، مما دفع ادارة الحماية الى اصدار قرار باسم الوزير الاكبر «بعد موافقة المقيم العام للجمهورية الفرنسية بالمغرب» بتاريخ ٢٦ اكتوبر ١٩٣٤، ينص على تنظيم احتفالات رسمية سنوية بمناسبة عيد العرش، وينص في بنده الرابع على منع تنظيم المسيرات والقاء الخطب في هذه المناسبة (٢٠). وواضح ان هذا القرار يهدف الى سحب ورقة احراج للسلطان من يد الحركة الوطنية، وحرمانها من هذه المناسبة لتوسيع مجال تأثيرها وسط الجماهير الشعبية .

في هذا الجو المشحون من سنة ١٩٣٤، اسس الوطنيون في ديسمبر «كتلة العمل المغربية» ودشنت الكتلة عهدها النضالي بتقديم لائحة مطالب الى كل من السلطان والمقيم العام والحكومة الفرنسية. وتشكلت لهذا الغرض ثلاثة وفود. ويتكون الوفد المبعوث الى السلطان من السادة عبد العزيز بن ادريس وابو بكر القادري ومحمد غازي واحمد الشقاوي. ويتكون وفد الكتلة الى الاقامة العامة من محمد الديوري ومحمد اليزيدي وعلال الفاسي. وتولى تقديم لائحة مطالب الكتلة الى الحكومة الفرنسية بباريس نواب اشتراكيون فرنسيون ، هم جان

(17) Cité dans : «Les Evenements du Fez»,op . cité,pp. 267-268.

لمزيد من التفاصيل حول حوادث فاس انظر :

« Le Patronat .. » op. cité ,pp. 63 et 64 . Ch; A. Julien , op. cité , p. 150 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Musulmane » op. cité, pp 188 - 189 .

(18) «Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane», op. cité , pp. 187 - 188 .

(19) « Les Evenements du Fez » ,op.cité, pp. 268 et 269 .

(20) L. Mohendis : A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord » , A.F. Février 1935 , pp. 92 - 93 .

لانفي (Jean Longuet) وجان بيو (Jean Piot) وببيسر رونوديسل (P. Renaudel) وفرونسوا دوتيسان (François de Tessan) ويرافقم السيدان عمر بن عبد الجليل ومحمد بلحسن الوزاني (٢١). وأعلنت الكتلة في مقدمة هذه الوثيقة ان «هذه المطالب حضرتها الكتلة العاملة الوطنية في المغرب الاقصى باستشارة كل من يهمهم الامر من سائر الاوساط» (٢٢) .

لقد كانت هذه الوثيقة التي وصفها المقيم العام هنري بونسو بانها «أطروحة الدكتوراه في الحقوق» (٢٣)، وثيقة ادانة لمجموع السياسة الفرنسية بالمغرب، مبنية على «مجموعة العرائض» المطالبة والشكايات الجماهيرية المقدمة الى السلطان ، وطالبت الكتلة باصلاح النظام الاداري والحريات الشخصية و« كفالة التعبير عن الافكار والاراء بكل الوسائل القانونية، دون خضوع لمراقبة سابقة» «وتقرير نفس العقوبات عند ارتكاب نفس الجرائم دون تفريق بين طبقة او شخص وشخص» و«ابطال الضرب بالسياط والتعذيب بآلة من الآلات في جميع اطراف المملكة»، و«احترام المنازل وعدم السماح بغشيانها وتفتيشها الا بطريقة قانونية مشروعة وبامر من القاضي المختص»، و«احترام المراسلات بجميع اشكالها»، و«وضع تشريع عام موحد للصحافة الصادرة بالمغرب دون اعتبار خاص بجنسية اصحابها وتخويل المغاربة حق الامتياز في اصدار الصحف باللغات الأجنبية» و«السماح للمغاربة بالتمتع بحرية الاجتماع دون اخضاعهم لنظام استثنائي خاص بهم» و«السماح للمغاربة بحق تأسيس جمعيات واندية ونقابات وشركات» . كما طالبت الكتلة بالاصلاحات العدلية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، واصلاح النظام العقاري والضرائب وغير ذلك، وخصصت بابا من مطالبها لمسألة العمل وحقوق اليد العاملة، فطالبت بتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل على العمال المغاربة، وحصص مدة العمل اليومي في ثماني ساعات وجعل الراحة الاسبوعية اجبارية على سائر العمال المغاربة وفرض العطلة السنوية لصالح العمال المغاربة على حساب المستخدمين (بالكسر) وتطبيق التشريع الموجود المتعلق بالشروط الصحية في العمل وحماية العمال من الامراض المعدية ورفع اجور العمال المغاربة لتضمن حاجياتهم الحيوية ولتكون متناسبة مع نتيجة عملهم وقيمتهم في الاسواق العامة، والتساوي بين العمال المغاربة والاجانب متى كانت قدرتهم في العمل متساوية، ومكافحة البطالة بتفضيل العمال المغاربة على غيرهم في حالة تساوي الكفاءة، واحداث مساكن للعمال تتوفر فيها الشروط الصحية بضواحي المدن والمراكز الصناعية ، وتأجيرها للعمال المغاربة بثمن مناسب والزام المستخدمين (بالكسر) المغاربة بدفع تعويضات لعمالهم عند حدوث افات لهم اثناء العمل. والسماح للعمال المغاربة بتأسيس نقابات مغربية للدفاع عن مطالبهم، وتأسيس صناديق تعاونية لمساعدة العمال المغاربة المرضى والعاطلين

(21) Rezette ,op. cité, p. 90 .

(٢٢) مطالب الشعب المغربي . وثيقة مسحوبة على الستانسيل - من ارشيف حزب الاستقلال.

(23) « Le Patronat ... » ,op. cité, p. 64 .

وانشاء مجالس مغربية تتولى تطبيق التشريع الخاص بالعمل على العمال المغاربة العاملين لدى ارباب العمل المغاربة .

وقد دعمت كتلة العمل هذه المطالب بتجنييد الراي العام المغربي للمطالبة بتطبيقها، وتهاطلت على مقر الاقامة العامة برقيات من مختلف اوساط الشعب المغربي (٢٤)، واجهتها سلطات الحماية بالتجاهل التام. وفي بداية ١٩٣٦، بعث السيدان علال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني برقية باسم الكتلة الى رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الخارجية والمقيم العام والسكرتير العام للجنة العليا للابيض المتوسط يثيران انتباه المعنيين بالامر الى «بؤس المغاربة الشديد . وكذلك اخطار هذه الحالة التي تتطلب اجراءات عاجلة لنجدة العناصر المهدة بالمجاعة وتحسين ظروف العيش والعمل للآخرين» ويحذران من ان «اعراض هذه الازمة المغربية، ظهرت مؤخرا بين التعاضديات الحرفية والعناصر العمالية في فاس ومكناس والرباط ... باضرابات وتقديم الى السلطات شكايات تستحق العناية الكبرى»، وان «انقاذ الطبقات العاملة لا يمكن ان يتحقق برفض شكاياتها ولا باجراءات صورية او بالتسويق المتواصل، انما بدراسة الوضعية وتطبيق برنامج يستجيب للامال المغربية الواردة في برنامجنا للاصلاحات» (٢٥). وفي الوقت نفسه شرعت الكتلة في الاستعداد لشن حملة سياسية في باريس وكلفت لهذا الغرض محمد بلحسن الوزاني وعمر بن عبد الجليل لاقتناع الحكومة الفرنسية عن طريق الحوار بضرورة تطبيق برنامج «مطالب الشعب المغربي»، وكان يحذوها الامل في ان تفهم حكومة الجبهة الشعبية لاهمية وضرورة تطبيق هذا البرنامج خاصة وان المغرب يمر بمرحلة غليان خطيرة نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية وتزايد حدة العداء من جميع الاوساط المغربية والاجنبية للمقيم العام بيروتون ، وقيام العناصر اليمينية المتطرفة في صفوف ضباط الجيش الفرنسي بالتحضير في مكناس لانقلاب عسكري في المغرب (٢٦). وفي شهر سبتمبر ظهر بوضوح للكتلة ان تغيير ميزان القوى بفرنسا لصالح اليسار لن يكون له امتداد الى المغرب. ففي ١٦ من هذا الشهر اصدر مجلس الوزراء الفرنسي اثر اجتماعه في رامبوي قرار اقالة بيروتون من منصبه كمقيم عام لفرنسا بالمغرب، ونقله سفيراً في الارجننتين، وبنفس القرار تم تعيين، على رأس ادارة الحماية بالمغرب الجنرال نوغيس. واثار هذا التعيين سخط الحركة الوطنية للسمعة السيئة التي اكتسبها الجنرال نوغيس بوحشيته في قمع المظاهرات الشعبية المعادية للظهير البربري

-
- (24) « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité, p. 194 .
- (25) Cité, Par L. Mohendis dans : « Pour la Defense de l'Afrique Française du Nord », A.F. Mars 1936 ,p. 150 .
- (26) R. J. Longuet , dans « L'Informateur Marocain » , du 29/8/1936 , cité par L. Mohendis dans : « La Situation dans l'Afrique du Nord » , A.F. Octobre 1936,p. 529 .

سنتي ١٩٣٠ و ١٩٣١، وفشلت بذلك مساعي الوزاني وعبد الجليل (٢٧). ولم يعد امام الكتلة غير نضال الشارع في محاولة لفرض تطبيق برنامج الاصلاحات. فقررت في مؤتمر الرباط بتاريخ ٢٥ اكتوبر ١٩٣٦، تنظيم تجمعات شعبية في فاس يوم ٢ نوفمبر، وتلاه تجمع اخر بسلا يوم ٦ نوفمبر وتجمعات اخرى في الرباط، حمل خلالها المتظاهرون لافتات كتب عليها : «نريد الحرية»، نريد الصحف، نريد تحرير جميع المعتقلين». كما قررت عقد تجمعات شعبية بالدار البيضاء بتاريخ ١٤ نوفمبر (٢٨) وكان ذلك منعظا هاما في تطور الحركة الوطنية ونضالاتها. فالدار البيضاء لم تكن مدينة عادية، وقد خرجت لتوها (بونيو) من تجربة فريدة من نوعها لم يعرف المغرب لها مثيلا في حجمها الى هذا التاريخ، وكشفت عن ارتفاع الروح النضالية للطبقة العاملة المغربية . تدخل السلطان محمد ابن يوسف لمنع الكتلة من الاقتراب من معقل البروليتاريا الغربية ، فجرى اعتقال علال الفاسي وبلحسن الوزاني واليزيدي، فأتى الرد الجماهيري فسورا بمظاهرات كبرى انطلقت من فاس ثم امتدت الى تازة ووجدة وسلا والدار البيضاء، ودخلت بذلك المدينة العمالية في صف المدن المناضلة بالمغرب. وقمعت سلطات الحماية هذه المظاهرات بعنف شديد (٢٩) وكان ذلك بداية لتطبيق نوغيس لتهديده الشهير « ساهدي زارعي القلاقل مدعما في ذلك من جميع العناصر الاوروبية والاسرائيلية والاسلامية» ، وب«الاعتماد على سلطة السلطان الادبسية التي لا يمكن بدونها القيام بأي شيء» (٣٠) .

وفي مارس ١٩٣٧، اعتقد نوغيس ان الوقت قد حان لضرب الضربة الكبرى فاعوز الى «الوزير الاكبر» باصدار قرار حل الكتلة «بالاتفاق مع صاحب الجلالة السلطان»، لانها «بطلبها من اعضائها اداء اليمين عند انخراطهم، مسست بشكل خطير بسلطة صاحب الجلالة السلطان وبقواعد الاسلام التقليدية» (٣١). وانتقدت الكتلة قرار الحل، خاصة وانه جاء في وقت يتولى فيه الحكومة في باريس رجال من اليسار «اعتدنا اعتبارهم مدافعين عن الحرية واعداء للتعسف والقمع» (٣٢).

(27) « L'Afrique du Nord en Marche », op. cité, pp. 156 et 160.

(28) « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité, p. 196 . - Ch. A. Julien , op. cité, p. 160 . - Rezette , op. cité, p. 8.

(29) « Ch. A. Julien , op. cité, p. 160 . - Rezette , op. cité, p. 8 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane » op. cité, p. 196 .

(30) Interview au journal « Paris - Soir » du 21/10/1936 , cité par L. Mohendis dans « L'Inquietude Nord Africaine » A.F. Decembre 1936 , p. 648 .

(31) Cité par J.L. de Lacharrière : « Le Comité d'Action Marocaine est Dissous » A.F. Mars 1937 , p. 180 .

(٣٢) بيان لكتلة العمل الغربية . ورد في :

L. Mohendis : « Dans la zone du Protectorat » , op. cité , p. 221 .

وفي هذه الاثناء التي اشتد فيها هجوم نوغيس على الحركة الوطنية، كانت كتلة العمل تعيش صراعات داخلية حادة، بين تيارين : الاول بزعامة السيد علال الفاسي والثاني بزعامة محمد بلحسن الوزاني، وبدأت القطيعة بين التيارين في بداية ١٩٣٧، ثم جاء قرار الحل ليحسم الصراع بين التيارين واخذ كل واحد منهما يعمل لتشكيل تنظيمه الخاص. والتفت اغلب العناصر القيادية في كتلة العمل السابقة، حول السيد علال الفاسي، وتنطق باسم المجموعة صحيفتها «العمل الشعبي» و «المغرب» ومجلة «الاطلس» بالرباط، بينما انفرد محمد بلحسن الوزاني وانصاره بصحيفة «عمل الشعب» و«الدفاع» وفي ابريل من نفس السنة اسس السيد علال الفاسي حزبا جديدا يحمل اسم «الحزب الوطني لتحقيق المطالب» واعلن رسميا عن الحزب الجديد في يوليو (٣٣) بينما اسس السيد بلحسن الوزاني «الحركة القومية».

لقد كانت كتلة العمل، على الرغم من تناقضاتها الداخلية، تثير قلق ومخاوف ادارة الحماية بقوة تأثيرها على الجماهير، خاصة في المدن، وصلابة مناضليها، واصبحت ادارة الحماية ترى فيها «دولة داخل دولة» (٣٤) ولم يضعف حلها او انقسامها في المعنوية النضالية للجماهير المغربية حيث شارك التنظيمان الوطنيان في المظاهرات التي عمت عدة مناطق من المغرب بعد مجزرة مكناس في سبتمبر ١٩٣٧، واصدرت ادارة الحماية على اثرها قرارا ينفي علال الفاسي الى الغابون، ومحمد بلحسن الوزاني الى جنوب المغرب .

ففي صيف ١٩٣٧ بدأ التوتر في منطقة مكناس على اثر قرار ادارة الحماية بتحويل مجرى نهر بوفكران لصالح المستوطنين الزراعيين الاوروبيين على حساب الفلاحين المغاربة وحاجيات سكان المدينة من مياه الشرب فانطلقت مظاهرات الاحتجاج في فاتح سبتمبر وتواصلت في اليوم الثاني سقط خلالها عدد كبير من القتلى والجرحى برصاص قوات الاحتلال والقي القبض على عدد كبير، قدموا الى محكمة الباشا الذي اصدر في حقهم احكاما قاسية وتجددت المظاهرات في اليوم التالي سقط خلالها ١٠ قتلى، واعتقالات جديدة، وفي نفس اليوم انفجرت مظاهرات جديدة مماثلة في الرباط والدار البيضاء وفاس ووجدة ومراكش، ورافق هذه المظاهرات اضراب التجار. وفي يوم ١١ سبتمبر التحق نوغيس بمكناس حيث تواصل المظاهرات واعم الاضراب ليرفع معنويات قوات البوليس والجيش (٣٥) : وفي ٢٤ سبتمبر قام نوغيس برفقة السيد رامادي نائب كاتب الدولة الفرنسي للاشغال العمومية بزيارة لمدينة مراكش واستقبلهما سكان

(33) Ch .A. Julien, op. cité , pp. 165 - 167 . - « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane » op. cité, p. 199.

(34) « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité, p. 199 .

(35) L. Mohendis ; « L'Agitation ... » op. cité, pp. 453 et 454. Rezette , op. cité, p. 108 .

المدينة بمظاهرات عدائية وشعارات منها «نريد الخبز والماء» وتم اعتقال ٤٠ متظاهرا. وفي اليوم التالي وقع قائد المنزل (ناحية صفرو) في كمين نصبه له الفلاحون عندما كان يقود حملة قمع واسعة واصيب خلالها بجروح قاتلة، واصبح «الغليان الذي ظل حتى الان في المدن يهدد باكتساح البادية» اذ وقعت حوادث مماثلة في بولمان بالاطلس المتوسط (٣٦) .

لقد ظلت اغلبية المدن المغربية طيلة خريف ١٩٣٧، في انتفاضات متعاقبة وكانت اكثر هذه المظاهرات عنفا، مظاهرات ٢٢ اكتوبر بالخمسينات ، ومظاهرات ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ اكتوبر بفاس والقنيطرة والدار البيضاء ومراكش ومظاهرات ٢٨ بوجدة و ٣٠ اكتوبر بالرباط. وبرز في قيادة القمع بفاس الجنرال بـلان، القائد العسكري لمنطقة فاس وبطل القمع الاستعماري في سوريا سنة ١٩٣٦ ، وقد امر بتفريم التجار المضربين، واستنجد بسلاح الجو لدعم قوات القمع الارضية وامر باقتحام جامع القرويين اثناء صلاة الجمعة يوم ٢٩ اكتوبر ، واعتقال مئات المصلين منهم ٦٥٠ طالبا وكانت محاكمة المعتقلين تجري دون حاجة الى شهود اتهام (٣٧) .

والى جانب سفك الدماء واداسة حرمت اماكن العبادة (اقتحام مسجد سلا يوم ٢٨ اكتوبر لاعتقال ابو بكر القادري)، ومسجد الخميسات يوم ٢٢ اكتوبر لاعتقال طالب يدعى احمد بن الجيلالي، ومسجد تازة يوم ١٨ من نفس الشهر لاعتقال الطالب ابراهيم الوزاني (٣٨)، واعتقلت قوات الاحتلال زعماء الحزب الوطني (علال الفاسي وعمر بن عبد الجليل واحمد مكوار) وكذلك السيد بلحسن الوزاني زعيم الحركة القومية. واصدرت قرارا بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٣٧ بحل الحزب الوطني ونشرت وثيقة زعمت انها عثرت عليها عند تفتيش منازل المعتقلين «تثبت» وجود مؤامرة للاطاحة بالسلطان من طرف الحزب الوطني، وتشكيل سلطة جديدة من الشخصيات التالية :

السلطان علال الفاسي (اعتقل بفاس يوم ٢٥ اكتوبر) .

الوزير الاكبر: اليزيدي (اعتقل بالرباط يوم ٢٥) .

وزير المالية : احمد مكوار (اعتقل بفاس يوم ٢٥) .

السفير : احمد بلا فريخ .

الحاجب : الفيلاي .

السكرتير : محمد بناني (اعتقل بالرباط يوم ٢٧ اكتوبر) .

(36) L. L. Mohendis : « L'Agitation ... », op.cité, p. 454 et 518 .

- « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité, p. 200 .

(37) L. Mohendis : « L'Agitation ... », op. cité, pp. 519 et 520 .

- « Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane », op. cité, p.200 et 201 . Rezette ,op. cité,p. 10 .

(38) Rezette , pp. 8 - 10 .

٣ - الحركة الوطنية والاحزاب السياسية الفرنسية :

حظيت الحركة الوطنية المغربية، وخاصة خلال ثورة الريف، باهتمام الاحزاب اليسارية الفرنسية. ولقد لعب الحزب الشيوعي الفرنسي دورا هاما في هذه المرحلة لفضح عمليات الابادة التي شنتها القوات الاستعمارية الفرنسية والاسبانية بالمغرب، والتنديد بالتحالف بين القوتين لاختداد ثورة الريف (٤٠) . كما اهتمت الاحزاب اليسارية الفرنسية بالجمالية المغربية وخاصة منها العمالية والطلابية لاستقطابها في تنظيماتها، وخاصة النقابية منها. وهذا ما جعل اجهزة

(39) L. L. Mohendis : « L'Agitation... », pp. 519, 531, et 522
« Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane ,
op. cité, pp. 201 , 202 et 219 .

(٤٠) من الوثائق المنسوبة الى الحزب الشيوعي الفرنسي ، منشور موجه الى الجنود الجزائريين والمغاربة في الجيش الفرنسي . جاء فيه « لقد سلبتكم الامبريالية املاككم ، وسرفت اراضيكم لتسلمها الى المستوطنين الزراعيين ، والتي حرمتكم من جميع الحقوق السياسية ، وتجنسكم بالقوة في جيشها لتحفظ بكم في صفوفه ٦ شهور او ١٨ شهرا اكثر من الفرنسيين (...) وها هي تبث بكم الان الى الجنوب المغربي لتواصل هناك التقتيل والاستيلاء على املاك قراى ما تزال مستقلة » .

« انها تقوم بهذه الحرب لتسرق الاراضي الخصبة التي يملكها الدين يقاومونها حتى الان ، لمدنها الى المستوطنين الزراعيين ، كما فعلت في وادي ورغة سنة ١٩٢٧ ، حيث وزعت ٤٠.٠٠٠ هكتار من الاراضي العائدة الى اخوانكم المنهزمين » .
« انها تريد استعمالكم لسحق اخوان لكم في العراق ، كما فعلت في حرب الريف سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ » .

« قدموا كل دعمكم وقوتكم للمقاربة المتبردين، لان انتصارهم سيكون دعما لحركة الاستقلال الذي سيتمكن من استعادة الاراضي التي اغتصبتها منكم الامبريالية وعملاتها » - المصدر:
R.C. Octobre 1928 : « La Campagne Communiste en Afrique du Nord » , p. 633 .

وفي سبتمبر ١٩٢٤ وجه الحزب الشيوعي البرقية التالية الى الامير عبدالكريم الخطابي « ان المجموعة البرلمانية واللجنة القيادية للحزب الشيوعي ، واللجنة الوطنية للشبيبة الشيوعية ، تحي الانتصار الرائع للشعب المغربي على الامبرياليين الاسبانيين وتهنئ قائده الالامع عبدالكريم الخطابي وتتمنى انه بعد الانتصار النهائي على الامبرياليين الاسبانية سيواصل المعركة مع البروليتاريا الفرنسية والادوية ضد الامبرياليين بمسا فيهم الفرنسيين حتى التحرير الكامل للتراب المغربي . عاش استقلال المغرب - عاش النضال الاممي للشعوب المستعمرة والبروليتاريا العمالية » - المصدر :

Humanité du 11/9/1924 , cité par Leon Rollin : « L'Espagne au Maroc de 1904 à 1924 » , A.F. Septembre 1924,p. 521 .

الاعلام الموالية للاستعمار تصف نشاط الوطنيين في المغرب بأنه امتداد لنشاط الحزب الشيوعي بفرنسا، الشيء الذي دفع أحد اقطاب الحركة الوطنية في المغرب العربي، السيد الشاذلي خيرالله، الى توضيح الفوارق بين الحركة الوطنية في الوطن العربي والعالم الاسلامي، وبين الحزب الشيوعي الفرنسي خاصة والمذهب الشيوعي عموما. فقد كتب في صحيفة «صوت التونسي» بتاريخ ٩ فبراير ١٩٣٢ : «ان البولشفية تعلم ان المسلمين متعارضون مع النظريات الماركسية كونها ضد العقيدة والطبقات والملكية ... ان البولشفية تدعو في كل مكان تستطيع الوصول اليه، الشعوب المستعبدة (بالفتح) لان تستيقظ وتنظم امميا حركاتها الوطنية المختلفة والعمل بفعالية على اساس تضامن فعال مع الجماهير المستغلة (بالفتح) في المينروبول من اجل تحريرها الوطني» .

(... ان البولشفية تقدم بتحالفها مع وطنيات الشعوب المضطهدة امكانيات هامة لتحريرها (اي الشعوب المضطهدة)، او على الاقل وسائل هامة للضغط) وغير الشاذلي خيرالله على فهم عميق لطبيعة المرحلة عندما اكد « ان نعمل ابدا من اجل تكوين رابطة للشعوب الاسلامية معادية للسوفييات » (٤١) . وفي ١٦ ماي من نفس السنة نشرت «صوت التونسي» مقالا للسيد شكيب ارسلان، وهو أحد المؤثرين في الحركة الوطنية المغربية يقول فيه : «لا يمكن لنا سوى تأييد البولشفيين» في محاربتهم للانظمة الرأسمالية «وحول هذا الموضوع وحده» (٤٢) .

وقد ظل هذا التحالف المرحلي قائما في العلاقات بين الحركة الوطنية المغربية والاحزاب اليسارية الفرنسية الى بداية الثلاثينات . فعلى اثر صدور الظهير البربري تجلى بوضوح قدرة وذكاء القادة الوطنيين على استغلال والبحث عن التناقضات بين مختلف الفئات الوطنية في المجتمع المغربي وبين الاستعمار والدفع بهذه التناقضات الى الانفجار على شكل حركة احتجاج عارمة . كما اظهرت هذه الاحداث استقلالية تنظيمها وفي ممارساتها عن الاحزاب والتنظيمات السياسية الفرنسية اليسارية واعتمادها بالدرجة الاولى على القدرات النضالية للجماهير المغربية. وبدأ اليسار الفرنسي في هذه المرحلة يرى في الحركة الوطنية مجرد «حركة بورجوازية» ذات افق «قومي عربي» او اسلامي «ضيق» فخلال مؤتمر ماي ١٩٣٦ للمجلس الفيدرالي للفرع الفرنسي للاممية العالمية (S.F.I.O.) برز تياران متعارضان ، احدهما يتعاطف مع الكتلة على اساس انها وان لم تكن اشتراكية فهي مناهضة للامبريالية، اما التيار الثاني فينتقد اليسار فسي ركاب الكتلة باعتبار قادتها « بورجوازيين » ويرى انه «بالنسبة الينا لن نساعد الشعب المغربي بتزكية فكرة وحدة البلاد العربية، او الاسلامية» و «علينا ان نوجه انظارنا الى العمال الذين ارتفع عددهم

(41) Cité par J.L. Lacharrière : «A l'Assaut du Maroc Français», A. F. Septembre 1932, p. 520 .

(٤٢) نقلا عن مجلة الامة العربية، عدد مارس ، أبريل ١٩٣٢ ورد في المصدر السابق، ص ٥٢٠.

بشكل كبير منذ ٢٠ سنة . علينا ان نهتم بالفلاحين » (٤٣) . ويرى المكتب الفيدرالي انه « اذا حدثت الثورة الاشتراكية في فرنسا في يوم ما ، فاننا نستطيع بكل سهولة في المغرب » ان نستغني عن هؤلاء السادة البورجوازيين الاهالي ، ونستطيع بسهولة ان نقفز عن مرحلة الثورة الوطنية البورجوازية للدخول مباشرة في الثورة الديمقراطية والفلاحية والثورة الوطنية الاشتراكية العمالية » (٤٤) . وان « الحزب الاشتراكي ، حزب البروليتاريا ، ليس في حاجة الى ربط نفسه بركاب حزب بورجوازي «...» . ان الدفاع عن العمال والفلاحين ، لا يعني بالضرورة بالنسبة اليانا ان علينا ان نساند فكرة الوحدة العربية او الاسلامية (...) . اننا نقول ان استقلال الشعب غير مرتبط بمصير البورجوازية الاهلية » (٤٥) . اما الحزب الشيوعي الفرنسي ، فقد كان محظورا في المغرب الى سنة ١٩٣٦ ، عندما تأسست حكومة الجبهة الشعبية بفرنسا ، فتأسس فرع له في المغرب واقام علاقات مع الكتلة (٤٦) لم تعمّر طويلا .

ونحن لا نجادل في كون مصالح الطبقة العاملة المغربية ، كانت تحتل في اهتمامات كتلة العمل مرتبة اقل من القضايا الاخرى الوطنية ، كما يظهر ذلك في برنامج الاصلاحات . الا ان طرح قضايا تمم العامل المغربي هو في حد ذاته موقف متقدم ، في هذه المرحلة من تاريخ المغرب المتميزة بتكالب الاقطاع وغلاة المستعمرين للالتقاء بمختلف فئات الشعب المغربي الوطنية في الفقر والبؤس ، وينحصر فيه الفكر الاشتراكي في اوساط الاوروبيين وتركيز الاشتراكيين الفرنسيين على حل مشاكل البروليتاريا الاوروبية بالنضال السياسي في الميتروبول بالدرجة الاولى .

لقد اتجهت الحركة الوطنية الى الجمعيات المغربية المسموح بها لنشر الفكر الوطني ، مثل وداديات قدماء التلاميذ والجمعيات الرياضية والمنظمات الخيرية (٤٧) ، والى مراكز التجمع العمالي مثل الدار البيضاء ، ووجدت افكارها « ارضا ملائمة في بلد ، لم يحصل فيه الاجنبي على اي اعتبار وانتقلت من الاوساط البورجوازية الحضرية الى الجماهير البروليتارية التي تتكون من الحرفيين الحضريين المعوزين ، والعمال القادمين من الحقول والذين حكمت عليهم الازمة بالبطالة » (٤٨) ، وتجلّى بالفعل نفوذها داخل الاوساط الشعبية ، في نضالات الشارع العديدة التي قادتها ، ضد الظواهر الملكية

(43) Maroc Socialiste du 30 Mai 1936, cité, par J.L. de Lacharrière: «Manifestations..», op. cité, pp. 362-363 .

(44) Cité par A. F. Avril 1937, p. 220 .

(45) « L'Afrique du Nord en Marche » , op .cité, p. 162 .

(46) Idem, pp 155 et 164 .

(47) Rezette, op. cité, p. 35 .

(48) «L'Afrique du Nord en Marthe», op. cité, p. 155 .

وقرارات الحكومة الشريفة وإدارة الحماية الهادفة إلى تمزيق وحدة الشعب المغربي وتصفية الحركة الوطنية أو ضرب المصالح الأساسية للجماهير الشعبية، وظلت تعارض إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، محاولات النقابيين الأوربيين لاستقطاب العمال المغاربة إلى النقابات الفرنسية وخاصة منها الكونفيدرالية العامة للشغل (C.G.T.) لأن ذلك في نظرها نوع من الدمج، وربما أيضا لخوفها من تأثير العمال المغاربة بالفكر الماركسي، الذي ظل إلى الآن محصورا في الجاليات الأوروبية، التي ظلت وإلى سنوات طويلة تشكل المصدر الوحيد لتزويد الحزب الشيوعي بالمناضلين .

وإذا كانت كتلة العمل لم تنجح في أن تصبح حزبا سياسيا باسم معنى الكلمة، فإن الحزبين الوطنيين اللذين انبثقا عن انشقاقها، توفرا منذ البداية على عنصر الانسجام الداخلي، وخاصة الحزب الوطني بقيادة السيد علال الفاسي، حيث كان هذا الحزب مبنيا « عبر البلاد على شبكة من الخلايا المحلية على غرار الحزب الشيوعي » (٤٩) .

وبقدر ما كان يشتد عود الحركة الوطنية، كان يتقلص تأييد الأحزاب الاشتراكية الفرنسية لها . وظهر ذلك جليا على الخصوص، في قرار حكومة الجبهة الشعبية بتعيين الجنرال نوغيس مقيما عاما بالمغرب، وهو المعروف بغذائه الشديد للحركة الوطنية، وفي استمرار العمل بالظهير البربري، وفي حرمان العمال المغاربة من الحق النقابي في ديسمبر ١٩٣٦، وفي حملات القمع التي شملت المغرب خلال السنتين ١٩٣٦ و ١٩٣٧ . وخلال مجازر سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٧، انضمت صحافة الحزب الشيوعي الفرنسي إلى صف اليمين المتطرف الفرنسي في حملة التنديد بالنضالات الجماهيرية المغربية، واختفت بذلك تلك المواقف النضالية للحزب الشيوعي ضد الاستعمار الفرنسي ووحشيته بالمغرب، التي سار عليها خلال العشرينات لتحل محلها مواقف عدائية للحركة الوطنية وتصف مظاهرات سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٧، بأنها من تعبير « عناصر فاشية » وتندد بالنضال المعادي لفرنسا بالمغرب (٥٠) وهي نفس التهمة التي وجهها الحزب الشيوعي إلى زعماء حزب الاستقلال في يناير ١٩٤٤ على أثر « بيان الاستقلال » الذي أصدره الحزب وما تلاه من حملة قمع رهيبة في صفوف الوطنيين خلقت رد فعل جماهيري عنيف (٥١) .

٢ - التنظيمات العمالية والمهنية

١ - التعاضديات :

عرف المغرب قبل الاحتلال تجمعات مهنية (٥٢)، عرفت باسم « الحنطة »

(49) Idem, p. 155 .

(50) Humanité du 24-10-1937, cité par L. Mohendis : « L'Agitation » op. cité, p. 519 .

(51) Rezette, op. cité, p. 163 .

وهي « عبارة عن مجموع من المعلمين والمتعلمين ، يتعاطون في المدينة مهنة واحدة صناعية او تجارية في الاطرزة او في الاسواق ، ولهم عرف خاص بهم » ، ويكون مسئولاً عن كل مهنة « امين » يجري انتخابه بالاقتراع العلني ويصادق « المحتسب » على تعيينه ، ويساعد الامين وينوب عنه في حالة الغياب او الوفاة خليفة له . اما « المحتسب » فيمثل السلطة ، وهو السلطة العليا في المهنة ، ومهمته « مراقبة المهن من الخروج عن العرف العام » ، و« الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » (٥٣) .

ولقد ظلت التعاضديات تسير ، في مظهرها الخارجي ، على نفس النمط التقليدي . الا انها شهدت في جوهرها ، بعد اتفاقية الحماية تغييرات كبيرة . فاصبح بعضها تعاضديات مصطنعة لا تستجيب لحاجيات اصحاب المهنة ، حيث كانت تؤسس بمبادرة من السلطات (٥٤) في حين ازدادت قوة وسلطة المحتسب ، بحيث صارت اوامره غير قابلة للمناقشة (٥٥) . اما الامين الذي كان في الماضي ينتخب من طرف اعضاء المهنة ، فقد اصبح مثل المحتسب ، يعين من طرف الخزن (٥٦) . وبفعل الانهيار المتواصل للاقتصاد المغربي امام تمرکز الاقتصاد الاوروبي ، تصدعت هذه المهن في بادئ الامر ثم اصبحت بالانهيار بسبب شدة الازمات الاقتصادية وتكرارها ، وتحولت التعاضديات في المدن التي صمدت فيها بعض القطاعات الحرفية ، الى مجرد هيئات صورية ، وتحول تبعاً لذلك المحتسب والامين الى اعين لسلطات الخزن وادارة الحماية لمراقبة وتسجيل تدمير وسخط العمال والحرفيين الصغار والمتوسطين .

وخلال الازمة الاقتصادية ، وما خلقت من ردود فعل جماهيري ضد سياسة فرنسا في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، واشتداد حدة المطالبة بالحقوق النقابي للعمال في المغرب وانفجار سخط الطبقة العاملة في اضرابات يونيو ١٩٣٦ ، عملت الاوساط الاستعمارية الى البحث عن حل لاخطر نقطة في المطالب العمالية ، وهي المسألة النقابية . فبدأ الحديث عن ضرورة بعث التعاضديات الاهلية لتأطير العمال « الاهالي » ، وظهر آنذاك ان لا امل للعمال المغاربة مما ستقدمه ادارة الحماية من تنازلات في هذا الاطار لليد العاملة الاوروبية ، وحرمت بذلك الطبقة العاملة المغربية من حق

(٥٣) المرجع السابق ص ١٦ و١٧ . انظر كذلك :

Prosper Ricard : « Le Reveil des Corporations Marocaines », B.E.M. Avril 1937, p. 101. - Hardy : « Les Tanneurs... », op, cité, p. 197 .

(54) Delisle Stephane , op . cité, p. 165 .

(55) Hardy: « Les Tanneurs... », op. cité, p. 197. - Andrien Massonnaud : « L'Evolution des Corporations depuis notre Installation au Maroc », B.E.M. Janvier 1937, p. 83 .

(56) Bouy, op. cité, pp. 77-78 .

الاستفادة من ظهير ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦ . وأعلن الجنرال نوغيس بتاريخ ٢٥ يونيو ١٩٣٧ بأنه اتخذ هذا القرار « بعد تفكير ناضج ، وبالاتفاق التام مع حكومة الجمهورية » ، وأنه « لم يتم قبول الاهالي للاستفادة من هذا التشريع . ذلك لاننا نعتقد ، ان من الملائم تحسين مصير الطبقة العاملة الاهلية ، في اتجاه آخر ، يبعث التعاضديات وتجديد الصناعة التقليدية » (٥٧) ، وتدرعت الإقامة لتبرير التمييز بين الطبقتين العاملتين الاوروبية والمغربية ، بان العمال المغاربة لم ينضجوا بعد لممارسة هذا الحق . اما السبب الحقيقي فقد عبر عنه المقيم العام بيروتون قبل اشهر قليلة من اقالته ، عند استقباله لوفد عن عمال السكك الحديدية بتاريخ ٣ يونيو ١٩٣٦ ، وقد طلب منه الوفد تطبيق قانون الحرية النقابية المعمول به في فرنسا ، فاجاب « ان النقطة العويصة هي مشكلة الاهالي . ان تطبيق هذا القانون في المغرب ، سيؤدي بالفعل الى تنحية العنصر الاوروبي في النقابات ، وعلى الخصوص في اللجان لصالح العنصر المغربي الاكثر عددا » (٥٨) . وهكذا نجحت ادارة الحماية في الانفراد بالطبقة العاملة المغربية ، بعد ان اسكتت الطبقة العاملة الاوروبية .

الا ان هذا التمايز الجديد الذي خلقتة ادارة الحماية بظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، لم يعمر طويلا ، ولم يكتب في نفس الوقت لتجربة بعث التعاضديات الاهلية ، ان ترى النور ، بسبب اقدام ادارة الحماية سنة ١٩٣٩ ، على تجريد ظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، وحلت بذلك النقابات العمالية الاوروبية ، ودخل مشروع التعاضديات في طي النسيان . وفي سنة ١٩٤٣ أعيد تأسيس النقابات الاوروبية ، واسست ادارة الحماية في نفس السنة ، « المكتب المغربي للشغل » كإطار « لتدريب » العمال المغاربة على الحياة النقابية ، ويتكون من عناصر ثقة يطلق عليهم « الامناء » وعددهم ٣٥ شخصا ، ينوبون عن الطبقة العاملة المغربية ، وتخضع هذه الهيئة الى الاشراف المباشر من طرف ادارة الحماية ، واستمر وجود المكتب لغاية ١٩٤٦ ، لتحل محله « الجماعات العمالية » (٥٩) .

٢ - نقابات ارباب العمل :

لم يعرف ارباب العمل الاوروبيون ، نفس المضايقات واجراءات المنع ، التي عرفها العمال لتأسيس نقابات تدافع عن حقوقهم وترعى مصالحهم . وكانت

- (57) Discours au Conseil du Gouvernement, B.E.M. Juillet 1937, p. 231 - B.E.M. Janvier 1939: «C.C.I. du Maroc», p 80 .
- (58) Revue «Avenir du Rail», Juin 1936, Casablanca, cité par Ayache : «Les Greves...», op. cité, p. 424 .
- (59) Rezette, op. cité, p. 39 - «Le Syndicalisme Africain», op. cité , pp, 31-32 - Montagne : «Naissance...», op . cité, p. 221 .

اولى تنظيمات ارباب العمل المهنية هي الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية وتضم ارباب العمل الاوروبيين من مستوطنين زراعيين وتجار وصناعيين للدفاع عن مصالح اعضائها امام ادارة الحماية ، وتحولت بالتدريج الى هيئات نقابية سياسية ، ويتكون منها مجلس الحكومة ، ثم منحت لها صلاحيات مناقشة الميزانية . ومن خلال هذه الصلاحيات اكتسبت القدرة على التأثير فسي السياسة الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب بشكل يلائم مصالح المستوطنين الزراعيين والصناعيين والتجار الاوروبيين .

والى جانب هذه الغرف ، تأسست جمعيات ونقابات محلية تضم الفئات الثلاثة من ارباب العمل الاوروبيين للدفاع عن مطالبهم على المستوى المحلي (٦٠) ، وصدر بهذا الشأن ظهيرا ١٥ و ٢٠ يونيو ١٩٢٤ ، ينصان على حق المستوطنين الزراعيين في تأسيس النقابات (٦١) . ولغاية فاتح يناير ١٩٢٩ ، بلغ عدد الجمعيات المهنية لارباب العمل ٤٢ جمعية (٦٢) .

وقد عبرت هذه التنظيمات المختلفة عن وجودها في عدة مناسبات ، على شكل العداء لاي تشريع اجتماعي يهدف ولو من بعيد الى اعطاء الطبقة العاملة بعض حقوقها . وخلال الازمة الاقتصادية العالمية نزل المستوطنون الزراعيون الى الشوارع بدعم من الغرف الفلاحية والتجار الاوروبيين بالرباط ، لفرض مطالبهم « العاجلة » وهي : منع استيراد اللحوم والماشية من الخارج وان تمنح فرنسا تسهيلات واسعار مرتفعة للقمح المغربي ، والعمل من اجل الاندماج في الاقتصاد الفرنسي ، وتخفيض الديون التي على المستوطنين الزراعيين . كما قرروا الامتناع عن دفع الضرائب ما لم تستجب ادارة الحماية لمطالبهم (٦٣) . وخلال ازمة سنة ١٩٣٥ بين المقيم العام وممثلي الجالية الفرنسية في مجلس الحكومة طلب مندوبو الغرف الفلاحية والتجارية والصناعية بتاريخ ٢ ديسمبر خلال اجتماع مجلس الحكومة ، رفع الجلسة للتشاور ، واصدروا بيانا عقب ذلك ، يخبرون فيه المقيم العام بانسحابهم من المجلس ورفضهم لاي تعاون مع الحكومة ، بسبب عدم اخذها باقتراحاتهم لحل الازمة التي يتخبطون فيها ، وطالبوا بتحسين ظروف تصريف انتاجهم ، وتحسين الانتاج الزراعي بالتخفيف من ديون المستوطنين الزراعيين ، ومنحهم دعما ماليا من الميزانية والقروض ، وانفرادهم بتصدير كميات القمح المنصوص عليها الى فرنسا ، وبالمزيد من تخفيض اسعار النقل البحري وفي

(٦٠) انظر لائحة الجمعيات المعترف بها بالمغرب لغاية ابريل ١٩٢٥ في الجريدة الرسمية للحماية المصادرة بتاريخ ٢٦ ماي ١٩٢٥ وكذلك تصحيح هذه اللائحة في نفس الجريدة بتاريخ ٢٩-٦-١٩٢٥ - ص ٩٩٢ .

(61) «La France au Maroc», op. cité, p. 73 .

(62) Bouy, op. cité, p. 166 .

(63) J.L. de Lacharrière: «La Colonisation Marocaine», op. cité, pp. 152 - 153 .

السكك الحديدية (٦٤) .

وشهد المغرب في نفس الفترة تحرك الصناعيين الاوروبيين من خلال تنظيماتهم على اختلاف انواعها ، هذه التنظيمات التي تدعمت سنة ١٩٣٣ بتأسيس « اللجنة المركزية للصناعيين بالمغرب » مهمتها دراسة جميع القضايا الاقتصادية والتشريعية والضرائبية والجمركية الخ .. التي تهم الصناعيين الاوروبيين بالمغرب ، ودراسة والبحث عن الاسواق الداخلية والخارجية لتصرف انتاجهم ، والوسائل اللازمة لنموه ، واقامة اتصال دائم مع السلطات العمومية في المغرب وفرنسا ومع القوى المعنية بالنمو الاقتصادي ، وربط اتصال دائم بين المصالح الصناعية المغربية والفرنسية (٦٥) . واقترحت اللجنة على سلطات الحماية تأسيس « لجنة وطنية » للاقتصاد المغربي تتكون من ٢٥ عن القطاع الزراعي و١٥ عن التجار و١٢ عن الصناعيين و١٠ عن اصحاب المناجم و١٥ عن المهن الحرة والمستهلكين . ونص الاقتراح على ان تتولى الاقامة العامة تعيين مندوبي الفئة الاخيرة في هذه اللجنة (٦٦) . وصدر بالفعل في يونيو ١٩٣٦ ، ظهير ملكي ينص على تأسيس مديرية للشئون الاقتصادية تتكون من مصلحة الفلاحة والاستيطان الزراعي ، ومصلحة تربية المواشي ، ومصلحة التجارة والصناعة ، ومن المكتب الشريف للفوسفات والتصدير ، ومصلحة الشغل والشئون الاجتماعية ومصلحة المياه والغابات (٦٧) .

ولقد كان لتنظيمات ارباب العمل الاوروبيين نفوذ سياسي كبير ، ولعبت الدور الرئيسي في اقضاء كل من هنري بونسو ، وبيروتون من منصب المقيم العام بعد ان فشلوا في تلبية جميع مطالب ارباب العمل الاوروبيين .

٣ - نقابات العمال :

لقد ظلت السياسة الاقتصادية والاجتماعية الفرنسية بالمغرب خلال الفترة بين الحربين ، قائمة اولا على الدفاع وتنمية مصالح ارباب العمل الاوروبيين وحدهم ، وثانيا على افقار الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي وقتل الشموخ الوطني لدى الجماهير الشعبية المغربية ، والحيلولة دون نشوء نمو وعي طبقي في الاوساط العمالية المغربية .

واذا كانت اليد العاملة الاوروبية في هذا السياق الاقتصادي الكولونيالي ، قد عانت بدورها من الاستغلال والظلم ، فقد حصلت على مكاسب عدة ،

(64) J.L. de Lacharrière : «Maroc - 8 Propos du Budget de 1936» A. F. Décembre 1935, p. 765 .

(65) A. F. Octobre 1934 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc», p. 616 .

(66) Idem, pp. 617 - 618 .

(67) A.F. Juin 1936 : «Organisation des Services Economiques» p. 365 .

وحالت مسألة اليد العاملة المغربية دون حصولها مبكرا على الحق النقابي. فقد جاء في مذكرة لرئيس مصلحة الشغل بتاريخ ٢٤ فبراير ١٩٢٨، الى المقيم العام : « يستحيل عمليا منح الحرية النقابية للعمال الفرنسيين ورفضها لرفاقهم الاهالي (٠٠٠) . اضع الى هذا ، ان في بعض المؤسسات ، سيدفع هذا القرار ارباب العمل الى اقضاء العمال الفرنسيين لتفادي اي مشكل مع النقابات » (٦٨) . الا ان هذا الرفض ، لم يمنع من ظهور تنظيمات نقابية مهنية على شكل وداديات وجمعيات في اوساط الموظفين الاوروبيين .

ففي فاتح ابريل ١٩٢٥ ، كشف احصاء عن مجموع التنظيمات الموجودة بالمغرب وفقا لظهير ماي ١٩١٤ (٦٩) ، عن وجود تنظيمات مهنية للاوروبيين مثل جمعيات معلمي ومعلمات الابتدائي بالدار البيضاء (تأسست بتاريخ ١٠ يوليو ١٩٢٢) ، ودادية التعليم الثانوي بالبيضاء (١٩٢٢/٤/١٩) واتحاد وداديات عمال الكتاب بالمغرب (١٩١٩/٧/١٠) ، والجمعية العامة لموظفي الحماية (١٩١٩/٥/١٠) ، وتعاضدية موظفي البنك والمكتب والتجارة (١٩٢١/٧/٢٦) ، ودادية السائقين وميكانيكي السيارات بالمغرب (١٩٢٤/٤/١٦) ، وتجمع عمال ومستخدمي شركة تفريغ البضائع بميناء الدار البيضاء (١٩١٩/٦/٨) .

وفي سنة ١٩٢٧ ، كشف تحقيق اخر عن وجود ١٢ جمعية او منظمة مهنية للموظفين والعمال (٧٠) ، وكانت احدى مميزاتها حسب هذا التحقيق، انها تنظيمات مؤقتة ، تبرز الى الوجود عند وقوع خلاف مع رب العمل ، وتختفي بعد حل المشكل . وفي فاتح يناير ١٩٢٩ بلغ عددها ٢٠ جمعية اغلبها للموظفين ، مثل موظفي السكك الحديدية الذين كانت لهم نشاطات هامة في هذه المرحلة (٧١) . واقتصرت التنظيمات العمالية على عمال المطاحن ومصنع الكلس والاسمنت (لافارج) بالدار البيضاء ، وكان جميع اعضائها من الاوروبيين وحدهم (٧٢) ، وفي نفس السنة اتحدت هذه الجمعيات والوداديات في اتحاد اقليمي تابع للكونفدرالية العامة للشغل الفرنسية (C.G.T.) (٧٣) . وهكذا بدأت تنشق هنا وهناك نقابات الامر الواقع ، وكانت الكونفدرالية العامة للشغل اكثر النقابات الفرنسية تأثيرا وتمركزا في الاوساط العمالية الاوروبية بالمغرب .

(68) Cité dans «Le Patronat...», op. cité, p. 40, et «La Question Ouvrière», op. cité, p. 27 .

(٦٩) الجريدة الرسمية لادارة الحماية ، سبق ذكره ص ص ٩٠٠ - ٩٠٧ .

(70) Bulletin du Travail, 1928, p. 11 .

(71) «La Question Ouvrière», op. cité, p. 27 - «Le Patronat...», op. cité, p. 40 - Bouy, op. cité, p. 166 - Ayache : «Les Greves...» op. cité, p. 422

(72) «La Question Ouvrière», op. cité, pp. 27 et 32 .

(73) Ayache : «Les Greves...», op. cité, p. 422 .

اما اليد العاملة المغربية ، فقد ظلت بعيدة عن تنظيمات الامر الواقع الاوروبية ، لعدة اسباب ، منها سياسة ادارة الحماية القائمة على توسيع الهوة بين البروليتاريا المغربية ، ونشاط الزوايا لاستقطاب العمال المغاربة لابعادهم عن النقابات الاوروبية وبالتالي الحيلولة دون تأثرهم بجوها الفكري والسياسي ، وكذلك لابعادهم عن الحركة الوطنية التي كانت تولي بدورها اهتماما بالطبقة العاملة المغربية ، والسبب الثالث هو موقف الحركة الوطنية المناهض لانضمام العمال المغاربة الى تنظيمات نقابية اوروبية قبل وبعد الاعتراف بالحق النقابي للاوروبيين ، وتقوم بمحاولات لتأسيس نقابات مغربية سرية . وحسب السيد عبدالكريم غلاب (٧٤) . فان « في بداية الثلاثينات ، كان قادة الحركة يعملون لتنظيم نقابات مغربية منفصلة عن المنظمات النقابية الفرنسية ، في المدن الصناعية على الاخص كالدار البيضاء والقنيطرة على غرار ما كانت الحركة تهتم بالصناع « التقليديين » في مدن الصناعة الوطنية كفاس ومراكش وسلا » .

« وقد تأسست بالفعل نقابات تابعة لكتلة العمل الوطني لم تكن تستطيع ان ترفع صوتها انذاك لقلّة العمال المغاربة في الميدان الصناعي وقتئذ ولأن العمال الاجانب كانوا هم المسيطرون ، وكانوا منظمين في النقابات الفرنسية كفرع من نقابات فرنسا » .

ولقد اثار اهتمام الحركة الوطنية والاشتراكيين الفرنسيين بالسيد العاملة بالمغرب مخاوف السلطات الاستعمارية ، فاصدرت سنة ١٩٣٥ قانونا باسم مكافحة التنظيمات الفاشيستية « وقالت عنه صحيفة لومانيتي بانه يتعلق في الحقيقة بقمع المنظمات العمالية (٧٥) ، التي هبت في السنة التالية في حركة اضراب عام تاريخي في فرنسا وفي المغرب ، وعلى اثره حصلت اليد العاملة الاوروبية في المغرب على الحق النقابي وبعد ٤ شهور فقط من صدور ظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، بلغ عدد النقابات بالمغرب ٢١ نقابة ، اهمها نقابة عمال الوقود والسكك الحديدية (٧٦) .

٣ - التضالات العمالية

على الرغم من جميع الاجراءات الاحتياطية التي اتخذتها ادارة الحماية ، لحماية « المغرب الفرنسي » من الصراع الطبقي ، عرف المغرب تضالات عمالية جد متقدمة بالمقارنة مع اوضاع وظروف الطبقة العاملة بالمغرب . واشهر هذه التضالات التاريخية ، اضرابات يونيو ١٩٣٦ .

(٧٤) عبدالكريم غلاب : « الحركة النقابية في المغرب » ، العلم (الرباط) ، فاتح ماي ١٩٧٤ .

(٧٥) Humanité du 8-12-1935, cité par L. Mohendis : « Pour la Défense de l'Afrique Française du Nord », A.F. Mars 1936, p.147.

(٧٦) J. Goulven : « Maroc », A. F. Mai 1937, p. 290 .

١ - نصالات العمال المهاجرين :

لقد كان الاستغلال الرأسمالي للعامل المغربي المهاجر ، يبدأ من اول لقاء له مع رب العمل ، او المكلف من طرفه بجلب العمال الى الميتروبول . ولهذا الاستغلال مظاهر عديدة ، منها الارتفاع الفاحش في اسعار عقود العمل ، وتنظيم الهجرة السرية مقابل مبالغ ضخمة ، وعندما تكون الهجرة رسمية ، يتخذ الاستغلال وجها مشروعا . فعلى اثر انخفاض هجرة اليد العاملة الزراعية الاوروبية الى فرنسا بسبب توتر الوضع السياسي في اوروبا خلال وبعد الازمة الاقتصادية العالمية ، استنجد ارباب العمل الزراعيون الفرنسيون ، بادارة الحماية لتزويدهم باليد العاملة المغربية ، وتقوم فيدرالية ارباب العمل هؤلاء بتوزيع كمية من المواد الغذائية قبل يوم من السفر على العمال ، تتكون من رغيفين وعلبة سردين واحدة ومقدار ضئيل من الزيتون والتمر ، لكل عامل ، وهي غذاء الوحيد الى ان يصل الى فرنسا . وعندها يشرع في مزاولة عمله يقوم رب العمل ، بخصم مبلغ كبير من اجرة العامل المغربي بحجج مختلفة مثل المشاركة في نفقات السفر ، والضمان الاجتماعي والضرائب على الاجور . كما يقوم رب العمل بخصم من الاجرة ثمن مشتريات العامل من « البقال » ، ويدفعها لهذا الاخير في غياب العامل المعني بالامر (٧٧) مما يفتح المجال للتاجر ورب العمل للاستيلاء على جزء من اجرة العامل .

ويتم تشغيل العمال المهاجرين في الاعمال الحثيرة او الخطيرة مقابل اجرة تقل عن اجرة العمال الاوروبيين (٧٨) بالإضافة الى انهم اول من يشملهم قرار الطرد عند حدوث ازمة اقتصادية وتفشي البطالة (٧٩) . وفي نفس الوقت يشكلون فريسة سهلة لا حول لها ولا قوة لاناس يعرفون اليوم في مصطلح المهاجرين ب « تجار النوم » اذ يسكنون في اكواخ وكهوف حثيرة تنعدم فيها ادنى الشروط الصحية ، وباعداد كبيرة ، ويدفعون كراء مرتفعاً مقابل النوم بضع ساعات فقط في اليوم على سرير مكسر ، ويسكن العمال الزراعيون في اكواخ اقيمت لهم خصيصا خارج القرية لمنع احتكاكهم بالسكان الفرنسيين (٨٠) .

ولقد عمقت هذه الاوضاع الشاذة ، شعور العمال المغاربة بازدواجية الاستغلال الطبقي والقومي ، مما دفع بهم مع اخوانهم الجزائريين والتونسيين الى البحث عن الاصوات الوطنية المتمثلة في نجم شمال افريقيا

(77) D'après le Rapport du Capitaine Huot ,op. cité, p. 78.

(78) A. Bernard: «La Main d'Oeuvre..», op. cité, pp. 300-301- S .
Hérelle: «Les Nord - Africains dans la Metropole», A . F .
Juillet 1937, p. 365 .

(79) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, p. 300 .

(80) Idem, p. 305 et 301 - D'après le Rapport du Capitaine Huot
op. cité, p. 78 .

وجمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين والانخراط في النقابات الفرنسية اليسارية للنضال الى جانب رفاقهم الفرنسيين ضد الاستغلال الرأسمالي . وساعد على تدليل الحواجز العرقية بين المغاربة واليساريين الفرنسيين ، موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الحرب الاستعمارية الفرنسية والاسبانية في المغرب . وكان المتعصبون الاستعماريون يرون فيهم « القناصة الاهالي لجيش احمر محتمل » و« قوة الافتحام (...) وعبيد الديكتاتوريين المستقبليين » (٨١) .

واتجه بالفعل العمال المغاربة مثل اخوانهم الجزائريين والتونسيين الى مهرجانات الحزب الشيوعي الفرنسي والكونفدرالية العامة الموحدة للشغل ، « ولا يطلبون سوى مد يد اخوية الى العمال الاوروبيين » (٨٢) ، وشاركوا في المؤتمر الاول لعمال شمال افريقيا بباريس بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٢٤ ، اظهر خلاله المؤتمر وعيا عاليا بالقضايا الوطنية والقومية في برقية تأيد وتهنئة الى الشعب المغربي وقائده البطل عبدالكريم الخطابي (٨٣) وبرقية تأيد الى الشعب التونسي بقيادة حزب الدستور ، وبرقية ادانة لسياسة بريطانيا في مصر ، ومساندة الى الشعب المصري . وركز المؤتمر على النضال من اجل حقوق التنظيم والصحافة والتعبير ، وتنظيم حملات دورية لشرح قضايا العمال « الاهالي » امام المؤتمرات النقابية (٨٤) ، ووصف النائب الشيوعي دوريو موقف المؤتمرين بانهم عبروا عن « فهم حي للمشاكل المدروسة ولمصلحتهم الحقيقية ، وروح طبقية واضحة جدا » (٨٥) . وكان العمال المغاربة في سبتمبر من نفس السنة قد شاركوا بمظاهرات نظمها اليسار الفرنسي للمطالبة بالجلء عن المغرب (٨٦) .

وقد تزايد في هذه المرحلة اهتمام الحكومة الفرنسية بمسألة مكافحة الافكار التحررية والثورية وسط عمال المغرب العربي الذين كانت الاوساط الاستعمارية تصفهم نفاقا بانهم « اناس طيبون ومجدون » ، الا انهم عاجزون عن مقاومة اثارات واستقطابات الاحزاب الثورية كعجزهم عن مقاومة اغراء الكحول والشارع » (٨٧) . فأسست الحكومة الفرنسية فرقا بوليسية خاصة بتتبع ومراقبة وقمع نشاطاتهم السياسية والنقابية (٨٨) ، ولم ينجح الارهاب

(81) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale...», op. cité, p. 531 .

(82) Humanité du 13-11-1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale.. » op. cité, p. 580 .

(83) Humanité du 8-9-1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale...», op. cité, p. 624 .

(84) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale...», op. cité, pp. 625-626.

(85) Humanité du 8-8/12/1924, cité dans «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale...» op. cité, p. 625 .

(86) «Le Bolchevisme et l'Oeuvre Coloniale...», op. cité, p. 531 .

(87) Idem, p. 625 .

(88) Idem, p. 625 - Humanité du 13/11/1924, cité dans Idem, p. 580.

في منع تصاعد تضاللية العمال المغاربة دفاعا عن قضاياهم الوطنية والطبقية فمقدوا سنة ١٩٢٥ مؤتمر جانفيلي تضامنا مع ثورة الريف ووجهوا الى البطل عبدالكريم الخطابي تحياتهم وتأييدهم وتضامنهم مع الجماهير الشعبية في المغرب ضد الفزاة (٨٩) . كما شاركوا في المظاهرات التي استقبلت بها زيارة السلطان يوسف الى فرنسا في يوليو ١٩٢٦ لتوقيع اتفاقية مع اسبانيا ، وكان الموكب يتكون بالاضافة الى السلطان من رئيس الجمهورية الفرنسية والمقيم العام ثيودور ستينغ والجنرالات بيتان وغورو (عن فرنسا) وبريمو دي ريفيرا (عن اسبانيا) (٩٠) . وفي يونيو ١٩٢٨ شارك العمال المغاربة الى جانب الجزائريين والتونسيين في مظاهرات بباريس ويحملون اعلامهم الوطنية تاييدا لنضالات الطبقة العاملة في المستعمرات ضد الامبريالية (٩١) ، بالاضافة الى مشاركتهم في حركة الاضرابات التي تشنها البروليتاريا الفرنسية (٩٢) .

لقد لعبت الهجرة دورا هاما في ترويج الفكر النقابي وسط العمال المغاربة ، باحتكاك هؤلاء برفاقهم الفرنسيين وبانضمامهم الى النقابات الفرنسية. كما تأثر بنفس الفكر النقابي والسياسي العسكريين المغاربة باحتكاكهم داخل الثكنات بالجنود الفرنسيين او من المستعمرات ، ويعود العمال والجنود الى المغرب متمردين على الوضع الاستبدادي في بلدهم وحاملين لافكار تحررية ومطلبية ومنها الحرية النقابية (٩٣) .

٢ - النضال العمالي في المغرب :

لقد لعبت مجمل سياسة ادارة الحماية دورا رئيسيا في نمو وانتشار الوعي الطبقي وسط البروليتاريا المغربية ، وعملت الحركة الوطنية من جهتها على استثمار الشعور الوطني لدى بروليتاريا كانت الى عهد قريب تقاوم بقوة السلاح في السهول والجلال تقدم قوات الفزو. ووصف الجنرال غيوم بطولاتهم

(٨٩) علال الفاسي، الحركات...، سبق ذكره، ص ١٢٨ .

(90) A. F. Juillet 1926 : «Le Sultan du Maroc en France», p. 377 .

(91) Humanité du 3/6/1928, cité par Gustave Gautherot, op. cité, p. 420 .

(92) S. Hérelle, op. cité, p. 362 .

(93) A. Bernard : «La Main d'Oeuvre..», op. cité, pp. 301-302.-
Dr Remlenger dans un article publié dans «Maroc Médical»
du 15/3/1928, cité dans «La Protection des Travailleurs Maroc-
ains en France», op. cité, p. 242 - R.C. Mai 1929 : «La Main d'-
Oeuvre Nord - Africaine», Extrait d'une Enquete Générale du
Comité Algérie, Tunisie et Maroc, p. 323 - R. Montagne : «Na-
issance..», op. cité, p. 119 .

بقوله « ولا قرية جاءت إلينا في حركة عفوية . ولا قرية خضعت إلينا دون أن تحارب ، وبعضها قاومت إلى أن استنفدت جميع ما لديها من وسائل المقاومة » (٩٤) . تقول عملت الحركة الوطنية على الحفاظ على هذا الشعور متاجبا ، وصبب النضال الطبقي للعمال المغاربة في بوتقة النضال السياسي الوطني للحركة وهذا في اعتقادنا ما يفر إلى حد كبير ظاهرة «التسييس» المبكر للبروليتاريا المغربية (٩٥) . وتلمست إدارة الحماية هذا التأثير منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ، إذ وصف العقيد هيوت العمال المغاربة بأنهم مستعدون « للسير خلف جميع مثبري القلاقل أو التمردين » (٩٦) . إلا أن هذا لا يعني أن الحركة الوطنية كانت تتحكم تنظيميا وسياسيا في مجموع الحركة العمالية المغربية ، أو أنها كانت خلف جميع نضالات العمال والفلاحين . فخلال الأزمة الاقتصادية العالمية انتفض العمال والفلاحون المغاربة في عدة مناطق من البلاد في حركات محلية عنيفة : ففي سنة ١٩٣٣ تسليح ٢٠٠ فلاح بالعصي في بركنت بالغرب الشرقي ، وطاردوا موظفي مصالح الضرائب والقادمين لجبي الترتيب (٩٧) وفي نفس السنة عرف القطاع الصناعي « ثورات العمال المغاربة عفويا أثناء دفع الأجرة » (٩٨) لما كان يرافق هذه العملية من نهب وإبتزاز أجرة العمال المغاربة ، وتعددت في هذه السنة الانتفاضات العمالية فشملت القنيطرة وأوراش السكك الحديدية في خط طنجة - فاس ، وقصبة تادلة (٩٩) . وتجددت الحوادث في تادلة سنة ١٩٣٥ بان هاجم العمال المغاربة بالحجارة مركز رؤساء الفرق العمالية خلال عملية دفع الأجور (١٠٠) . وفي ٢٠ مارس ١٩٣٦ شن مئات الفلاحين من قبيلة آيت صواب ، بجنوب المغرب هجوما مسلحا على مركز عسكري للمخازنية والكوم ، وأصيب خلاله عدد من أفراد المركز بجروح خطيرة (١٠١) .

١ - إضرابات يونيو ١٩٣٦ :

لقد تميزت بعض النضالات العمالية بالمغرب بامتدادها إلى بلدان المغرب

-
- (94) Guillaume : «Les Berberes Marocains et la Pacification de l'Atlas Central», Paris 1946, p. 103, cité dans «Le Patronat..», op. cité, pp. 62-63 .
- (95) Rezette, op. cité, p. 39 - «Le Syndicalisme Africain», op. cité, p. 78 .
- (96) Colonel Huot : «Les Terres Collectives..», op. cité, p. 286 .
- (97) Le Lieutenant Henriot, op. cité, p. 228, note no 2.
- (98) Hoffherr et Moris, cité dans «La Question Ouvrière», op. cité, p. 28 .
- (99) Idem, p. 28 .
- (100) Idem, p. 28 .
- (101) A.F. Avril 1936: «L'Attaque du Poste des Ait Baha», p. 243 - Montagne : «Naissance..», op. cité, p. 35 .

العربي الاخرى ، مثل اضراب عمال السكك الحديدية بالمغرب في بداية ١٩٢٠ ، والذي واجهته ادارة الحماية بظواهر قمعية تمنع العمال من الاضراب ، بحجة ان فرنسا في « حالة حرب » وكل اضراب يعتبر خيانة وجريمة في حق الميتروبول ، وفكرت ادارة الحماية في عسكرة قطاع السكك الحديدية لقطع الطريق على اي اضراب في المستقبل (١٠٢) . وفي نفس الوقت شهدت الجزائر حركة اضرابات في مختلف القطاعات ، وعلى رأسها السكك الحديدية والموانيء ، واستنجدت خلاله البحرية الجزائرية بالبحرية التونسية لضمان سير العمل . ووجهت التهمة الى العمال المغاربة والروس بانهم لعبوا دورا تحريضا لصالح الاضراب في قطاع السكك الحديدية بالجزائر وخاصة في سوق اهراس (١٠٣) . وفي سنة ١٩٢٦ ، عرف المغرب حركة اضراب اخرى (١٠٤) ، في اطار حركة عمالية اجتاحت المغرب والجزائر ، حيث سجل في القطر الجزائري في هذه السنة ٤٤ اضرابا تتراوح مدتها بين شهر وه شهر وه شهو ، منها ١٨ اضرابا في اقليم الجزائر العاصمة و ١٤ في اقليم وهران و ١٢ في اقليم قسنطينة دفاعا عن مطالب مختلفة مثل الزيادة في الاجور والعطلة الاسبوعية او من اجل المحافظة على مستوى الاجور امام رغبة ارباب العمل فسي تخفيضها (١٠٥) .

وعلى اثر اندلاع الازمة الاقتصادية الراسمالية العالمية ، اصيب الاقتصاد الاوروبي بضربة قوية ، ولم تنفع في علاج وضعيته مختلف الاجراءات التي اتخذتها ادارة الحماية ، حيث انخفض انتاج القمح اللين من ٣١٠٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٣ الى ١٠٢٠٠٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٦ ، وانتاج القمح الصلب من ٧٥٧٤٠٠٠ قنطار سنة ١٩٣٤ الى ٣١٠٠٠٠٠ سنة ١٩٣٦ ، والشعير من ١٥٢٠٢٠٠٠ سنة ١٩٣٤ الى ٧٧٩٦٠٠٠ سنة ١٩٣٥ . وفي القطاع الصناعي والمنجمي بلغ عدد الشركات المجددة خلال الفترة من بداية الازمة الاقتصادية الى ديسمبر ١٩٣٤ ، ٤٢ شركة منجمية ، واغلقت عدة مناجم ابوابها وانخفضت صادرات المغرب من الفوسفات من ١٧٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣٠ الى ٩٠٠٠٠٠ طن سنة ١٩٣١ . وانخفضت القيمة الاجمالية لما تم انجازه من المباني من ٥٣٣ مليون فرنك سنة ١٩٣١ الى ١٩٧ مليون فرنك سنة ١٩٣٤ وتعدد افلاس الشركات والمؤسسات . ففي سنة ١٩٣٥ اصيب بالافلاس او صفى مؤسسته ٣٥ مقاولا في اشغال البناء ، و ١١ مقاولا في اشغال الرصاص ، و ١٤ مؤسسة للتجارة والتاثيث (١٠٦) .

وقد انعكست هذه الوضعية بشكل ماساوي على الجماهير الشعبية

(102) Le Capitaine Peyronnet, op. cité, pp 194-195 .

(103) Victor Demontés, op. cité, pp. 211-213 .

(104) J. Goulven : «La Législation..», op. cité, p. 583 .

(105) Bulletin du Travail 1928, p. 32 .

(106) Ayache : «Les Greves..», op. cité, pp. 419-420 .

عموما ، واليد العاملة بشكل خاص . واقتصر اهتمام ادارة الحماية ، كما كان الحال دائما ، على حماية مصالح « الاشخاص الموالين للاقامة ومصالح الراسماليين » (١٠٧) ، وبناء المصالح الادارية القمعية التي « اعطت لها اهمية مفرطة (٠٠٠) ويبتلع الموظف العمومي سنويا ، بشكل او بآخر ، ثلاثة ارباع الميزانية » (١٠٨) . وانتشرت البطالة واكتظت المدن المغربية بالعاطلين والشحاذين ، الذين اصبحوا يشكلون قوة اجتماعية « خطيرة » لانهم « لم يعودوا اولئك الشحاذين القدامى المستسلمين في بلاد الاسلام ، والذين كانوا يدعون للمار المحسن برضى الله وسيدي عبدالقادر الجيلالي . انهم اناس ذو سحنة قبيحة ، ويلحون في طلب الصدقة وينهالون بالسب على الاوربيين الذين يرفضون منحهم صدقة » (١٠٩) .

ولم تفلت اليد العاملة الاوروبية من آثار الازمة الاقتصادية ، فعرفت البطالة وتقهقر مستواها المعاشي ، وناضلت ضد سياسة ادارة الحماية بواسطة المندوبين الاشتراكيين في مجلس الحكومة ، او عن طريق الفيدراليات المهنية . ففي سنة ١٩٣٤ ، نددت فيدرالية البريد والفيدرالية العامة للموظفين ، ونقابة المعلمين وفيدرالية التعليم الثانوي ، ومستخدمي السكك الحديدية ، بالاجراءات الاقتصادية التي اتخذتها ادارة الحماية لصالح كبار الموظفين وحدهم (ظهر ١١ يناير ١٩٣٤) ونددت بالدعم المادي الخيالي الذي يحصل عليه المستوطنون الزراعيون ، ودعت الى اضراب عام ونظمت مظاهرات بالرباط والدار البيضاء (١١٠) .

وبعد انتصار الجبهة الشعبية في فرنسا ، ازدادت حدة الصراعات السياسية والاجتماعية في المغرب ، وكانت الجماهير الشعبية بالمغرب تعقد كثيرا من الآمال على حكومة الجبهة ، لوضع حد « لنظام البؤس الذي يزرع تحته الاوروبيون والاهالي معا » (١١١) . فكانت البروليتاريا الاوروبية تنتظر من حكومة الجبهة تحسين اوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والاعتراف بالحق النقابي ، وانتظرت منها البروليتاريا المغربية والحركة الوطنية ، الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات بين العامل المغربي والاوروبي ، وتحقيق اصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية لصالح الشعب المغربي . اما ارباب العمل الاوروبيون ، فقد زادت شراستهم حدة ، فشهدت المدن المغربية معارك دموية بين خصوم وانتصار الجبهة الشعبية . وللحيلولة دون مشاركة المغاربة في مظاهرات التأييد للجبهة ، لم تكن ادارة الحماية

(107) Un Communiqué des Instituteurs et Institutrices eu 1929 , cité, dans «Au Maroc de 1929», op. cité, p. 407 .

(108) J. Goulven : «Au Maroc - Un Programme de Sauvetage», A. F. Juin 1936, p. 317 .

(109) «Maroc de 1934», op. cité p. 261.

(110) L. Mohendis : «Les Fonctionnaires..», op. cité, pp. 198-199.

(111) «Un Programme de Sauvetage», op. cité, p. 317 .

تسلم رخص التظاهر الى الاوروبيين الا بعد التزامهم بعدم السماح بمشاركة المغاربة (١١٢) .

في هذا الجو المشحون انفجرت الاضرابات العمالية في يونيو ، وكانت مرفوعة باحتلال المصانع والمعامل (١١٣) ، وضاعف من عنفها ما قاله المقيم العام بيرتون قبل ايام لوفد السكك الحديدية بانه لن يعترف للعمال بالمغرب بحرية التنظيم النقابي . وقد بدأت الحركة يوم ١١ من الشهر باضراب عمال شركة السكر المغربية بالدار البيضاء (كوزوما) التي تشغل ٧٦٠ شخص منهم ٧٠٠ عامل مغربي منهم ٨٠ امرأة و٦٠ عاملا اوروبيا . وكان عمالها قد قرروا تشكيل جمعية مهنية ، فعارضت ادارة الشركة لقطع الطريق على انضمام المغاربة اليها . وكرد فعل على تأسيس جمعية طردت الادارة العمال النشيطين . وفي يوم ٩ يونيو ، تأسس مكتب الجمعية وقدم الى ادارة الشركة لائحة مطالب قبولت بالرفض . وفي اليوم التالي قرر العمال شن الاضراب واحتلال المصنع (١١٤) . وفي هذه الاثناء استقبل المقيم العام بيرتون اعضاء اللجنة المركزية للصناعيين بالمغرب ، لوضع خطة لمواجهة الوضع المتفجر . وأكدت اللجنة المركزية رفضها للتعامل مع الجمعيات المهنية العمالية ، وعدم السماح لهذه الجمعيات بالتحدث باسم جميع العمال الاوروبيين والمغاربة ، واظهرت ادارة الحماية من جهتها عدم استعدادها للنظر في مسألة رفع اجور العمال المغاربة ، وهو الطلب الذي تقدم به مندوبو العمال الاوروبيون (١١٥) .

وكان من الواضح ان الطرفين مقلان على تجربة قوة لم يسبق لها مثيل في المغرب ففي نفس اليوم الذي اضراب فيه عمال شركة السكر ، اضراب عمال شركة الدهن (كيرون) بالدار البيضاء وفي اليوم التالي امتد الاضراب الى مناجم الفوسفات في خريبكة ، وتلاه اضراب عمال الفوسفات في لوي جانتيل (اليوسفة) يوم ١٣ ، وكذلك عمال البناء وشركات الدهن ومعامل التصليح التابعة لشركات النقل ، وشركة الحديد والصلب ، وبلغ عدد الورشات التي شملها الاضراب بالدار البيضاء ٧٠ ورشة كما انضم اليهم عمال النظافة وجميعهم من المغاربة (١١٦) . واستمرت الاضرابات بالدار البيضاء الى ٦ يوليو، وامتدت خلال هذه الفترة الى مدن اخرى مثل فاس التي عاشت اضرابات عديدة من ١٦ الى ٢٣ يونيو ، وشملت عمال الحافلات ، وسائقي التاكسيات . وكذلك مدينة الرباط حيث اضراب عمال السكك الحديدية والحافلات وسيارات

(112) J. L. de Lacharrière : «La Situation dans l'Afrique du Nord»
A. F. Juillet 1936, p. 401 .

(113) Idem, p. 401 .

(114) Idem, p. 400 - Ayache : «Les Grèves..» op. cité pp. 424-425.

(115) B.E.M. Janvier 1939 : «C.C.I. du Maroc..», op cité, pp 79-80

(116) J.L. de Lacharrière : «La Situation..», op. cité, p. 400 . -
Ayache : «Les Greves .», op. cité, pp. 424-426 .

لقد برهن العمال خلال هذه الاضرابات عن حماس ووعي كبيرين دلت عليهما خطط الاضراب المحكمة . ففي مناجم خربكة ، بدأ العمال اضرابهم ليلا « باحتلال محطة الكهرباء ، وهي النقطة الاستراتيجية التي تتحكم في مجموع مرافق المركز المنجمي ، ثم احتلوا مستودع السيارات فالاوراش وبعد المستودع » (١١٨) . وكان العمال المغاربة اكثر المتحمسين للاضراب . وبلغ عدد المضربين بالدار البيضاء يوم ١٨ يونيو ١٨٥٣ عاملا منهم ١٢٢٠ مغربي، و٦٣٣ اوروبي وفي اليوم التالي بلغ عددهم ٢١١٨ عامل منهم ١٤٤٦ مغربي، و٦٧٢ اوروبي . وفي مناجم لوي جانتي اضرب جميع العمال المغاربة . وتخلف قسم من العمال الاوروبيين عن حركة الاضراب في مناجم خربكة وبلغ مجموع العمال المضربين في مناجم الفوسفات ٤٠٠٠ عامل (١١٩) .

وبفضل هذه الاضرابات حصل العمال على تنازلات من ارباب العمل كانت اغلبها لصالح العمال الاوروبيين وحدهم . ففي ١٣ يونيو ، وبعد تدخل المقيم العام شخصيا لوقف اضراب عمال شركة السكر ، اعترفت الادارة للعمال بحق الاضراب وحقهم في عطلة سنوية مدتها ١٥ يوما مدفوعة الاجر بعد سنة من العمل والزيادة في المكافآت للعائلة للعمال الاوروبيين فقط والاعتراف بممثلي العمال ، ودفع اجرة ايام الاضراب ورفع اجرة العامل الاوروبي غير المتخصص الى ٥ فرنكات للساعة ، واجرة العامل الاوروبي المتخصص الى ٦ فرنكات للساعة ، وحددت اجرة العامل المغربي في ٢٠ فرنكا لليوم (١٢٠) . كما اعترفت ادارة شركة التعدين بممثلي العمال بحضور المقيم العام ، ووافقت على الا تقل اجرة العامل الاوروبي عن ٣٠ فرنك والعامل المغربي عن ١٠ فرنكات وبعدم معاقبة المضربين (١٢١) . اما في القطاعات التي لا تشتغل سوى اليد العاملة المغربية ، مثل مصالح النظافة ، فقد واجهت ادارة الحماية حركة الاضراب فيها بحملة قمع شرس ، اذ اعتقلت الشرطة ١٧ شخصا من رؤساء الفرق العمالية ، واصدر الباشا بالدار البيضاء احكاما قاسية ضدهم تتراوح بين ٣ - ٦ اشهر سجن ، وطرد ٢٤ عاملا في قطاع النظافة بالبيضاء وحدها (١٢٢) . وفي نفس الوقت اتخذت الاقامة العامة عدة اجراءات للتخفيف من تازم الوضع الاجتماعي والسياسي ، فأصدرت بتاريخ ١٨ يونيو ٣ ظهائر

(117) J.L. de Lacharrière: «La Situation...», op. cité, p. 400 . - Ayache : «Les Greves .», op. cité, p. 426 .

(118) Le Maroc Socialiste , du 23/6/1936, cité par Ayache : « Les Gerves .. » , op. cité , p. 426 .

(119) Ayache : « Les Greves .. » , op. cité p. 426 .- J.L. de Lacharrière : « La Situation ... » , op. cité , p. 400 .

(120) Ayache : « Les Greves .. » , op . cité, p. 425 .

(121) Idem , p. 424 .

(122) Idem , p. 426 .

منها ظهير الحد الأدنى للاجور . كما اتخذ المقيم العام خلال حركة الاضرابات عدة قرارات لصالح المستوطنين الزراعيين مثل تسوية ديونهم والبدء في دراسة مشكل الديون التجارية والعقارية والصناعية ، وتحسين سوق الخمور وانشاء لجنة استشارية للاشغال الكبرى (١٢٣) . ورافقت هذه الاجراءات الاقتصادية اجراءات امن مشددة ، اذ شرعت في تنفيذ « مخطط الامن » بمدينة الدار البيضاء ، ويقوم على احتلال المدينة ليلا بكل ما فيها من افراد البوليس والجيش . وفي حالة استمرار توتر الوضع ينص على « اتخاذ اجراءات قمعية شديدة ضد هوة الشغب » (١٢٤) .

لقد كشفت هذه الاضرابات عن حماسة وفعالية العمال المغاربة الذين خاضوها « في اغلب الاحيان الى جانب رفاقهم في العمل الاوروبيين . الا انه في ورش البناء وفي مصلحة النظافة بالدار البيضاء ، وعلى ارضية تفريغ البضائع في محطة القطارات بفاس، خاضوا هذه الاضرابات لوحدهم » (١٢٥) مما اثار ردود فعل القوى الاستعمارية المتطرفة . فقد تساءلت صحيفة « لوبوتي ماروكان » ، موجهة كلامها الى العمال الاوروبيين : « وكل هؤلاء الاهالي الذين علمتهم التمرد ، ألم تعطوهم سلاحا رهيبا ؟ وهل في استطاعتكم ان تقولوا ضد من سيستعملوه ؟ » (١٢٦) ، وحددت مجلة « افريك فرانسير » خطورة مشاركة العمال المغاربة في كون « العمال القادمين لم يعض على تخليهم عن البارود سوى شهور قليلة » (١٢٧) .

ولقد ظلت المكاسب الجزئية التي حصل عليها العمال مهددة بسبب الجو المشحون وظهور تيار فاشيستي داخل الجالية الاوروبية والجيش الفرنسي بالمغرب ، يتزعم العداء لحكومة الجبهة الشعبية . وعلى اثر انتشار اخبارا التحضيرات لانقلاب عسكري فاشيستي في المغرب اصدر النقابيون الاشتراكيون بالمغرب بيانا دعوا فيه عمال الفوسفات الى اليقظة ، وحثوهم على التسليح ببنادق الصيد (١٢٨) . استعدادا لمواجهة الانقلابيين . وقد جاء تعيين الجنرال نوغيس كمقيم عام بمثابة انقلاب غير دموي ، لصالح اليمين المتطرف الفرنسي ، لما اشتهر به المقيم الجديد من عداء متحمس للافكار المتقدمة ، ولان « العمال كانوا يعرفون مسبقا ، العداء الصارم الذي يكنه المقيم الجديد للاعتراف بالحق النقابي » (١٢٩) . الا ان الوضع الجديد اجبره على مهادنة البروليتاريا

(123) Idem , p. 427 . - J.L. de Lacharrière : « La Situation .. » op. cité, p. 401

(124) « La Vigie Marocaine du 27/6/1936 » , cité par J.L. de Lacharrière : « La Situation .. » ,op. cité,p. 402 .

(125) Ayache : « Les Greves .. » ,op. cité, p. 429 .

(126) Idem, p. 429 .

(127) J.L. de Lacharrière : « La Situation .. » , op. cité,p. 400-401.

(128) L. Mohendis : « La Situation .. » ,op. cité, p. 529 .

(129) Ayache : « Les Greves .. » , op. cité, p. 424 .

الاوروبية ، مهادنة بلغت حد تقديم « هدية عيد الميلاد » الى العمال الاوروبيين على شكل ظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، ليتسنى له الانفراد بالبروليتاريا المغربية ذات النضالات المتصاعدة ، والمخاطر الكبيرة على المدى البعيد وسلط اجهزته القمعية على الحركة الوطنية والجماهير الشعبية المغربية عموما ، ونشط في توسيع الهوة بين البروليتاريا الاوروبية والمغربية ، هذه الهوة التي كادت تختفي خلال التلاحم النضالي في يونيو ١٩٣٦ بتحريم على العمال المغاربة الانضمام الى النقابات الاوروبية . وتجدد هذا الاتجاه في يونيو ١٩٣٨ خلال اضراب عمال الفوسفات في خريبكة ، واجهه نوغيس بالعنف (١٣٠) ، واصدر على اثره ظهيرا ملكيا ينص على معاقبة العمال المغاربة المنضمين الى النقابات ، والاوروبيين الذين يقبلونهم . وعلى اثر سقوط الجبهة الشعبية الغي نوغيس العمل بظهير ديسمبر ١٩٣٦ ، وتساوى من جديد العمال المغاربة والاوروبيون في الحرمان من الحق النقابي .

(130) B.E.M. Janvier 1939 : « C.C.I. du Maroc .. » ,op,cité,p 80

الخاتمة

لقد اقامت فرنسا بالمغرب نظاما اقتصاديا موجها الى الميترولوجيا خصوصا والاسواق الخارجية عموما ، بهدف استنزاف طاقات البلاد المختلفة بما فيها الطاقة البشرية ، لدعم نظامها الرأسمالي وتوسيع قاعدته ومجالات تأثيرها الاقتصادي والسياسي والعسكري . وهذا الهدف الاستعماري هو الذي حدد شكل وحجم وطبيعة الاقتصاد الاوروبي بالمغرب وشكل نبراسا لاصحابه في مختلف المراحل التاريخية للاحتلال الفرنسي .

لقد ركزت سلطات الحماية على القطاع الزراعي وجعلت منه العمود الفقري لمخططاتها في المغرب ، واولت اهمية مماثلة للقطاعات المؤثرة في الزراعة مثل الطرقات والسكك الحديدية والسدود والموانئ والبناء لتوسيع قاعدة التواجد البشري الاوروبي ، في حين اهتمت بدرجة اقل بقطاع المناجم ليس لضعف امكانيات المغرب بل بسبب الصراعات بين القوى الامبريالية الاوروبية حول المعادن المغربية والتي لم يحسم الموقف عمليا منها الا بعد الحرب العالمية الاولى بهزيمة المانيا اولا وثانيا بسبب الفوضى الناجمة عن هذه الصراعات في قطاع المناجم والتي قررت فرنسا وضع حد لها بتأسيس مكتب الابحاث والمساهمات المعدنية في نهاية العشرينات ، وثالثا كانت هناك اراء تدعو الى عدم التركيز الشديد على المناجم المغربية ، وتركها احتياطيا استراتيجيا . اما الصناعة التحويلية فقد ظلت في مجملها صناعة هزيلة تقتصر اما على تلبية بعض حاجيات الاستهلاك المباشر للجانبايات الاوروبية او انها مكملات لبعض القطاعات الاخرى مثل صناعة بعض مواد البناء .

لقد اقامت فرنسا نظامها ووجودها الاقتصادي ، وبتحالف وثيق مع سلطات المخزن وكبار الاقطاعيين ، على الابتزاز والسلب والنهب . ووجدت فيهم اداة طيبة لاعطاء المظهر القانوني لحساب الشعب المغربي مصدر عيشه بعد ان

سلب منه استقلاله ، وفي ازالة الاشواك الدبلوماسية من طريق انفراد فرنسا بالمغرب دون رقيب ، والتنكر بذلك لبنود معاهدة الحماية نفسها ، بالسير نحو الدمج .

وادی اقامة الاقتصاد الاوروبي والممارسات الوحشية التي رافقت تطوره ، وتهافت كبار الاقطاعيين للحصول على نصيبهم من املاك واموال خصم تقليدي لهم ، ادى ذلك الى انهيار الزراعة المغربية وصعلكة الفلاحين المغاربة ، يجوبون البلاد طولا وعرضا في تموجات بشرية كبيرة ، بحثا عن لقمة العيش ، ووجد فيهم الاقتصاد الاوروبي ضالته المنشودة ، يستغل المحظوظين منهم ابشع استغلال ، وحرص ارباب العمل على ان يظل الباقون منهم داخل حدود المغرب كاحتياطي من « العاطلين » لمواجهة تقلبات الدهر ، بفرض قوانين مراقبة الهجرة الى الخارج واتت نوبات الازمة الاقتصادية الخائقة والكوارث الطبيعية المتلاحقة لتدفع بقسم هام من الفلاحين الصامدين بين مخالف البورجوازية الكبرى المدنية والمرابين ولتطوح بقطاع الصناعة التقليدية ، وتدفع بالصناع التقليديين والحرفيين الصغار المتوسطين الى الحوم حول المؤسسات الاوروبية على غرار اخوانهم الفلاحين .

ومن هؤلاء جميعا ، ضحايا الاقتصاد الاوروبي ، نشأت البروليتاريا المغربية . تجذبها مزارع الاوروبيين وورشات البناء والاشغال العمومية والمراكز النجمية ، ويضطادها ارباب العمل الاوروبيون باجور زهيدة مستغلين وضعها البائس ويمتصون طاقتها العضلية بدون رحمة او شفقة ، وتجلت فظاعة هذا الاستغلال بشكل صارخ في قطاع البناء الذي كان ارباب العمل فيه يقتصدون من نفقات المعدات بتعويضها بعضلات العمال . وامتازت اليد العاملة المغربية بكونها يد عاملة موسمية في اغلبها او مياومة او بالقطعة وظلت بذلك محرومة نصا او ضمينا من حق التمتع بالقليل من تشريعات العمل التي ارفغت ادارة الحماية على الاعتراف بها ، ولم يكن عمليا يستفيد منها غير اقلية من البروليتاريا بالمغرب تمثل في اليد العاملة الاوروبية التي منحها انتمائها العرقي ميزة « التخصص » وظل دورها تبعا لذلك محصورا في تأطير اليد العاملة « الاهلية » ، ويعاملها ارباب العمل بلياقة نسبية بالمقارنة مع اليد العاملة المغربية .

فلقد ظل ارباب العمل يطبقون في علاقاتهم مع اليد العاملة المغربية ، قانون العرض والطلب في ابشع صوره ، فهم الذين يقررون عند دفع الاجرة ان كان يحق للعامل المغربي ان يأخذ الاجرة المتفق عليها كاملة او جزءا منها فقط ، فاخترعوا نظام الغرامات لابتزاز جزء من اجرة العامل ، ونظام دفع التسبيقات فقط ، ويهددون العامل في النهاية بالطرد للتنازل عما له من ديون لدى رب العمل . ثم ابتدعوا اسلوب اجبار العامل المغربي على زيادة الاستهلاك المباشر اي دفع الاجور عينا لامتناس اجرتهم ، واصدر السلطان وسلطات الحماية ظهائر تشرع هذه الممارسات الاستغلالية ، ولم يعرف المغرب تشريع الحد الادنى

للاجور الا في يونيو ١٩٣٦ على اثر الاضرابات العمالية . ويشدد ضغط الاستغلال على اليد العاملة النسوية المغربية ، التي كانت تقوم بنفس الاعمال الشاقة التي يقوم بها الرجل ، واقتحمت المناجم والموانيء والبناء وظلت اجرتها اقل من اجرة العامل المغربي بنسبة تصل الى ٥٠ ٪ .

وانعكست وضعية الاجور على المستوى المعاشي لليد العاملة المغربية . اذ كانت المواد الغذائية تمتص القسم الاكبر من ميزانية العائلة ، وحدث نتيجة ذلك انهيار في نوعية الوجبة الغذائية للعامل المغربي الذي ظل يعيش تحت المستوى الطبيعي محروما من امكانيات اشباع الكثير من حاجياته الغذائية الضرورية ، في وقت كان فيه الاوروبيون بالمغرب يعيشون في مستوى يفوق المستوى الطبيعي برواتب عالية واسراف متزايد في استهلاك المواد الكمالية .

وانعكس سوء التغذية هذا ، في المجال الصحي بشكل خطير . وزاد من خطورته اقتصر اهتمام سلطات الحماية على توفير حاجيات الجاليات الاوروبية وحدها في المجال الطبي والاسكان ، فانتشرت الوبئة في مجالات ملائمة جدا لها ، كما ترعرعت الشعوذة وكثر الدجالون ، وانتشرت الاحياء القصديرية حول المدن الكبرى وجنت البرجوازية العقارية الكبرى المغربية ارباحا خيالية من هذه الوضعية المأساوية في مجال السكن .

ومن اجل الحفاظ على استمرار هذا الاستغلال الاستعماري المشين ، حرمت سلطات الاستعمار على الجماهير المغربية ، حق التمتع باسسط الحريات الاساسية باخضاع المغرب لحالة الحصار العسكري لمنع نمو المقاومة السياسية التي احس المستعمر بوجودها منذ ان دخل المغرب . فاصدورت سلطات الحماية والمخزن سلسلة من القوانين والظواهر والقرارات وجعلت منها حواجز امام نمو الحركة السياسية والمطلبية العمالية ، ونشطت في خط مواز الزوايا لاحتواء الجماهير الشعبية والقوة العمالية وسجنها في اطار ديني قدرتي يحول دون اندفاعها نحو الحركة الوطنية السياسية . ولم يكن يسمح باقامة سوى التنظيمات السياسية العملية « الزوايا » او تنظيمات الاوروبية المدافعة عن مصالح ارباب العمل وكان افراد هذه التنظيمات هم وحدهم المتمتعون بحرية التجمعات والتظاهرات واستفادوا وحدهم من حرية التعبير عبر شبكة اعلامية اوروبية قوية . وفي مقابل ذلك شددت سلطات الحماية الرقابة على حدود المغرب لمنع دخول الصحافة المناهضة للاستعمار الفرنسي وخاصة منها الصحافة الوطنية المغربية والفرنسية التقدمية .

كما حرمت البروليتاريا المغربية من اسسط حقوقها ، اذ لم يكن يستفيد عمليا من التشريعات العمالية القليلة التي اعترفت بها سلطات الحماية تحت الضغط غير البروليتاريا الاوروبية في حين قننت هذه التشريعات كثيرا من الممارسات اللاانسانية من ارباب العمل ازاء اليد العاملة المغربية ، وعمقت استغلال المرأة .

ولقد ظلت حرية التنظيم النقابي احد المطالب الرئيسية التي ناضلت من

اجله اليد العاملة بالمغرب ، واصرت سلطات الحماية على تجاهل حيوية هذا المطلب العمالي الى عهد الجبهة الشعبية ، حيث ارغمت في النهاية ، تحت ضغط الانتفاضة العمالية في يونيو ١٩٣٦ ، على الاعتراف بالحقوق النقابي لكن لليد العاملة الاوروبية ، اذ اعلن الظهير الملكي عن تحريم انخراط العمال المغاربة في النقابات الاوروبية ، وتذرعت سلطات الحماية في رفضها في الاول بوجود قوة عمالية مغربية « تتربص » الدوائر بهذا الحق لاستغلاله لصالح الحركة الوطنية السياسية ، وان تعميم هذا الحق سيؤدي حتما الى اختفاء دور العنصر الاوروبي في النقابات لصالح العنصر المغربي مما سيحول هذه النقابات الى سلاح في يد الحركة الوطنية المغربية ضد الوجود الفرنسي . وباسم هذه « المصلحة الوطنية » حرمت البروليتاريا الاوروبية من حقها النقابي لمدة تزيد عن ٢٠ سنة .

وعلى اثر تأسيس « كتلة العمل المغربية » تقدمت الحركة الوطنية بقائمة مطالب منها الاعتراف بحق اليد العاملة المغربية في تنظيم نقابي مستقل بها . الا ان سلطات الحماية ، ظلت متمسكة برفضها هذا الحق النقابي للعمال المغاربة سواء في تنظيم نقابي مغربي او في تنظيم نقابي اوروبي ، ونص ظهير ١٩٣٨ على معاقبة العمال المغاربة المخالفين لبند المنع والعمال الاوروبيين الذين يفتحون لهم ابواب النقابات الاوروبية وشددت في نفس الفترة من قمع الحريات الفردية لمنع تحرك عمالي وجماهيري مغربي لتعميم الحرية النقابية واخراج التشريعات الاجتماعية الاخرى من اطارها الاوروبي الضيق .

ان الفكر السياسي الوطني في المغربي ، يستمد اصوله ليس من الظهير البربري او فشل المقاومة المسلحة بل من الطابع السياسي الاجتماعي والاقتصادي لشورات الفلاحين في المغرب ضد السلطة المركزية ، والتي جاء الاستعمار لاجلها وبعت نظام الاقطاع المتداعي باعادة السلطة اليه . وان حصر جذور الحركة الوطنية السياسية في احداث بداية الثلاثينيات يعتبر في نظرنا عملا تعسفيا يعكس مفهوما استعماريًا للتاريخ المغربي المعاصر ، يقوم على تجرييد هذه الثورات من مضمونها السياسي والاجتماعي واعطائها طابع الفوضى وغريزة التمرد على اي سلطة لدى الفلاح المغربي وما مقاومة الفلاحين للغزو الاستعماري سوى استمرارية لثوراتهم على الاقطاع وسلطته المركزية . وكانت الهجرة الداخلية عامل تفاعل بين سكان المدن والبادية بنشر اخبار المقاومة والمقاومين ، ولعب التلاميذ والطلبة دورا هاما في تنشيط ومحورة النقاش على المستوى الوطني وسط الفئات المتعلمة الوطنية ومنهم تأسست الجمعيات السياسية الاولى التي عرف البعض منها منذ سنة ١٩٢٤ ، وتطورت في تفاعل متبادل فيما بينها الى ان برزت في النهاية على شكل « كتلة العمل المغربية » .

ولقد حرصت الحركة الوطنية على توجيه السخط الشعبي ومركزته ضد

الاستعمار ، وتفادت الدخول في صراع مكشوف مع القصر رغم عدائه المكشوف للحركة الوطنية ولزعمائها ومساندته لجميع عمليات القمع الاستعمارية ضد التحركات الجماهيرية في المدن والبادية على السواء ، وركزت دعايتها على التناقض الوطني مع الاستعمار الفرنسي . ففي برنامج الاصلاحات لم تتطرق كتلة العمل المغربية الى وضعية اليد العاملة المغربية لدى ارباب العمل المغربية الا في نقطتين . الاولى : الزام ارباب العمل المغربية بدفع تعويضات لعمالهم عند وقوع حادث عمل . والثانية ، تأسيس مجالس لحل النزاعات بين ارباب العمل والعمال .

وباسم الروح الوطنية ، عارضت الحركة الوطنية (على الخصوص الحزب الوطني لتحقيق المطالب الذي حمل فيما بعد اسم حزب الاستقلال) نشاط النقابيين الاوروبيين لدفع العمال المغربية الى الانضمام الى النقابات الاوروبية بعد السماح بتأسيسها . والتقت الحركة الوطنية بذلك لأول مرة مع سلطات الحماية والمخزن ، ومن منطلقات مختلفة ، في ان النقابات الاوروبية لا تناسب اليد العاملة المغربية . فاتجهت الحركة الوطنية منذ البداية الى محاولات تأسيس نقابات مغربية سرية ، في حين خططت سلطات الحماية لاعادة احياء التعاضديات التقليدية لتكون اطارا خاصا بالعمال المغربية .

ومنذ بداية الثلاثينات برز تناقض حول المسألة الوطنية بين الحركة الوطنية وحلفائها الاشتراكيين الفرنسيين الذين كانوا يرون فيها مجرد حركة برجوازية وناهضوها لافقها القومي « الضيق » . وتطور الصراع بين الطرفين بعد ان رفض زعماء الحركة الوطنية اقتراح انضمامهم الى السى الاحزاب الاشتراكية الفرنسية ، من النقد مع التأييد لنضالاتها الى الجهر بالعداء لها سنة ١٩٣٧ ، عندما خرج الحزب الشيوعي الفرنسي عن خطه الصائب المألوف ، ووصف الانتفاضات الشعبية في مجموع المدن المغربية ضد تحويل مجرى نهر بوفكران بمكناس سنة ١٩٣٧ بانها من تدبير العناصر الفاشستية والنازية في المغرب . وباسم امنية مثالية ، ارتكب الاشتراكيون الفرنسيون اول خطأ استراتيجي خطير في تاريخ العلاقات بين القوى الوطنية المغربية واليسار الفرنسي .

لقد تمتع ارباب العمل بحق تأسيس تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم ، وحملت هذه التنظيمات اسماء مختلفة من الغرف التجارية والصناعية والزراعية الى جمعيات ونقابات ، لم تعرف نشاطاتها قيودا او تحديدا ، وبفضلها حافظوا على المغرب خارج مجال تأثير اي تغيير ايجابي في الوضع السياسي الداخلي الفرنسي ، والى جانب نقابات ارباب العمل ، ظهرت تنظيمات الامر الواقع وتخص الاوروبيين وحدهم ، على شكل جمعيات ووداديات يقتصر أغلبها على الموظفين والحرفيين ، ظهر بعضها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . وادت حدة التناقضات الاجتماعية والازمات الاقتصادية بالمغرب الى تجاوز اليد العاملة لقوانين تحريم تأسيس النقابات العمالية بقيادة عمال المطاحن

ومصانع الكلس والاسمنت ، واقتصرت بدورها على اليد العاملة الأوروبية بعيدا عن اليد العاملة المغربية المعرضة لمحاولات متعددة الاطراف لعزلها عن الفكر النقابي الاوروبي .

ولقد كانت قساوة الاستغلال المزدوج المسلط على اليد العاملة المغربية، عاملا حاسما ليس في اخماد الروح النضالية لدى العمال المغاربة بل على العكس في تقوية ودعم شعورهم الوطني بالوعي الطبقي الذي لم يفلح خصومه في منع نموه السريع ولقد انعكس هذا الوعي في نضالات العمال المغاربة بفرنسا داخل اطرارت وتنظيمات الاحزاب الاشتراكية الفرنسية خلال العشرينات الى جانب رفاقهم الفرنسيين واشقائهم من الجزائر وقونس ضد الاستغلال الراسمالي وسياسة الاستعمار الجاثم على قسم هام من الوطن العربي .

كما عبرت اليد العاملة المغربية عن وعي طبقي في رفضها الذي اتسم بالعنف في اغلب الاحيان ، لكثير من الممارسات الاستغلالية التي يقوم بها ارباب العمل واطرارتهم ، وفي الانفتاح على اليد العاملة الأوروبية كلما تحررت هذه الاخيرة من عقدة التفوق التقني ، لتخوض معها جنبا الى جنب نضالات مطلبية ، كانت قمتها ، وليس آخرها ، نضالات يونيو ١٩٣٦ التاريخية ، باحتلال اليد العاملة للمؤسسات والمصانع . وكشف خلالها العامل المغربي عن طاقة نضالية وامكانيات قيادية هائلة وفهما جيدا لطبيعة الصراع . كما تجلى هذا الوعي في اقبال المغاربة على الانخراط في النقابات الأوروبية ، رغم قوانين المنع والنشاط الدعائي الذي تقوم به الحركة الوطنية المناهض لاندماج العمال المغاربة والاوروبيين في تنظيم نقابي واحد ، وهو المبدأ الذي تمسكت به احزاب الحركة الوطنية وخاصة الحزب الوطني وبعده حزب الاستقلال، الى ما بعد الحرب العالمية الثانية .

دراسات ومقالات اساسية

- Adam André : «Le Bidonville de Ben Msik», Faculté des Lettres
- Université d'Alger . Ann. de l'I.E.O. Tome VIII,
1949 - 1950, pp. 61-193 .
- Ayache Albert : «Le Maroc», 367 Pages, Ed. Sociales, Paris, 1956.
«Les Grèves de Juin 1936», Ann. Ec. Soc. Civ., Juillet
Septembre 1957, pp. 418-429 .
- A. B. : «Remarque sur les Autorisations de Construire
délivrées dans les cinq principales villes du Maroc
en 1938», B.E.M. Avril 1939, pp. 130-131 .
- Avonde Charles : «Le Commerce Extérieur du Maroc Français
en 1922», R.C. Octobre 1923, pp. 365-385 .
- A. V. : «Le Développement du Commerce Extérieur par
Puissance», B.E.M. Juillet 1935, pp. 186-187 .
- Brahimi Ahmed et Lucas G. : «Budgets Citadins à Fez», B.E.M.
1938, Numéros de Janvier (pp. 26-30) et de Juillet
(pp . 185 p 189) .
- Baron, Huot et Paye : «Conditions Economiques et Niveau de
vie des Travailleurs Indigènes au Douar Doum»,
B.E.M. Juillet 1936, pp. 177-184 .
«Logements et Loyers des Travailleurs Indigènes à
Rabat-Salé», B.E.M. Janvier 1937, pp. 3-19 .
- Baron et Dr Mathieu : «Quelques Budgets des Travailleurs In-
digènes» , B.E.M. Juillet 1937, pp. 208-215 .
- Bernard Augustin : «La Main-d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord»,
R.C. Mai 1930 pp. 297-311 (Rapport au Comité Algérie
Tunisie et Maroc) .
- Blondel J. : «La Conférence Economique de l'Afrique Franç-
aise», R.C. Octobre 1932, pp. 381-391.

- Bondon J. : «Cobalt Marocain et Marché Mondial du Cobalt» B.E.M. Juillet 1937, pp. 27-41. - «Molybdène Marocain et Marché Mondial du Molybdène», B.E.M. Janvier 1937, pp. 27-41 .
- Bondon J. et Clariond L. : «Les Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine», B.E.M. Avril 1937, pp. 109-120 .
- Bordet C. : «Les Maitres de l'Afrique du Nord», T.M. Juin 1952, pp. 2247-2264 .
- Bouy E. : «Le Problème de la Main-d'Oeuvre et la Législation du Travail au Maroc», I.H.E.M. Collection des Centres d'Etudes Juridiques, Tome I, 282 pages, Librairie Recueil-Sirey Paris, 1930 .
- Bruno H. : «La Protection du Paysannat Indigène au Maroc», A.F. Janvier 1938, pp. 42-45 - «Au Maroc, le Cultivateur Indigène et les Impôts», R.C. Mars 1934, pp.74-77.
- Buttin P. : «La Communauté Française et ses Rapports avec les Marocains», D.N.A. No 241, 27 Septembre 1956.
- Charton A. : «L'Immigration au Maroc depuis la Guerre», R. C. Mai 1922, pp. 153-155 - «L'Immigration au Maroc de 1923 à 1925», R.C. Octobre 1926, pp. 492-494 .
- Clariond L. : «Le Rôle de la Mine dans l'Economie Interne du Maroc Français», Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord, Rabat 18-20 Avril 1938, Tome I, pp. 341-365. Voir aussi, à propos de cette étude, B.E.M. Avril 1938, pp. 90-94.
«Le Manganèse dans le Monde et l'importance des gisements du Manganèse du Maroc pour l'Industrie Française», B.E.M. Octobre 1936, pp. 267-281 .
«Les Primes aux Mines de Plomb et de Zinc du Maroc Français et l'Economie Marocaine», B.E.M. Avril 1937, pp. 109 à 120 .
- Coliac : «Intervention des Sociétés Indigènes de Prévoyance dans la lutte contre la formation d'un Prolétariat Indigène», B.E.M. Juillet 1936, pp. 249-252.
- Crosson Duplessix : «Etude sur les Chemins de Fer Marocains» B.S.G.A. 1922, pp. 151-175 .
- D'Anfreville de Lassalle : «Les Etrangers au Maroc Français» , A.F. Août 1929, pp. 365-367 - «La France dans l'Afrique du Nord : Le Mouvement de Naturalisation à Casablanca», A.F. Janvier 1932, pp. 26-27.
- Decroux P. : «La Vie Sociale des Algériens au Maroc», B.E.M. Janvier 1938, pp. 20-25 .

- Delisle S. : «Le Patronat Marocain du Port-Lyautey», C.A.A. No 1, 1950, pp. 109-230 .
- Demontès V. : «Colonies Françaises et Pays de Protectorat: Algérie», A.F. Juin 1920, pp. 210-215 .
- Desfeuilles P. : «Le Maroc», 96 pages, Ed. Pierre Royer, Paris , 1932.
- Dreisch J. : «Une Carte Agricole du Maroc», R.C. Avril 1934 , pp . 87 - 89 . VG
- Durand Pascal : «La Colonisation au Tadla», R.C. Janvier 1930, pp. 5-8. «Boyad, Ville Sainte», R.C. Juillet 1930 , pp . 65 - 78 .
- Forichon R. : «La Caisse de Crédit Agricole Indigène de Fez-Taza», B.E.M. Janvier 1937, pp. 47-48.
- Franc Julien : «La Population du Maroc», B.S.G.A. 1er Trim. 1933, pp . 25 - 34 .
- Gallissot R. : «Le Patronat Européen au Maroc 1931-1942», 284 pages, CURS (Rabat), Ed. Nord-Africaines, Rabat , 1964 . - «La Question Ouvrière au Maroc, 1931-1935» Extrait des Cahiers de Tunisie No 43, 3ème Trim. 1963, Faculté des Lettres et des Sciences Humaines, Tunis, 36 pages .
- Garin P. : «Les Usines de Conserves de Poissons au Maroc », B.E.M. Janvier 1935, pp. 36-37 .
- Gautherot Gu. : «Le Bolchévisme en Afrique», R.C. Juillet 1930, pp . 418 - 429 .
- Gay J. : «Le Marché de la Main-d'Oeuvre à Casablanca au début de 1938», B.E.M. Avril 1938, pp. 148-150 .
- Goichon A.M. : «L'Artisanat du Fez», R.C. Janvier 1938, pp. 7-14.
- Goulven J. : «Maroc - Le Budget de 1939 et le Plan Nogues », A.F. Décembre 1938 , pp. 410-412. - «La France au Maroc», R.C. 1937, Numéro de Juin (pp. 49-56) . de Juillet (pp. 57-64) et d'Août (pp. 64-88) . - «Le Recensement de la Population du Maroc Français en 1936», A.F. Juillet 1937, pp. 385-386 . - «La Législation du Travail au Maroc», A.F. Décembre 1926 , pp. 582-584 . - «Sur la Voie de Redressement Marocain», A.F. Août-Septembre 1936, pp. 447-453 . - «Au Maroc, un Programme de Sauvetage», A. F. Juin 1936, pp. 317 - 318 .
- Guerif J.H. : «La Naissance du Prolétariat Marocain», T. M. Juin 1952, pp. 2241-2246 .
- Guy Evén : «L'Industrie Marocaine et ses Problèmes», I.H.E.M. Collection des Centres d'Etudes Juridiques, Tome

- VII, Librairie du Recuil. Sirey, 1934, Paris .
- Hardy A. : «Les Tanneurs de Salé», B.E.M. Juillet 1938, pp. 190-199. «Les Babouchiers de Salé», B.E.M. Octobre 1938, pp. 257-263 .
- Hardy G. : «Une Enquête Marocaine sur les Niveaux de vie Indigène», R.A. No 359, 1934, pp. 125-144 .
- Hérelle S. : «Les Nord-Africains dans la Métropole», A. F. Juillet 1937, pp. 362-368 .
- Hoffherr R. : «L'Equilibre Economique du Maroc Moderne » , R. Ec. I., Juillet 1929, pp. 43-70 - «Le Redressement de la Crise Marocaine : Comprimer », B.E.M. Avril 1936, pp. 85-86. - «Méthodes d'appréciation des Niveaux de vie indigène au Maroc», R.A. Juin 1935, pp. 29 - 37 .
- Jacqueton G. : «Les Mines de l'Afrique Française», R.C. 1933, No de Mai (pp. 97-106), de Juillet (pp. 170-178), d'Août (pp. 194-200), de Septembre (pp. 218-224), d'Octobre (pp. 250-253) et de Novembre (pp. 266-270).
- Jouannet P. C. : «Note sur les Conditions Actuelles de la vie à Tafilalet» B.E.M. Janvier 1939, pp. 3-13 .
- Julien Ch. A. : «L'Afrique du Nord en Marche», 416 pages , Ed Julliard, 1952 , Paris .
- Khelladi Abdelkader : «Les Budgets des Petits et Moyens Fonctionnaires Musulmans recrutés après l'Etablissement du Protectorat Français au Maroc», B.E.M. Octobre 1938, pp. 265-268 .
- Laban Dr . : «Contre le Paludisme», R. C. Août 1929, pp. 452-455.
- Lacharrière J.L. (de) : «L'Ecume et la Mousse du Maroc Français» A.F. Mai 1928, pp. 185-189 . - «L'Ecume du Maroc Français», A.F. Mars 1928 , pp. 98-100 - «L'Ecume du Maroc Français», A.F. Juillet 1928, pp. 276-278 - «La Defense de la Paix Intérieure du Maroc», A.F. Janvier 1928, pp. 14-18 . - «Le Différend Marocain», A.F. 1936, Nos de Janvier (pp. 20-28) et de Février (pp. 80-86).- «A l'Assaut du Maroc Français», A.F. Septembre 1932, pp. 516-527.- «La Bagarre de Port-Lyautey», A.F. Avril 1936, pp. 243-244.- «Manifestations Incohérentes», A.F. Juin 1936, pp. 361 - 363 .
- «Les Evénements de Fez», A.F. Mai 1934, pp. 266-271.
- «L'Afrique du Nord et la Guerre», A.F. Octobre - Novembre 1939, pp. 248 - 257 .
- «A l'Assaut du Maroc Français», A.F. Décembre 1932, pp. 707 - 712 .

- «Autour du Nationalisme Marocain», A. F. Janvier 1938 , pp . 11 - 19 .
- «Maroc, «Le Comité d'Action Marocaine» est dissout» A. F. Mars 1937 , p. 180 .
- «La Situation dans l'Afrique du Nord», A. F. Juillet 1936 , pp . 394 - 403 .
- «Au Maroc de 1929», A.F. 1929, Numéros de Septembre (pp. 374-381), d'Octobre (pp. 405-415), de Novembre (pp. 457-466) et de Décembre (pp. 520-526) .
- «La Colonisation Française au Maroc», R.C. Avril 1922 , pp. 94 - 100 .
- «Urbanisme Colonial et ses Réalisations au Maroc», A.F. Mars 1932, pp. 158 - 163 .
- «Les Phosphates Marocains à la Cour de la Haye » , A.F. Juin 1938, pp. 249-250 .
- Louwe Ch. de : «Tableaux des Syndicats Indigènes d'Algérie et de Tunisie», R.E.I. Cahier II, 1935, pp. 187-194.
«L'Organisation Ouvrière et Artisanale des Indigènes dans les principales villes et Mines d'Algérie et de Tunisie», R.C. 1936, Nos de Mai (pp. 74-79) et de Juin , (pp . 81 - 86) .
- Leclère Cd . : «Les Terres Collectives de Tribus au Maroc», R.C. Février 1922, pp. 33 - 42 .
- Lecoeur Ch . : «Métiers et Classes Sociales d'Azmour», B.E.M. Avril 1937, pp. 166-169 .
- Lemaille : «Les Algériens à Oujda en 1937», A.F. Mai, pp . 255 - 260 .
- Leris : «Le Droit du Travail au Maroc», B.E.M. Janvier 1939 , pp . 74 - 75 .
- Le Tourneau R. : «Evolution Politique de l'Afrique du Nord Musulmane, 1920-1961», 504 pages, Librairie A. Colin , 1962 , Paris .
- Le Tourneau R. Guyot et Paye : «Le Commerce des Babouches ■ Fez», BEM, Janvier 1936, pp. 36 - 42 .
«Les Relieurs de Fez», B.E.M. Avril 1936, pp. 107-114.
- Maréchal J. : «Les Dépenses du Protectorat pour la mise en valeur du Maroc entre 1928 - 1936 » , B.E.M. Avril 1936 , pp. 90 - 96 .
- Marty P. : «La Zaouia de Sidi Ben Achir à Salé», R.E.I. Cahier I, 1933, pp. 143 - 152 .
- Mazière (Marc de) : «Les Chemins de Fer Marocains», B.S.G.A. 1922 , pp . 214 - 237 .
- Mazoyer H. : «Conséquences Economiques de Mouvement de la

- Population Indigène au Maroc», B.E.M. Juillet 1935, pp. 190 - 196 .
- Menard F. : «Le Téléphone au Maroc», B.E.M. Avril 1937, pp. 155 - 158 .
- Meynaut J. et A. Salah - Bey : «Le Syndicalisme Africain», 260 pages, Ed. Payot 1963, Paris .
- Michaux - Bellaire Ed : «Les Terres Collectives au Maroc et de Tradition», R.C. Mars 1924, pp. 97 - 101 .
- Mohendis L. : «Les Chemins de Fer du Maroc», R.C. Octobre 1923, pp. 360 - 365 .
- «Les Fonctionnaires et les Protectorats Français dans l'Afrique du Nord», A.F. Avril 1934, pp. 196-210.
- «L'Agitation Nord-Africaine», A.F. 1937, Numéros d'Octobre (pp. 453-471) et de Novembre (pp. 518-522).
- «Pour la Défense de l'Afrique du Nord Française», A. F. Mai 1935, pp. 288 - 299 .
- «Dans la Zone du Protectorat : La Presse Indigène», A.F. Avril 1937, pp. 219 - 228 .
- «A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord», A. F. 1934, Nos de Septembre (pp. 518-534), d'Octobre (pp. 574 - 580) et de Décembre (pp. 699-707).
- «A l'Assaut de l'Afrique Française du Nord», A. F. Février 1935, pp. 91 - 100 .
- «Pour la Défense de l'Afrique Française du Nord », A. F. Mars 1936, pp. 147 - 154 .
- «L'Inquiétude Nord-Africaine», A.F. Décembre 1936.
- «La Situation dans l'Afrique du Nord», A. F. Octobre 1936, pp. 528 - 543 .
- Montagne R. : «Naissance du Proletariat Marocain», Enquête Collective, 1948-1950, 291 pages, C.A.A. No III.
- «Déséquilibre de l'Economie Indigène et Soutien de l'Etat en 1937», B.E.M. Janvier 1938, pp. 8-12 .
- Nouvel J. : «Petits Métiers Indigènes», B.E.M. Octobre 1938, pp. 269 - 271 .
- Odinot P. : «L'Importance Politique de la Confrérie de Derquaoua», R.C. Mai 1929, pp. 294 - 297 .
- Olivier F. : «Répartition des Tribus et de la Propriété dans la Banlieue de Meknès», B.E.M. Puillet 1937, pp. 271-275.
- Pascalet : «Crise de la Main-d'Oeuvre dans l'Afrique du Nord: L'Avis de la Chambre de Commerce d'Oujda», R.C. Septembre 1929, pp. 521-523 .
- Payen Ed. : «Question des blés nord-africains au Sénat», A. F. Avril 1933, pp. 235-238 .

- « Crise des Exploitations des Minerais de Fer, du Zinc, du Plomb et du Phosphate en Afrique du Nord » R.C. Janvier 1932, pp. 56-62 .
- « Le Commerce Extérieur de l'Afrique du Nord en 1927 », R.C. Novembre 1928, pp. 724-735 .
- « L'Essor Commercial du l'Afrique du Nord », R. C. Octobre 1929, pp. 563 - 575 .
- « Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1929 », R.C. Octobre 1930, pp. 607-616 .
- « Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1930 », R.C. Novembre 1931, pp. 659-664 .
- « Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1931 », R.C. Décembre 1932, pp. 444-550 .
- « Le Commerce Extérieur de l'Afrique Française du Nord en 1932 », R.C. Décembre 1933, pp. 279-282 .
- « Le Commerce Extérieur du Maroc en 1934 », A.F. Juillet 1935, pp. 433-434 .
- « La Construction Urbaine au Maroc », R.C. Juin 1932, pp. 266 - 268 .
- Payen Ed. et J.L. de Lacharrière : « Les Richesses Minières de l'Afrique du Nord », R.C. Janvier 1928, pp. 41-71 .
- Peyronnet (capitaine) : « Les Chemins de Fer au Maroc », B.S.G.A. 1922, pp. 176 - 213 .
- Piquet V. : « Le Maroc », 464 pages, Ed. A. Colin, 2ème Edition, 1918, Paris .
- Protectorat de la République Française au Maroc - Secrétariat Général du Protectorat - Bulletin du Travail-1928 .
- Raves C. : « La Colonisation en Pays de coutume berbère », Congrès de la Fédération des S.S.A.N., Rabat, 18-20 Avril 1938, Tome I, pp. 427-443 .
- Ray J. : « Le Séjour des Marocains en France », A.F. Février 1937, pp. 73 - 82 .
- Résidence Générale : Enquête sur la Crise de la Main-d'Oeuvre », R.C. 1931, Nos de Février (pp. 108-120), de Mars (pp. 164-175), d'Avril (pp. 227-235) et de Mai (pp.294-308)
- Rezette R. : « Les Partis Politiques Marocains », 404 pages, Cahiers de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, Ed. Armand Colin, 2ème Edition, 1955, Paris.
- Ricard P. : « Le Problème du Cuir au Maroc », B.E.M. Avril 1937, pp. 102-103 - « Le Réveil des Corporations Marocaines », B.E.M. Vvril 1937, pp. 101-102 .
- Robin L. : « Première Session de la Commission Arbitrale des litiges Miniers au Maroc », A.F. Juillet 1920, pp.231-232.

- Rollin Léon : «L'Espagne au Maroc de 1904 à 1924», A.F. Septembre 1924, pp. 507-523 .
- Saint (Lucien) : «Lettre au Directeur Général des Travaux Publics», R.C. Juin 1929 pp. 357-358 .
- Sayous A.E. : «L'Agriculture Française et la Concurrence de l'Afrique du Nord», R.Ec.I. Juillet 1929, pp. 7-42 .
«Le Commerce Extérieur du Maroc», R.Ec.I., 3ème Trim. 1925, pp. 238-289 .
- Simiot B. : «Colons Français au Maroc», R.D.M. 15/12/1956 , pp . 697 - 709 .
- Souriau Hoebrechts (Christiane) : «La Presse Maghrébins» , C.N.R.S. (France), 1969, Paris .
- Spillemann G. : «Du Protectorat à l'Indépendance», 245 pages, Librairie Plon, 1967, Paris .
- Sterani Pierre : «Les Libertés Publiques au Maroc», 187 pages Librairie Recuil-Sirey, 1938, Paris .
- Truchet A. : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc», B. E.M. Avril 1937, pp. 134-136 .
- Trystram J. P. : «L'Ouvrier Mineur au Maroc, Contribution Statistique à une Etude Sociologique», I.H.E.M. Notes et Documents XVIII, 214 pages, Ed. Larose, 1957 , Paris .
«Les Relations Industrielles au Maroc», Ann, Ec. Soc. Civ. 1952, pp. 361 - 370 .
- Tuder Cap. Jean) : «Les Mouvements Migratoires en Pays de Skoura», B.E.M. Janvier 1936, pp. 45-48 .



- Les Rapports et Statistiques de l'O.C.P. publiés dans B. E.M., Années 1935 - 1939 .
- A.F. Février 1927, p. 59 «La Population du Maroc Française, Recensement du 7 Mars 1926» (Tableau) .
- A.F. Juin 1927, pp. 260-261 «Les Elections au Troisième Collège » .
- A.F. 1924, No d'Octobre (pp. 529-535), No de Novembre (pp. 579-580) et no de Décembre (pp. 623-625) : «Le Bolchévisme et l'Oeuvre Coloniale Française» .
- A.F. Juin 1927 , pp. 226-235 : «La Campagne Communiste contre l'Afrique Française».
- A.F. Mars 1921, pp. 89-95 : «A la Commission Arbitrale des

Litiges Miniers au Maroc, Epilogue de l'Affaire Mannesmann » .

- A.F. Avril 1920 , pp. 149-150 : «La fin des Prétentions Minières Mannesmann dans la Zone Espagnole».
- A.F. Mars 1920, p. 110 : «Les Phosphates, Propriété de l'Etat»
- A.F. Mai 1921, p. 331 : «Exportation des Phosphates».
- A.F. Mars 1925, pp.138-139: «Maroc, Exportation des Céréales».
- A.F. Novembre 1925, pp. 563-573 : «M. Steeg au Maroc».
- A.F. Juin 1928, pp. 243-244 : «Confiscation de Biens des Dissidents » .
- A.F. Janvier 1927, pp.32-33: «Le Commerce avec l'Allemagne».
- A.F. Février 1924, pp. 109 - 110 : « La Commission du Budget Economique » .
- A.F. Juillet 1924 , pp. 410 - 411 : « Les droits de l'Homme et le Maroc » .
- A. F. Octobre 1928, pp. 428 - 429 : « La Guillotine et la Sécurité » .
- A.F. Janvier 1932, pp. 56-58 : «Maroc, la Tadla».
- A.F. Juin 1932 , pp. 374-375 : «Maroc - Le Contrôle des Céréales » .
- A.F. Mars 1932, p. 192 : «Maroc - L'Exploitation Phosphatière en 1931 » .
- A.F. Septembre 1933, pp. 536-537 : «Le Régime des Blés».
- A.F. Mai 1935, pp. 323-324 : «L'Exportation des Céréales».
- A.F. Juin 1934, p. 362 : «Afrique du Nord : La Production Phosphatière » .
- A.F. Juillet 1927, pp. 302-305 : «Au Conseil du Gouvernement».
- A.F. Août 1931, pp. 555-559 : «Le Voyage en France du Sultan du Maroc ».
- A.F. Juillet 1926, pp. 376-378:«Le Sultan du Maroc en France».
- A.F. Juin 1928, pp. 241 - 243 : «La Protection des Travaill-curs Marocains en France» .
- A.F. Décembre 1927 : «La Sécurité devant le Mayen Atlas».
- A.F. Avril 1936, p. 243 : «L'Attaque du Poste des Ait-Baha».
- A.F. Juin 1936, pp . 137 - 144 : «Organisation des Services Economiques » .
- A.F. Octobre 1934, pp. 616-618 : «Le Comité Central des Industriels du Maroc » .
- A.F. Décembre 1937 , pp. 294 - 295: «La Législation de la Presse » .
- B.E.M. Janvier 1935 : «Situation des Installations de l'O.C.P. à Louis Gentil en 1934» (pp. 31-33) et «Le Commerce Automobile au Maroc» (p. 55) .

- B.E.M. Juillet 1935, p. 247 : «Proportion de Détenteurs de T.S.F. par rapport à la Population» (Tableau)
- B.E.M. Janvier 1936, p. 51 . «Véhicules Immatriculés de 1927 - 1935 » (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1936 : «La Presse au Maroc», pp. 170-172 et p. 161 «Résultats provisoires pour villes marocaines» (Recensement de 1936) .
- B.E.M. Juillet 1936, pp. 219-220 : «L'Automobile en Afrique du Nord » .
- B.E.M. Octobre 1936, pp. 286-290 : «Le Commerce Automobile en Zone Française du Maroc», et «Bordereaux des Salaires Minima arrêtés par les Commissions Régionales du Maroc et Annexes aux Marchés des Travaux Publics» (Tableau) p. 333 .
- B.E.M. Avril 1937 , p. 177 : «Diplôme délivrés aux Indigènes au Maroc » .
- B.E.M. Juillet 1937, p. 256 : «Statistiques des Automobiles Immatriculées au 31 Mars 1937» (Tableau) et «Evolution du Peuplement de l'Afrique du Nord», pp. 266 - 271 (D'après une Etude de Lucien Paye publiée dans la Revue «Politique Etrangère » du Centre d'Etudes Politiques Etrangères, No 2, Juin 1936, Paris.
- B.E.M. Janvier 1938, p. 75 : «Les Professions au Maroc » (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1938, p. 150 : «La Main-d'Oeuvre Agricole au Maroc», «La Production , le Commerce et la Consommation des Céréales au Maroc» (Tableau) p. 109, «Renseignements concernant l'Industrie Marocaine de Conserves de Poissons à la date du 31/12/1937» p. 120, et «Travailleurs Marocains et Travailleurs nord - Africains en France», pp. 151-153 .
- B.E.M. Juillet 1938 : «Des Véhicules Automobiles immatriculées pendant le 1^{er} Trim. 1938» (Tableau) p. 236 et «Statistiques des Examens-Session de Juin 1938», p . 242 .
- B.E.M. Janvier 1939 : «Rendement du Tertib» (Tableau),p. 73 et «D'après un Rapport du Capitaine Huot de la Direction des Affaires Politiques sur L'Utilisation des Travailleurs Saisonniers Marocains en France», pp. 76-79, et «C.C.I. du Maroc», Extrait du Rapport présenté à l'Assemblée Générale Ordinaire du 23/11/1938, pp. 79 - 81 .
- B.E.M. Avril 1939 : «Aperçu sur les Résultats Statistique du Recensement de 1936», pp. 108-113, et «Répartition des Modes d'Habitats Indigènes au Maroc»,p. 165.

- B.E.M. Juillet 1939 : «Statistiques des Automobiles au 31/3/1939», p. 255 .
- B.E.M. Juillet 1935, pp. 208-209 : «Office Chérifien des Phosphates. Extrait du Rapport du Conseil d'Administration pour l'Exercice de 1934» .
- B.E.M. Juillet 1936, pp. 212-213 : «Office Chérifien des Phosphates en 1935 » .
- B.E.M. Juillet 1939, p. 242 : «Commerce Extérieur Spécial de la France avec ses Dépendances en Afrique du Nord et au Levant» (Tableau) .
- B.E.M. Juillet 1939, p. 255 : «Le Réseau Routier Marocain en 1938» .
- B.E.M. Juillet 1937, p. 242 : «Relevé des Expéditions (Phosphate) en 1936» (Tableau) .
- B.E.M. Avril 1938, p. 117 : «O.C.P. Relevé des Expéditions de l'année 1937» (Tableau)
- B.E.M. Juillet 1935, p. 258 : «Office Marocain de la Main - d'Oeuvre » .
- Statistiques concernant le trafic Ferroviaire au Maroc , B.E.M. No d'Avril 1938, p. 139 et No de Janvier 1939 , p. 61 (Tableau) .
- Statistiques des P.T.T., B.E.M. 1939, nos de Janvier (p. 62) et d'Avril (p 151) - Juillet 1937, p. 256 - Juillet 1938 , p . 235 .
- Statistiques concernant la Production Minière : B.E.M. Juillet 1935, pp. 207-208, Janvier 1939, p. 36 - Juillet 1939, p. 215 - Avril 1937, p. 125 - Avril 1939, p. 127 .
- Statistiques de la Construction : B.E.M. Avril 1935, p. 131 et Janvier 1939, p. 40 .
- R.C. 1928 : Avril «Le Nouvel Emprunt Marocain», pp. 258-261 - Août : «Les Blés du Maroc et la Consommation Métropolitaine», pp. 530-534 - Octobre : «La Campagne Communiste en Afrique du Nord», pp.653-655.
- R.C. Février 1932 : «Protection des Mines nord - Africaine» p. 114 .
- R.C. Février 1933 : «Le Budget Marocain de 1933»,pp. 45-47.
- R.C. Mars 1920, pp. 56-61 : «Les Prétentions Minières Allemandes au Maroc »
- R.C. Novembre 1927, pp. 450-452 : «Le Budget du Maroc et le Rapport de M. Bouilloux-Lafont» .
- R.C. Décembre 1931, pp. 713-716 : «La Question Minière au Maroc » .
- R.C. Juillet 1931, pp. 435-436 : «L'Industrie Marocaine» .
- R.C. Juin 1929, pp. 359-560 : «Importation des Produits Marocains en France » .

دراسات ومقالات عامة

- A.M. : «Zone de Tanger», A.F. Juin 1936, pp. 366-368 .
- Al. M. : «L'Agitation des Derquaoua», A.F. Août-Septembre 1937 , pp . 439 - 441 .
- Askri : «L'Ecole Militaire de Meknès», A.F. Avril 1921 , pp. 107 - 110 .
- Berety Léon : «Où va notre Afrique du Nord?», A.F. Juillet 1925 , p. 325 .
- Bernard A. : «Maroc de 1934», A.F. Mai 1934, pp. 259-266.
- Celerier : «L'Essor Economique du Maroc Oriental», R.E.C. Juillet 1929, pp. 71-90 .
- Clarjean J : «Pétrole Africain et Défense Nationale», A.F. Juin 1938, pp. 261 - 266 .
- D'Anfreville de la Salle : «La Colonie Espagnole au Maroc Français», A.F. Août 1929, pp. 117-118 .
- Goulven J. : «Maroc», A.F. Mai 1937, pp. 289-292.
 «Chronique» A.F. Novembre 1937, pp. 538-542 .
 «Maroc - La Situation», A.F. Juillet 1936, pp. 418-419.
 «Remarque sur le Budget Ordinaire du Maroc en 1926», R.C. Mars 1926, pp. 159-162 .
 «Maroc», A.F. Novembre 1938, pp. 388-389 .
 «Maroc, Vers le Redressement», A.F. Novembre 1936 , pp. 617 - 618 .
- Guillaume A. : «L'Evolution Economique de la Société Rurale Marocaine», I.H.E.M., Collection des Centres d'Etudes Juridiques, 163 Pages, Librairie Générale de Droit et de la Jurisprudence, 1955, Paris .
- Henriet (Lieutenant) : «Le Maroc Agricole et la Crise Economique

- R.C. Octobre 1933, pp. 225-233.
- Hoffherr R. : «Introduction à une Etude de la Fiscalité Marocaine», A.F. Novembre 1932, pp. 647-653 .
- Hoffherr R. et Moris : «Le Pouvoir d'achat Indigène», A.F. Juillet 1934 , pp. 407 - 410 .
- Huot (Colonel) : «Les Terres Collectives au Maroc et la Colonisation Européenne», R.C. Août 1923, pp. 277-292 .
- Jary Georges : «Les Intérêts de la France au Maroc», 273 pages, Librairie - Editeur Emile Larose, 1911, Paris.
- Jauréquibery : «La Construction au Maroc», A.F. Mars 1935, p. 190.
- Lacharrière (J.L. de) : «La Colonisation Marocaine», A.F. Mars 1934, pp. 152-156, - «Condamnation d'Usurier», A.F. Janvier 1934, pp. 62-63 «Terre de Tanger : Le Mouvement Ouvrier», A.F. Mai 1936. pp. 304-308 - «Au Maroc - A propos du Budget de 1936», A.F. Décembre 1935, pp. 765 - 768 .
- Lantenois H. : «Observations Historiques et Critiques sur la Législation Minière Marocaine», B.E.M. Avril 1938, pp. 87 - 90 .
- Latron A. : «Un Aspect du Problème Foncier au Maroc», A.F. Avril 1938, pp. 176 - 180 .
- Lentin A.P. : «La Clochardisation du Tiers-Monde», Revue Afrique - Asie, numéros 15, 16 et 17, Paris, 1970 .
- Lucas G. : «Activité Commerciale et Industrielle à Fez» B.E.M. 1936, Nos de Janvier (pp. 49-50) et d'Avril (pp. 129 - 131) .
- Massonnaud A. : «L'Evolution des Coopératives depuis notre Installation au Maroc», B.E.M. Janvier 1937, pp. 83-85.
- Mellerand A. : «Le Voyage du Président de la République dans l'Afrique du Nord», R.C. Mai 1922, pp. 105-152 .
- Monfert P. : «Essais sur la Propriété Paysanne au Maroc», R.C. 1934, Numéros d'Août (pp. 148-152) et de Septembre (pp. 165 - 174) .
- Montagne R. : «Révolution au Maroc», 415 pages, Ed. France - Empire , 1953, Paris .
- Normandin : «La Coordination du Rail et la Route en Afrique du Nord», B.E.M. Octobre 1937, pp. 321-333 .
- Parisot : «L'Activité de l'Office du Blé au Maroc et on Afrique du Nord», B.E.M. Avril 1937, pp. 107-108 .
- Payen Ed. : «L'Alfa, sa Production, l'Evolution de son Commerce et de ses Emplois», R.C. Février 1930, pp. 97-105.
- Philippar : «La Formation d'un Peuple Nouveau dans l'Afrique du Nord», R.C. Décembre 1928, pp. 769-773 .

- P. H. : «La Lutte contre la Misère Indigène», A.F. Avril 1937, p. 233 .
- Simon H. : «La Situation Actuelle au Maroc, Une Communication sur le Maroc à l'Union Coloniale Française », A.F. Mars 1931, p. 217 .
- Theveny (Général) : «Souvenir de l'Epopée Marocaine», B.S.G.A. No 133, 1er Trim. 1933, pp. 1-24 .
- Vizelle Alain : «La Mort de Sidi Mohamed Ben Bouchta El - Baghdadi», A.F. Décembre 1932, pp. 718-720 .
- Zeyes Marcelle : «Oeuvre d'Assistance et de Prévoyance au Maroc» B.E.M. Avril 1935, pp. 169-171 .
- A.F. Avril 1924, pp. 286-287 : «L'Armée Indigène» (Extrait de la Revue des Troupes Coloniales, No 16, Novembre - Décembre 1923) .
 - A.F. Novembre 1925, p. 583 : «Maroc, Interdiction de l'Exode des Travailleurs» .
 - A.F. Mars 1934, p. 151 : «Une critique Etrangère sur le Maroc» (Extrait de «Journal of the Royal Central Asiam Society» Octobre 1933, Londres .
 - A.F. Août 1920, p. 373 : «Le Dernier Souvenir de la Bataille Allemande au Maroc» .
 - A.F. Septembre 1920, pp. 288-291 : «Colonies Françaises et Pays de Protectorat: Maroc» .
 - A.F. Mai 1928, pp. 194-195 : «Echos - Maroc».
 - A.F. Janvier 1930, p. 37 : «L'Ouverture du Port d'Agadir».
 - A.F. Février 1930, p. 91 : «L'Ouverture d'Agadir» .
 - A.F. Février 1924, pp. 110-111 : «Maroc - La Colonisation».
 - A.F. Octobre 1933, pp. 600 - 603 : «Résident Général au Maroc».
 - A.F. Juin 1936, pp. 359-361 : «L'arrivée de M. Peyrouton».
 - B.E.M. Juillet 1936, p. 257 : «Les Bidonvilles de Casablanca» (Extrait de Thèse de Melle Yvonne Mahé «Extention des Villes Musulmanes», Bordeaux 1936) .
 - B.E.M. Octobre 1936, p. 310 : «Les Immatriculations des Véhicules au Maroc» (Tableau) .
 - B.E.M. Avril 1937, pp. 173-174 : «Dénombrement approximatif des Nord - Africains en France » .
 - B.E.M. Avril 1938, pp. 153-154 : «La Fixation au Sol et le Recasement des Populations Indigènes» .
 - R.C. Janvier 1938, pp. 50-51 : «L'Assistance Chômage» .
 - R.C. Février 1926, p. 112 : «Le Commerce de Casablanca et du Maroc Français en 1925» .
 - R.C. Novembre 1926, pp. 542-544 : «L'Election au Maroc et le Troisième Collège du Conseil du Gouvernement».

- R.C. Novembre 1929 , pp. 657-659 : «La Mission Parlementaire au Maroc» .
- R.C. Mai 1929, p. 323 : «La Main - d'Oeuvre Nord-Africaine».
- R.C. Juin 1938 , pp . 137 - 144 : « Le Verdict de la Cour de la Haye » .

دراسات ومقالات اطلعنا عليها ولم نستعملها

- Adam André : «Casablanca», Tomes I. et II, Ed. du Centre National de la Recherche Scientifique, 1968, Paris, 895 pages. «La Population Marocaine dans l'Ancienne Medina de Casablanca», Ed. Félix Moncho, 1950, Rabat, 20 pages .
- Barety Léon : «L'Empire Français et la Défense Nationale», A.F. Août-Septembre 1939, pp. 209 - 211 .
- Clariond L' et Mauchaussé P. : «Le Charbon au Maroc», R. C. Octobre 1934, pp. 199 - 205 .
- Clarjean B. : «Pétrole Nord-africain et Défense Nationale», A.F. Juin 1938, pp. 261 - 266 .
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale » A.F. Août Septembre 1938, pp. 327 - 329 .
«Le Pétrole au Maroc», A.F. Août 1935, pp.497-504.
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale », R.C. Mars 1939, pp. 71-73 .
«Pétrole Nord-africain et Défense Nationale » , A.F. Janvier 1936, pp. 39 - 41 .
«Le Pétrole Marocain et Défense Nationale», A.F. Novembre 1937, pp. 510-514 .
«Pétrole Nord-Africain», A.F. Juin 1937, pp. 307-309 .
«Le Pétrole Marocain et Défense Nationale» . A.F. November 1935, pp. 668-679 .
«Maroc : l'Exploitation du Pétrole», R.C. Novembre 1934, pp. 684 - 686 .
- Colin Georges S. : «Les Mines Marocaines et les Marocains», B.E.M. Juillet 1936, pp. 194 - 200 .

- Colombain : « Les Coopératives Indigènes au Maroc », B.E.M.
Juillet 1937, pp. 191 - 207 .
- Goulven J. : « Maroc », A.F. Juillet 1938, pp. 308 - 311 .
« Maroc », A.F. Juin 1939, pp 175 - 177 .
- Guillemet Paul : « Au Maroc, le Problème de l'Eau », R.C. Juillet
1934 , pp . 141 - 145 .
- Hoffherr René : « L'Economie Marocaine », I.H.E.M. Collection des
Centres d'Etudes Juridiques - Librairie Recueil
Sirey, 1932, Paris, 340 pages .
- Hoffherr R. et Machaussé p. « La Consommation des Diverses
Sources d'Energie en Afrique du Nord » , B.E.M.
Arl 1935 , pp. 104 - 114 .
- Jovelet Louis : « L'Evolution Sociale et Politique des Pays Arabes
1930 - 1933 » , R.E.I. Cahier IV , 1933 .
- Laborde F. : « La Colonisation Nord - Africaine : l'Exemple de
la Californie » , R.C. Avril 1931, pp. 209 - 212 .
- Lacharrière (J.L. de) : « Les Phosphates Nord - africains en
1927 » , R.C. Juin 1928 , pp. 414 - 415 .
- Ladislav Cerych : « Fin d'un Régime Colonial . Sociologie du
Conflit franco-marocain 1930-1956 » , Thèse de
Doctorat en Sociologie , Université de Genève , 1964
432 pages .
- Latron A. : « Le Problème Foncier et Bled Marocain » , A.F.
Mars 1938 , pp. 124 - 128 .
- Marty Paul : « Les Zaouias Marocaines et le Makhzen » , R.E.I.
Cahier IV , 1929 , pp. 575 - 600 .
« Les Institutions Israélites au Maroc » , R.E.I.
Cahier III , 1930 , pp. 297 - 332 .
« Corporation et Syndicat en Tunisie » , R.E.I .
Cahier II, 1934 , pp. 223 - 240 .
- Migaux L. : « L'Aspect Technique des Recherches de Pétrole
au Maroc » , A.F. Juin 1936 , pp. 322-328 .
- Montagne R. : « La Formation des Spécialistes d'Affaires
Musulmanes » B.E.M. Janvier 1938 .
- Nouvel J. « L'Enfance Musulmane Indigène à Rabat » , 4ème
Congrès de la Fédération des Sociétés Savantes
de l'Afrique du Nord , Rabat 18 - 20 Avril 1938 ,
Tome II , pp. 737 - 761 .
- Rayen Ed. : « Le Commerce Extérieur du Maroc en 1926 » .
R.C. Août 1927 , pp. 314 - 317 .
« Les Chemins de Fer en Afrique du Nord » , R.C.
Octobre 1928 , pp. 643 - 652 .
- Ray J. : « Sur les Côtes du Sous - Pêche Maritime et

- Coopérative Indigène » , A.F. Décembre 1936 , pp. 639 - 646 .
- « Les Marocains en France » , B.E.M. Janvier 1937 , pp. 19 - 23 . - « Les Marocains en France » (B.E.M. Octobre 1937 , pp. 291 - 295 . - « L'Emigré Marocain en France » B.E.M. Janvier 1938 , pp. 13 - 19 .
- Rayaud Robert : « La Propagande Communiste en Afrique du Nord » , R.C. Janvier 1926 , pp. 41 - 48 .
- Robert Jacques : « La Monarchie Marocaine » , Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, 1963 , Paris , 350 pages.
- Samir Amine : « L'Economie du Maghreb » , Tome I , 226 pages et Tome II , 348 pages , Ed , de Minuit , Paris, 1966.
- Sieburg Friedrich : « Le Rôle Economique de Casablanca » , B.E.M. Juillet 1938 .
- Spillmann G. : « La Zaouia de Tamegrout et Nasiryine » , R.C. Août - Septembre 1938 , pp. 205 - 219 .
- « Nomadisme et Sédentarisation en Pays Ait Atta » B.E.M. Avril 1936 , pp. 97 - 102 .
- Tallard F. : « Le Nationalisme Marocain » , Ed . du Cerf , 1947 paris , 206 pages .
- Valent Philippe : Répartition des Propriétés Immatriculées au Maroc » , B.E.M. Avril 1937 , pp. 126 - 129 .
- Vattier José : « Fez , la Cité Marchande » , R.C. Juin 1922 , pp. 176 - 179 .
- Victor Jean : « L'Enseignement des Indigènes au Maroc » , A.F. Octobre 1929 , pp. 432 - 434 .
- A.F. Février 1920 : « Exposé du Motif du Projet de loi Présenté le 13 Janvier 1920 par le Ministère de la Marine Française » , pp. 65 - 66 .
- « Le Maroc » , pp. 71 - 74 .
- B.E.M. Janvier 1935 :
- « Sociétés Anonymes au Maroc : Période du 1 er Octobre au 31 Décembre 1934 » , p. 75 .
 - « Office Chérifien des Phosphates » (Tableau) , p. 34 .
 - « Les Recherches de Pétrole au Maroc fin 1934 » . p. 34 .
 - « Statistiques des Recherches Pétrolières » , P. 35.
 - « Production Minière - Inventaire Minier du Maroc » P. 27 .
 - « Immigration des Travailleurs » , p. 83 .
 - « Les Mines susceptibles d'être exploitées si une Protection efficace intervenait en leur faveur » , p. 28.

- « Situation trimestrielle (4ème trimestre 1934) :
Faillites , Liquidations Juridiques et Protêtes » ,p.57.
- B.E.M. Janvier 1936 : « Immigration des Travailleurs »
(Statistiques) p. 77 .
- B.E.M. Avril 1966 :
« Immigration des Travailleurs » (Statistiques) ,
p. 162 .
« Etat des Recherches Pétroliers dans le Nord-
Marocain » ,p. 125 .
- B.E.M. Octobre 1938 :
« Statistiques de la Production : Extrait du Rapport
du Service du Commerce du Protectorat » ,p. 289 .

مجلس الوزراء
الديواني

فهرس

٥	الاهماء
٧	المقدمة
١١	الفصل الاول انطلاقة الاقتصاد الاوروبي في المغرب
٤٩	الفصل الثاني نتائج الاقتصاد الاوروبي على المغرب
٨٣	الفصل الثالث اليد العاملة المغربية في الاقتصاد الاوروبي
١١٥	الفصل الرابع الحريات الاساسية
١٤٩	الفصل الخامس تنظيمات الامر الواقع
١٨١	الخاتمة
١٨٧	بيبلوغرافيا البحث ، اسماء مختصرة
١٨٨	دراسات ومقالات اساسية
١٩٩	دراسات ومقالات عامة
٢٠٣	دراسات ومقالات اطلعنا عليها ولم نستعملها

هذا الكتاب

وقع اختيار المؤلف على هذه
الدراسة للاعتبارات التالية :

١ - خلو المكتبة العربية من أي
عمل يتناول التطور التاريخي
والاجتماعي والسياسي للطبقة العاملة
المغربية ، وخاصة في هذه المرحلة
من تاريخ المغرب ، وقلية قليلة من
الكتابات الاجنبية اعطت للموضوع
حيناً يستحق الذكر خلال معالجتها
لتاريخ المغرب المعاصر .

٢ - إيماننا بأن الشعوب هي
وحدها صانعة التاريخ بنضالاتها
ودماء وارواح شهدائها ، وهي لذلك
ساحبة الفضل الاول والاخير في
صنع هذا التاريخ بإيجابياته وسلبياته
ومن هنا جاءت رغبتنا في تقديم
مساهمة متواضعة في الجهود المبذولة
على مستوى الأمة العربية من اجل
تحرير التاريخ العربي من مخلفات
الاستعمار وتأثيره الثقافي .

٣ - تقديم مساهمة متواضعة من
اجل المساعدة على فهم واستكشاف
معالم مغرب المستقبل ، بالقاء بعض
الأضواء على الاسس التاريخية
والاقتصادية والسياسية لطبقة
اجتماعية يتزايد حجمها وترداد تبعها
لذلك اهميتها وتأثيراتها السياسية .